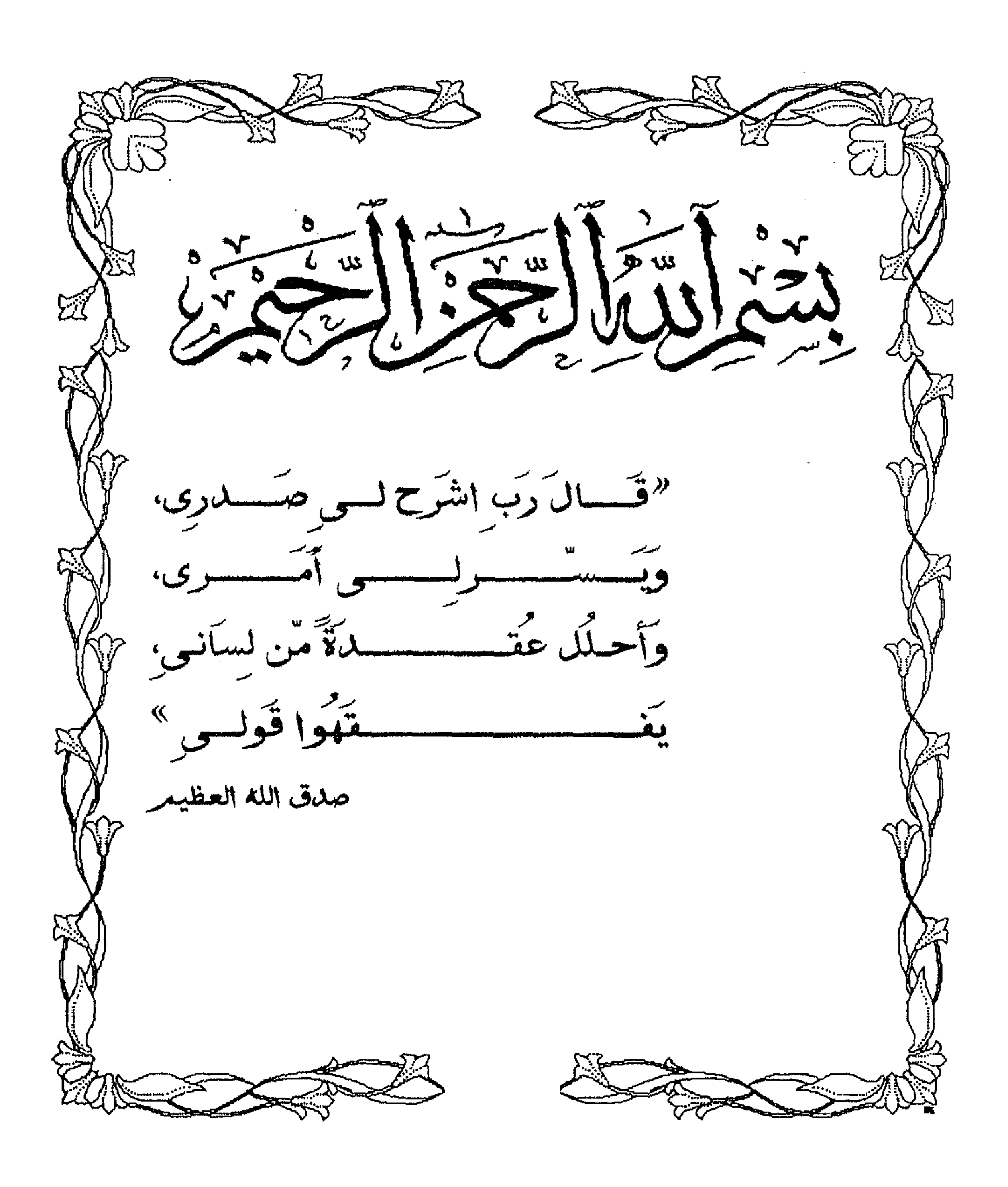


بسم الله الرحمن الرحيم

«قال رب اشرح لى صدرى،

ويسر لى أمرى،

واحلل عقدة من لسانى،

يفقهوا قولى»

صدق الله العظيم

سلطات الدولة

بين

الفكر الدستورى والفكر الاسلامى

وفكر الجماعات الاسلامية

(دراسة مقارنة)

الجزء الثانى

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٩

عنوان الكتاب: سلطات الدولة بين الفكر الدستورى والفكر الإسلامى
"الجزء الثانى"
اسم المؤلف : د. محمد محمد الشافعى

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

سلسلة كتاب المحروسة (٣٥)
المدير العام والمشرف على السلسلة : فـريـد زهـران
مسئول الطباعة : محمد سعيد
رقم الإيداع : ٩٨/١٧٠٩٦
الترقيم الدولى I.S.B.N: 977 - 313 - 004-5

تنظيم سلطات الدولة

فى فكر الجماعات الاسلامية

بيّنا فى الجزء الأول أن الدولة الاسلامية عرفت فى طورها الأول شكل السلطات ونظمت اختصاصاتها وتشكيلها فى إطار العقيدة الاسلامية وفى ضوء ما أشتملت عليه من مبادىء نظم الحكم والسياسة ، فى تناسب وتناسق راعى ظروف البيئة وحالة المسلمين الاجتماعية والثقافية وبساطة نمط حياتهم الأولى ، ثم طور شكل هذه السلطات وإختصاصها حتى تتلاءم وتتواءم مع تطور ونمو الدولة الاسلامية وما ترتب على تطور المدنية وتعقد وتشابك الحياة العامة ، ومراعاة للمستجدات التى طرأت على أنماط حياة مواطنيها وإنتقالهم من البساطة إلى نمط الحياة التراكبية المعقد ، وماصاحبه من تطور الأنظمة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ومن بينها مفاهيم مجالات سلطة الدولة وإختصاصها منعكساً على شكل وتنظيم السلطات فيها وحدود العلاقة بينها.

وكانت الدعوة للعودة لمبادىء الاسلام وأصوله الثابتة هى دوماً ملجأ المسلمين لمواجهة حالة ضعف دولتهم وطغيان حكامهم ورغبة فى إصلاح أمورهم ، إذا اعترت عوامل الوهن والضعف هذه الدولة وإنعكس ذلك على الدولة وعلاقتها بالمواطنين ، وتغيرت أيضاً معها نظم الحكم وأشكاله وسلطاته بشكل يخرج بها عما عرفته من أسس اسلامية ثابتة، وعلى مدى حقبات التاريخ الاسلامى الممتد أصبح شعار العودة للإسلام هو الأمل للمسلمين برفع الظلم عنهم ...

هذا بالإضافة إلى أنه عندما تتحرك الأزمات وتشتد وطأتها وتطبق من كل جانب وناحية يلجأ الأفراد والجماعات للبحث عن يقين يقيهم آثار الأزمات ونتائجها.

والأزمات الضاغطة المتنوعة سواء أكانت على العقل والقلب ، الروح والجسد، أو حتى على المعدة والأعصاب ، أو على الفكر والرؤية والهوية ... تدفع الناس للبحث سريعاً عن أرضية تقف عليها وتتحصن فيها وتحتمى بها من عاصفات الريح وداهمات الشر .

والدين ، الدين هو وحدة هذه الأرضية التى تمنح أصحابها ذلك اليقين النهائى الضرورى للتغلب على هذه الصعاب ومواجهتها وإستمرار بقائهم فى الحياة.

والإسلام كدين هو يقين المسلمين - وقد أثبت الاسلام قديماً ومايزال حتى الأن ورغم كثير من التطورات والتجارب والأفكار أنه يقين حى وقادر على التوجيه والتعبئة والخلق والإبداع .

لذا فإن التاريخ الإسلامى يشهد كثيراً من الفرق الإسلامية والجماعات التى كانت تخرج دوماً ترفع شعار إقامة دولة الاسلام كحل وحيد لما تتعرض له الدول الاسلامية ، ومايعيش فيه المسلمون من حال سيىء ، بإعتبار أن ماتحتويه شريعة الاسلام من قواعد ونظم تكفل إنتظام حركة المجتمع .

وقد اكتسبت هذه الجماعات فى العصر الحالى أهمية ، من حيث رفعها جميعاً لشعار الإسلام ، وإعلان هدفها فى إقامة الدولة الاسلامية ، ولجؤ البعض منها لأسلوب العنف فى حركتها.

وإذا كان هدف إقامة الدولة الاسلامية هو محرك الجماعات فى حركتها ، فكيف تنظر هذه الجماعات لتنظيم السلطات فى الدولة ؟؟ وكيف تقيمها !!!

لذا فإننا سوف نعرض أفكار هذه الجماعات فى مجال شكل وتنظيم سلطات الدولة من خلال مايلى:-

الفصل الأول : - نتناول فيه المقصود بهذه الجماعات.

والفصل الثانى :- نخصصه لدراسة أهم المنابع والجذور الفكرية لهذه الجماعات .

والفصل الثالث :- نقترب فيه لأفكار بعض هذه الجماعات فى هذا المجال فى بعض الدول العربية والاسلامية ونختمه بعرض لتنظيم السلطات فى دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية

على أن كثير من هذه الجماعات لاتعلن عن برامج سياسية واضحة وتكتفى فى هذا المجال بشعارها الذى هو هدفها المعلن وهو تطبيق الشريعة الإسلامية ، وإقامه دولة إسلامية ، فى نفس الوقت الذى تتداول فيه سراً وبشكل محدود بعض الأوراق التى لها طابع النظرية السياسية كدستور عمل لها وكبرنامج سياسى غير معلن.

ويترتب على ذلك نتائج هامة لعل أبرزها هنا :-

١ - قدر كبير من صعوبة للوصول إلى هذه البرامج السياسية الغير معلنة والمحدودة فى أعدادها وحائزيها .

٢ - محاولة انتقاء وفصل أفكار السلطة وتنظيمها من خضم الكم الهائل من

الأفكار والفتاوى التى تطلقها هذه الجماعات فى كافة ميادين الحياة العامة وخاصة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بالإضافة طبعاً للفتاوى الدينية التى لن نتعرض لها لأن طبيعة المسائل الدينية والفقهية يجب أن نتناولها عن دراسة شاملة وعميقة وأن تكون فى إطار من الحكمة والبصيرة بالإضافة إلى أنها يجب أن تكون صادرة من شخص يحوز أهلية الإجتهاد العامة ، فضلا عن أنها خارج موضوع هذه الدراسة.

٣ - أن هناك خلط بين هدف هذه الجماعات وهو إقامة الدولة الإسلامية وبين مناهج وأسلوب العمل الذى تنتهجه لتحقيق الهدف وهذا الأسلوب يختلف ويتنوع من جماعة لأخرى وحتى داخل الجماعة الواحدة يختلف أيضاً من وقت لآخر .

٤ - حدث تداخل فى المدلول والمفهوم بين بعض الجماعات والجمعيات التى لها وجود شرعى وتعمل فى مجال الخدمة العامة وبشكل علنى، وبين تلك الجماعات التى لاشرعية لوجودها وتعمل بشكل سرى وتداخلت حدود الفصل بينهما فتلاشت فى بعض الحالات وتحولت تدريجياً إلى النوع الثانى .

الفصل الأول

الجماعات الأسلامية

(النشأة والأصل)

ونتناول فى هذا الفصل أولاً التعريف بمدلول الجماعات الأسلامية ومفهومها ووجودها التاريخى ونشأتها ثم نعرض ثانياً الجذور التاريخية لها من خلال فكرالخوارج ثم من خلال فكر الشيعه ثالثاً .

أولاً : الجماعات الأسلامية ومفهومها ومدلولها : -

تعبير الجماعات الأسلامية تعبير واسع يشمل العديد من الجماعات والجمعيات والمنظمات التى تعمل تحت شعار الدين الأسلامى فى المجالات العامة ، وتضم فيما بينها العديد من جمعيات الأسوة الحسنة ، والدعوة الأسلامية ، وجماعات الوعظ والأرشاد الدينى ، وتهدف لتقديم الخدمات الأهلية ، وخدمات الدعوة الدينية وتعاليم وإعانة المسلمين ، وحسهم على التمسك بالدين ، ويفترض إنها جمعيات شرعية تعمل تحت سمع وبصر سلطات الدولة ، وتخضع لاشرافها وفقا للنظم القانونية السائدة فى الدولة.

وقد شاع منذ الأيام الأولى للثورة الأيرانية وإستخدام بعض الجماعات للعنف فى حركتها وصف هذه الجماعات بالأصوليين أو الجماعات الأصولية وأصبح هذا المصطلح هو الوصف الدارج والمتداول إعلامياً وسياسياً وفكرياً لهذه الأنشطة ، وأصبح الوصف الدارج لهذه الجماعات هو وصف الجماعات

الأصولية أو الأصوليين وذلك للربط بين هذه الجماعات وبين الأسلام كعقيدة دينية خاصة عقب تزايد عنف هذه العناصر وأرتباط بعضها بحادث أغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فلم تعد تعرف هذه الجماعات إلا بالأصوليين [1] Fundementalists .

وقد أثار إستخدام مصطلح الأصولية والأصولين عدة تحفظات بين علماء المسلمين فقد إنقسموا إلى عدة إتجاهات وذلك بحسب وجه النظر التى يبديها كل منها فى مدلول مصطلح الأصولية وذلك على النحو الآتى :-

أولاً : الأتجاه الأول : – [2]

ويرى أن أستخدام الأصولية هو خطأ شائع فى أستخدام هذا المصطلح بالنسبة للعناصر الأسلامية باعتباره مصطلحاً كنسياً نشأ من خلال الحركة المحافظة التى ظهرت من نشاط جماعات البروتستانت فى الولايات المتحدة الأمريكية ، عندما كانت جماعات الأصلاح الكنسى تحاول بعث مبادئها ونشاطها وكانت تواجه بنشاط جماعات من طوائف البروتستانت خاصة الطوائف الأنجيلية المهتمة بالوعظ فى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى وعقدت الجماعات المحافظة مؤتمراً سنة ١٨٧٦م واستمدت منه فكرة قيام جماعات محافظة، زاد نشاط هذه الجماعات مع

---

(١) نبيل شبيب – دراسة عن الأصولية الأسلامية منشورة بمجلة الرائد الأسلامية تصدر فى المانيا الغربية عام١٩٨٩

(٢) الدكتور على ابراهيم النملة – أستاذ علم المكتبات جامعة الأمام محمد بن سعود الأسلامية – محاضرات غير منشورة – ١٩٩٠ ص ١٥

بداية القرن العشرين الميلادى من خلال مجموعة من المؤتمرات . وكان من دوافع هذه المؤتمرات الرد على ماظهر على الساحة من دراسات تاريخية تحليلية نقدية للأنجيل ، وظهور محاولات للتوفيق بين النظرة التقليدية للعقيدة ومبادئها ، وبين التجربة الأنسانية والمعرفة المعاصرة القائمة على العلم ، وخاصة منها مايدور حول بروز نظرية النشوء والأرتقاء . وكانت هذه المحاولات موضع رفض من قبل الطوائف البروتستانتية المحافظة مما أدى إلى أستبعاد عدد ممن تبدو عليهم السمة التحررية من رجال الدين من المؤسسات الدينية ، ودعا هذا أيضا إلى إقامة المؤسسات التربوية لنشر المبادىء المحافظة وسميت هذه الجماعات بالحركة الأصولية .

وبدأت الحركة الأصولية تتطور منذ ١٩٠٩ م مع طباعة أثنى عشر كتابا تحت عنوان «الأصولية» وزع منها مع خروج الكتاب الثانى عشر ثلاثة ملايين نسخة فى الولايات المتحدة وخارجها ، وفى هذا الوقت بدأت معاهد الأنجيل فى لوس أنجلوس وشيكاجو فى تدريس الأصولية من حيث مبادئها وعقائدها . وإنتشرت الأصولية فى العشرينات من القرن الميلادى الحالى فى الأرياف ، والقرى الواقعة على الحدود الجنوبية من كاليفورنيا والولايات المتحدة مؤكدة على عصمة الأنجيل وتنزيهه عن النقد أو عرضه للتحليلات العلمية .

وتفاقم هذا الوضع مع قيام التوجه العلمانى الذى ينادى بتدريس النظريات العلمية الحديثة فى المدارس العامة ، خاصة وأن بعض الولايات

مثل ولاية تنسى قد أقرت هذا الرأى عام ١٩٢٠ م، وترتب على هذا أن فقدت الحركة الأصولية شيئاً من قوتها عندما إنتشرت القوانين التى تسمح بتدريس نظرية أصل الأنواع لداروين فى الثلاثينيات ، وصاحب هذا سوء تنظيم الحركة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية كلها وتعرضها للإهتزاز.

وفى الأربعينات إتجهت الأصولية إلى وسائل الأعلام بخاصة الأذاعة •أخذت تبث منها برامج انجيلية ، كما أنشأت مركزا وطنيا للمصادر طة والثانوية والجامعية ، ونشطت لهذا

•الجمعية الوطنيه للمبشرين.

ـة دولية مركزها امستردام فى هولندا أسمها « المجلس الدولى للكنائس » ، وهى مدعومة من قبل خمس وأربعين طائفة من ثمانى عشرة دولة [١]

وقد قام فكر الجماعات الأصولية المسيحية على مايلى : –[٢]

١ – الأنجيل معصوم من كل خطأ وغير قابل للنقد أو تطوير ماجاء به .

٢ – أن المسيح عيسى عليه السلام مولود من مريم العذراء ولادة عذرية وأنه ضحى بحياته تكفيراً عن ذنوب جميع الناس وأنه سيبعث مره أخرى .

ولكن مصطلح الأصولية فى الأوساط المسيحية أستخدم كتعبير له ثلاث إتجاهات رئيسية هى:–[٣]

---

(١) المرجع السابق ص ١٧.

(٢) المرجع السابق .

(٣) نبيل شبيب – مرجع سابق

أ – الجمود الفكرى الناتج عن تمسك الأصوليين الكنسيين بحرفية نصوص الأنجيل والتوراة .

ب – معاداة التحرر الفكرى بإعتبار أنه معول هدم للفكر الكنسى .

جـ – الأنشقاق الدينى نظراً لأصل التسمية جاءت لمواجهة الجماعات المنشقة على الكنيسة .

وأصبح هذا المفهوم الكنسى لتعبير الأصولية يطلق مشاعاً على أى فئة من الناس تتمسك بفكرة أو مبدأ قديم يرفضون معه قبول مايعارضه من أفكار أو مبادىء حتى ولو كانت أصح وأفضل وهم يميلون لاتباع منهج فى التفكير أو السلوك عفى عليه الزمن مع رفض المنهج الحديث ليس فى الفكر فقط وإنما فى العمل والسلوك الأخلاقى [١]

ثانياً : الأتجاه الثانى [٢]

وأزاء هذا المفهوم التاريخى لمصطلح الأصولية ، فإن بعض الدارسيين الأسلاميين استخدم تعبير الأصولية للتعبير عن التيار الذى يتشدد فى التمسك ببعض شكليات الأسلام ويتطرف فى وجهات نظره بالقوة والعنف ويطلق عليه الأصولية الأسلامية مهما إختلفت روافده ، ويقسم الأصولية إلى إتجاهين ويفرق بينهما على النحو التالى : –[٣]

١ – تيار الأصولية العقلية : – وهو ذلك التيار الذى يرمى للعودة لأصول

---

(١) د. عبد اللاه المؤيد – مدير مكتب رابطه العالم الأسلامى فى الرياض – محاضرات عن التطور الأسلامى – غير منشوره ١٩٩١ .

(٢) المستشار محمد سعيد العشماوى - الأسلام السياسى ١٩٨٩ ص ١٢٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٢٩ .

فهم الأسلام كما فهمه المسلمون الأوائل أتباعاً لأوامر القرآن الكريم وسنة النبى ، وإتخاذ هذا الفهم سبيلاً لتجديد الحياة الروحية للمسلمين ، وإعادة تقدير قيم العمل والأجتهاد والسعى للإسهام فى الحضارة العالمية بدور وتوجيهها لكى يكون الأنسان محورها ، وتقدير السلطة السياسية ومؤسسات العلم وإتجاهات الفقة تقديراً سليماً بلا مغالاة تؤدى لتقديمها أو تطرف يدفع لإفسادها .

٢ - تيار الأصولية الحركية : - ويقصد بذلك التيار الأتجاهات التى تتبعها الحركات بغير تقديم أى برامج مدروسة أو أى نظم علمية ويعمل على أن يكون الدين سياسة ، والشريعة حزباً ، والأسلام حرباً .

والفارق بين الأتجاهين واسع وكبير ينعكس بشكل أساسي على حركة كل من التيارين : -[١]

أ - الأصولية العقلية تهدف لاتباع الأصول التى وضعها القرآن وانتهجها المسلمون الأوائل فى تفسير آياته بربط كل أيه بأسباب التنزيل وتفسيرها على أساس الوقائع التى أنزلت من أجلها ، أما الأصولية الحركية فتعمل على إنتزاع بعض الآيات من السياق القرآنى وفصلها عن أسباب التنزيل وأستعمالها تبعاً للتركيب اللغوى وحده أو وفقا للتركيب اللفظى دون سواه ، أستنادا للقاعدة التى ترى أن العبرة بمعموم اللفظ لابخصوص السبب - بالرغم من أن حقيقة هذه القاعدة أنها قاعدة فقهيه استنها بعض الفقهاء

(١) المرجع السابق من ص ١٣٠ إلى ص ١٣٩

وهى ليست قاعدة شرعية نص عليها القرآن أو اشتملتها السنة - وهى تؤدى إلى تقطيع الآيات من السياق والفصل بين آيات القرآن وتباعد بين أجزائه .

ب - الأصولية العقلية تأخذ بالألتزام بمعنى اللفظ كما ورد فى القرآن الكريم حتى لايحدث لبس بين ما جاء من الله وما صدر عن الناس أو يحدث اضطراب فى فهم القرآن الكريم بمعان غير التى نزل عليها أو يقع تحريف فى تفسير الأيات وتطبيقها ، أما الأصولية الحركية فهى تأخذ باستعمال حرفية النص معماينتج عن ذلك من الخلط والأضطراب والتحريف.

جـ - جوهر الأسلام هو الحركة للمستقبل والتقدم لإنشاء حضارة إنسانية شاملة وعلى هذا فإن التيار العقلى يتمسك بروح الأسلام وجوهره ويتعلق بأصل الدين وصميمه ونظرته للمستقبل ، أما التيار الحركى فلا ينظر للمستقبل ولاتتعدى نظرته إلا للماضى وتتجمد أفكاره عند أوضاع لايفارقها ويعادى ماغيرها ويرفض أى حركة أو تجديد .

د - الأصولية العقلية ترى تنقية الفهم الأسلامى وتنقيح الفكر السياسى فى الأسلام بالعودة للقرآن الكريم وأعمال وأقوال المسلمين الأوائل فى أعتبار السلطة السياسية سلطة مدنية صادرة عن إرادة الناس وليست لها أية عصمة أو قداسة ، وأن من حق الناس المساهمة فيها ورقابتها وعزلها إن أخطأت فى إطار التنظيم الأسلامى لمبادىء نظم الحكم ، أما الأصولية الحركية فإنها تؤمن

بأن السلطة السياسية هى عماد أعمدة الدين وركن من أركان الأسلام وهذا ليس صحيحاً الا فى فكر طوائف الشيعة التى إعتبرت السلطة السياسية جزءاً من مكونات العقيدة الدينية.

هـ - ترى أيضا الأصولية العقلية أن كل من يتفقه فى علوم الدين إنما هو فرد بشر ومايبديه رأيه هو لا رأى الأسلام ومايقوله هو قوله لا قول القرآن وما يقضى به قضاؤه هو ليس حكم الله ، فى حين أن الأصول الحركية تتصرف وتعمل كما لو أن رأى من تتخذه أميراً أو مرشداً أو إماماً هو رؤيا من عند الله وأن قوله منزه لايخطىء ، وأن أمره نافذ لايناقش ، وأن فعله معصوم لايعارض ، ومن ذلك فهم يلتزمون بطاعته طاعة عمياء .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الأصولية ليست تياراً واحداً أو إتجاهاً موحداً وإنما هى فى حقيقة الأمر تيارين متضادين وإتجاهين متعارضين لذا لايجب أن يطلق عليهما معاً تعبير الأصولية الأسلامية وإنما يقصد بإستخدام الأصولية هى تيار الأصولية الحركية ويعتبرها فى جوهرها خروجاً على الأسلام وتعاليمه .

ثالثاً : الأتجاه الثالث : - (١)

ويرى أن هناك مفهوماً أسلامياً خاصاً بالأصولية يبدأ هذا المفهوم من الرجوع لأصل الكلمة فى اللغة العربية ، فالأصولية هى مصدر من الأصول وهو جمع أصل ، ومادة الكلمة فى اللغة العربية لها ثلاث معان متباعدة هى: -

---

(١) الشيخ الدكتور/ مانع القطان - مدير الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود - محاضرات غير منشورة ١٩٨٩ .

١ - أساس الشيء .

٢ - الحبة .

٣ - ماكان من النهار بعد العشي .

إلا أن الأستعمال الشائع في الأصل أنه مابني عليه غيره ويفيد الحيثية.

وفي مجال العلوم الأسلامية يقصد به علم أصول الفقه وهو العلم الذي يبحث الأحاطة بالقواعد والبحوث التي تحكم أستنباط الأحكام الشرعية وتعين على التعامل مع الواقع المتغير .

وقد برز هذا المصطلح أسلامياً في القرن الثاني الهجري عقب أتساع الدولة الأسلامية ، وإختلاط العرب بغيرهم ، وتداخل اللغات ، وإستجداد مصالح ، وتعدد المضارب ، والمدارس اللغوية والبحوث والحاجة إلى أستمداد أحكام تواجه متطلبات الحياة وتكون مستمدة من الأدلة الشرعية التي تكون منها علم أصول الفقة .

وأصبحت الأصولية والأصوليين بالمفهوم الأسلامي لفظ يصدق على العلماء الباحثين في علم أصول الفقه ولكنه اتسع مع الزمن ليطلق اتساعاً على الباحثين ثم المتمسكين بأصول الدين [1]

فالأصولية في الأسلام كلمة تنسب إلى علم الأصول الذي هو علم الفقه والذي يضع قواعد الأستنباط للأحكام الشرعية لمواجهة المستجدات في الحياة ويدعو إلى تحرر الفكر والنظر في المستجدات وإستنباط الأحكام لها [2].

---

(١) المرجع السابق .

(٢) د. حلمي القاعود - الكلية المتوسطية بالرياض محاضرات - غير منشورة ١٩٩١

الا أن مفهوم الأصولية حالياً أصبح له مدلول سياسى وفكرى مرتبط بمجموعة من السلبيات وأصبح له مفهوم يخالف مفهومه الأسلامى خاصة بعد ظهور إتجاهات سياسية تحمل الشعارات الأسلامية على هيئة برامج سياسية وتضاربها مع بعض الأتجاهات السياسية المناوئة لها وأخذ المصطلح مدلولات جديدة من أهمها تصوير المطالبين بالعودة إلى الشريعة الأسلامية كخطر داهم على الحضارة الأنسانية ، وكتيار سياسى تعارضى يهدف للجمود والتحجر.

بل أصبح يصور هذا المدلول الأتجاه الأسلامى على أنه المسئول عن كافة مايجرى على الساحة السياسية فى العالم الأسلامى ، فالعنف والأرهاب والحروب والفوضى والأضطرابات أصبحت تنسب بصورة أو بأخرى إلى الجماعات الأصولية بل إن بعض الجماعات المغرضة أصبحت تقوم ببعض العمليات الأرهابية والأبتزاز بإسم الجماعات الأصولية .

رابعاً : الأتجاه الرابع : —

ويرى أن مفهوم الجماعات الأسلامية الواسع قد إنصرف تحديداً إلى نوع من التنظيمات الدينية الأسلامية التى لاتكتفى بمجرد الخدمات الجماهيرية ، أو مجال الدعوة الدينية ولكنها تحمل مضموناً سياسياً يتبلور أساساً فى تقديم صورة فكر سياسى يستند لتفسير بعض القواعد الأسلامية ، ويناهض النظم السياسية فى الشكل والمضمون ويعتمد على

رفع شعار تطبيق شرع الله فى الدولة والمجتمع ، وهذه الجماعات لاتحوز صفة الشرعية أو القانونية ، وتقدم فكراً أسلامياً يمكن وصفه بأنه فكر اعتراضى على الأنظمة السائدة باعتبارها خارجة عن الدين كما تراه هذه الجماعات ، وقد يطلق عليها البعض جماعات الأسلام السياسى بإعتبار أن هذه الجماعات تقدم منظوراً سياسياً بصيغة خاصة ومحاولة أن تطابق بين ماتقدمه وما تقترحه من فكر مع الأسلام وأصوله وثوابته ، ويشاع وصفها بجماعات التطرف الدينى أو جماعات المتطرفين فى أحيان أخرى ويسميها البعض جماعات السياسة المتدينة أو بتغيير أخر جماعات الدين المسيس .

وتمارس نشاطها بصفة سرية ولاتتورع عن أستخدام كافة أنواع وأساليب العنف والأرهاب لذا يطلق عليها أيضاً جماعات العنف أو الجماعات الأرهابية .

وتختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسيه وجماعات الضغط على النحو التالى : -

الأحزاب السياسية : -

بدأ نظام الأحزاب السياسية فى أوائل القرن التاسع عشر فى أوروبا وذلك عن طريق جماعات النواب داخل البرلمان أو الأندية الخاصة بين ذوى الأتجاه الفكرى والسياسى المشترك ولم تكن الأحزاب فى هذا الوقت تسعى للفوز بالأنتخابات بقدر ماكانت تسعى إلى الأنتصار بالرأى داخل البرلمان ، وكانت تبدأ فى

التشكيل من خلال أنديـة أقليميـة تضم نواب نفس المنطقة ذوى المصلحة المشتركة والرأى المشترك وذلك قبل أن تتحول إلى حركة رأى أو مذهب سياسى [1].

على أن الأخذ بمبدأ الأقتراع العام كان له الأثر الأكبر فى الأعلان عن قيام الأحزاب السياسية . وقد تعددت تعريفات الحزب السياسى فقد عرفه البعض بأنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومى وفقاً لمبادىء خاصة متفق عليها جميعاً ، كما عرفه ديزرالى بأنه جماعة من الناس مترابطة فيما بينها وتسعى نحو أهداف ومبادىء معينة ، ويراه البعض بأنه مجموعة من الناس لهم نظامهم الخاص ومبادئهم التى يلتفتون حولها ويدافعون عنها ويعتبر أحد مؤسسات النظام السياسى التى تعمل على ترجمة الأهداف والخلافات التى تسود المجتمع إلى قرارات لتحقيق هذه الأهداف وحسم تلك المنازعات [2].

وأيا ماكان تعريف الحزب السياسى فأنه ينبغى أن يشتمل على المكونات الأتية :[3]

١ – أن يكون منظمة لها بناء تنظيمى

٢ – أن ينحدر أعضاؤه من جماعات إجتماعية متعددة

٣ – أن يسعى هؤلاء إلى نيل تأييد الجمهور وثقة الناس بزعامة

---

(١) د. الشافعى أبو راس – التنظيمات السياسية الشعبية – ١٩٧٤ – ص ١٢

(٢) د. سعيد أمين سراج – الرأى العام مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة – ١٩٧٨ – ص ٢٢٥

(٣) د. محمد عبد الحميد أبو زيد – مبادىء القانون الدستورى ١٩٨٦ – ص ١٥٢

حزبهم سعياً لتولى السلطة والقبض على زمامها ومنافسة الأحزاب الأخرى فى تحقيق أهداف الحزب .

٤ - يلتزم أعضاء الحزب بتحقيق أهدافه وفق مبادىء وأسس معينة تكون الصرح العقائدى للحزب .

٥ - أن يكون للحزب برامج محددة يشيد على صرحها أهداف ومصالح المجتمع وطموحات مواطنيه إلى حلول متفقة مع رغبات الشعب وأمانى البلاد .[1]

وتلعب الأحزاب السياسية دورا هاماً فى إعداد السياسة العامة وتستخدم خطط الدعاية لتكوين رأى عام يخضع لتوجهها ولذا تحاول دائما دراسة إتجاهات الجماهير ثم ترسم برامجها ومبادئها وعن هذا الطريق تلجأ إلى أثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب التأييد لها ولبرامجها .

تنتقد الأحزاب السياسية للأسباب الآتية : -

١ - تزيد عوامل الأنشقاق والأضطراب فى الدولة.

٢ - تؤدى إلى تشتيت قوى الدولة .

٣ - صب الحياة السياسية فى قالب آلى .

الا أن الأحزاب لها مبررات هامة خاصة بعد إنتشار النظم الديمقراطية وسقوط النظم الشمولية فى أوروبا الشرقية وإنهيار الإتحاد السوفيتى حيث أصبحت الأحزاب :-

١ - مدرسة الشعوب ومعهد لتكوين نخبة ممتازة يعهد اليها بالحكم .

---

(١) د. ابراهيم درويش - علم السياسه - ١٩٧٥ - ص ٣٧٦

٢ – تعد همزة الوصل بين الحاكمين والمحكومين .

٣ – من عناصر الإستقرار في الحياة السياسية للدولة .

جماعات الضغط : –

والجماعات الضاغطة يقصد بها التنظيمات النقابية أو المهنية أو الفئوية ومافى حكمها، وتضم هذه المجموعات فئات معينة من الشعب لها مصالح متقاربة تدافع عنها وتحل مشاكلها كجماعات وأفراد ، ولايعنى بالضرورة أن تقوم هذه الجماعات بنوع من النشاط المعارض للسلطة الحاكمة .

والفرق بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية أن الجماعات الضاغطة تتمتع عادة بتأييد أعداد قليلة من الناس أما الأحزاب السياسية فتتمتع عادة بتأييد شعبى كبير ، كما أن النواحى المادية فى هذه الجماعات تكون عادة أضيق من النواحى المادية فى الأحزاب ، فضلاً عن ذلك فإن جماعات الضغط تحاول كسب موضوع معين كإصدار قانون لصالحها أو الغاء قانون يضر بمصالح أعضائها فهدفها محدود جداً أما الأحزاب السياسية فأهدافها عديدة وبرامجها الحزبية تتناول كافة الموضوعات المتعلقة بالمسائل العامة للدولة ، وأيضاً فإن جماعات الضغط تحاول التأثير على السياسة العامة لصالحها وهى خارج الحكم أما الأحزاب السياسية فهى تحاول كسب تأييد الرأى العام للإستيلاء على السلطة .

الجماعات الاسلامية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط:–

١ – تعتبر الجماعات الاسلامية أحزاباً سياسية فى حالة عملها وفق

أطار المشروعية والعلنية وتحت مظلة الدستور والقانون متى إستوفت الشروط اللازمة لعملها كأحزاب سياسية ، وذلك فى الحالات التى يسمح فيها بتكوين الأحزاب على أسس عقائدية مثل حزب الله فى لبنان ، والأحزاب السياسية فى أفغانستان كالحزب الإسلامى ، أو حزب الاصلاح فى اليمن ، وغالباً ماتنشأ هذه الأحزاب من تطور جمعيات الخدمة العامة وجمعيات الوعظ والإرشاد وتتحول من جمعيات معترف بنشاطها فى الخدمة العامة إلى أحزاب سياسية لها صفة الشرعية .

٢ – فى حالة عدم شرعية عمل الجماعات الإسلامية كأحزاب سياسية لعدم دستورية وقانونية وجودها فهى فى حقيقة الأمر تعتبر نوعاً من جماعات الضغط – غير المشروعة – فى المجتمع.

ظهور الجماعات الإسلامية

يرى البعض أن هذه الجماعات وليدة ظروف بعينها فى الوقت المعاصر، وإن أسباب انتشارها وبلورة نشاطها يمكن تعددها على النحو التالى :–[1]

١ – قصور المؤسسات الاسلامية الرسمية عن مواجهة هذه الجماعات بالفكر والأسلوب المتطور وتمحور نظرة هذه الجماعات الاسلامية لتلك المؤسسات

---

(١) منهم على سبيل المثال لا الحصر الدكتور حسين فوزى النجار الدولة والحكم فى الإسلام ١٩٨٥ – المستشار محمد سعيد العشماوى الاسلام السياسى ١٩٨٩ – الدكتور حسن حنفى الحركات الدينية المعاصرة ١٩٨٨ – نعمة الله جنينه تنظيم الجهاد هل هو البديل الاسلامى فى مصر ١٩٨٨ – د . هالة مصطفى الدولة والحركات الاسلامية المعارضة ١٩٩٧ .

الإسلامية الرسمية القائمة على أنها جزء من مؤسسات النظام تعاونه وتساعده وتواليه ، أو إعتبار علماء هذه المؤسسات مجرد فقهاء السلطة وعلماء الشرطة ولم تفلح هذه المؤسسات فى الحد من تزايد الهوة بينها وبين الجماعات الاسلامية .

٢ – أن جمعيات الدعوة والآسوة الحسنة أيضاً أصبحت غير ذى دور فعال فى مجال اجتذاب الشباب وإحتواء طاقاتهم وتحولت تدريجياً إلى شبه مؤسسات حكومية تدار بعقلية روتينية فضلاً عن أن بعضها لم يصمد أمام محاولات هذه الجماعات فى إحتوائها والسيطرة عليها .

٣ – عجز أجهزة الاعلام عن مواجهة أفكار الجماعات الاسلامية أو مواكبة تطور وإنتشار هذه الجماعات فعلى الرغم من إتساع رقعة البرامج الدينية فى أجهزة الاعلام العربى والاسلامى الا أن هذه البرامج لاتفى بالغرض منها من حيث :–

أ – عدم تناولها فكر هذه الجماعات بأسلوب التحليل والتقييم وإقتصار هذه المعالجة على مجرد الهجوم الأجوف دون معالجة الأسلوب الفكرى لها .

ب – رتابة المعالجة وتناول الموضوعات بشىء من التسطح الفكرى وعدم شمولها للأسس الفكرية لهذه الجماعات بأسلوب موضوعى أو عرض أساسها وجذورها التاريخية .

ج – تناول هذه المعالجة بأسلوب الكم لا بطريقة الكيف فكثرت البرامج التى تدور فى نفس السياق وبأسلوب واحد مع شغل مساحات واسعة

من البرامج الأعلامية دون أن تتعمق فى الكيف .

٤ – عجز أجهزة الأمن هى الأخرى عن الملاحقة الفكرية الفعالة أو الاحتواء الناجح للجماعات الاسلامية التى تطرح أفكاراً مختلفة وتصورات لم تألفها أجهزة الأمن فى مجالات الفكر السياسى أو مجال التفسير الدينى أو حتى مجال إجتذاب الشباب اليها وفى تطويرها المستمر لأسلوب عملها والتعديل الدائم لخططها .

٥ – قصور السياسة التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة بداية بالتعليم الأساسى فى غرس القيم الاسلامية الحقيقية وإقتصار الدروس الدينية على الهوامش دون أن يتعدى ذلك إلى خلق الوازع الدينى لدى الأفراد .

٦ – إستفادة الجماعات الاسلامية من خلال تجاربها السابقة وتطويرها لأسلوب عملها لتشكيل جماعات أكبر أو على العكس تبرز نوعاً من الانقسامات حتى تتعدد فى مواجهة قوى الأمن هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجماعات الاسلامية دائماً تسعى لبناء أسس تنظيمية جديدة لها وكسب أجيال من الشباب سواء :–

أ – من ذوى الثقافة الدينية التقليدية .

ب – من ذوى الثقافة الانتقائية خاصة من خريجى التعليم الحديث .

ومن هنا فإن أجيال جديدة ومختلفة ومتلاحقة من عناصر الشباب انخرطت فى العمل السياسى فى دوائر هذه الجماعات .

٧ – افتقاد الشباب للقدوة الحسنة والأسوة الطيبة فى نفس الوقت الذى

تتصاعد فيه مشكلات العثور على العمل المناسب وأرتفاع معدلات البطالة بين الشباب ووقوعه فى دائرة الفراغ الفكرى والسياسى والدينى مما يسهل عملية إحتوائه وإجتذابه لنشاط هذه الجماعات .

٨ - نجاح التجربة الإيرانية فى إقامة الدولة الأسلامية - وبعض النظر عما يمكن أن يقال عن هذه التجربة - والتى فى حقيقة الأمر قد أعطت مثالاً حياً لهذه الجماعات عن إمكانية النجاح فى تحقيق أهدافها والأستيلاء على السلطة بالعمل الجماهيرى متحديه أجهزة الأمن وقوى السلطة القوية .

٩ - تأثير العوامل الخارجية حيث ماتزال النظم السياسية العربية والأسلامية تعتمد وبشكل كبير وبدرجات متفاوتة على قوى خارجية سواء فى المجال الأقتصادى أو السياسى أو العسكرى وهذه القوى الخارجية تقوم بالعمل على دعم القوى السياسية التى فى السلطة وتعمل أيضا على منع ظهور قوى سياسية معادية لها فى هذا النظام السياسى حتى لاتؤثر هذه القوى فى العلاقات الموجودة وتهدد مصالحها فى هذا النظام ، وتستغل التيار الدينى إما كوسيلة هجوم على الأنظمة القائمة أو تحرك الأنظمة القائمة ضد هذا التيار .

١٠- بل أن بعض الأراء ذهبت إلى أن أسباب ظاهرة الجماعات الأسلامية يرجع الى جذورها الحديثة حيث لم يبدأ نشاطها إلا من تاريخ إنشاء الشيخ حسن البنا عام ١٩٣٨ جماعة الإخوان المسلمين ، وإن جميع

الجماعات الاسلامية خرجت نتاج لها « تعد فترة الستينات هى الحقبة التى شهدت التشكيل الجينى للجماعات الاسلامية المتشددة ، ورغم نمو هذه الجماعات خارج نطاق الإخوان ، إلا أنها خلف الجماعة الأم التى خرجت من تحت عباءتها الجماعات المتشددة »[1].

ويلاحظ أن جميع هذه الآراء كانت تدور حول جزئية واحدة غالبة بذاتها وهى بحث أسباب الإنبعاث فى موجات هذا التيار وتعليل نشاطه وتبرير وجوده وأضاف البعض إلى السابق أسباباً مثل حدوث متغيرات أقليمية ساحقة فى تأثيراتها مثل فورة عوائد البترول وما أدت اليه من إختلال فى هيكل التوازن الأقليمى فى المنطقة العربية وبروز دول البترول التى ترفع لواء الإسلام كعامل مؤثر على صعيد الصراعات الداخلية والخارجية فى الدول العربية بالإضافة الى تعاصر هذه المتغيرات مع متغيرات داخلية فى كل الدول العربية أهمها إدخال أنماط سلوكية وقيمية جديدة أدت لإعتبار الإطار الدينى وسيلة للهروب من الواقع الدنيوى . أو مايراه البعض من اسهام القيادات السياسية فى بعض الدول العربية والإسلامية مثل مصر فى إدخال الإسلام السياسى فى الساحة السياسية كجزء من عمليات صراعها مع القوة المناوئة لها داخلياً كالقوى الناصرية والقومية والماركسية لأحداث ترتيبات وتوزانات داخلية تساعد على إستقرار نظم حكمها أو ماطرحه البعض الآخر من أسباب راجعة إلى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

---

(١) دراسة بعنوان الحالة الدينية فى مصر – إعداد مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧ – ص ١٨١

ومـا أدت اليـه من دخـول غـالبـيـة الإتجـاهات السـيـاسـيـة تحت عـبـاءة الإعـتـراض الإسلامى على تلك الخطوة السياسية .

ولكننا نرى أن هذه الأراء خلطت بين مـفـهـومين مـعـا الأول وهو مـايمكن أن نسميه التيار الإسلامى السياسى ، والثانى هو نشاط الجماعات الإسلامية وما إنبثق عنها من فروع وتنظيمات ، هذه الجماعات قد تشهد فترات من الركود النسبى والسكون لفترة ما ، وقد تنبعث بعد جمودها ورقودها ، وهو خلط كان يمكن تفاديه إذا وضعنا الأمر فى مجاله الحقيقى وهو أن هذه الجماعات الإسلامية إنما هى جماعات تمارس السياسة من منظور اسلامى خاص بها ، وهى ليس ظاهرة جديدة أو وافدة على المجتمع العربى والإسلامى ، بل - على العكس - فهى أحد الثوابت الأساسية فى التكوين الحضارى والسياسى للمجتمع الاسلامى والعربى ، بصرف النظر عن مدى تطابق هذا الفكر والسلوك مع الإسلام فى أصوله وثوابته ، وأيا كانت المسافة بين نقاء الأصول وبين مظاهر التدين الذى تم فيه الخلط بين التصورات والممارسات اليومية للناس ، وبين الأسلام كعقيدة وكشريعة .

لأنه بمقتل الخليفة عثمان بن عفان وتصاعد حالة الفتنة أصبح دين الإسلام جزءاً من مقومات الصراع على السلطة الذى إستخدم فيه العديد من الأساليب وإنعكس ذلك على كافة أطرافه على نحو سمح بتعديل كل طرف لأساليبه وطرائقه سواء فى المواجهة أو التهاون أو التعاون ، إستطاعت السلطة والقوة المعارضة لها

أن تنفذ كل منها إلى الطرف الآخر وكانت أبرز هذه الملامح إنتهاك أساليب عنيفة من كلا الطرفين ضد الآخر ، مما طبع بعض الحركات الإسلامية بطابع العنف ، وشهد بوادر تشكيل الجماعات الإسلامية ، والتى أصبحت جزءاً من خريطة القوى السياسية فى المجتمع العربى الإسلامى منذ تلك الحادثة - حادثه الفتنة الكبرى-.

وأصبح نشاط الجماعات الإسلامية وحركتها هو إنعكاس حقيقى لحركة التيار السياسى الإسلامى وتفاعله مع واقع المسلمين ، وليس وليد الصدفة المعاصرة وإنما هو ممارسة تفاعل الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية بل والأحداث الخارجية أو الداخلية التى يعيشها العالم الإسلامى والعربى ، فحديثاً عندما كانت الدول العربية والإسلامية تكافح للحصول على الإستقلال والحرية كانت القوى الإسلامية فى مقدمة الصفوف . إلا إنه فى فترة أخرى خاصة فى الخمسينات وعقب صدام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر مع جماعة الإخوان المسلمين وبروز الفكر الناصرى ومحاولته إقامة المشروع القومى العربى محتوياً به الفكر الإسلامى وطارحاً نفسه كبديل عن الإسلام السياسى تطور هذا الصدام إلى عنف السلطة ضد التيار الإسلامى فعاش التيارالإسلامى فترة سكون إمتد به على طول الوطن العربى والعالم الإسلامى .

ولكنه وعقب هزيمة عام ١٩٦٧ تقدم الإسلام السياسى للأمام مرة أخرى ليلعب دور المدافع عن الأمة العربية والإسلامية بعد هزيمة النظام الناصرى وما لحق بالعرب خاصة وبالعالم الإسلامى ككل من آثار هذه الهزيمة .

ونرى أيضاً أنها حقيقة ثابته ومرتبطة بأن الإسلام دين ودولة وإنها ليست

مجرد تعبير عن ردود أفعال ولا عن فراغ دينى ، ولا حتى عن عجز مؤسسات الدين التقليدية فحسب هذا أو غير ذلك من الأسباب التى سبقت من قبل ، فإن الجماعات الاسلامية ظاهرة قديمة ومتبلورة مع ظهور جماعات الخوارج التى صاحبها صعود نوع جديد مستحدث عن الفقه الإسلامى الأصيل تمثل فى :-

أ - صعود فقه إسلامى ذا صبغة سياسية يمكن أن نطلق عليه تعبير « فقه فحص الإيمان » وذلك من خلال وضع مجموعة من الأفكار والمعايير العقائدية تستخدم فى الحكم على الفرد وهل هو مسلم أم لا حتى ولو كان مسلم الديانة والأبوين وبالتالى أصبحت دائرة إعتقاد المسلمين وإيمانهم جزءاً لايتجزىء من أفكار الجماعات الإسلامية منذ القدم ويستخدم لفرز دائرة ومجتمع المسلمين ودون أن يتلازم أو يتناسق مع حقيقة الإسلام .

ب - صعود نوع آخر من الفقه يمكن أن نسميه « فقه الغضب الإسلامى » وهو تيار إمتاز بإستغلال مواهبه فى الخطابة وإستطاع أن يكسب شعبية خاصة من خلال ممارسة المعارضة للسلطة واضعاً فى الإعتبار أن تطبيق الشريعة الإسلامية هو الفيصل بين حد الغضب على السلطة وإعتبارها خارجة على الدين وبين تأييدها والإنطواء تحت لوائها وهو ماكان له أثر كبير فى دفع ظاهرة التيار الإسلامى إلى الأمام ، على مراحل التاريخ .

وظاهرة مزج الأهداف السياسية بشعارات تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الإسلامية لم تكن وليدة العصر وإنما نراها ترجع لبداية خروج الخوارج على الامام على بن أبى طالب ، وما تركته مبادئهم وأهدافهم من مؤثرات هامة فى مجال ظواهر الاسلامى السياسى.

ثانياً : الخوارج وأثرهم فى ظاهرة الإسلام السياسي :-

لاجدال فى أن البذور الحقيقة للجماعات الاسلامية ترجع لفكر الخوارج الذين ظهروا لأسباب سياسية ، حيث أنهم فى بدء أمرهم شكلوا حزباً سياسياً يهدف لتحقيق غرض سياسى ، أما الطابع الدينى الذى غلفوا به دعواتهم لم يكن إلا ستاراً لإخفاء نوايا قادتهم ، لانه ماكان لها أن تنجح أو تجد لها أنصاراً مالم تتخذ الإسلام لبوساً والقرآن شعاراً [1].

ومما يستدعى النظر أيضاً ويقلل من أهمية الأسباب الدينية وراء نشأة الخوارج وغلبة الأسباب السياسية لديهم ، وما أجمع عليه المهاجرون والأنصار من ضرورة قتالهم وعدم إنضمام الصحابة اليهم [2]. وقد غلب الطابع السياسى والعسكرى على تحركات الخوارج الحزبية حتى عندما خرج من بينهم علماء وفقهاء عمدوا إلى مزج نظرياتهم وأفكارهم السياسية بمعتقدات دينية ، ونظراً لعجزهم عن تحقيق أهدافهم السياسية بقوة السلاح فقد تحولوا عنها إلى المؤلفات الفقهية التى حاولوا إبراز أفكارهم السياسية من خلالها .

فقد أثار قتل عثمان الخليفة الثالث العديد من القضايا وكان من أبرزها الخلاف بين على الخليفة الرابع وبين معاوية والى عثمان على الشام، وتطور الخلاف إلى قتال ، وظهر التحكيم كوسيلة لرأب الصدع ، والح أصحاب علىّ على قبوله التحكيم بالرغم من معارضته له. ولما أطاعهم كارها وقبل التحكيم وما أدى اليه من موقف خرجوا عليه تحت شعار

---

(١) د . نايف محمود معروف – الخوارج ونشأتهم وعقائدهم رسالة دكتوراه من الجامعة اليسوعية بيروت ١٩٧٧ ص ١٥

(٢) أبو الفرج الحافظ ابن الجوزى – تلبيس ابليس – القاهرة ١٩٢٨ ص ٩٢

(لاحكم الا الله) ، فكانت بداية إستخدام الحاكمية لله التى قال عنه على (كلمة حق أريد بها باطل) .

وقد ذهب الخوارج نتيجة إما لسوء فهم للقرآن أو لتطرف فى اتجاهاتهم ومعتقداتهم – الى تكفير المسلمين وتحليل دمائهم وأموالهم وتقسيم بلاد المسلمين إلى دار الهجرة ودار الكفر والحرب وجعلوا لأنفسهم الأولى ولباقى المسلمين الثانية [1].

وقد تفرق الخوارج فيما بينهم واختلفت آرائهم وتشعبت مذاهبهم وتأويلاتهم ، إلا انهم إتفقوا على بعض المسائل الهامة التى تشكل نواة الفكر السياسى لدى الجماعات الاسلامية المعاصرة ، منها فكرة سلطة الدولة من خلال تنظيم مسألة الإمامة أو الخلافة [2].

وموقف الخوارج من إمامة المسلمين هو الذى أبرزهم إلى حيز الوجود حيث كان هذا المنصب لفترة طويلة محور إهتمامهم وكان سبباً مباشراً ورئيسياً لجميع تحركاتهم ، فباسم الخلافة خرجوا ولاجلها حاربوا ، وللإنصاف فإنه يجب القول أن اهتمام الخوارج الزائد بهذا المنصب الخطير لم يكن طمعاً بما يجره من مغانم لأصحابه بل كان الدافع لذلك إقامة دولة الحق التى يحلمون بتحقيقها ، ولكن فكرتهم فى الخلافة كانت أقرب للخيال منهم لواقع الحياة الإنسانية، حيث فشلوا

---

(١) د . نايف محمود معروف – المرجع السابق ص ١٨١

(٢) من المسائل التى إتفق عليها فقهاء الخوارج على إختلافهم مسائل :–
١ – الإيمان والتوحيد .
٢ – الوعد والوعيد .
٣ – خلق القرآن .
٤ – التأويل والقياس .
وهى من المسائل المتعلقة بالعلوم الشرعية والفقهية المتعلقة بالتفسير ويراجع بصفة خاصة د . نايف محمود معروف – مرجع سابق ص ٢٠٤ ومابعدها .

إيران ساهم فى إنتقال ظاهرة عنف بعض الجماعات الاسلامية فى حركتها وفى دعوتها لتطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية وإعتبار نموذج الجمهورية الاسلامية الايرانية هو النموذج واجب التطبيق .

واتسع نطاق عمليات العنف الدينى فى البحرين لتدخل إلى عمليات المواجهة المباشرة بين السلطات وبين عناصر التيار الدينى من خلال المظاهرات وعمليات التفجيرات والاغتيالات والتصفية المتبادلة تتسع ويزيد عدد ضحاياها .

لم يبلور ذلك التيار أى فكر سياسى لإقامة الدولة التى يسعى اليها سوى اعتبار النموذج الايرانى الذى يراه واجباً للتطبيق.

٩ - السعودية :-

النظام السعودى يستند فى شرعية حكمه وفى شريعته القانونية المطبقة الى الدين الاسلامى الأمر الذى حد من مبررات الدعوة لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بالإضافة للمكانة الروحية الخاصة للسعودية بإعتبارها أرض المقدسات الاسلامية فإن النظام السعودى أيضاً من خلال مشروعات تطوير الأماكن المقدسة فى مكة المكرمة والمدينة المنورة قد إكتسب الاحترام والتعاطف الاسلامى معه الأمر الذى أدى لتقليص كثيراً من مبررات نشاط أى جماعات اسلامية فيها .

إلا أنه يجب القول بأن عملية إقتحام المسجد الحرام [1] والتى قادها جيهمان العتيبى عام ١٩٧٩ كانت المحاولة الأولى لابراز مظهر تأثير

---

(١) قامت على أساس فكر شيعى وهو وجود المهدى المنتظر وهى تخالف الأصول السنية السلفية المستقرة فى السعودية التى يسودها المذهب الوهابى السلفى .

الجماعات الاسلامية فى المجتمع السعودى ، وكان من المعتقد أنه بعد تصدى رجال الدين فى السعودية للفكر الدينى وراء هذه الجماعة قد أفقدها عنصر الجذب لدى الشباب وبالتالى قضى على إمكانية تواجدها ، ألا أن الأحداث التى شهدتها المنطقة الشرقية فى عام ١٩٨٠ بهدف أحياء النشاط الشيعى بين الأقلية الشيعية فى هذه المنطقة ، فضلاً عن أحداث التفجيرات الأخيرة وآخرها حادث الخبر عام ١٩٩٦ [١]، تؤكد على أن هناك تياراً إسلامياً سواء أكان شيعياً أم سنياً يدعو لإقامة الجمهورية الاسلامية فى شبه الجزيرة العربية ويتخذ من نظام الجمهورية الايرانية نموذجاً واجباً التطبيق وأيا ماكان السبب فى هذا التحرك وأيا كان حجمة فقد تحول من تيار غير محسوس إلى تيار ملموس .

هذا بالإضافة للنشاط السياسى المعارض للسلطات السعودية والذى تمارسة قوى سياسية تتخذ لندن مقراً لها مثل الدبلوماسى السعودى السابق محمد المسعرى والذى يغلف نشاطه السياسى بالدين داعياً لتطبيق مبادئ الاسلام الحقه ولم يقدم هذا التيار أى فكر سياسى محدد.

١٠ - العراق :-

ويعانى العراق من مشكلة الأنقسام القومى فهو كمجتمع يتكون من عرب وأكراد وتركمان ويعانى أيضاً من التعدد الدينى فهناك الديانة الاسلامية والمسيحية واليهودية والأقليات الدينية مثل البهائية والصائبة واليزيدية والتركيب الطائفى من سنى وشيعى الأمر الذى أدى لوجود العديد من الجمعيات الدينية المختلفة وكان نشاطهامقصوراً على البرامج التثقيفية الدينية، ولم يظهر أى نشاط سياسى لها الا اعتباراً من فبراير ١٩٦٠ أثناء

---

(١) الحادث كان موجه ضد القوات الأمريكية التى قتل فيها ١٩ أمريكياً بتفجير المبنى الذى كانت تتواجد فيه القوات أعلن حزب الله السعودى مسئوليته عنه .

حكم الرئيس عبد الكريم قاسم عندما:-

١ - أسس زعيم الإخوان المسلمين الشيخ نعمان السامرائى أول حزب سياسى اسلامى فى العراق باسم الحزب الاسلامى العراقى وضم اليه عناصر كثيرة من السنة والشيعة.

٢ - أسس الشيخ عبد العزيز البدرى حزب التحرير الاسلامى العراقى.

ولكن اعتباراً من ١٩٦١ منعت السلطات العراقية النشاط السياسى الحزبى وحرمت الممارسة الحزبية وحلت الأحزاب الدينية واعتقلت قادتها وكوادرها.

لجأت الحركات الاسلامية منذ هذا التاريخ إلى العمل السرى والتنظيمى الصامت وبدلاً من اختفاء الأحزاب السياسية الأسلامية فى ظل هذا المناخ فقد شهدت الساحة العراقية بروز عدة أحزاب سياسية اسلامية أخرى كان أبرزها فضلاً عن الحزب الاسلامى العراقى حزب الإخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامى العراقى كلاً من :-

١ - حزب الشباب المسلم العقائدى بزعامة الشيخ عبد الكريم الجزائرى وهو حزب سنى.

٢ - حزب الدعوة الاسلامية وهو حزب شيعى.

واتبعت جميع هذه الأحزاب والجماعات الاسلامية استراتيجية واحدة تقوم على تجنب العمل السياسى المباشر والاصطدام بالسلطة والاكتفاء بالعمل من خلال مؤسسات دينية فقط.

وفى عام ١٩٦٨ خاض جناح حزب البعث الحاكم فى العراق معركة شرسة

ضد الحركات الاسلامية المختلفة واعتقل وأعدم الكثير من أعضائها وصفى المعاهد والمدارس والكليات الاسلامية فى محاولة لتحجيم التيار الاسلامى مما أدى إلى أن تجمد الحركات الاسلامية حركتها تحت وطأة عنف ملاحقة السلطات لها.

الا أنه وبعد انتصار الثورة الاسلامية وإقامة نظام الجمهورية الاسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ تفجرت المواجهة بين السلطات العراقية والحركات الدينية الشيعية وراح ضحيتها العديد من كبار رجالها الذين اتهمت السلطات بتدبير تصفيتهم وعلى رأسهم السيد محمد باقر الصدر عام ١٩٨٠، وردت منظمة العمل الاسلامى الشيعية بالقيام بعده عمليات حاولت فيها اغتيال عدد من رموز النظام وتفجير بعض المراكز الحساسة ولكنها كانت محاولات فردية ومحلية ومحدودة.

بعد نشوب الحرب بين العراق وايران عام ١٩٨٠ أسست بعض الحركات الاسلامية الشيعية العراقية فى طهران تنظيم « الجيش الاسلامى الثورى لتحرير العراق » تحول فيما بعد إلى «المجلس الاسلامى الأعلى للثورة الاسلامية العراقية» بقيادة محمد باقر الحكيم وحاول القيام بعده عمليات عسكرية ضد النظام العراقى، الا أن توقف الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ قد انعكس على نشاط الحركات الاسلامية العراقية التى جمدت إلى حد كبير من نشاطها.

على أنه وبعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وماتلاها من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وبداية الأزمات الخطيرة فى المنطقة من جراء السياسة العراقية وآخرها فى فبراير ١٩٩٨ فإن إتجاهات كثيرة للمناداة بتفكيك العراق على أساس

دينى طائفى وقومى بدأت تظهر قد يكون لها عواقب وخيمة[1] بالإضافة إلى أنه صاحبها أيضاً تطورات فى اتجاهات السلطة والجماعات الاسلامية على النحو

---

(١) بالرغم من تسوية أزمة العراق فى ١٩٩٨ بشكل جنب منطقة الخليج والمنطقة العربية حدة أزمة طاغية، إلا أنه كشف عن وجود مخطط يهدف إلى تقسيم العراق إلى ٣ دويلات على أساس دينى طائفى وقومى وهى:-

١ - دولة شيعية فى الجنوب
٢ - دولة كردية فى الشمال
٣ - دولة سنية فى باقى مناطق العراق

باعتباره وضعاً أفضل بالنسبة للمنطقه وللعالم من حيث :-

١ - أن تقسيم العراق يضع حداً نهائياً للتهديد الذى يشكله على منطقة الخليج وعلى موازين القوى فى الشرق الأوسط لأنه يسعى إلى الهيمنة على منطقة الخليج وهى ليست سياسة جديدة اخترعها صدام حسين بل سياسة قديمة للعراق منذ الخمسينات.

٢ - ثبوت فشل السياسة التى قامت على أساس أن العراق الموحد يشكل عنصر استقرار فى المنطقة ويساهم فى المحافظة على موازين القوى فيها بينما يشكل العراق المفكك عنصر تهديد لهذه المنطقة، إذ أن الأمر الأساسى ليس أن يكون العراق مستقر أو غير مستقر فى الداخل بل الأمر الأساسى هو وضع حد نهائى وفعلى للتهديد الذى يشكله ولا يتحقق هذا الهدف، إلا بإنهاء العراق وتفكيكه، كما حدث بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى أو يوغوسلافيا.

٣ - إن تجارب السنوات الماضية أثبتت أنه من الخطأ الاعتماد على العراق كحاجز لمنع إيران من الهيمنة على الخليج أو كقوة رادعة لأية أطماع إيرانية توسعية فى المنطقة لأن العراق قام باستغلال انتصاره فى حربه مع ايران فى غزو الكويت كخطوة أولى فى طريق السيطرة على منطقة الخليج وتغيير موازين القوى فيها .

٤ - أن تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات يحرر الشيعة والأكراد وحتى السنة من اضطهاد النظام العراقى، يسهل إقامة علاقات مع هذه الطوائف.

هناك عدة أخطار جسيمة من وراء تقسيم العراق يجب أخذها فى الاعتبار وهى:-

١ - خطر شيعى يتمثل فى قيام الدولة الشيعية فى الجنوب العراقى باقامة علاقات وثيقة بإيران لتشكل تحالفاً شيعياً فى المنطقة ينتقل تأثيرة إلى البحرين والمنطقة الشرقية فى السعودية إن لم يكن دافعاً للأكثرية الشيعية فى العراق للاستيلاء على كل الحكم فى العراق وتكوين تكتل شيعى مع ايران .

٢ - الخطر الكردى فى حالة تفكيك العراق وإقامة دولة كردية فى شمال العراق تجذب اليها اعداد كبيرة من أكراد تركيا وايران وسوريا وتشكل كياناً كردياً يثير المتاعب فى المنطقة كلها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه قد يدفع تركيا تخوفاً من نشاط حزب العمال الكردستانى للتحرك عسكرياً لضم شمال العراق قبل أن يستقل كدولة كردية وتعيد أيضاً المطالبة بمنطقة الموصل ذات الانتاج البترولى والتى كانت تزعم أنها كانت جزء من أراضى الدولة العثمانية.

٣ - اتحاد السنة العراقيين مع الأردن أو سوريا أو نشوب نزاع بين الدولتين على ضم ماتبقى من العراق عند تقسيمه وهو الجزء الأفقر ويضم السنة بعد فصل الجنوب والشمال الذين يضمان الثروات النفطية.

٤ - أن تقسيم العراق وتفكيكه كدولة دينية أو عرقية يعنى خلق أفغانستان أخرى فى المنطقة مع مايؤدى ذلك من أخطار هائلة تطال كافة أطراف المنطقة ومصالحهم وقد تزكى حرباً دينية طائفية.

التالى:-

<u>أولاً</u> : بدأت الحركات والجماعات الاسلامية فى اعادة بلورة نشاطها واحياء حركتها من جديد على النحو التالى :-

١ - اعادت حركة الإخوان المسلمين تنظيم صفوفها وتم تشكيل تنظيمين لحركة الإخوان هما:-

أ - تنظيم الكتلة الاسلامية بزعامة فلح السامرائى والشيخ محمد الألوسى.

ب - الاعلان عن نشاط الحزب الاسلامى العراقى مجموعة لندن بزعامة الدكتور اسامة التكريتى واصداره نشرة شهرية باسم دار السلام.

٢ - ظهور حركة اسلامية بين الأكراد العراقيين على النحو التالى :-

أ - تبلور نشاط الحركة الاسلامية الكردية بزعامة الشيخ عثمان عبد العزيز.

ب - ظهور نشاط ما يعرف باسم الاتحاد الاسلامى فى كردستان العراق.

٣ - نشاط الحركات الاسلامية الشيعية حيث نشطت:-

أ - حركة المجلس الأعلى للثورة الاسلامية العراقية قوات بدر بقيادة محمد باقر الحكيم.

ب - حركة جند الإمام والتى يرأسها الشيخ عبد اللطيف الخفاجى.

جـ - حزب الدعوة الشيعى[1] الذى انشقت عنه مجموعتين:-

---

(١) وبالرغم من أن حزب الدعوة الاسلامية هو الفصيل الاكبر والأقدم من القوى الاسلامية العراقية المعارضة للنظام العراقى إلا أنه يعانى من حالة من الانشقاق والخلافات الداخلية عقب طرح الشيخ محمد مهدى الأصفى عضو المكتب السياسى منهج جديد يخالف منهجية الحزب والتى قامت على الشورى والانتخابات الهرمية داخل الحزب إلى ضرورة أن يقوم الحزب على البيعة لولى الأمر وحدده بمرشد الثورة الايرانية خامنئى وقد قام الحزب بعدة عمليات كان أبرزها محاولة إغتيال عدى النجل الأكبر للرئيس العراقى صدام حسين عام ١٩٩٦.

* حزب الدعوة – خط الولاية ويرى ضرورة الارتباط بالولى الفقيه ويتزعمه كاظم الجائزى.
* حزب الدعوة – مجموعة لندن – ويتمسك بمبادىء الحزب القديمة ويرفض الارتباط بالولى الفقيه وعلى رأسة نزار الأصفى.

ثانياً : وإذا كانت جميع الحركات الاسلامية ممنوعة من العمل بشكل رسمى وعلنى فى العراق فإن السلطات العراقية فى نفس الوقت تسعى للبس الثوب الاسلامى واستقطاب أى اتجاهات اسلامية حيث يقوم حزب البعث العراقى بما يمكن أن نسميه الحملات الايمانية ومضاعفة دروس الدين فى المدارس وإصدار الأوامر لأعضاء الحزب بالأنخراط فى صفوف الحركة الدينية، بل إن نائب الرئيس العراقى عزت الدروى يترأس أحد الحركات الصوفية السلفية التى تحظى بدعم السلطات العراقية.

١١ – الأردن :–

السلطة الملكية فى الأردن تستمد شرعيتها خاصة من أنتسابها الى الرسول الكريم فضلاً على إعتمادها على العشائر كقاعدة مستقرة للدولة .

وأيضاً فإن للجماعات الدينية وضع خاص فى الأردن لايتمثل فى نشاطها ضد السلطات الأردنية بل لتنوعها بالرغم من حظر نشاطها ولارتباطها ببعض الحسابات السياسية الإقليمية مثل :–

أ – حزب التحرير الاسلامى :– وهو من أصل أردنى ومحظور نشاطه حالياً بها .

ب – الإخوان المسلمين :– وللإخوان المسلمين تواجد فى الأردن تتحكم فيه عدة إعتبارات منها :–

* جماعة الإخوان الأردنية وإن كانت تمارس نشاطها فى مجال الخدمات الجماهيرية والإقتصادية فإنها تمارس نشاطها حالياً

فى إطار حزب جبهة العمل الاسلامى الذى يعد أكبر الأحزاب المعارضة فى الأردن [1].

* جماعة الإخوان المسلمين السورية وتدخل فى لعبة الشد والجذب بين الأردن وسوريا وكان النظام الأردنى يحتضنها أثناء خلافه مع النظام السورى ويقوم بإعتقال عدد كبير من أعضاء هذه الجماعة المعادية لسوريا وذلك كخطوة لابداء حسن النوايا تجاهها .

ج - منظمة الجهاد الاسلامى وإن كانت لم تمارس نشاطاً فى الأردن إلا أنها عام ١٩٨٤ هددت النظام الأردنى فى حالة إستمراره فى تقديم الدعم والمساندة للعراق ضد إيران .

د - حركة حماس والجهاد الفلسطينى ولهما تواجد مقيد بالأردن بعدم ممارسة أى نشاط يضر بمصالح الأردن وخاصة فى العلاقات مع اسرائيل .

هـ - المنظمات والجماعات الاسلامية المعارضة للأنظمة الحاكمة فى الخليج.

ولم يتبلور نشاط ملموس للتيار الاسلامى الا فى حملات المعارضة المنظمة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل والرد على الاستفزاز الاسرائيلى لمشاعر المسلمين وقاد هذا التيار المظاهرات الشعبية العارمة فى الأردن ضد حكومة الكباريتى عام ١٩٩٦ عندما بدأت خطوات الاصلاح الاقتصادى وفى مظاهرات معن عام ١٩٩٨ إحتجاجاً على التهديد الأمريكى للعراق.

---

(١) وتمتاز حركة الإخوان المسلمين فى الأردن عن غيرها من فروع الجماعة فى البلاد العربية والاسلامية بأنه خلال أكثر خمسين عاماً من وجودها على الساحة الأردنية احتفظت بعلاقات طيبة بالعرش الأردنى، فلاهى مارست العنف ضده ولاهو أيضاً مارس العنف ضدها اللهم ، بعض الحالات التى انسحبت من الحركة وانضمت لحزب التحرير فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وطاردتها السلطة بعنف فآثرت الانسحاب إلى الهدوء.

تعرض حزب جبهة العمل الاسلامى الجناح السياسى لحركة الأخوان المسلمين لحالة من الانقسام للخلاف حول عدة قضايا كان من بينها مثلاً المشاركة فى الانتخابات الأردنية الأخيرة عام ١٩٩٧ وانحصر بين تيارين الأول للشيوخ فى الجماعة والثانى للشباب وهو الأمر الذى إنعكس على قوة الجماعة وتأثيرها.

وتحركت بعض قيادات جماعة الاخوان المسلمين الأردنية من أجل حشد حملة شعبية لمقاطعة الانتخابات التشريعية واستطاعت :-

١ - اقناع مجلس شورى جبهة العمل الاسلامى بتأييد قرار جماعة الاخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات على الرغم من وجود خلافات قوية بين عناصر الجماعةحول هذا القرار[1]

٢ - ضم ٦ أحزاب معارضة سياسية إلى مقاطعة الانتخابات .

٣ - الحصول على موافقة قيادات النقابات المهنية الأردنية على عدم الاشتراك فى هذه الانتخابات .

٤ - أيدت بعض الشخصيات السياسية المستقلة وعلى رأسهم رئيسا وزراء و٧ وزراء سابقين و١٢ عضو فى مجلس النواب وشخصيات هامة ومؤثرة مقاطعة الانتخابات .

ويرجع هذا الموقف الذى أتخذه حزب جبهة العمل الاسلامى تحت تأثير

---

(١) وبالرغم من تصاعد موجه مقاطعة الانتخابات فى الاردن التى قادتها جماعة الإخوان المسلمين إلا أن الجماعة نفسها قد حاولت أيضاً وضع شروط قاسية لاتمس الحكومة فقط بل النظام كله فى الأردن حين طرح الشيخ عبد المجيد ذنيبات المراقب العام للإخوان إمكانية المشاركة اذا قبلت الحكومة بالحوار حول عدة قضايا أهمها عدة قوانين صدرت عن البرلمان الأردنى منها :-
- معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية وقانون الانتخابات النيابية الحالى وخطوات الاصلاح الاقتصادى.
رفض الملك حسين فكرة الحوار مع الجماعة حول أى موضوع يمس الشئون الدستورية ووصفها بأنها الثوابت الأردنية التى لا حوار فيها خاصة أنها موضوعات طرحت بالطريق الديمقراطى واتخذ فيها قرار بأغلبية أعضاء مجلس النواب وترفضها جماعة الاخوان.
وبالرغم من ذلك فقد تقدم للإنتخابات ٥٦١ مرشحاً لشغل ٨٠ مقعداً فى ٢١ دائرة مقاعد فى المجلس منهم ٨ دوائر لتمثيل الأقليات المسيحية والشركسية والشيشانية بالأردن.

جماعة الإخوان مع إلى فقد حركة الإخوان سيطرتها على الشارع الاسلامى وفقد قدرتها على فرض رؤيتها السياسية والاستراتيجية على التيار الاسلامى الأردنى الأمر الذى أدى إلى أن تفقد الكتلة الاسلامية فى البرلمان الأردنى قبل انتخابات ١٩٩٧ قدرتها على السيطرة والتحرك داخل المجلس كما وأنها فشلت فى تحديد موقف يساعد على بلورة توجيهاتها .

وأيضاً فشلت فى تمرير أيا من القوانين الهامة التى سعت اليها مثل منع التصديق على معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية أو منع إصدار قوانين مثل قانون الانتخابات أو الغاء قانون حظر التعامل الاقتصادى مع اسرائيل .

وقد أدت هذه الخلافات أيضاً إلى حدوث عدة إنشقاقات واستقالات هامة ومؤثرة داخل الحركة وداخل حزب جبهة العمل الاسلامى وبزيادة هذه الانشقاقات والخلافات المستمرة وتزايد أعداد المستقيلين تبلور إتجاه يرمى إلى انشاء حزب جديد يكون بديلاً عن حزب جبهة العمل الاسلامى ليعلن عن مرحلة أخرى لانشقاق التيار الاسلامى الأردنى ويمثل مرحلة جديدة لتواجده فى الأردن [1] .

وقد أدت عدة عوامل سياسية إلى إعتبار الأردن هو الساحة الخصبة للجماعات الاسلامية سواء للإعتراض على سرعة التطبيع الأردنى الاسرائيلى وحرارة العلاقات بين البلدين فى ظل تدهور العلاقات الاسرائيلية العربية وتعثر

---

(١) بالرغم من مقاطعة الاخوان وحزب جبهة العمل الاسلامى للانتخابات بعد أن كان لهم ١٦ معقداً فى انتخابات ١٩٩٣ فإن بعض الأعضاء الذين انشقوا عن الجماعة قد رشحوا أنفسهم كمستقلين وهم عبد الله العكايلة ومحمد الأزايدة وراتب القرا له وعلى الدراوشة مما دفع الجماعة بلسان المتحدث الرسمى عنها جميل أبو بكر إلى الأعلان أن مجلس شورى الجماعة المكون من ٣٠ قرر فصلهم من عضوية الجماعة.

عملية السلام وتوفر ظروف للتيار الاسلامي من ظروف أقليمية مناسبة لتحقيق هدفه إلى تزايد عدد التنظيمات الاسلامية الأردنية على الساحة ودخولها فى الخلاف مع السلطات الأردنية مثل تنظيمات :-

- التوابون
- العروة الوثقى
- مؤسسة الشهيد
- جيش محمد
- حملة الايمان الاسلامية
- تنظيم بيت المقدس [1]
- حزب التحرير الاسلامى .
- وجماعة الإخوان المسلمين.

وقد أسفرت مقاطعة جماعة الاخوان المسلمين فى الأردن الانتخابات النيابية وماأعقبها من مواقف أدت إلى ضعف الجماعة جماهيرياًخاصة عقب :-

١ - قيام الجماعة بفصل ٤٠ من قادتها الذين لم يلتزموا بقرار مقاطعة الانتخابات

٢ - رفض الملك حسين تعيين أياً من عناصر الجماعة فى مجلس الأعيان كنوع من العقاب لها على موقفها من النظام .

٣ - تدهور تمثيل عناصر التيار الاسلامى وعناصر الجماعة وحزب جبهة العمل الاسلامى .

ولجأت إتجاهات فى أوساط جماعة الاخوان لإعادة صياغة خط الاخوان المسلمين فى الأردن وعقد إنتخابات داخل صفوف الجماعة تشمل :-

١ - إعادة انتخاب مجلس شورى الجماعة بعد إسقاط عضوية أو استقالة

---

(١) تردد أن تنظيم بيت المقدس قام بإرسال مايقرب من ٢٥ أردنى من أصل فلسطينى للتدريب العسكرى فى معسكرات حزب الله على العمليات الانتحارية.

عدد من الأعضاء لموقفهم من مقاطعة الانتخابات[1]

٢ – إعادة انتخاب مراقب عام للإخوان بالأردن .

٣ – إعادة تنظيم حزب جبهة العمل الاسلامى الذى تسيطر عليه الجماعة واختيار أمين عام للحزب بدلاً من الدكتور اسحق الفرحان الذى إستقال إحتجاجاً على تأييد الحزب لقرار جماعة الإخوان بمقاطعة الانتخابات.

وسعى جناح فى الجماعة يمثل جيل الشباب إلى احداث تطوير يدخل الجماعة فى نوع من الاستقرار والاعتدال وتجذير أصولها فى المجتمع وترسيخ وجودها وفاعليتها عن طريق :–

١ – تغير خطها الاستراتيجى المتمثل فى مواجهة التطبيع مع اسرائيل ومعارضة عملية السلام والمطالبة بإصدار بعض القوانين ذات الصفة الاسلامية مثل منع تقديم الخمور على الطائرات المدنية الأردنية وغيرها....

٢ – تبنى خط فى الجماعة يقوم على نوع من الواقعية من خلال :–

– تطوير العلاقة مع الحكم والمشاركة فيه والحصول على مكاسب

---

(١) أدت انتخابات مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامى بالأردن فى أواخر ديسمبر ١٩٩٧ إلى تأكيد فشل التيار الإخوانى المتشدد الذى سيطر على الحزب وفرض اتجاهات مقاطعة الانتخابات النيابية ونجاح الاتجاهات المعتدلة والداعية إلى تصحيح مسار الحزب فى السيطرة على مجلس الشورى بالحزب.
ولم يحقق التيار المتشدد وخاصة السيد عماد أبودية الذى كان يعده التيار المتشدد لمنصب أمين عام الحزب وأيضاً كلاً من داود قوجك وعلى العتوم النجاح اللازم لعضوية مجلس شورى الحزب.
يتجه التيار المعتدل من الشباب والذى نجح فى السيطرة على مجلس الشورى أن على الحزب أن يشترك فى العمل السياسى وعدم الانغلاق وأن التيار المتشدد فى الحزب حجمه الاعلامى أكبر من تأثيره الفعلى ويقود هذا الاتجاه عدة قيادات نجحت فى انتخابات مجلس الشورى وعلى رأسها الدكتور اسحق الفرحان والدكتور عبد اللطيف عربيات وحمزه منصور وبدر الرياطى وخلف الله المومنى وسليمان السعد.
ويخطط عناصر هذا التيار المعتدل بعد نجاحه فى مجلس الشورى لقيادة الحزب بعيداً عن جماعة الإخوان مما يعطى الحزب حرية فى الحركة والمناورة.

وظيفية لكوادر وعناصر الجماعة .

- الاتجاه للجانب الاقتصادى بغرض الانتشار الأوسع بين الجماهير .

٣ - تنشيط دور الجماعة داخل مؤسسات الضغط المدنية خاصة النقابات وقوى المعارضة الأخرى .

وانعكس ذلك على حزب العمل الاسلامى الأردنى أيضاً خاصة بعد تبلور إتجاه من غالبية المعتدلين الناشطين فى الحزب الى الاستقالة من الحزب وتشكيل حزب اسلامى جديد فى حالة استمرار هيمنة قيادة جماعة الاخوان المسلمين على قرارات الحزب .

يقود هذا الاتجاه فى الحزب العناصر الاخوانية أعضاء الحزب والسابق فصلها من جماعة الاخوان لعدم مقاطعتها للإنتخابات الأردنية عام ١٩٩٧ولم يقم الحزب بفصلهم من عضويته فى إطار تصفية الحسابات بين تيارات الاخوان المسلمين فى الأردن وتسعى حركة الإخوان حالياً إلى بذل المحاولات لتجميد الاتجاه الرامى لإنشاء حزب اسلامى جديد بالأردن يكرس حالة إنشقاق فى جماعة الاخوان المسلمين .

١٢ - سوريا :-

تعد جماعة الإخوان المسلمين فى سوريا هى أبرز الجماعات الاسلامية التى تسعى للعب دور سياسى ولذلك فقد دخلت الجماعة فى صراع طويل مع السلطة فى سوريا إلى أن تعرضت لفقد شرعيتها وحظر نشاطها منذ وصول حزب البعث للسلطة فى عام ١٩٦٣ .

إلا أن حركة جماعة الإخوان المسلمين لم تستكن لهذه الإجراءات فقد

قادت عدة أعمال إحتجاجات ومظاهرات ضد النظام البعثى فى أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٧٣.

دخلت جماعة الإخوان المسلمين فى صراع مع السلطة السورية إنتقل بها من الصراع لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الى نوع من الصراع الطائفى من جانب جماعة الإخوان السنية وتصويره على أنه صراع مع طائفة العلويين الحاكمة فى سوريا ، واستطاعت الجماعة أن تشحن الرأى العام السورى ذا الأغلبية السنية لتمرير نص فى مشروع الدستور السورى بأن « الاسلام دين رئيس الدولة ».

الا أن هذا التحول فى طبيعة المواجهة بين الإخوان المسلمين والنظام السورى وانتقالها من مواجهة فكر اسلامى إلى نوع من الأعمال الطائفية ترتب عليه عدة نتائج هامة منها :-

١ - تبلور فكرة العنف لدى جماعة الإخوان المسلمين وبدأت فى تنفيذها بداية بعمليات اغتيال عدد من المسئولين والشخصيات الحزبية والعسكرية حيث كانت أول العمليات المنفذة عام ١٩٧٧ بإغتيال رئيس جامعة دمشق وقائد سلاح الصواريخ السورى وأحد قيادات حزب البعث السورى. الأمر الذى حققت معه العناصر المتشددة فى الحركة بعض نجاحات لها فى هذا السياق .

٢ - تتطور أسلوب العنف إلى القيام بعملية الهجوم على مدرسة المدفعية فى حلب عام ١٩٧٩ وراح ضحيتها مايقرب من ثمانين ضابطاً من الضباط العلويين.

٣ - أدى نجاح هذه العملية إلى تولد شعور لدى العناصر المتشددة بالقرب

من نجاح هدفهم فى الاستيلاء على الحكم فعمدوا الى تشكيل الجبهة الاسلامية فى سوريا عام ١٩٨٠ حيث ضمت جماعة الإخوان ومعها بعض فئات الدعاة والعلماء السنيين .

٤ – أعلنت الجبهة الاسلامية عن تشكيل قيادة الثورة الاسلامية وأطلقت بيان اشتمل على هدف هذه الثورة الذى تمثل فى الآتى :–

– اطلاق الحريات السياسية بلا قيود .

– تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد الشعب السورى .

– رفع مستوى معيشة المواطنين وإقامة النظام الاقتصادى الاسلامى على دعائم تواجد القطاع العام والقطاع الخاص .

– تحرير فلسطين عن طريق تحقيق الوحدة العربية التى لا تعارض بينها وبين وحدة العالم الاسلامى .

٥ – فى عام ١٩٨٠ نظمت الجماعة إضراباً عاماً فى مدينة حلب فى إطار سلسلة من المظاهرات وأعمال العنف ضد السلطة استمرت من شهر مارس حتى شهر يوليو حتى قامت السلطات السورية بالتصدى له بأقسى أنواع القمع .

٦ – نظمت الجماعة عدة مواجهات مع السلطات فى مدينة حماة خلال أعوام ١٩٨٠، ١٩٨١ وفى عام ١٩٨٢ قامت عناصر بالمدينة بإعتقال وإعدام المسئولين التنفيذيين بالمدينة وممثلى حزب البعث وقائد قوات سرايا الدفاع مما أدى فى شهر فبراير الى قيام القوات المسلحة وسرايا الدفاع والقوات الجوية بإقتحام المدينة ووقعت ضحايا بالآلاف ليس فقط من عناصر وكوادر الجماعة بل أيضاً من الأهالى والمواطنين.

٧ – ترتب على هذه الأحداث والمواجهات العنيفة مع السلطات السورية الى انحصار نشاط الاخوان المسلمين داخل سوريا فى مراكز تقليدية للأغلبية السنية خاصة مدينة حماة وحلب وضعف تأثير هذا النشاط .

٨ – أدت هذه المواجهات أيضاً الى إنهاك حركة الإخوان المسلمين وفقدانها الكثير من كوادرها وأنصارها لأرواحهم أو حرياتهم لاعتقالهم مما أدى لضعف حركة الاخوان ونفوذها وهروب قياداتها ونقل نشاطها من سوريا الى الخارج مما أدى الى حدوث إنقسام وخلافات داخل الجماعة أدت إلى ازاحة الدكتور عصام العطار مرشد الجماعة عن مكانه وتشكيل لجنة تتولى شئون الحركة [1] .

٩ – وتوصف حركة الإخوان المسلمين فى خارج سوريا بصفة الحركة السياسية المعارضة مما أدخلها ضمن أدوات المصالحة السياسية بين النظام السورى وبعض الأنظمة الأخرى وهو ما أنعكس على موقف بعض الدول من حركة قيادتها فالأردن عندما تدهورت علاقته بسوريا سمح لعناصر الجماعة بالتواجد والتحرك على أرضه وعند تحسن علاقته بسوريا قام بالقبض وإعتقال هذه العناصر مما أدى لنجاح

---

(١) الدكتور / عصام العطار كان يعد الزعيم التاريخى لحركة الإخوان المسلمين – ويقيم بالمانيا الغربية هرباً من السلطات السورية ثم تمت ازاحته عن مكانه كمرشد عام للإخوان المسلمين أثناء المؤتمر العام عقدته حركة الإخوان المسلمين فى مدينة آخن بالمانيا الغربية عام ١٩٨٢ وشكل مكتب أرشاد للحركة مكون من ثلاثة هم سعيد حوا ، على البيانونى ، عدنان سعد الدين على أن مشاكل الدكتور / عصام العطار قد تزايدت وتعقدت عقب تولى شقيقته الدكتورة / نجاح العطار – عضوة القيادة القطرية لحزب البعث السورى – منصب وزارى فى الحكومة السورية ، وتعرضه لعدة محاولات اغتيال دبرت له أثناء تواجده فى المانيا الغربية والنمسا فضلاً عن الاتهام الذى وجه اليه من قبيل عناصر الحركة بانه كان السبب وراء مذبحة حماة .
ويمارس الدكتور / عصام العطار نشاطاته من خلال المركز الاسلامى فى مدينة آخن من خلال تنظيم الطليعة الاسلامية ويتخذ من مسجد بلال بمدينة آخن مقراً له ، ويعد هذا المقر مركزاً لتجمع والتقاء العديد من العناصر الاسلامية ومن جنسيات مختلفة فى أوروبا .

السلطات السورية فى النهاية الى الحد وبشكل كبير وواضح من نشاط هذه الجماعة وتهمش نشاطها من الساحسة السورية من ذلك التاريخ.

على أنه منذ بداية عـام ١٩٩٠ جـرت عـدة مـحـاولات لتـحـقـيق نوع من الحوار والوفاق في سبيل انجاز مصالحة بين جماعة الاخوان المسلمين السورية والنظام السورى .

ومنذ عام ١٩٩٥ بدأت هذه المحاولات تأخذ شكلاً وإيجابياً أثر محاولات قام بها بعض الشخصيات العربية والاسلامية وقد أسفرت هذه المحاولات والمبادرات عن إيجاد قنوات إتصال شبه دائمة بين جماعة الاخوان المسلمين والسلطات السورية.[1]

ثم تطورت محاولات التوفيق بين النظام وجماعة الاخوان المسلمين عبر حوارات غير مباشرة قامت بها جبهة العمل الاسلامى الأردنية وجماعة الاخوان المسلمين بالأردن خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٧ .

إلا أن الحوار غير المباشر بين الطرفين قد وصل إلى طريق مسدود ولم يستكمل حيث حددت جماعة الإخوان المسلمين السورية عدة مطالب أهمها:-

---

(١) من أبرز هذه الشخصيات كلاً من:-

- فتحى يكن — زعيم الجماعة الاسلامية اللبنانية
- محفوظ نحناح — زعيم حركة مجتمع السلم { حماس سابقاً } الجزائرية
- أمين مكى — القيادى الاخوانى السورى السابق
- الدكتور اسحق الفرحان — زعيم جبهة العمل الاسلامى الأردنى

وكان لهذه المحاولات عدة تأثيرات هامة أبرزها :-

١ - فى عام ١٩٩٥ اصدر الرئيس السورى حافظ الأسد عفواً عاماً شمل ١٢٠٠ معتقل سياسى من جماعة الاخوان بمناسبة الذكرى ٢٥ للحركة التصحيحية التى قادها الرئيس حافظ الأسد .

٢ - عودة المراقب العام للإخوان المسلمين عبد الفتاح أبو غدة للإقامة بحلب فى عام ١٩٩٦ من منفاه الاختيارى بالسعودية .

٣ - قيام الحكومة السورية بإتخاذ ترتيبات نقل جثمان المراقب العام للإخوان المسلمين عبد الفتاح أبو غدة عند وفاته فى السعودية فى فبراير ١٩٩٧ أثناء زيارة خاصة لها .

١ – السماح لقادتها فى الخارج بالعودة الى سوريا وعدم ملاحقتهم أو التعرض لهم وتأمينهم واستردادهم حريتهم السياسية .

٢ – السماح بإنشاء حزب سياسى اسلامى سورى .

٣ – السماح بإصدار جريدة يومية اسلامية تعبر عن جماعة الإخوان .

إلا أن السلطات السورية أصرت على أن الإخوان المسلمين لايشكلون أى ورقة ضغط وأن عودتهم محكومة ومشروطة بالشروط الأمنية والسياسية والتى تضع حركة الاخوان المسلمين كحركة ممنوعة وغير معترف بها ولا يحق لها أن تحدد أى مطالب أو شروط وأنه يجب على الجماعة أن تتخذ بعض الخطوات أولاً :–

١ – إعتراف الجماعة بالخطأ الذى ارتكبته فى أوائل الثمانينات .

٢ – القبول بعودة قادة الجماعة على أساس أفراد وليس كجماعة .

٣ – صرف النظر عن المطالبة بتأسيس حزب اسلامى وصحيفة باسمها .

وازاء فشل الحوار بين النظام السورى وجماعة الاخوان المسلمين حدث انقسام فى جماعة الاخوان المسلمين السورية حيال رد السلطات السورية حول مطالب الجماعة إلى تيارين هما :–

١ – مجموعة دمشق وهى مجموعة متشددة فى موقفها ضد النظام وعلى رأسها الدكتور العطار والدكتور حسن هريدى نائب المرشد العام لتنظيم الإخوان المسلمين الدولى .

٢ – مجموعة حلب وهى تمثل خط الإعتدال وعلى رأسها المراقب العام الحالى للجماعة فى سوريا على البيانونى .

وأستطاع جناح الدكتور عصام العريان من إقناع مجلس شورى جماعة الاخوان بإتخاذ قرار بالدخول والعودة للعمل من خلال الساحة اللبنانية مستغلاً العلاقة الوثيقة بين الجماعة وبين الجماعة الاسلامية اللبنانية .(1)

وبالرغم من فشل تحقيق أى مصالحة مباشرة بين النظام السورى وجماعة الإخوان المسلمين إلا أن هناك نوع من تهدئة الأوضاع وتخفيف حدتها حيث :-

١ - تركت السلطات السورية الباب أمام الجماعة للتوغل والعمل من داخل لبنان وتأسيس شركات تجارية وتوسيع نشاطها فيه بالرغم من النفوذ السورى الواسع والقوى فى لبنان .

٢ - عودة الإخوان المسلمين السوريين إلي لبنان وتوسيع نشاطهم بشكل غير معروف من قبل فى لبنان والانفتاح من لبنان على تنظيمات اسلامية بعضها متطرف وبعضها معتدل .

الا أنه ولاعتبارات كثيرة ومتنوعة لعل أبرزها الموقف السياسى السورى من العلاقات مع اسرائيل وعلاقته الوثيقة بايران ودول الخليج فإن الحركة الاسلامية لاتمارس نشاطاً يذكر حالياً ضد النظام فى سوريا وبالتالى فلم يبلور فكراً سياسياً يذكر فى هذا الشأن.

١٣ - الصومال :-

بالرغم من اعلان استقلال الصومال عام ١٩٦٠ الأ أن هذا الاستقلال قد بلور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأكثر من ذلك جاء بمشاكل عصره فى الفترة التى اشتهرت بوصف الحرب الباردة، التى احتدمت فيها معارك نفسية وسياسية وعسكرية خاضتها القوتان العظميان فى ذلك الوقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى صراع عنيف بين

---

(1) الجماعة الاسلامية اللبنانية - لها تمثيل نيابى فى مجلس النواب اللبنانى ويمثلها النائب خالد العتامر. وفى إطار هذه العلاقة قامت عناصر الإخوان المسلمين السورية بتأسيس عدة شركات هندسية ومعمارية وتجارية فى لبنان تمارس من خلالها نشاطاً تجارياً واسعاً وأسست مجموعة تجارية باسم " المنار " تعمل من لبنان .

العملاقتين على القرن الإفريقي وخاصة الصومال وأثيوبيا [1].

ولم يعرف الصومال منذ عام ١٩٩١ عندما سقط نظام حكم الرئيس محمد سياد برى أى نظام شرعى حتى الآن ويعانى الصومال الكثير من جراء الحرب الأهلية بين العناصر التى شكلت المعارضة العسكرية

---

(١) ويرى الأستاذ محمد حسنين هيكل أن مأساة الصومال لها جذور قديمة أشار اليها فى كتابة المقالات اليابانية – القاهرة ١٩٩٧ فى صـ ٦٦ ومابعدها حيث يرى أنه :-

اتفق « روزفلت » و « تشرشل » فى كازابلانكا فى شهر يناير ١٩٤٣ على مصير المستعمرات الإيطالية بعد الحرب، وكانت عملية غزو إيطاليا على وشك أن تبدأ، وعرض « روزفلت » إقتراحا مؤداه أن الولايات المتحدة مستعدة عند تسوية تركه الحرب لتحمل مسئوليات الإدارة والانتداب فى اثنتين من المستعمرات الإيطالية فى ذلك الوقت، وهما: ليبيا على البحر الأبيض، والصومال عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندى.

وكانت نهاية العهد البريطانى فى أثيوبيا نهاية شبه كوميدية. فالإمبراطور العجوز الذى ينسب نفسه إلى الملك « سليمان » والذى كان يبدو كشخصية من شخصيات قرون غابرة – أبدى عدم رضاه عن عمل البعثة البريطانية التى كان يرأسها البريجادير « ادموند لاش » وعبر عن عدم رضاه علنا بعد استعراض عسكرى لقواته. وتضايق الضابط البريطانى وقال للإمبراطور إنه كان يتوقع أن يتلقى الشكر بدل التقريع. ولم يكن الإمبراطور سعيدا بهذا الرد. وعلى أى حال، فإنه دعا البريجادير البريطانى إلى العشاء معه فى قصره مساء اليوم التالى، وذهب البريجادير إلى موعده، فإذا الإمبراطور يقول له إنه عرف أن اسم « لاش » يعنى « السوط » وأنه قرر أن يدعوه إلى عشاء من نوع اسمه – وأمر بجلده، وتولى الحرس الإمبراطورى تنفيذ الأمر.

واستطاع الاتحاد السوفيتى الحصول على مركز ممتاز فى الصومال، ثم حدث بعد ذلك أن انقلبت الموازين فى القرن الإفريقى تماما وبالكامل حين قادت مجموعة من الضباط الماركسيين نوعا من الانقلاب العسكرى على الإمبراطور « هيلاسلاسى ». وبدورهم أعطوا للاتحاد السوفيتى موطئ قدم آخر فى أثيوبيا.

وعندما أصبح الاتحاد السوفيتى صاحب النفوذ فى العاصمتين المؤثرتين فى القرن الإفريقى: أديس أبابا ومقديشيو، لجأت الولايات المتحدة إلى الدول العربية الإسلامية التقليدية – بالذات السعودية التى انضمت إليها مصر – وجرى استغلال تناقضات قديمة تخلفت من تاريخ مظلم ودام، واندلع نوع من صرع الذئاب بين الكابتن « هيلامريم » قائد انقلاب أثيوبيا ضد « هيلاسلاسى » وقد وضع « هيلامريم » صورته إلى جانب صور « ماركس » و « لينين » و « ستالين » وبين الجنرال « محمد سياد برى » الذى راح يطرد خبراء الاتحاد السوفيتى من الصومال آملا فى مساعدات دول إسلامية وعربية معينة.

وتحول الصراع بين الكابتن الأثيوبى والجنرال الصومالى فى خريف الحرب الباردة إلى حرب مشتعلة على أرض القرن الإفريقى إلى النهاية بين نظامين ورجلين، ثم أن كلا النظامين وكلا الرجلين حاولا فى حربهما أن يستثير النزعات العنصرية والقبلية والدينية والشخصية، وكلاهما أيضا راحا يستزيدان من تورط دول الإقليم كى تساعد، وتمول، وتقدم السلاح، وتؤجج الحرب.

وفجأ انتهت الحرب الباردة، وانسحب الاتحاد السوفيتى من القرن الإفريقى، وسقط بالتالى هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على مساندته ونفوذه، واختفى من الساحة كل من « منجستو هيلامريم » و « محمد سياد برى».

ونتيجة لهذا التغيير فى طبيعة الصراع خففت القوى الإقليمية السعودية ومصر وغيرهما من تدخلاتها فى الحالة الصومالية.

وارتفع الستار عن مشهد جديد فى مأساة القرن الإفريقى والصومال بالذات ذلك أنه بانسحاب القوى الكبرى وبتردد القوى الإقليمية، وباختفاء الذئاب الكبار فى المعركة لم يتبق على الساحة غير مشايخ الحرب المحليين الذين كانوا يتلقون السلاح والمال، ويبيعون الولاءات فى مقابلها لقوى كبيرة أو صغيرة اختفت من الساحة. ثم تحولوا لكى يحتفظوا بنفوذهم وقواتهم وتلك طبيعة الأمور إلى باعة أمن عن طريق فرض الإتاوات.

كانت المأساة فى واقع الأمر جرحا من جراح الحرب الباردة، لم يكلف أحد نفسه عناء تطهيره أو تضميده أو علاجه، وإنما مضى الكل إلى شواغلهم فى حقبة جديدة، وتركوا الصومال مع جرحه المفتوح. وزحفت وحوش المرض والجوع والفوضى.

والسياسية لنظام سياد برى وأسقطته ثم اختلفت فيما بينها ودخلت فى إطار حرب شرسة مدمرة للصومال نفسه.

وقد برزت من خلال الحرب الأهلية الصومالية عدة فصائل متصارعة تلاشى بعضها واندمجت بعضها فى بعض وأبرز هذه الفصائل هى :-

١ - التحالف الوطنى الصومالى والذى كان يقودة اللواء محمد فارح عيديد ويتولاه حالياً ابنه حسين.

٢ - مجموعة الأربعة عشر المعروفة باسم التحالف لانقاذ الصومال ويرأسه على مهدى محمد.

٣ - جمهورية أرض الصومال ويرأسه ابراهيم عقال .

٤ - الفصائل المستقلة ويرأسه عثمان على عاتو .

٥ - الاتحاد الديمقراطى الاسلامى .

وقد أدت عدة عوامل الى فشل جميع المحاولات والمساعى لايقاف الحرب الأهلية وإنقاذ الشعب الصومالى من أثارها بما فيها محاولات دولية وعربية واسلامية حيث :-

١ - لايملك أى فصيل من الفصائل المتصارعة برنامجاً سياسياً واضحاً أو حتى مشروع برنامج اصلاح سياسى واقتصادى لانقاذ الصومال .

٢ - أن قادة الفصائل الصومالية يمثلون قوى قبلية مختلفة مما جعل

التصارع بينهما شبه صراع قبلي وقد يكون زعماء الفصائل من نفس القبيلة ولكن من عشائر مختلفة من ذات القبيلة مثل حسين عيديد وعلى عثمان عاتو وهما من نفس القبيلة .

٣ – أن الاختلافات بين الفصائل المتصارعة ليست نابعة من اختلافات فكرية أو ايديولوجية بقدر ماهى صراع زعامات وصراع على السلطة بين زعماء هذه الفصائل.

٤ – أن جميع الفصائل المتصارعة رفعت الشعار الاسلامي وأعلنت عن عزمها تطبيق الشريعة الاسلامية وبالتالى اكتسبت جميعها تعاطف التيارات الاسلامية وبالرغم من ذلك فشلت جميع المحاولات التى بذلت باسم الاسلام لتحقيق المصالحة بين هذه الفصائل .

الا أن الحرب الصومالية كانت فرصة لبعض الجماعات الإسلامية وخاصة تلك التى عرفت بالأفغان وكانت تبحث عن المأوى الآمن أو الاشتراك في الجهاد تعاطفاً مع بعض الفصائل الصومالية للإقامة بالصومال وتحويل نشاطها اليه وتأمين إقامتها فى الصومال بالدخول مع بعض الفصائل الصومالية فى تحالفات أوعن طريق المصاهرة والتزاوج لضمان حرية

الإقامة الأمنه بها ، كما لجأ بعضهم الى الدخول كأعضاء مسلحون فى هذه التنظيمات.

وقد شكلت هذه العناصر بالمشاركة مع العناصر الاسلامية الصومالية تنظيماً بأسم الاتحاد الاسلامى العالمى وهو تنظيم مسلح يضم عناصر من تنظيم الاتحاد الاسلامى الصومالى المطالب باستقلال أقليم أوغادين عن أثيوبياً وعناصر عرب الأفغان الذين رحلوا الى الصومال .

وأثر تزايد نفوذ العناصر الاسلامية المتطرفة اللاجئة للصومال واجتذاب الصومال للعديد من أعضاء هذه التنظيمات من بلاد كثيرة تسابقت الفصائل الصومالية فى الإعلان عن قيامها بتطبيق نظام المحاكم الاسلامية فى المناطق التى تسيطر عليها لإثبات شرعيتها الاسلامية واكتساب قوة تعاطف من الاتجاهات الاسلامية وتدعيم مواقفها .

ولم يتعدى موقف الفصائل الصومالية الاعلان عن تطبيق نظام المحاكم الاسلامية إلى الاعلان عن إقامة الدولة الاسلامية، على أنه فى حالة إنفراج الوضع على الساحة الصومالية فقد يفتح الباب أمام تحقيق الاستقرار الداخلى وانتهاء الحرب الأهلية فإن الأمر قد يحمل رياح التغيير بالنسبة للجماعات من حيث عدم جدوى نشاط بعضها فى الصومال أو استقرار بعض عناصر هناك تحت تأثير تغيير الحالة الإجتماعية وهو أمر متعلق

باستقرار الأوضاع في الصومال بعد حرب أهلية [1] تبدو احتمالات

---

(١) على الرغم من محاولة عقد مؤتمر مصالحة بوصاصو في أواخر ٩٧ للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة والآمال التي عقدت على امكانية اشتراك حسين عيديد مع الفصائل التي شكلت المجلس الوطني لانقاذ الصومال الا أن الخلافات المتفاقمة بشكل يصعب معه توقع مجريات الأمور ويعقدها حيث :-

١ - الخلاف بين الفصائل المشكلة للمجلس الوطني لانقاذ الصومال حول التدخل الأثيوبي في أراضي الصومال وتحالف القوات الأثيوبية مع أحد الفصائل والقيام بعمليات واسعة ضد عناصر الاتحاد الاسلامي مما أحدث خلافاً بين قادة فصائل المجلس الوطني لإنقاذ الصومال ٢٦ فصيلاً والتي تعرف بمجموعة سودري بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل العسكري الأثيوبي .

٢ - القتال بين قوات حسين عيديد وقبائل الرحنوين التي تعد حليفاً هاماً في فصائل المجلس الوطني لإنقاذ الصومال والتي تحاول تقليص نفوذ قوات عيديد في مقديشيو.

في نفس الوقت مازال حسين عيديد متمسك بضرورة مناقشة الوضع في مقديشيو وتشكيل ادارة موحدة وشرطة واحدة لحماية الأمن ، فتح مطار وميناء مقديشيو كأساس لتنفيذ إتفاق مصالحة وطنية وهو مارفضه الفصائل الأخرى.

بالإضافة إلى أن الأوضاع المتوترة بين أكبر الفصائل المتصارعة وقيام كل منهما بعدة عمليات عسكرية ضد المناطق التي تقع تحت سيطرة الفريق الآخر، مما أسفر عن عدة عمليات ضد الأهالي ووقوع ضحايا من الأبرياء قد زاد من حجم آثار المشكلة الصومالية وتوابعها.

وفي إطار هذه المحاولات فقد برز التأثير الدولي في أحداث الصومال من محاولة التدخل الفعال في الأزمة الصومالية حيث أن :-

١ - السعودية تسعى لطرح مبادرة من خلال استضافتها لوفود صومالية تمثل الفصائل المختلفة بهدف حل المشاكل بين هذه الفصائل للمساعدة في اعادة الاستقرار.

٢ - المغرب باستغلال رصيده لدى جميع الفصائل الصومالية بعد اشتراك المغرب في القوات الدولية لحفظ السلام .

٣ - مصر حيث ترى القاهرة أن الصومال يشكل أحد ركائز الأمن القومي المصري .

٤ - أمريكا نظراً لاعتبارات المصالح الحيوية الأمريكية سواء أكانت استراتيجية أم اقتصادية في المنطقة خاصة بعد تزايد الاكتشافات البترولية بالصومال.

٥ - ايطاليا باعتبارها أحد الدول التي استعمرت الصومال ولها مصالح مستمرة بها.

٦ - اليمن والتي تسعى لجمع أكبر عدد من الفصائل الصومالية المتناحرة تحت مظلة واحدة لإعتبارات جيو إجتماعية.

٧ - ليبيا من خلال علاقتها القوية مع حسين عيديد والتي تحاول التأثير بها لتحقيق إطار للمصالحة الوطنية.

وتبلورت الخطوط اللازمة لحل المشكلة الصومالية بحيث تضع في إعتبارها مايلي :-

١ - تحقيق مصالحة بين علي مهدي محمد وحسين عيديد كخطوة أولى وأساسية لحل المشكلة الصومالية ثم يعقبها تحقيق مصالحة بين مجلس الانقاذ وبين حسين عديد حتى يمكن العمل على انجاح محاولات حل الأزمة الصومالية

٢ - عقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة لايقتصر فقط على قادة الفصائل الصومالية المتحاربة بل يشترك فيه رجال الفكر والسياسة.

٣ - ضرورة تبني موقف حازم ضد من يعيق محاولات التوصل لحل الأزمه الصومالية .

٤ - أن استمرار الأوضاع الصومالية المتدهورة قد يشكل المناخ المناسب لتنامي قوة ونفوذ الاتحاد الاسلامي الصومالي الذي يمثل تياراً اسلامياً أصولياً مما قد يؤثر على الأوضاع في المنطقة .

٥ - ضرورة تجديد بنية الدولة قبل تشكيل أي حكومة وطنية .

ومن ناحيه أخرى أدى الفشل المستمر في وضع حد للأزمة الصومالية واستمرار المعارك إلى تفجر نوع من الأزمات بين الفصائل المتحارية وتحولها من أزمة سياسية إلى أزمة اجتماعية عرقية شملت الصراع بين القبائل المشكلة للمجتمع الصومالي وتحولها إلى نوع من حرب القبائل ، ومع ذلك نجحت بعض الشخصيات الصومالية في تشكيل منظمة غير حكومية وليس لها أي ارتباط سياسي بأياً من الأطراف المتصارعة باسم المجلس الصومالي للمصالحة الذي استطاع عقد تصالح بين قبائل هيرجرد والمريحان وإزالة أسباب التوتر القبلي بينهما.

حسمها متأرجحة بين اتفاق الأطراف على اطار سلمي أو حسمها عسكرياً [1].

وفى ديسمبر ١٩٩٧ نجحت الجهود للتوفيق بين قادة الفصائل المتصارعة للتوصل إلى نقاط التفاهم الآتية :-

١ - عقد مؤتمر المصالحة الوطنية بمدينة بيداوه بالصومال بدلاً من مدينة بوصاصو بأثيوبيا .

٢ - تشكيل لجنة تتولى بحث أسس المشاركة فى مؤتمر المصالحة والجمع بين أساسيين :-

أ - الأساس قبلى .

ب - الأساس المتعلق بالتمثيل بالفصائل المتحاربة.

٣ - الإعداد لتشكيل مجلس رئاسى من ١٣ عضواً يتولى هذا المجلس إختيار الرئيس .

٤ - تناسى الخلافات الشخصية وإقرار مبدأ التفاوض لحل أى خلاف بعيداً عن الحل العسكرى .

وبعد مفاوضات متواصلة بمصر استمرت قرابه الشهرين توصلت الفصائل الصومالية إلى توقيع اتفاق القاهرة فى يناير ١٩٩٨ الذى تضمن المبادئ الخاصة

---

(١) طرحت الفصائل الصومالية الـ ٢٦ والتى تشكل مجلس الانقاذ الوطنى الصومالى والتى تعرف باسم مجموعة سودرى فى إجتماعات الوفاق مع فصيل حسين عيديد فى توفمبر ١٩٩٧ بالقاهرة مشروعاً يقوم على اختيار ٦٥٠ عضواً يمثلون المحافظات الصومالية لحضور مؤتمر قومى صومالى يتم من خلاله اختيار ١٨٣ من الأعضاء السابقون يؤلفون برلماناً انتقالياً.
يشكل البرلمان الانتقالى حكومة إنتقالية ومجلساً رئاسياً جماعياً من خمسة أعضاء وتتولى هذه الأجهزة الاشراف على وضع دستور دائم للصومال واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد إعادة فتح المحاور فى الصومال .

بانهاء النزاع فى الصومال ووضع حد للحرب الأهلية فيه وضمان وحدة أراضيه وذلك من خلال [1]:-

* وضع أسس أقتسام السلطة بين الأطراف المتنازعة من خلال تشكيل برلمان يراعى فيه التركيب القبلى العشائرى وتمثيل الأطراف المتصارعة.
* وضع أسس تشكيل الحكومة الانتقالية والحكومة الدائمة واختيار رئيس منتخب للبلاد.
* الاتفاق على توحيد العاصمة مقديشيو ضمن وحدة أراضى الصومال.
* منع الاقتتال بين الميلشيات المسلحة ودمجها فى اطار القوات الصومالية الموحدة.
* بذل الجهود لضم الأطراف الصومالية وخاصة جمهورية أرض الصومال بزعامة ابراهيم عقال للانضمام إلى جهود تشكيل الحكومة الموحدة للصومال فى إطار وحدة الصومال ويتوقف تطبيق هذه الاتفاقات على صدق النوايا بين الأطراف المتحاربة ورغبتها فى السلام [2].

---

(١) وبالرغم من الاتفاق على تلك المبادىء والأسس فقد تعثرت المساعى السلمية لحل المشكلة الصومالية واتفقت الأطراف المتصارعة فى مايو ١٩٩٨ مرة أخرى على تأجيل عقد مؤتمر المصالحة فى بيداوة إلى أجل غير مسمى وكأنها اتفقت على إلا تتفق...
وتعثر تنفيذ اتفاقيات المصالحة يهدد بإتساع نطاق الحرب الأهلية وحدوث إنشقاقات جديدة حيث أن القوة العسكرية لن تحسم الموقف لصالح طرف بعينه...

(٢) ومع ذلك فقد حدث خلاف بين أعضاء مجلس الرئاسة فى مجلس الانقاذ الصومالى - مجموعة سودرى - وانقسم إلى فريقين:-
أ - اتجاه معارض لنصوص اتفاق القاهرة ويضم اللواء عبد الله يوسف واللواء آدم عبد الله نور وقد وأعلن هذا الفريق انسحابه من الاتفاق لعدم قناعته بما تم التوصل اليه من حلول جزئية ليست جذرية للصراع.
ب - اتجاه يؤيد ما تم التوصيل فى مؤتمر القاهرة باعتباره بداية الطريق لحل الأزمة الصومالية وأنه لم يكن متوقعاً أن يتفق جميع الأطراف اتفاقاً كاملاً على كل الأمور ولكن يكفى أن تتفق الأطراف على مبادئ لتوحيد الصومال ونبذ العنف والاقتتال وارساء مبادئ من اجل مستقبل أفضل للصومال وأن تلتزم الأطراف بالتنفيذ الدقيق والأمين لما يتم الاتفاق عليه وأن تستمر فى السعى للوصول لاتفاق لما لم يتم الاتفاق فى المرحلة الحالية.

إلا أن طبيعة الصراع الصومالى ومايحيط به من عوامل ومؤثرات يجعل من الصعب التفاؤل بإمكانية تنفيذ هذه الإجراءات بسهولة ويحيط بالشك إمكانية وضع حل شامل وسريع لهذه الأزمة وأثارها المتعددة[1]

ولحقيقة الأمر فإن الاسلام قد أقحم فى الصراع الصومالى الذى كان صراعاً بين أطراف قبلية وعشائرية على السلطة والنفوذ ولم يكن للاسلام علاقة به وبالتالى لم تكن للجماعات الاسلامية فى الصومال أى فكر سياسى أو نظريات حيال تنظيم سلطات دولة تسعى كل جماعة لإقامتها كما تدعى وهذا الصراع لم يكن له علاقة قريبة أو بعيدة بالاتجاهات الاسلامية سوى أن الجماعات الاسلامية وجدت فيه مرتعاً لها.

ثالثاً : فى بعض الدول الاسلامية :-

١ - أفغانستان :-[2]

يلعب الإسلام الدور الحيوى والمؤثر فى الحياة الأفغانية وفى فلكه تدور المجريات اليومية وتفرض هذا الدور عوامل عديدة ليس أقلها أهمية تأصل النزعة الدينية والتمسك بأهداب الدين وثوابته فضلاً عن طبيعة التكوين الإجتماعى القائم على النظام القبلى والعشائرى والتركيب العرقى وترسخ

---

(١) من ذلك مثلاً التأخير فى تنفيذ ماأسفر عنه مؤتمر القاهرة من الدعوة لعقد مؤتمر المصالحة فى بيداوة لعدم إتفاق الصومالية على الخطوات الاجرائية لخلافات شخصية بين الزعماء الصوماليين ، بالإضافة إلى محاولات أطراف دولية مثل أثيوبيا ودول إيقاد التقليل من أهمية إتفاق القاهرة ومحاولة إعاقة تنفيذه بإعتباره قد تجاهل دورها فى حل الأزمة الصومالية ....

(٢) يراجع بصفة خاصة كتاب Afghanistan : Du Communisme Au Fondamentalisme لمؤلفه Sylvie Gelinas طبع باريس ١٩٩٧ . وترجمة بيروت ١٩٩٧ بعنوان أفغانستان بين الشيوعية والحرية

نظام المشايخ والملالى .

وترتب على هذا الدور ظهور العديد من الجماعات والجمعيات الاسلامية فى أفغانستان كانت تدور فى إطار جماعات الدعوة الى القرآن والسنة وكان نشاطها ينصب على تصحيح العقائد والمفاهيم وإصلاح السلوك وبعضها كان يعمل كأحزاب سياسية لم يكن لها ثقل سياسى أو وزن جماهيرى يحسب حسابه .

الا أن هذه الجمعيات والجماعات والأحزاب تحولت الى تنظيمات عسكرية وسياسية بعد الانقلاب الشيوعى والغزو السوفيتى لأفغانستان فى ١٩٧٨ .

ولاعتبارات مختلفة وظروف متنوعة من دولية وإقليمية وعقائدية كالحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى قبل إنهياره ، وكسياسة أمريكا فى محاولة إحتواء ايران بعد الثورة الاسلامية ومحاولة فرض طوق عليها ، يقابله الرغبة الايرانية فى نشر النموذج الذى تطبقه للشريعة الاسلامية فى خارج أراضيها ، ومنها أيضاً لجؤ الكثير من الجماعات الاسلامية تحت شعار الجهاد لإتخاذ أفغانستان ملجأ لها هرباً من بلادها ، وعديد من العوامل الأخرى ، أصبحت أفغانستان موقعاً هاماً للجماعات الاسلامية سواء أكانت جماعات الدعوة والأسوة الحسنة ، أم جماعات العنف والقوة ، تلاقت من مواقع جغرافية متعددة وتبادلت الأراء والخبرات ، وتمرست على القتال والمواجهة الشرسة، وزادت خبرتها ، بل أن كثير من الدول بأجهزتها

المختلفة ساعدتها ودربتها وسلحتها فى مواجهتها مع الجيش السوفيتى ، الأمر الذى كان له إنعكاسات هامة على القدرة القتالية للجماعات الاسلامية.

وكانت أبرز الجماعات الاسلامية الأفغانية هى :-

١ - الجمعية الإسلامية :-

تعد أول الجماعات الاسلامية التى ظهر لها نشاط سياسى إعتباراً من عام ١٩٧٢ ، وقد أسسها علماء الدين الذين كانوا يقومون بالتدريس بالجامعات وعلى رأسهم برهان الدين ربانى وعبد رب الرسول سياف وكانت تباشر نشاطها فى الجامعة وإجتذبت اليها العديد من طلاب الجامعة.

والجمعية تدعو لإقامة الدولة الاسلامية ذات النظام الرئاسى ، وتؤيد أن تكون دولة ذات تعددية حزبية على أن تكون الأحزاب فيها اسلامية . والجمعية لها مجلس شورى منتخب من أعضائها ولها دستور مكتوب ولها مجلس قيادة .وتعتمد على مصادر التشريع الإسلامية الأساسية من الكتاب والسنة والرأى .

٢ - الحزب الإسلامى :-

تأسس عام ١٩٧٦ برعاية الجماعة الإسلامية الباكستانية وتولى تأسيسه المهندس قلب الدين حكمتيار ومولاى يونس خالص .

الحزب يدار من خلال مجلس شورى منتخب من أعضائه ومجلس تنفيذى يتم انتخاب أعضائه وأمين الحزب كل أربع سنوات - معظم

قيادات الحزب من الشبان والمثقفين والمتخصصين ويقل فيه العلماء التقليديون وشيوخ القبائل .

يدعو الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية التى تعتمد على الكتاب والسنة والشورى ولكن ليس له برنامج واضح فى شئون الحكم والسياسة والإقتصاد .

يجسد الحزب فى تكوينه التركيب العرقى إذ يعتمد على العنصر الباشتونى فى تركيبه وتشكيل كوادره وإن كان يعلن أنه حزب لايعتمد على القبلية أو العرقية.

٣ - الحزب الإسلامى :- (مجموعة خالص)

فى عام ١٩٨٠ وأثر تأزم العلاقة بين مؤسسى الحزب الاسلامى وخاصة بين قلب الدين حكمتيار ومحمد يونس لإعتراضه على إنضمام الحزب الإسلامى إلى حركة الاتحاد الاسلامى الأفغانى ويدعو الحزب الاسلامى مجموعة خالص الى إقامة دولة اسلامية على الكتاب والسنة دون أن يقدم تفاصيل هذه الدولة ويتحفظ على أساليب الحكم الحديثة كالانتخابات الحزبية ويدعو الى حل الأحزاب بعد إقامة الدولة الاسلامية.

٤ - الاتحاد الاسلامى لتحرير أفغانستان :-

فى عام ١٩٨٠ وأثر خلاف بين برهان الدين ربانى وعبد رب الرسول سياف إنشق الأخير عن الجمعية الاسلامية وشكل الحزب لأول مرة .

أعيد تشكيله عام ١٩٨٣ وأعيد تكوينه مرة ثالثة عام ١٩٨٥ وهو

يضم غالبية خريجو الجامعات السعودية ، ولم يقدم هذا الحزب أى برنامج أو فكر سياسى.

٥ – حركة إنقلاب إسلامى :– (حركة الثورة الإسلامية)

تأسست عام ١٩٧٨ بعد الأنقلاب الشيوعى مباشرة ويرأسها مولوى محمد نبيه محمدى ويعيش الحزب على التأييد القوى من شيوخ القبائل وخاصة القوى التى لم يستهويها الفكر الإصلاحى الجديد ويسيطر على الحزب العلماء وشيوخ القبائل ويدعو إلى إقامة دولة إسلامية غير أنه لايقدم طرحاً سياسياً مفصلاً حول كيفية قيام هذه الدولة وليس له أى تشكيلات تنظيمية.

٦ – الجبهة الوطنية الإسلامية :– (محان ملى إسلامى)

تأسست عام ١٩٧٩ ويقودها بير أحمد جيلان وتدعو الجبهة إلى إقامة دولة اسلامية وطنية وتؤيد تشكيل حكومة برلمانية منتخبة وتضم الكثير من القيادات القديمة ورجال الجيش السابقين وليس لها برنامج سياسى واضح .

٧ – الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانستان :–(جبهة نجاة ملى أفغانستان)

تم تأسيسها عام ١٩٨٠ فى مكة المكرمة بالسعودية برئاسة صبغة الله مجددى وتضم الجبهة مجموعة من الوزراء السابقين وأعضاء البرلمان السابق والعلماء التقليديون وهى أضعف الأحزاب والتنظيمات الأفغانية .

٨ – حزب شورى إتفاقى إسلامى :–

حزب شيعى تأسس عام ١٩٨٠ وضم كافة الحركات الشيعية المتفرقة فى أفغانستان تحت رئاسة أية الله على بهشتى ، ولكن حدث

صراع عنيف بين العناصر الشيعية الأفغانية أدى إلى أضعاف قوة الحزب وإنشقاقه الى حزبين صغيرين هما:-

أ - سازمان نصر - منظمة النصر ويدعمه حزب الثورة فى إيران .

ب - حركة إسلامى بقيادة أية الله محسنى .

٩ - <u>مجموعة أحزاب اسلامية صغيرة :-</u>

وهى أحزاب صغيرة ليس لها تأثير أو ثقل حركى ولكنها تشكل وجوداً ولو محدوداً على الساحة :-

١ - الاتحاد الاسلامى للمجاهدين الأفغان برئاسة القاضى أمير وقاد.

٢ - حركة إنقلاب إسلامى برئاسة مولوى نصر الله منصور .

٣ - حركة إنقلاب إسلامى (مجموعة مؤذن) برئاسة رفيع الله مؤذن.

١٠ - <u>مجموعة الأحزاب الشيعية :-</u>

وهى مجموعة من الأحزاب الشيعية المحدودة الصغيرة سياسياً وعسكرياً وليس لها كوادر وليس لها فكر وإطار سياسى مثل :-

أ - حزب الله برئاسة فارى محمد .

ب - حزب جبهة متحدة إنقلابى إسلامى .

ج - حزب النهضة الإسلامية حزب شيعى برئاسة على إنتحارى .

د - دعوة الاتحاد الاسلامى حزب شيعى .

هـ - حزب النور الاسلامى حزب شيعى .

<u>١١ - جماعة طالبان (حركة طلاب الشريعة - أو ذوى العمائم البيضاء)</u>

وهى تنظيم نشأ فى باكستان تحت رعاية الجماعة الاسلامية الباكستانية من بين طلاب الشريعة الأفغان المعروفون باسم الملالى وهو

على أننا نرى مايلى :-

١ - أن الحقائق السياسية والاجتماعية أن ما ينسب من أراء ابن تيمية قد حدث فيها نوع من التداخل بين الأراء التى ذكرها بناء على الحقائق السياسية والإجتماعية التى سادت فى وقته وبين بعض الأراء الدينية التى هى من شريعة الله استنبطها ابن تيمية من الكتاب والسنة ومن ثم فهى حقائق اسلامية فى السياسة والإجتماع وأنها حقائق ربانية وليست وضعية ونسبة هذه الحقائق لفكر ابن تيمية يخالف حقيقة هامة وهى أن ابن تيمية كان متبعاً للسلف وليس مبتدعاً لفكر [1].

٢ - وأيضاً فإنه من المهم التقرير أنه بدراسة فكر ابن تيمية يتضح أنه لم يكن هدفه نظرية الدولة وسلطاتها ولكنه كان يحاول إبراز الأصول الاسلامية فى كافة ما أثير حوله من آراء سياسية واجتماعية وفلسفية [2].

٣ - أنه يجب عند دراسة فكر أو أراء أى مفكر فى أى مسألة الا نعزل قائلها عن مجتمعه ولا أن نفصل أفكاره عن منابعها أو آثارها، وألا نغفل الجذور الثقافية له، فلا يصح مثلا أن نقيس ظروف وحال اليوم وحكام المسلمين الأن على الظروف والحال كحكام التتار فى وقت ابن تيمية عند إصدار فتاويه ونغفل اختلاف الظروف وتماثل الأحوال.

٤ - وقد تعرض فكر ابن تيميه لنقد شديد حول عدم منهجية الآراء التى قال

---

(١) هندى لاوست - نظريات شيخ الاسلام ابن تيمية ترجمة محمد عبد العظيم - ١٩٧٦ ص ٧

(٢) محمد المبارك - آراء ابن تيمية فى الدولة ومدى تدخلها فى المجال الاقتصادى - ١٩٧٠ ص ١٧

بها وأبحاثه فهو قد يثبت شيئاً ثم ينفيه، الأمر الذى طرح معه البعض ضرورة بحث أراء العلماء المسلمين بحثاً موضوعياً وناقداً [1]

ثانياً :- في فكر أبو الأعلى المودودى [2] :-

طرح أبو الأعلى المودودى فكراً دينياً يتميز بطابع خاص فى مجال الدولة وإقامتها وسبل تحقيقها يجعله ذا بناء محدد يعتمد على محاور محددة هى :-

١ - فكرة الحاكمية لله :-

يبنى أبو الأعلى المودودى فكر الحاكمية نقلاً عن أفكار الخوارج بإعتبار أن الله وحده خالق الكون وحاكمه الأعلى، وأن السلطة العليا المطلقة له وحده، أما الانسان فهو خليفة هذا الحاكم، والنظام السياسى لابد وأن يكون تابعا للحاكم الاعلى، ومهمة الخليفة تطبيق قانون الحاكم الاعلى فى كل شئ، وادارة النظام السياسى طبقا لأحكامه.

فهو يرى أن الله قمة الكون خلقه ويحكمه ويسيطر عليه فيقول «

(١) رسالة ماجستير - بعنوان فكرة الكرامة عن ابن تيمية - للباحث طاهر كوكيتيش - جامعة الأزهر - كلية أصول الدين أغسطس ١٩٩٧

(٢) أبو الأعلى المودودى - مفكر اسلامى باكستانى من أصل هندى - رأس جمعية نامى اسلامى الباكستانية وأصدر مايزيد عن ٣٢ مؤلف باللغة الأردية - ترجمت كلها للغة العربية - تدور حول بناء الدولة الاسلامية وهدفها وأسلوبها وطريقة اقامتها نذكر منها حسب أهميتها :-

١ - الحكومة الاسلامية - معرب - المختار الاسلامى - ١٩٧٧ ٢ - منهاج الانقلاب الاسلامى - معرب دار الفكر دمشق ١٩٧٢

٣ - نظرية الاسلام السياسية - دار الفكر دمشق ١٩٧١ ٤ - الدستور الاسلامى - دار الفكر دمشق ١٩٧١

اشترك فى الدعوة لإنشاء دولة باكستان الاسلامية وكان من مؤسسيها مع الزعيم الباكستانى محمد على جناح.

الأرض كلها لله وهو ربها والمتصرف فى شئونها [1]. فالأمر والحكم والتشريع لله وحده فلا مجال في حظيرة الاسلام لدولة يقوم فيها المرء بوظيفة خليفة الله ولا تتأتى هذه الخلافة الا أن يكون ذلك الخليفة يتبع ماجاء به الشرع ويستتبع ذلك مايلى:-

- حتمية طاعة النبى وحكمه بوصفه مبلغاً عن السلطان الاعلى والحاكم المطلق وهو الله.
- أن القانون والحكم الذى يقرر التحليل والتحريم فى جميع الميادين هو قانون الله وليس للعباد حق المساءلة والنقاش فى أحكام الله فما حرمه الله يكون حراما وما حلله يكون حلالا.

وتتضمن الحاكمية لله رفض حاكمية البشر وضرورة الثورة عليها، وكأن عصيانها أمر الهى. وتتمثل حاكمية البشر فى ثلاثة نظم : العلمانية، والقومية والديمقراطية وهى النظم التى سيطرت على الحياة السياسية فى الغرب.

١ - فالعلمانية تعنى عزل الدين عن الحياة الاجتماعية للأفراد وقصره فقط بين العبد وربه.

٢ - أما القومية فانها تقوم على مصلحة الامة ورغباتها بصرف النظر عن مصالح الامم الاخرى ومن ثم نشبت الحروب بين القوميات.

---

(١) يراجع بصفة خاصة أبو الأعلى المودودى - كتاب الحكومة الاسلامية تعريب أحمد أدريس - المختار الاسلامى - القاهرة ص ١٩٨٠ من ص٢٢ إلى ص ٤٣

٣ – أما الديقمراطية فهى سيادة الاكثرية على الاقلية.

وهو يرى أن الدولة – العلمانية القومية الديمقراطية هى الدولة الحديثة التى تتمثل فيها حاكمية البشر ويرغب المسلمون فى تقليدها، وهى دولة ترفض الحاكمية لله وتكون دولة كافرة.

وأيضاً فالدولة الاسلامية ليست دولة ثيوقراطية لانها ليست دولة رجال الدين، وليست دولة ديمقراطية لان الحكم فيها ليس للشعب، ولكنها دولة «ثيوديمقراطية» الحاكمية فيها لله طبقا لاختيار الشعب، فالله هو المشرع والمسلمون هم المنفذون.

ودولة الاسلام أيضاً دولة فكرية ودولة مبادئ، أساساً لاتقبل حاكمية البشر وتقبل فقط بحاكمية الله. وقد استند أبو الأعلى المودودى إلى نفس منهج الخوارج فى تقرير الحاكمية بمدلولها السابق إلى أيات قرآنية:–

« ومنْ لمْ يحكمُ بماَ أنزلَ اللهُ فأولئكَ هم الكافرونَ »

« ومنْ لمْ يحكمُ بماَ أنزلَ اللهُ فأولئكَ همْ الظالمونَ »

« ومنْ لمْ يحكمُ بماَ أنزلَ اللهُ فأولئكَ همْ الفاسقونَ »

وذهب إلى أن الله قد أصدر ثلاثة أحكام فى شأن من لا يحكمون بقانون الله الأول أنهم كافرون، والثانى أنهم ظالمون، والثالث أنهم فاسقون.

ومعنى هذا أن من يترك حكم الله وقانونه، ويحكم بقانون آخر وضعه هو بنفسه أو وضعه أناس غيره يرتكب ثلاثة جرائم : الاولى رفض حكم الله

وهذا كفر والثانية مخالفة العدل والانصاف لان الحكم الذى يطبق لايستقيم مع العدل الذى اصدره الله فان حاد عنه فقد ظلم بكل تاكيد ويقين والثالثة انه مع كونه عبدا فقد عصى قانون سيده ومالكه ونفذ قانونه الخاص أو قانون غيره من البشر ومن ثم فقد خرج فعلا عن دائرة العبودية لله وشذ عن أطار الطاعة وهذا فسق.

ويرى أن الكفر والظلم والفسق يدخلون بالضرورة تحت الانحراف عن حكم الله وتتفاوت درجات الكفر والظلم والفسق باختلاف درجات الابتعاد عن حكم الله فمن لايحكم بقانون الله لانه يعتبر هذا القانون خطأ ويرى حكمه هو وقانونه أو قانون غيره صوابا فهو كافر وظالم وفاسق ومن يعتقد أن حكم الله حق لكنه يحكم فى الواقع بقانون وحكم آخر فهو ظالم فاسق.

وبالنسبة لمن حاد عن حكم الله فى كل الامور فهو كافر ظالم فى كلها ومن أطاع الله وقانونه فى بعضها وانحرف عنه فى بعضها الاخر فحياته خليط من الايمان فهو فاسق.

ويضيف أبو الاعلى المودودى : وقد حاول البعض قصر هذه الايات على بنى اسرائيل، لكن كلام الله لايقبل مثل هذا التأويل واسترشد بما قاله حذيفة رضى الله عنه حين قال له رجل أن هذه الايات الثلاث تختص ببنى اسرائيل وحدهم بمعنى أن من لم يحكم من اليهود بما أنزل الله فهو كافر وظالم وفاسق فرد عليه حذيفه رضى الله عنه : « نعم الأخوة لكم بنو اسرائيل أن كانت لهم كل مرة ولكم كل حلوة كلا والله لتسلكن طريقهم ».

ويرى أبو الأعلى أيضاً أن القرآن يؤكد على أنه لاحق لأحد في التحريم والتحليل غير الله ومن يجترئ ويقرر للناس ما هو مشروع وما هو غير مشروع وما هو حلال وما هو حرام فقد تجاوز حدوده اللهم الا اذا اتخذ القانون الالهى اساسا وسندا ومصدرا.

ويضيف ان على الانسان المسلم الا يؤدى فروض الولاء والطاعة والعبادة لأحد غير الله أو ان يقبل احدا يدعى لنفسه حق الحكم.

ويرى أن الحكومات التى تحللت من شريعة الله التى نزل بها الرسول وراحت تدعى السيادة القانونية سواء جعلت الحاكم ام الشعب مصدرا للقانون والتشريع هذه الحكومات اختارت ان يسرى على البلاد حكمها وقانونها لا حكم الله وشريعة رسوله وهى حكومات كافرة.

فضلاً عن أنه يرى أن الحاكم الذى يتجاوز حد عبوديته لله ويدعى سيادة نفسه ويجعل عباد الله عبادا له ورعايا يحكمهم يعد متمرداً على الله وتمرد العبد وعصيانه وبغيه على الله له مراتب ثلاث:

١ – اذا اعترف العبد بحق الله فى الحكم ومارس فى الواقع أحكاما تخالفه يعد فسقاً.

٢ – اذا ألقى بحكم الله أصلا ثم صار مطلق العنان فى شئون أو راح يطيح ويعبد أحدا سواه فهذا كفر.

٣ – اذا بغى على الله وطفق ينفذ قانونه وحكمه الشخصى فى ملك الله ورعيته وهذه المرتبة الاخيرة اذا وصل اليها سمى «طاغوتا»

ومن المستحيل أن يؤمن الانسان ايمانا صحيحا دون أن يرفض هذا الطاغوت وينكره.

ويضيف على أنه قد يراد بالطاغوت أيضا الحاكم الذى يحكم بقوانين أخرى غير قانون الله وشرعه وكذلك نظام المحاكم الذى لايطيع سلطة الله العليا ويستند الى كتاب آخر غير كتاب الله انما يقتضى الايمان بالله وكتبه أن يرفض الانسان التسليم بشرعية هذه المحاكم.

وخلص بعد هذا العرض إلى أن تصور القرآن للحاكمية أنها لله وحده وأنه لم يعط للانسان أى حظ منها.

٢ – الطاعة ومفهومها [1] :–

يعرف المودودى الاسلام بأنه الانقياد والاستسلام. أما الكفر فهو العصيان والجهل والظلم، ويقرن بين الايمان والطاعة، فيجعل الطاعة هى مدخل الايمان، والانسان المؤمن من كان مطيعا منفذا للاوامر والاحكام، ومن لايؤمن بالله يكون رافضا عاصيا خارجا عن طاعة الله.

واقتران الايمان بالطاعة مبدأ يقوم عليه أى تنظيم اجتماعى لابد أن يقوم على الايمان الراسخ لاعضائه وعلى طاعة أميره، والطاعة مطلقة ودون مناقشة لما تقتضيه الحاكمية لله، لان مرجع الطاعة هنا يكون مرتبطاً بالايمان بوجود الخالق وقوانيه وشرائعه، وأن تتبع كافة الطاعات فى الدولة هذه الطاعة الأساسية، ومفهوم الطاعة

---

(١) أبو الأعلى المودودى – الحكومة الاسلامية ص ١٠٨ إلى ص ١١٢

يشمل مايلي:-

١ - أن الله وحده هو المطاع الرئيسي في النظام الاسلامي، وحكم الله وطاعته هما محور حياة المسلم الفردية ومركز نظام المسلمين الجماعي.

أما بقية الطاعات الأخرى فتقبل لكونها خاضعة وتابعة لها. وكل طاعة تتعارض مع هذه الطاعة الأساسية الرئيسية على الانسان أن ينزع أغلالها من أعناقه ويطيح بها بعيداً عنه.

٢ - أن طاعة الرسول هي الأساس الثاني في بنية النظام الاسلامي، وهي ليست طاعة مستقلة وانما هي استكمالاً لطاعة الله. وأغفال طاعة رسول الله، والاعراض عنها بغي على الله وعصيان.

٣ - تأتي بعد هاتين الطاعتين وتندرج تحتهما طاعة ثالثة وهي طاعة أولي الأمر، وهم من المسلمين أنفسهم وتجب طاعة كل من كان صاحب أمر بين المسلمين بشرط أن يكون من المسلمين، وأن يطيع الله وأن يكون معلياً لحاكمية الله رافضاً لحاكمية البشر.

ويرى المودودي أيضاً أنه لايجب القول بعدم الخروج على الحاكم مادام يقيم الصلاة لأن المراد بإقامة الصلاة في الحقيقة هو اقامة نظام اسلامي حقيقي مبني على قواعد الاسلام فلا يكفي أولي الأمر أن يكونوا مصلين، ولكن يجب أن ينظموا قاعدة اقامة المجتمع الاسلامي، ويجعلونها قاعدة في نظام حكمهم لأنها الدليل على أن حكومتهم حكومة أسلامية.

وبناء على مفهوم الطاعة يجب على العاملين فى الحركة الاسلامية الخضوع للاوامر والنواهى فواجب المسلم أولا هو الالتزام بالسمع والطاعة ويلتزم بالانقياد فى كل حين ومجلس بناء على طلب من أمير الجماعة المحلية له.

٣ - مفهوم الحكم والخلافة [١] :-

ثم يذهب أبو الأعلى المودودى بعد ذلك فى تصور لمفهوم الحكم والخلافة إلى أن الحق تعالى وحده هو الحاكم بذاته وأصله، وأن حكم سواه مذموم وممنوع. وأن ذات الله هى المصدر الرئيسى والمنبع الأول الأساسى للحكم، ويظهر فى الخلافة معنى الحاكمية والسلطان باعتبار أنها خلافة الهية والانسان هو حاكم الأرض لكن حكمه لها ليس فى ذاته وأصله، بل هو حكم مفوض اليه Delegated ومن ثم عبر الله عن سلطاته المفوضة إلى الانسان بلفظ «الأمانة» وعلى هذا سمى الله من يستخدم هذه السلطات المفوضة اليه من جانبه تعالى «خليفة» والخليفة هو الشخص الذى يستخدم السلطات المفوضة له.

وأن حكم الله ونهج رسوله لهما وضع السلطة النهائية والقانون الرئيسى فى النظام الاسلامى. فكل ما يحدث من نزاع بين المسلمين وأنفسهم، أو بين الحكومة والرعايا لابد من الرجوع إلى القرآن والسنة للفصل فيه. وعلى هذا فالاقرار والتسليم بكتاب الله وسنة

(١) أبو الأعلى المودودى - نظرية الاسلام السياسية - تعريب محمد عاصم الحداد دار الفكر دمشق ١٩٧١ ص٢٩

رسوله مرجعا رئيسيا وسلطة أساسية فى كل أمور الحياة ومشاكلها هو الأساس الأول فى النظام الاسلامى، وفى نظام لاتوجد فيه هذه الخاصية فهو نظام كافر غير اسلامى.

والنظام الاسلامى يجب عليه أن يرجع لله ولرسوله الكريم أولاً وقبل كل شئ فى كل أمر وشأن. فان وجد عندهما حكما نفذه، وأطاعه وان لم يجد فله حرية العمل والتحرك بشرط ألا يخرج عن الروح العامة. وحصوله على حرية التشريع فى بعض المجالات يرجع إلى أن سكوت الشارع عن اصدار حكم فيها دليل فى حد ذاته على منحه حرية التحرك فيها.

وأن للمسلمين الحق فى أن ينازعوا أولى الأمر، وتصفية هذا النزاع متروكة لكتاب الله وسنة رسوله، وعلى جميع الأطراف الاذعان والخضوع لما يصدر عنهما من أحكام، سواء كانت فى جانب أولى الأمر أم فى جانب الرعايا، ويقتضى تنفيذ هذا الحكم بالطبع وجود هيئة يرفع اليها النزاع تحكم فيه بكتاب الله وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام.

والشريعة لم تحدد شكلاً محدداً ينظم هذه الهيئة فلتكن مجلس علماء أو محكمة عليا أو ما اليها. المهم وجود هذه الهيئة وتخويلها سلطات الاحتكام اليها ضد الهيئات التنفيذية والتشريعية ودوائر القضاء ومؤسساته، وأن يكون أساس مهمتها الفصل فى القضايا والمنازعات، وتوضيح الحق والباطل وفق أحكام كتاب الله وسنة رسوله.

٤ – الدولة الاسلامية [1] :-

وبعد أن يحدد أبو الأعلى المودودى مفهوم الخلافة والحكم، يحدد ضرورة قيام الدولة الاسلامية بأنها ضرورة دينية بإعتبار أن الاسلام لايقبل أن يعلن الانسان إيمانه بأن الله رب العالمين ثم يصرف أمور حياته وشئونها وفق قانون غير الهى فالمطالبة بالحكومة الاسلامية والدستور الاسلامى تنبع من الشعور الأكيد بأن المسلم اذا لم يتبع قانون الله، كان ادعاؤه الاسلام باطلا.

وأيضاً فأن تنفيذ أوامر أحد غير الله أو حكم أحد سواه انما هو باطل والصواب أن يحكم الحاكم بقانون الله.

ومهمة الانسان تتركز فى اتباع القانون الذى سنه الله وأباح الاسلام له الاستنباط والاجتهاد، لكن بشرط الا يخرج عن أطار حدود الله كذلك أعطى له حق التقنين فيما لم يرد فيه حكم صريح من الله ورسوله، مع مراعاة الشريعة ولأن سكوت الشارع عن اصدار حكمه فى بعض المسائل يعنى الحق القانونى للناس فى سن أحكامها وضوابطها.

والدولة الاسلامية دولة دينية والحكومة الصحيحة العادلة هى التى تحكم بالقانون الذى بعثه الله وأن كل مايصدر من أعمال من قبل أية حكومة تقوم على أساس شريعة أخرى غير شرعة الله وقانونه باطل

---

(١) أبو الأعلى المودودى – الدستور الاسلامى – دار الفكر دمشق ١٩٧١ ص ١٢٥ ومابعدها

ولا قيمة له ولا وزن، مهما اختلفت هذه الحكومات فيما بينها من تفاصيل فى الشكل والنوع.

والجهاد فى سبيل تكوين الدولة الاسلامية وايجادها ليس مجرد أمر مشروع فحسب بل هو واجب دينى مفروض.

٥ - الحكومة الاسلامية (١) :-

وإذا كانت الدولة الاسلامية ضرورة دينية فإن الحكومة التى تقوم فى هذه الدولة يجب بالضرورة أن تكون حكومة اسلامية تنبع من الوضع والاعتبار الدينى.

ويكون هدف الحكومة الاسلامية ماحدده القرآن الكريم من أن عليها إقامة وتنفيذ القانون الآلهى وتحقيق العدل ونشر الخير، وأعضاء الحكومة عليهم تكريس حكومتهم لخدمة وأعلاء شأن الدين لاتقويضه وذبحه والحط من قدره، واستخدام سلطتهم فى كف الشر وبتره والقضاء عليه.

والاصلاح الذى يبغيه الاسلام فى الدنيا لايتأتى بالوعظ والارشاد فقط، وإنما لابد من وجود قوة سياسية لتنفيذه وتحقيقه، ولابد أن يكون الجهاد فى سبيل الحصول على الحكومة من أجل تطبيق الشريعة الالهية، واقامة الدين، وتنفيذ حدود الله وهذا الجهاد ليس جائزا فقط وأنما هو واجب وفرض عين ويجب أن تقوم به كل حكومة فى الدولة الاسلامية.

---

(١) أبو الأعلى المودودى - الحكومة الاسلامية - المرجع السابق ص ١٢٤

٦ – منهج الانقلاب الاسلامى [١] :–

ويرى المودودى أنه لكى نقيم الحكم الاسلامى فلابد من القيام بانقلاب اسلامى دون أن تكون هناك حاجة لاتباع طريق التدرج والاصلاح أو مايعرف بالنهج الديمقراطى، وهذا الانقلاب لايتم إلا بإقامة الحزب الاسلامى وهو حزب الله الذى عليه أن يقضى على الشر والعدوان وهذا الحزب يعمل من خلال الهدف الهجومى لأنه يضاد ويعارض النظم القائمة على المبادئ المناقضة للاسلام [٢].

ويحدث الانقلاب عن طريق تكوين جماعة من الصفوة تتحول هذه الصفوة شيئاً فشيئاً إلى حركة شعبية شاملة تنهض وتقوى حتى تغير بجهادها المستمر العنيف أسس الجاهلية الفكرية والخلقية [٣].

ويرى أبو الأعلى المودودى أن للطلبة دور بارز فى إقامة هذه الدولة، فالطلبة هم قادة الوعى القادرون على الفكر والمؤهلون للزعامة وعلى عاتقهم يقع تحويل التراث الحضارى الاسلامى للأجيال المتتالية بما

---

(١) يراجع بصفة خاصة كتابه منهاج الانقلاب الاسلامى – تعريب محمد عاصم الحداد – دار الفكر بدمشق–١٩٧١

(٢) المرجع السابق من ص ٤١ إلى ٥١

(٣) المرجع السابق ص ٢٠

يضمن استمرار الجهاد لاحداث الانقلاب الاسلامى [1]

على أننا نرى أنه يجب أن نأخذ أفكار وأراء أبو الأعلى المودودى فى ضوء ظروف المكان والزمان والبيئة التى عاصرها وعاشها وهى :-

١ - ما شهدته الهند من أعمال عنف ضد المسلمين الهنود وخاصة المذابح الجماعية والاغتيالات المستمرة التى قامت بها الأغلبية الهندوكية والأقلية السيخ لأسباب دينية بحتة، الأمر الذى تصاعدت معه أراء بعض المسلمين بضرورة الأخذ بأحد أسلوبين هما :-

أ - انفصال المسلمين بدولة فى الهند مستقلة تعلو فيها كلمة الاسلام.

ب - مواجهة العنف ضد المسلمين بعنف انتحارى مضاد واعتباره نوع من الجهاد المقدس.

٢ - شاع فى أوساط المسلمين الهنود الاتجاه الرامى بأن المسلم الهندى مطالب بالثورة على نظام الحكم الاستعمارى الذى لايحقق الأمن والأمان للمسلمين وهذا الاتجاه هو الذى شكل

(١) المرجع السابق ص ٤٦ وقد اصدر كتاب مستقل فى هذا المجال بعنوان دور الطلبة فى بناء مستقبل العالم الاسلامى تعريب دار الأنصار بالقاهرة ١٩٧٧ ويجدر بنا أن نشير إلى ظاهرة انضمام كثير من الطلبة لنشاط الجماعات الدينية إن لم يكن معظم كوادرها من الطلبة فعلاً.

الأساس النفسى والسياسى والعقائدى لفكرة دولة باكستان أى حتمية انفصال المسلمين بدولة تحقق لهم مشروعية حياتهم فى ضوء الاعتبار الدينى.

٣ – أن أبو الأعلى المودودى قد خرج من الجنسية الهندية عندما اشتراك مع محمد على جناح فى تأسيس دولة باكستان المسلمة الا أن هذه الدولة المسلمة لم تستمر موحدة بل سرعان ما أنقسمت إلى دولتين مسلمتين [١].

٤ – يجب الا يغيب عن الذهن أن كتابات أبو الأعلى المودودى كانت كلها باللغة الأردية يخاطب بها مسلمى الهند وباكستان حيال مواقف محددة بعينها لايجب أن تعم كسياسة عامة تصلح لكل زمان ومكان وفى كل ظروف.

٥ – فضلاً عن أن القرآن الكريم نزل باللغة العربية لذا يجب الرجوع للغة العربية وأصولها لمعرفة معانى القرآن واستعمالاته فى الحقيقة والمجاز وغيرها من أساليب العرب وهى كلها أمور قد لاتتوفر فيمن لايتقن العربية ويجيدها إجادة تامة فتكون تفسيراته فى حدود اللفظ لا فى حدود المعنى.

---

(١) محمد جلال كشك – خواطر مسلم عن الجهاد – ١٩٨٥ ص ٧٠

ثالثاً :- أفكار الأخوان المسلمين [1] :-

أسس الشيخ حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين فى العشرينات من

---

(١) تعج المكتبات بالمؤلفات المؤرخة لتاريخ حركة الاخوان المسلمين سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية منها مؤلف د. ميتشيل ايديولوجيا الاخوان المسلمين - مترجم مكتبة مدبولى - القاهرة ونلاحظ أن غالبية هذه المؤلفات تناولت حركة الاخوان المسلمين من زاويتين هما:-

أ - مدى تعرضها وأعضائها لعنف السلطة سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو أو عقب صراعها مع ثورة ٢٣ يوليو فى عام ١٩٥٤ وتعرضها لأبشع أنواع التعذيب البدنى والنفسى فى السجون الناصرية مما أدى بالقضاء المصرى بعد ذلك الى دمغ ماتعرضوا له بصفات اللانسانية فى المعاملة.

ب - الزاوية الأخرى من حيث دراسة أثر حركة الاخوان المسلمين على نشوء ظاهرة العنف فى الجماعات الاسلامية وهى دراسات أغلبها دراسات أمنية أو صادرة من مفكرى الناصرية لدفع تهمة اللانسانية عن النظام الناصرى فى معاملته للاخوان المسلمين الصاق وصف العنف بحركة الاخوان وارتباطها بالتنظيم السرى للاخوان.

وقد جاء تقرير وزارة الداخلية قبل ثورة ٢٣ يوليو لتبرير حل الجماعة والمنشور فى جريد الوثائق المصرية فى العدد ١٨٦ فى ١٩٤٨/١٢/١٨ عن أسباب حل جماعة الإخوان المسلمين نظراً لقيامها بالآتى:-

* تدريب الشباب وخاصة عشيرة الجوالة على أعمال العنف والتخريب العسكرى.
* تجميع الأسلحة والقنابل والمفرقعات لاستخدامها فى عمليات العنف من بينها العمليات الآتية :-

- فى تاريخ ٦ يوليو ١٩٤٦ وقع صدام فى مدينة بورسعيد بين أعضاء هذه الجماعة وخصوم لهم استعملت فيه القنابل والأسلحة وأسفر عن قتل أحد خصومهم واصابة آخرين وتحرر عن ذلك واقعة الجناية رقم ٦٧٩ سنة ١٩٤٦ قسم ثانى بورسعيد.

- بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ضبط بعض أفراد هذه الجماعة بمدينة بورسعيد يقومون بتجارب لصنع القنابل والمفرقعات.

- كما وقعت بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ حوادث القاء قنابل انفجرت فى عدة أماكن بمدينة القاهرة وضبط من مرتكبيها اثنان من هذه الجماعة قدما لمحكمة الجنايات فقضت بادانة احدهما (قضية الجناية رقم ٧٦٧ سنة ١٩٤٦).

- وقد تعددت حوادث اشتباك أفراد هذه الجماعة مع رجال البوليس ومقاومتهم لهم بل والاعتداء عليهم وهم يؤدون واجبهم فى سبيل حفظ الأمن وصيانة النظام مثال ذلك ماحدث فى يوم ٢٩ يونية سنة ١٩٤٧ بدائرة قمس الخليفة من اعتداء فريق من جوالة الاخوان المسلمين على مأمور هذا القسم ورجاله.

- وقد ثبت من تحقيق الجناية رقم ٤٧٢٦ - الاسماعيلية أن أحد أفراد هذه الجماعة ألقى قنبلة بفندق الملك جورج فانفجرت وأصيبت من شظاياها عدة أشخاص كما أصيب ملقيها نفسه باصابات بالغة.

- وحدث فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٨ ان ضبط خمسة عشر شخصاً من جماعة الاخوان المسلمين بمنطقة جبل المقطم يتدربون على استعمال الأسلحة النارية والمفرقعات والقنابل وكانوا يحرزون كميات كبيرة من هذه الانواع وغيرها من أدوات التدمير والقتل.

- فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ اعتدى فريق من هذه الجماعة على خصوم لهم فى الرأى بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية قتلت أحدهم وكان ذلك بناحية كوم النور مركز ميت غمر وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٨.

- كما عثر بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ بعزبة محمد فرغلى رئيس شعبة الاخوان المسلمين بمدينة الاسماعيلية على صندوق يحتوى على قنابل مما استدعى تفتيش منزله فوجد بأرض احدى الغرف سردابان بهما كميات ضخمة من القنابل والمفرقعات والمقذوفات النارية والبنادق والمسدسات وأحد عشر مدفعا.

- كما عثر فى فجوة بأرض الغرفة على وثائق تقطع بأن هذه الجماعة تعد العدة للقيام بأعمال ارهابية واسعة النطاق شديدة الخطر على كيان الدولة وأمنها وضبطت لذلك قضية الجناية العسكرية رقم ٣٨ سنة ١٩٤٨ قسم الاسماعيلية.

- وحرقت فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٨ أحطابا لأحد الملاك بناحية كفر بداوى واتهم بوضع النار فيها فريق من شعبة الاخوان المسلمين بتلك القرية ولما قام البوليس بالفحص عن أحوال تلك الشعبة تبين أن أحد اعضائها مقدم لمحكمة الجنايات فى جريمة شروع فى قتل شيخ خفراء البلد.

هذا القرن وحدد لها تصور سياسى وفكر خاص مميز فيما يتعلق بسلطة الدولة.

وتعد جماعة الاخوان المسلمين المصرية بمثابة المركز الأم لكافة الجماعات الاخوانية الأخرى فى جميع البلاد العربية والاسلامية.

فضلا عن أنها تعد أيضا الجماعة الأم من حيث النشأة التاريخية فى نهاية عقد العشرينيات من هذا القرن، وهى الاكثر تجربة وتراثا على مستوى التنظيم والسلوك سواء فى التعامل مع القواعد الجماهيرية أو مع الأنظمة السياسية وهى الجماعة الأم بحسب أن أغلب الجماعات الأخرى قد خرجت من عباءة الاخوان المسلمين، أى من عناصر وكوادر إخوانية، تأزمت مع الحركة الأم لوجود تحفظات لها على الجماعة سواء فى التنظيم أو الممارسة أو القيادة وبعضها راجع لرؤيا البعض بضرورة تعديل الخط الفكرى ليلائم مستجدات الواقع وخاصة بعد تجربة السجون ثم شكلت بعد

، ومن الاساليب التى لجأت اليها الجماعة ارسال خطابات تهديد لبعض الجهات والشركات والمحال التجارية لابتزاز اموال منها على رغم منها مقابل الاشتراك فى جريدتهم اقتنصوا بالفعل أموالا بهذه الوسيلة.

– حدث ببندر دمنهور فى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٤٧ بمدرسة الصنايع أن أعتدى تلاميذ من الاخوان المسلمين على أحد المخالفين لهم فى الرأى وشرعوا فى قتله بطعنه بسكين وضبطت لذلك واقعة الجناية رقم ١٢٤٨.

– وفى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٤٨ حرض بعض التلاميذ من أعضاء هذه الجماعة زملاءهم من مدرسة الزقازيق الثانونية على الاضراب والتى أحدهم قنبلة يدوية انفجرت واصابت بعض رجال البوليس وضبطت قنبلة أخرى قبل انفجارها.

أما عن تلك المؤلفات التى صدرت بعد عام ١٩٥٤ فهى كثيرة نعتقد أن من أهمها ما نشرته الصحف وأجهزة الأعلام ومرافعات الادعاء والمحاكم العسكرية وخاصة محاكم الدجوى حول قيام جماعة الاخوان على دعائم العنف والدم وما سردته من أسانيد ووقائع بذلك.

ذلك مصدرا لأفكار جديدة ذات أصول اخوانية، ارتبطت برؤيا تاريخية للاخوان المسلمين خاصة في مصر.

النشأة والفكرة :-

أسسها المرحوم الشيخ حسن البنا [1] فى العشرينات من هذا القرن. وقد حدد الشيخ البنا البناء الفكرى لجماعة الإخوان المسلمين ومضمون نشاطها ونطاق أهدافها ومعرفاً بها حين أوضح أنها [2]:-

١- دعوة سلفية : لأنهم يدعون إلى العودة بالاسلام إلى معينه الصافى فى كتاب الله وسنه رسوله.

٢ - طريقة سنية :- لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المطهرة فى كل شيء وبخاصة فى العقائد والعبادات ماوجدوا إلى ذلك سبيلاً .

٣ - وحقيقة صوفية :- لأنهم يعلمون أن أساس الخير طهارة النفس ونقاء القلب والمواظبة على العمل والأعراض عن الخلق والحب فى الله والارتباط على الخير .

---

(١) الشيخ حسن البنا هو حسن بن أحمد بن عبد الرحمن البنا - ولد بمدينة المحمودية بحيره عام ١٩٠٢ - تخرج من مدرسة دار العلوم بالقاهرة - اشتغل بالتعليم متنقلاً بين مدينة وأخرى - واستقر بعد ذلك فى مدينة الاسماعيلية حيث أسس فيها أول دار للإخوان دعا منها للعمل بالقرآن الكريم والاستمساك بسنة النبى العظيم - أنشأ بعدها (معهد أمهات المسلمين» لتربية البنات تربية اسلامية. نقل للعمل بالقاهرة فانتقل معه المركز العام ومقر قيادة الاخوان المسلمين فأنشأ جريدة الاخوان المسلمين اليومية فكانت منبر نشاط حركة الإخوان - اغتيل عام ١٩٤٩

(٢) رسالة الشيخ حسن البنا فى المؤتمر الخامس الدورى الذى القاه بمناسبة مرور عشر سنوات على عمل الاخوان المسلمين ١٣٤٧ - ١٣٥٧هـ

ملحوظة :- فضلنا الاعتماد كلية فى تحليل المضمون السياسى وفكرة تنظيم السلطات فى فكر الإخوان المسلمين على أقوال الشيخ البنا مؤسس الجماعة دون الاخذ بغيرها من أقوال أو تحليلات.

٤ – وهيئة سياسية :– لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم فى الداخل وتعديل النظر الى صلة الأمة الاسلامية بغيرها من الأمم فى الخارج وتربية الشعب على العزة والكرامة والحرص على قوميته الى أبعد حد .

٥ – وجماعة رياضية :– لأنهم يعنون بأجسامهم ويعلمون أن المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف ويعنون بتشكيلاتهم وفرقهم الرياضية .

٦ – رابطة علمية ثقافية :– والاسلام يجعل طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة وتكون أندية الإخوان بمثابة مدارس تعليم وثقافة ومعاهد لتربية الجسم والعقل والروح .

٧ – شركة إقتصادية :– لأن الاسلام يعنى بتدبير المال وكسبه وتوظيفه المال فى خدمة المسلمين.

٨ – فكرة إجتماعية :– لأنهم يعنون بالمجتمع الاسلامى ويحاولون الوصول لعلاج أمراضه وشفاء الأمة منها.

مراحل عمل الإخوان :–

حدد الشيخ البنا نطاق عمل جماعة الإخوان ومسار حركتها وذلك فى رسالته المعنونة « دعوتنا فى طور جديد » حيث جعل مسار عمل الإخوان للإرتقاء بالدين واعلاء شأنه على ثلاث مراحل هى:–

١– الفرد : وذلك بإنشاء الفرد كما يريد الاسلام وجداناً شاعراً

يتذوق الجمال والقبح وإدراكاً صحيحاً يتصور الصواب والخطأ وإرادة حازمة لاتضعف ولاتلين يقوم بأعباء واجباته الإنسانية حق القيام كما حددها له الاسلام .

٢ - الأسرة :- التى هى مجموعة أفراد فإن صلح الرجل وصلحت المرأة وهما عماد الأسرة استطاعاً أن يكونا بيتاً نموذجياً على القواعد التى وضعها الاسلام .

٣ - الأمة :- إذا صلحت الأسرة فقد صلحت الأمة التى هى مجموعة الأسر .

الفكر السياسى لجماعة الإخوان :- [1]

لا جدال أن الشيخ حسن البنا كان له رؤيا خاصة وتصور سياسى لحركة جماعة الإخوان يحمل مضمون ومعنى الفكر السياسى كانت أول مراحل هذا المضمون السياسى هى :-

١ - الدولة الاسلامية :- [2]

عرض الشيخ حسن البنا فكرة الدولة الإسلامية فى فكر الإخوان المسلمين فى عدة رسائل وفى عدة مراحل فعرض :-

١ - الدولة الاسلامية :- التى أقامها الاسلام والتى قامت على قواعد النظام الاجتماعى الذى وضعه الاسلام وأساسه مبادىء

---

(١) نعيد التاكيد على مايلى :-
أ - لن نتناول من فكر الإخوان الا مايتعلق بالفكر السياسى دون الدخول فى مسائل العقائد والفقه .
ب - سيكون تناولنا للمحتوى السياسى لفكر الإخوان من خلال ماحدده منشىء الجماعة ومرشدها الأول الشيخ / حسن البنا .

(٢) رسالة الشيخ / حسن البنا بعنوان بين الأمس واليوم ص ٢٣١

التكافل والتضامن الاجتماعى بين المسلمين أفراداً وحكاماً يعمل جميع المسلمين بعقيدة واحدة ووحدة اجتماعية شاملة فى ظل نظام القرآن ولغته ووحدة سياسية شاملة فى ظل أمير المؤمنين وتحت لواء الخلافة فى العاصمة ولم يحل دونها أن كانت الفكرة الاسلامية فكرة لامركزية فى الجيوش وفى بيوت المال وفى تصرفات الوحدة مما أدى لسيادة دولة الاسلام .

ثم شرح عوامل التحلل فى كيان الدولة الاسلامية التى أدت لتحللها لكيانات ودويلات صغيرة أبرزها :-

أ - الخلافات السياسية والعصبية وتنازع الرياسة والجاه وعدم الإخلاص لله تعالى وحب الشهرة .

ب - الخلافات الدينية والمذهبية والانصراف عن الدين كعقائد والتمسك بمصطلحات ميتة لاروح فيها ولاحياة والتعصب لآراء بعيدة عن الإسلام .

ج - الأنغماس فى الترف والنعيم والاقبال على الشهوات من جانب حكام المسلمين .

د - إهمال العلوم والمعارف والانصراف الى العلوم الخيالية السقيمة .

هـ - الغرور بالسلطان والانخداع بالقوة دون النظر للتطور الاجتماعى فى الأمم الأخرى مما أدى لاتساع الهوة بينهم وبين المسلمين .

وأدى فى النهاية الى ضعف كيان الدولة الاسلامية وتلاشيها

وأنقسامها الى دويلات وضعت تحت يد الاستعمار .

٢ – فكرة الجهاد :–[1]

حدد الشيخ حسن البنا مضمون فكرة الجهاد لدى جماعة الإخوان المسلمين من خلال الرسالة التى كتبها بنفسه بإسم رسالة الجهاد. وقد تناول الشيخ البنا فى رسالة الجهاد الموضوعات الآتية :–

١ – أن الجهاد فريضة على كل مسلم .

٢ – أورد بعض آيات الجهاد فى كتاب الله وعددها ٨ آيات على سبيل المثال موضحاً بها فضل الجهاد وحث الله المؤمنين عليه وتبشير أهله بالثواب .

٣ – أورد بعض نماذج من الأحاديث النبوية فى الجهاد وعددها واحد وثلاثون حديثاً وذكرها على سبيل المثال .

٤ – ثم تناول حكم الجهاد لدى الفقهاء فى الأمة الاسلامية سواء في مذهب الأحناف ، ثم عرض له فى مذهب الإمام مالك ، وتناول فكرة الجهاد لدى الشافعية وفكرة الجهاد لدى الحنابلة، وعرض أيضاً لها فى فكر ابن حزم الظاهرى ، وأيضاً لما تناوله الشوكانى وختم هذا العرض بقوله « ها أنت ذا ترى من ذلك كله كيف أجمع أهل العلم مجتهدين ومقلدين سلفيين وخلفيين على أن الجهاد فرض كفاية على الأمة

---

(١) رسائل الإمام الشهيد حسن البنا – مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١ من ص ٤٠ إلى ص ٦٩ .

الاسلامية لنشر الدعوة وفرض عين لدفع هجوم الكفار عليها »[1].

٥ – ثم استكمل بعد ذلك عرضه فكرة الجهاد متناولاً موضوع لماذا يقاتل المسلم ؟ فأوضح قائلاً « فرض الله الجهاد على المسلمين لا أداة للعدوان ولا وسيلة للمطامع الشخصية ولكن حماية للدعوة وضماناً للسلم »[2].

٦ – واستكمل عرض فكرة الجهاد لدى الإخوان المسلمين فتناول تحت موضوع الرحمة فى الجهاد الاسلامى قائلاً « أن الغاية فى الجهاد الاسلامى أنبل الغايات فإن وسيلته كذلك أفضل الوسائل فقد حرم الله العدوان ....» .

وأورد بعدها عدة أحاديث تدور حول الرحمة فى الجهاد مثل نهى النبى عن قتل النساء والصبيان والشيوخ والإجهاز على الجرحى ومهاجمة الرهبان والمنعزلين ومن لايقاتل من الآمنين.

٧ – ثم ختم رسالته بذكر مايلحق بالجهاد من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر موضحاً أن أهمية الجهاد تأتى من خلال الاستعداد الدائم للقتال دفاعاً عن أرض المسلمين ورداً للعدوان عليهم وصوناً لكرامتهم لا أن يكون الجهاد قتالاً لمصلحة خاصة أو مغنمة شخصية وجلباً للمال أو السلطة .

---

(١) المرجع السابق ص ٦١

(٢) المرجع السابق ص ٦٣

٨ – ثم تناول فى موضوع آخر [١] مسألة القوة العسكرية فى الدولة فذكر « تحتاج الأمم الناهضة للقوة وطبع ابنائها بطابع الجندية لاسيما أن السلم لايضمن الا بالاستعداد للحرب لأن القوة أضمن طريق لاحقاق الحق » .

وأضاف « والاسلام جعل من هذه الناحية فريضة محكمة من فرائضه حيث أمر باعداد القوة لأرهاب الأعداء » .

واستكمل « الا أن الاسلام الذى قدس القوة هذا التقديس هو أيضاً الذى آثر عليها السلم فقال تبارك وتعالى بعد أية القوة مباشرة :« وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله »

لكنه بعد ذلك استطرد قائلاً « العسكرية فى الاسلام هى بوليس العدالة وشرطة القانون والنظام وليست جيش الظلم وجند المطامع » .

٣ – الحكومة فى الاسلام :– [٢]

أوضح الشيخ / حسن البنا فكرة الحكومة فى الاسلام قائلاً «يفترض الاسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعى الذى جاء به النص فهو لايقر الفوضى ولايدع الجماعة المسلمة بغير إمام ».

---

(١) رسالة موجهة منه فى رجب ١٣٦٦ هـ بصيغة النصيحة للملك فاروق ملك مصر ورئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس وقتها .

(٢) من رسائل الشيخ / حسن البنا بعنوان مشكلاتنا الداخلية فى ضوء النظم الاسلامى – رسائل الامام حسن البنا – بيروت ١٩٨١ من ص ٣٨٨ الى ص ٤٢٠

والدولة كما يراها الشيخ البنا لاتقوم إلا على أساس الدعوة حتى تكون دولة رسالة لا تشكيل إدارة ولا حكومة مادة جامدة لا روح فيها.

٤ – دعائم الحكم الاسلامي :–

حدد الشيخ البنا دعائم الحكم الاسلامي وأوردها في الدعائم الآتية:–

أ – مسئولية الحاكم :– فالحاكم مسئول بين يدي الله وبين الناس وهو أجير لهم وعامل لديهم وعلاقة الحكم بالأمة تقوم على فكرة العقد الإجتماعي والحاكم يقوم على رعاية مصالح المسلمين فإن أحسن فلة أجره وإن أساء فعليه عقابه .

ب – وحدة الأمة :– الأمة الاسلامية أمة واحدة يجمعها أصل ايماني اسلامي يقوم على إخوة المسلمين التي لاتمنع حرية الرأي وبذل النصح من الصغير للكبير ومن الكبير للصغير ، ويقتضي مبدأ وحدة الأمة أن المنصوص عليه لا إجتهاد فيه ، وما لانص فيه فقرار ولي الأمر يجمع الأمة عليه .

ج – احترام إرادة الأمة :– ومن حق الأمة الاسلامية أن تراقب الحاكم أدق مراقبة وأن تشير عليه بما ترى فيه الخير وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها وأن يأخذ بالصالح من آرائها.

ويضيف أن النظام الاسلامي لا يعنيه الأشكال ولا الأسماء ولكنه يهتم بالقواعد الأساسية التي لايكون الحكم صالحاً بدونها

ومتى طبقت تطبيقاً يحفظ التوازن بينها ولايجعل بعضها يطغى على بعض .

الا أن الشيخ البنا استطرد أيضاً مضيفاً « لقد تحقق هذا النظام بأكمل صورة في عهد الخلفاء الراشدين وهو القائم على الدعائم الثلاث الآتية :-

أ - مسئولية الحاكم.

ب - وحدة الأمة.

ج - احترام إرادتها.

ويستكمل الشيخ البنا وضع التصور السياسي لفكر جماعة الإخوان المسلمين قائلاً « يقول علماء الفقه الدستورى إن النظام النيابى يقوم على مسئولية الحاكم وسلطة الأمة ، وإحترام إرادتها ... وعلى هذا فليس فى قواعد هذا النظام النيابى مايتنافى مع القواعد التى وضعها الاسلام لنظام الحكم وهو بهذا الاعتبار ليس بعيداً عن النظام الاسلامى ولا غريباً عنه ، بهذا الاعتبار يمكن القول فى إطمئنان إن هذة القواعد الاساسية التى اذا تضمنها أى دستور فإنه لايتنافى مع قواعد الإسلام».

ويضيف الشيخ البنا أيضاً « أنه لا مانع فى النظام النيابى المتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية من تحمل رئيس الدولة المسئولية وإعتبار الوزارة تابعة له في ذلك وبهذا تشير كتب الفقه الاسلامى ».

٥ - الموقف من الدستور :-

أوضح الشيخ حسن البنا موقف الأخوان المسلمين من الدستور

فحدده قائلاً « أولاً نفرق دائماً بين الدستور الذى هو نظام الحكم العام الذى ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكمين ومدى صلتهم بالمحكومين، وبين القانون الذى ينظم صلة الأفراد بعضهم ببعض...»

أضاف أيضاً « أن نظم الحكم الدستورى التى تتخلص فى المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على مايعملون من أعمال وبيان حدود كل سلطة من السلطات ، فإذا ما أشتمل الدستور على هذه المبادىء فسيكون أقرب نظم الحكم القائمة فى العالم كله للإسلام.

على أنه أضاف أيضاً « أن الدستور الذى تكون نصوصه مبهمة غامضة وتضع مجالاً واسعاً للتأويل والتغيير هو الدستور الذى سيبذل الإخوان المسلمون جهدهم حتى تحدد النصوص المبهمة وتعدل بطريقة لاتسمح بأن تكون غامضة أو مبهمة .

٦ - فكرة القانون :-

يرى الشيخ حسن البنا « أن لكل أمة قانوناً يتحاكم اليه أبناؤها وهذا القانون يجب أن يكون مستمداً من أحكام الشريعة الإسلامية مأخوذاً عن القرآن الكريم متفقاً مع أصول الفقه الاسلامى وإن فى الشريعة الاسلامية وفيما وضعه المستشرعون المسلمون مايسد

الثغرة ويفى بالحاجة وينفق الغلة .... وإن فى حدود الله لو نفذت لزاجراً يردع المجرم وإن إعتاد الإجرام .... ويريح الحكومات من عناء التجارب الفاشلة ...»[1] .

ثم أوضح الشيخ البنا[2] موقف الإخوان من القانون الوضعى بقوله «إن الاسلام لم يجىء خلوا من القوانين بل هو أوضح كثيراً من أصول التشريع وجزئيات الأحكام سواء أكانت مدنية أو تجارية أو جنائية أو دولية وليس من المفهوم أو المعقول أن يكون القانون فى أمة إسلامية متناقضاً مع تعاليم دينها وأحكام قرآنها وسنة نبيها».

وعلى ذلك فقد حدد موقف الاخوان برفضهم كل قانون لايتفق وأحكام الشريعة الاسلامية بل أضاف « وسيعملون بكل سبيل على أنه يحل مكانه التشريع الاسلامى العادل الفاضل فى نواحى القانون » .

٧ - حقوق الأقليات :-

ويرى الشيخ البنا أنه قد يظن الناس أن التمسك بالاسلام وجعله أساساً لنظام الحياة ينافى وجود أقليات غير مسلمة فى الأمة المسلمة وينافى الوحدة بين عناصر الأمة ....

إلا أن حقيقة الاسلام أنه لم يشتمل علي الحماية لهم فقط بل أوصى بالبر والإحسان اليهم ، وقدس الوحدة الانسانية العامة ...

---

(١) من رسالة الشيخ حسن البنا بعنوان إلى أى شىء ندعو الناس المرجع السابق ص ١٦٤ .

(٢) من التقرير الذى القاه الشيخ / البنا فى المؤتمر الخامس الدورى لجماعة الإخوان المسلمين - مرجع سابق .

وقضى على التعصب وفرض على أبنائه الإيمان بالأديان السماوية جميعاً [١]....

٨ – الوصول الى الحكم :– [٢]

أوضح الشيخ حسن البنا نظرة الاخوان المسلمين للحكم « بإعتبار الحكم معدود فى كتبنا الفقهية من العقائد والأصول لا من الفقهيات والفروع فالاسلام حكم وتنفيذ كما هو تشريع وتعليم وكما هو قانون وقضاء » .

وأضاف « الأخوان المسلمون لايطلبون الحكم لأنفسهم فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامى قرآنى فهم جنوده وأنصاره وأعوانه وإن لم يجدوا فالحكم من منهاجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدى كل حكومة لاتنفذ أوامرالله ».

وحدد شروطاً لإستيلاء الاخوان المسلمون على الحكم حيث أضاف «الاخوان أعقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال ، فلابد من فترة تنشر فيها مبادىء الاخوان وتسود

---

(١) من خطاب بعث به الإمام الشيخ / حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين فى رجب ١٣٦٦ هـ للملك فاروق ملك مصر والسودان وصاحب المقام مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية وبعض ملوك ورؤساء وأمراء بلاد العالم الاسلامى مقدمها بقوله « لسنا نبغى من وراء ذلك شيئاً الا أن نكون قد أدينا الواجب وتقدمنا بالنصيحة وثواب الله خير وأبقى » .

(٢) من التقرير الذى القاه الشيخ / حسن البنا فى المؤتمر الخامس الدورى لجماعة الإخوان المسلمين بمناسبة مرور عشر سنوات ١٣٤٧ – ١٣٥٧هـ على نشاط الجماعة .

ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة». وهكذا فإن الهدف الذى لايمكن أنكاره لجماعة الإخوان المسلمين كان الوصول للسلطة والاستيلاء على الحكم.

تنظيم السلطات فى فكر الإخوان المسلمين :-

احقاقاً للحق وانصافاً للحقيقة يجب بداية التاكيد على أن جماعة الإخوان قد وضعت لنفسها برنامجاً اجتماعياً اقتصادياً سياسياً له قدر متميز من الرؤيا والتنظيم الفكرى يجعله فى مصاف البرامج الحزبية المتكاملة بغض النظر عن أسلوب عملها السرى من خلال التنظيم السرى وأهدافه التى تتناقض مع أهداف الجماعة المعلنة.

ومن واقع هذا الفكر المتميز الذى أبرزه المرشد الأول للجماعة الشيخ حسن البنا وأعلنه وأكد عليه وما سارت عليه الجماعة على مراحل تواجدها ونشاطها سواء أكان مشروعاً أو محظوراً، علنياً أم سرياً فإنه يمكن بسهولة استخلاص أفكار تنظيم السلطات فى فكر الاخوان التى هى على النحو التالى :-

١ - ترى جماعة الإخوان المسلمين الأخذ بالنظام النيابى بإعتباره النظام المتوافق مع الاسلام مع تقرير مسئولية رئيس الدولة وإعتبار الوزارة تابعة له فى ذلك [١]. وذلك باعتبار أن هذا النظام يقوم على الدعائم الثلاث التالية:-

أ - مسئولية الحاكم.

---

(١) رسائل الامام الشهيد حسن البنا - مرجع سابق ص ٤٠٠

ب - وحدة الأمة

ج - احترام إرادة الأمة.

٢ - تأخذ الجماعة بفكرة الفصل بين السلطات وبيان حدود كل سلطة من السلطات مع الحفاظ على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وهى لاتأخذ بفكرة تركيز السلطة بل توزيعها والفصل بينها [١].

٣ - السلطة التشريعية :-

ويتمحور رأى جماعة الإخوان فى شأن السلطة التشريعية فى الآتى:-

أ - تؤيد الجماعة تشكيل السلطة التشريعية فى المجتمع والتى تتولى إصدار القوانين المنظمة لحياة المجتمع وفقاً لحاجته.

ب - كان مطلب الإخوان تعديل قانون الانتخابات وتعديل النظام الحزبى حتى لايتعارض مع فكرة الوحدة الاسلامية القائمة على الإخاء الاسلامى [٢].

ج - تقبل الجماعة فكرة الدستور بشرط أن يحافظ على الحرية الشخصية والشورى وينص على استمداد السلطة من الأمة ومسئولية الحكام أمام الشعب والفصل بين السلطات [٣].

---

(١) المرجع السابق ص ٣٠١

(٢) المرجع السابق ص ٣٠٢، ص ٤٠٧ وماسبق أن أوضحناه من وجود تعديل فى هذا الموقف من جانب الجماعة وقبول دخولها مجلس الشعب على أساس التعدد الحزبى

(٣) المرجع السابق ص ٣٠١

٤ – السلطة التنفيذية :–

تأخذ الجماعة فى شأن السلطة التنفيذية بمبدأ المسئولية الكاملة للحاكم باعتبار أن :–

أ – مسئولية الحاكم أمام الله وأمام الأمة الاسلامية هى أساس تولية الأمر فإن أحسن رعاية مصالح الأمة فله أجره من الله ومساندة الأمة له وإن أساء فعليه عقاب الله وللناس تقويمه وعزله وخلعه (١).

ب – لامانع من أن يفوض رئيس الدولة – الحاكم – أيا كان شكل الحكم غيره فى مباشرة السلطة المخولة له وتحمل مسئولية الحكم على أن يبقى رئيس الدولة هو صاحب المسئولية واعتبار المفوض اليه تابعاً للحاكم (٢).

ج – أساس مسئولية الحاكم هى عقد بينه وبين الأمة توليه أمرها مقابل رعاية مصالحها وهو ذاته فكرة العقد الاجتماعى فى الفكر السياسى المعاصر (٣).

٥ – السلطة القضائية :–

وتقوم نظرية الجماعة بالنسبة للسلطة القضائية من خلال:–

أ – القانون الواجب التطبيق :– ترفض الجماعة أى قانون لا ينبع من الشريعة الاسلامية ومطلبها الأول هو تطبيق الشريعة الاسلامية (٤).

---

(١) المرجع السابق ص ٣٩٠

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٠

(٣) المرجع السابق ص ٣٩٠

(٤) المرجع السابق ص ٣٠٤

ب - أنه لايقبل فى أمة إسلامية قانون يتناقض مع تعاليم دينها وأحكام قرآنها وسنة نبيها.

ج - غير المسلمين فى دولة الاسلام لهم كافة الضمانات والحريات التى للمسلمين من حريات شخصية وحرية العقيدة وتطبق عليهم قوانين أحوالهم الشخصية [1]

٦ - ترى جماعة الإخوان المسلمين أن هناك شروطاً عاماً لتولى مناصب الوظائف فى السلطات الثلاث تتمحور فى [2]:-

أ - أن توزن كل الأعمال بميزان الأحكام والتعاليم الاسلامية فلا توكل الا لمن يستوفى شرط الخلق القويم والدين السليم.

ب - عدم الفصل بين السلوك الشخصى لأصحاب السلطة وبين النواحى الموضوعية فى عملهم.

ج - بث الروح الاسلامية بحيث يشعر أصحاب الوظائف العامة بأنهم مطالبون بتعاليم الاسلام.

وقد مرت جماعة الإخوان المسلمين بعدة أحداث جسيمة وصفها البعض بالمحن القاسية لعل أهمها[3] :-

١ - المحنة الأولى عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وذلك عقب دخول الجماعة

(١) المرجع السابص ص ٢٠٦

(٢) جاءت فى رسالة بعنوان بعض خطوات الإصلاح العملى موجهة من الشيخ حسن البنا لملك مصر فاروق الأول ومصطفى باشا النحاس رئيس الوزراء المصرى فى رجب ١٣٦٦ هـ

(٣) د . سعد الدين ابراهيم فى تقديمة لكتاب نعمة الله جنينة - تنظيم الجهاد هل هو البديل الاسلامى فى مصر - ١٩٨٨ ص ١٠ ومابعدها.

فى مواجهة دموية عنيفة مع النظام الملكى فى مصر وتمت إغتيالات متبادلة راح ضحيتها رئيس وزراء مصر فى وقتها محمود فهمى النقراشى ومؤسس ومرشد الجماعة نفسها الشيخ حسن البنا وقد أعتقل مئات الاخوان وعذبوا فى تلك الفترة .

٢ – المحنة الثانية عام ١٩٥٤ – ١٩٥٥ وذلك عقب دخول جماعة الإخوان فى مواجهة عنيفة مع ثورة ٢٣ يوليو عقب اكتشاف محاولة اغتيال جمال عبد الناصر والتى نسبت لما عرف بالجهاز السرى لجماعة الإخوان وتم فى أعقابها إعتقال ومحاكمة وتعذيب آلاف من أعضاء الجماعة كما أعدم بعض قياداتها ومنهم المرحوم عبد القادر عوده .

٣ – المحنة الثالثة عام ١٩٦٥ :– وذلك عقب المواجهة العنيفة بين الرئيس جمال عبد الناصر وجماعة الإخوان وزج بالآف من أعضائها فى المعتقلات والسجون وحوكم منهم عدداً كبيراً وصدرت عليهم أحكام بالسجن وأعدم بعض قيادات الجماعة كان من بينهم المرحوم سيد قطب .

وفى أثناء السجن جرى حوار داخلى بين أعضاء الجماعة حول مسيرة الجماعة منذ نشأتها وحول استراتيجية الأهداف ووسائل التكتيك فى ظل الهدف الأسمى للجماعة وغايتها وهى إقامة المجتمع الاسلامى الذى يحكم

بما أنزل الله ويطبق الشريعة الاسلامية كما جاءت فى القرآن الكريم والسنة المحمدية .

وأسفر هذا الحوار عن تبلور خلاف حول وسائل عمل حركة الإخوان لتنفيذ أهدافها فقد ذهب الاتجاه المحافظ من قيادات الجماعة الى التمسك بأن يكون السبيل لتنفيذ غايات الجماعة هو الجهاد بالطرق السليمة والقدوة والتربية الاسلامية الرشيدة والموعظة الحسنة بينما رأت بعض العناصر الشابة أن تجربة السجون والمعتقلات وما لاقته من تعذيب فيها أكدت على أن الطريق السلمى الذى تأخذ به قيادات الجماعة وتتمسك به يعيبه إما أنه:-

- بطئ فى وقت لايتحمل الابطاء ولن يؤدى لتحقيق أهداف الجماعة.
- غير فعال فى مجتمع جاهلى لايعرف ولايجدى معه غير لغة القوة.

وبدأت بعض العناصر الإخوانية الشابة تنشق وتخرج من عباءة الإخوان ومن الجسم الرئيسى للحركة وتميل لإعتناق الفكر الأكثر تطرفاً خاصة فى مجال اتباع وسائل وأساليب تحقيق إقامة دولة الاسلام وتطبيق الشريعة الاسلامية [1].

وبقيت العناصر القيادية المحافظة للإخوان المسلمين تحتفظ بخط ثابت للجماعة يعتمد على مبدأ الجهاد السلمى والمعارضة السلمية السياسية التى

---

(١) جماعة الإخوان قد تعرضت لعدة إنشقاقات أبرزها:-
أ - انشقاق مجموعة باسم «شباب محمد» عن الجماعة ودعت لاستخدام العنف ضد السلطة.
ب - فى عام ١٩٥٨ انشق الشاب الإخوانى نبيل البرعى وشكل تنظيماً منشقاً عن الجماعة ضمن اسماعيل الطنطاوى وحسن الهلاوى ومصطفى علوى.
ج - فى عام ١٩٧٣ انشق الشاب الإخوانى مصطفى علوى عن التنظيم السابق المنشق عن جماعة الإخوان وشكل تنظيم باسم الجهاد وجعل هدفه الحرب مع اليهود على حدود القناة.

بلوره المرشد الثالث المرحوم عمر التلمسانى ثم مرشدها الرابع حامد أبو النصر فمارست السياسة بالأساليب الدستورية المتاحة وفقاً للدستور المصرى وأقرت بمبدأ التعددية السياسية [1].

بل أن الجماعة قد خاضت الانتخابات النيابية كما لو كانت حزباً سياسياً في مرحلتين:-

١ - انتخابات عام ١٩٨٤: حيث دخلت فى تحالف مع حزب الوفد ونجح هذا التحالف فى الفوز بعدد ٦٥ مقعداً من مقاعد البرلمان بنسبة ٢ر١٤٪ فاز فيها ممثلو الجماعة بعدد ٧ مقاعد من مقاعد التحالف أى بنسبة ٧ر١٠٪ من مقاعد المعارضة ومثلت تلك المقاعد نسبة ٥ر١٪ من مقاعد مجلس الشعب وكانت تلك هى المرة الأولى التى تمثل فيها الجماعة فى أحد البرلمانات المصرية بشكل صريح.

٢ - انتخابات ١٩٨٧: حيث غيرت الجماعة من تحالفها تاركة حزب الوفد متآلفة مع حزبى العمل والاحرار تحت شعار «الاسلام هو الحل» ونجح هذا التحالف الجديد للجماعة فى الفوز بعدد ٦٠ مقعداً خص جماعة الإخوان منها ٣٥ مقعداً - أى أن الجماعة قد تضاعف تمثيلها فى مجلس الشعب بمعدل خمسة أمثال خلال ثلاث سنوات وأصبحت تمثل نسبه ٦ر٧٪ من مقاعد المجلس ككل. وتمثل نسبة ٨ر٣٨٪ من المقاعد

---

(١) تعتقد أن هذا الإقرار يمثل تعديلاً لاتجاهات مؤسس الجماعة الشيخ/ حسن البنا حيث كان قد دعا لحل الأحزاب المصرية ودعا لعدم الاعتراف بالنظام الحزبى وضرورة بناء النظام السياسى على أسس غير حزبية باعتبار أن وحدة الأمة هى الأساس فى النظام الإجتماعى الاسلامى وأن الحزبية تحول دون هذه الوحدة وأن الحزبية قد أهلكت فى مصر الحرث والنسل - من رسالته بعنوان مشكلاتنا الداخلية فى ضوء النظام الاسلامى - نظام الحكم.

التى حصلت عليها الأحزاب المعارضة كلها (الوفد وتحالف العمل والإخوان).

ولم تقف حركة جماعة الإخوان المسلمين عند ذلك الحد من الأداء السياسى [1] بل أن الجماعة تعمل على محورين هما:-

١ - مع الأنظمة الحاكمة: تحاول الجماعة ابراز الوجه المعتدل لها القادر على الحوار المتميز عن الجماعات الاسلامية الأخرى التى تعلن جاهلية المجتمع وتأخذ بالعنف ومن هنا برزت بعض الاصطلاحات التى أطلقتها الجماعة مثل «الطلاق البائن مع العنف» تعبير عن عدم استخدامها واقرارها لأساليب العنف.

٢ - مع الجماعات الاسلامية الأخرى: تحاول جماعة الإخوان المسلمين أن

---

(١) يجب القول بأنه من الإنصاف أن يذكر لاتجاهات عناصر الجماعة أنها تحاول إقامة بعض المؤسسات سواء فى مجال الاقتصادي أو الخدمى والتى تقدم فى مجملها خدمات متنوعة وفرص عمل متزايدة لا لأعضاء الجماعة فقط بل لشرائح عريضة من الطبقات الوسطى والدنيا مما أتاح للجماعة مستى النجاح الذى تحققه والذى نعتقد أنه آخذ فى التزايد سواء فى النواحى السياسية أو الخدمية مما سيكون له بعض الأثر فى اجتذاب العناصر الشابة إلى جانب الجماعة دون غيرها من الجماعات الاسلامية وفى نفس الوقت تحقيق مكاسب للتيار الاسلامى ككل فى حركته داخل المجتمع على أنه وفى المقابل وانصافاً فإن الجماعة تعانى بعض عناصر الضعف والتفكك التى تؤثر فى حركتها أبرزها:-

١ - مشلكة القيادات التى تستطيع قيادة الحركة وتجد قبولاً من أعضاء الجماعة خاصة الأجيال الشابة.

٢ - كبر سن أعضاء مكتب الإرشاد وماترتب عليه من بطء فى الحركة وعدم الاستجابة السريعة للمتغيرات المحيطة بالجماعة.

٣ - عدم القدرة على احتواء الانشقاقات المستمرة بين أعضاء الجماعة.

٤ - رد الفعل السيئ على أثر اتهامات شركات توظيف الأموال بالتلاعب بأموال المودعين ومحاولة الربط بين هذه الشركات وجماعة الإخوان.

٥ - الاتهامات الأمنية المتلاحقة للجماعة بأنها وراء تغذية أعمال العنف التى تقوم بها العناصر المتطرفة.

٦ - تزايد عدد الجماعات الاسلامية التى تعمل فى نفس المجال مما يقلل من فرص الانضمام اليها وزيادة نشاطها.

٧ - المواجهة الفكرية للعناصر اليسارية والناصرية (على الرغم من عدم أهميتها أو جدواها) والتى تهدف لتصفية حسابات قديمة مع الجماعة والحد من نشاطها.

تطرح على هذه الجماعات خبرتها وإمكانياتها ودعمها وتحاول إقامة جسور الثقة معها بهدف:-

أ - الحفاظ على تماسك الجماعة الداخلى من مزيد من التصدع والانشاق.

ب - محاولة احتواء هذه الجماعات وتقليل فرص الصراع بين فصائل التيار الدينى والحركة الاسلامية خاصة مع تبلور وجود صراع بين الجماعة وبعض التنظيمات الذى يراه البعض أخطر مايواجه الحركة الاسلامية.

الا أن الخلافات فى جماعة الإخوان المسلمين قد وصلت إلى حد الأزمة الداخلية التى تفاقمت أثر وجود خلاف بين تيارين فى الجماعة بسبب عدم وجود مشروع أو أفكار لتطوير الجماعة يواكب المتغيرات السياسية والإجتماعية.

١- التيار الأول ويتزعمه مجموعة الشباب والذى يرى أن الجماعة لم تطرح مشروعاً بديلاً للتفاعل مع المعطيات الجديدة وخاصة ارتباط العنف بموجات الحركات الإسلامية الجديدة واتهام الجماعة بذلك ويرى العمل على تأسيس حزب سياسى يضم لصفوفه بعض الأقباط بهدف الإنفتاح على الواقع السياسى والخروج للمجتمع.

٢ - التيار الثانى فى جماعة الإخوان وهو تيار شيوخ الجماعة ويرى الحفاظ على الذات دون التعرض إلى تداعيات التفاعل فى محيط جماهيرى وسياسى عام ويتصدى لفكرة الحزب السياسى بل قام بتحويل بعض أعضاء الجماعة إلى لجنة داخلية للتحقيق معهم أثر تبينهم فكرة الحزب

السياسى.

٣ – أثر هذا الخلاف إنقسم الإتجاه فى الجماعة وتقدم بعض قادة الإخوان باستقالتهم وأعلن بعض القادة الآخرين إنحيازهم لفكرة الحزب السياسى.

٤ – ويرى هذا الفريق أن فشل تجربة الإخوان فى التحرك جماهيرياً داخل النقابات المهنية بعد السيطرة عليها بالانتخابات مثل نقابة الأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والتجاريين أو نوادى هيئات التدريس فى الجامعات حيث استغلت الجماعة سيطرتها على نقابه الأطباء والصيادلة فى توفير الحماية والملجأ للعناصر المتطرفة للسفر إلى خارج مصر ضمن قوافل الإغاثة الإنسانية وخاصة إلى أفغانستان مما دفع السلطة إلى إتخاذ مواقف ضد هذه النقابات وضد التيارات الإخوانية بها وسجن أبرز هذه العناصر.

٥ – على أن أهم إنعكاس للخلافات داخل جماعة الإخوان المسلمين هو إنتقال هذا الخلاف للتنظيم الدولى للإخوان [١]:–

أ – يرى تنظيم الإخوان فى اليمن ويؤيده فى ذلك تنظيم الإخوان فى الكويت بضرورة دعم التنظيم الدولى للإخوان لأى جماعة إخوانية

---

(١) التنظيم الدولى للإخوان يضم فى عضويته كافة تنظيمات الإخوان فى البلاد العربية والاسلامية وكذا بعض الشخصيات الاسلامية الهامة فهو يضم جماعة الإخوان فى مصر والأردن وسوريا واليمن وبعض الاسلاميين فى دول الخليج وتونس والجزائر والمغرب وباكستان والعراق والسودان ويتخذ من لندن مقراً إعلامياً له.
يهدف التنظيم الدولى للإخوان التنسيق بين العناصر الإخوانية فى الأماكن المختلفة وبحث وتدارس شئون الدعوة الاسلامية وحال المسلمين والعمل على توفير الدعم والتمويل اللازم للحركة الاسلامية وإغاثة المسلمين فى إطار الظروف التى تمر بها الحركات الاسلامية والعمل على تنقية صورة الاسلام مما يوجه اليه من انتقادات واتهامات وما تتعرض له القيادات الاسلامية من حملات.
وشكل التنظيم هيكلاً قيادياً ضم ١٥ عضواً وأصبح المرشد العام للإخوان فى مصر مرشداً عاماً للتنظيم الدولى كما أن للتنظيم مجلس شورى مكون من ٣٨ عضواً يمثلون فروع التنظيمات الإخوانية الجغرافية.

تخوض الإنتخابات داخل دولها خاصة الدعم المالى اللازم حيث أن التنظيم الدولى للإخوان له استثمارات مالية ضخمة فى بنوك ومؤسسات وشركات فى دول العالم مما يراه البعض إنتصاراً لرأى المشاركة فى الحياة السياسية ولو فى إطار أحزاب سياسية قائمة ودخول الحياة السياسية عند الإنتخابات أو إنشاء أحزاب سياسية خاصة بالجماعة.

ب - إزاء الإنتقادات الموجهة لقيادة الإخوان فى مصر من جانب الإتجاه المعارض لها بدأت قيادات الإخوان فى منطقة الخليج وبعض القيادات الإخوانية فى أوروبا واليمن والأردن فى توجيه إنتقادات حادة لقيادة التنظيم الدولى للإخوان على النحو التالى:-

* إحتكار المرشد العام للإخوان المسلمين فى مصر لقيادة الهيكل القيادى للتنظيم الدولى منذ تأسيس التنظيم الدولى للإخوان.
* ضرورة توسيع الهيكل القيادى للتنظيم الدولى ليكون ٢٠ عضواً بدلاً من ١٥ عضواً وضرورة أن يكون نائب المرشد العام من جنسية أخرى غير جنسية المرشد العام المصرى.
* توسيع مجلس الشورى الخاص بالتنظيم الدولى ليصبح ٤٥ عضواً بدلاً من ٣٨ عضواً بحيث يضم المجلس جميع التنظيمات الإخوانية فى الدول العربية وإمتدادها فى أوروبا وأمريكا.

٦ - إزاء هذه المطالب وفى محاولة من المرشد العام للتنظيم الدولى للإخوان حفظ الأزمة المتصاعدة فى التنظيم تم مؤخراً تعيين السيد حسن هريدى المراقب العام السابق للإخوان المسلمين فى سوريا نائباً للمرشد العام للتنظيم الدولى للإخوان.

رابعاً :- أفكار سيد قطب [1]:-

الإ أن سيد قطب أحد مفكرى وقيادات الإخوان قد طرح فكراً متشدداً كان له أثر هام فى أفكار الجماعات الاسلامية وكان مبنياً على أفكار الحاكمية التى طرحها من خلال ثلاث مدلولات فى فكره هى:-

١ - حاكمية التشريع من أجل اقامة المجتمع الاسلامى أى سمو التشريعات القانونية من أجل انتظام حركة المجتمع.

٢ - حاكمية لاقامة المجتمع على الربانية والتوحيد وعلى الوحدانية.

---

(١) المفكر الاسلامى سيد قطب من مفكرى جماعة الإخوان المسلمين مواليد أسيوط ١٩٠٦ - تخرج من كلية المعلمين - ثم كلية دار العلوم وتخرج منها أيضاً عام ١٩٢٥ - عمل بسلك التدريس حتى وصل إلى درجة مفتش بوزارة المعارف - برز فى الأربعينات ككاتب امتاز أسلوبه بالقوة وحدة النقد وانضم لعباس العقاد فى هجومه الشديد على الدكتور/ طه حسين والملاحظ أنه بدأ حياته شاعراً، أديباً، روائيا قد صدر أول مؤلفاته كتاب فى النقد الأدبى «مهمة الشاعر فى الحياة» عام ١٩٣٢، ثم أصدر ديوان شعره الأول «الشاطئ المجهول» عام ١٩٣٤، ثم أصدر بعد ذلك قصته الأولى «أشواك» - بدأ فى الكتابة الدينية بكتاب «التصوير الفنى فى القرآن» ثم كتاب «مشاهد القيامة فى القرآن».
عمق بعد ذلك مؤلفاته الاسلامية وخاصة فى الميدان الاجتماعى فأصدر «العدالة الإجتماعية فى الاسلام» ثم «معركة الاسلام والرأسمالية» وبعد ذلك كتاب «السلام العالمى والاسلام».
بداية خلاف ثورة ٢٣ يوليو مع الإخوان المسلمين أصدر كتاب «دراسات اسلامية» ووضع نواة كتابه القيم «فى ظلال القرآن»
الا أنه فى هذه الفتره كان محط الشكوك من الاخوان وكان منهم من يتهمه بالخروج على أفكار حسن البنا وتأثره بالاتجاهات اليسارية.
وضع أثناء فترات اعتقاله مؤلفه الهام «معالم فى الطريق» الذى كان ثمرة تجارب السجن والاعتقال الفكرية والتى تعبر عن فكر المضطهدين وتردد أن الرئيس الراحل/ جمال عبد الناصر كان يقرأ كتاب معالم فى الطريق أثناء سفره إلى موسكو فأحس أن الكتاب يحمل فكراً يستلزم وجود تنظيم يسعى هذا الفكر فأصدر تعليماته لرجال الأمن بضرورة بحث الموضوع بجدية وهو ما أدى فى النهاية إلى اعدام الشيخ/سيد قطب حسب ما أوردة د. حسن حنفى.
ويدور كتاب معالم فى الطريق على ابراز الصراع بين الاسلام والجاهلية والجهاد والصفوة ويقع فى ثلاثة عشر فصلاً منها أربعة مستقاة من كتابه «فى ظلال القرآن» والباقى كتب على فترات متلاحقة، وتميز جهات الأمن المصرية فكره تحت مسمى الفكر القطبى وتضيف إلى فكره فكر الجماعات الدينية المتطرفة التى شهدتها الساحة المصرية منذ عام ١٩٧٤ من منطلق انشقاقها عن جماعة الخوان المسلمين ويبرز ذلك فيما تقدمت به من أدلة ومعلومات لجهات القضاء التى تولت التحقيق والاتهام والمحاكمة لهذه الجماعات.

٣ - الحاكمية لله والقائمة على وجود الصراع بين الاسلام والجاهلية [1].

الإ أن مفهوم الحاكمية قد انصرف تحديداً إلى المدلول الأخير وهو الحاكمية لله التى ساق مفهومها فى كتابيه معالم فى الطريق وفى ظلال القرآن.

فقد ذهب إلى إعتبار أن الحاكمية فكرة مستنبطة من العقيدة الاسلامية، عقيدة الالوهية التى تنتج عنها العبودية «أن الالوهية تعنى الحاكمية العليا ... وان توحيد الالوهية وافراد الله سبحانه بها معناه نزع السلطان الذى يزاوله الكهان ومشيخة القبائل والامراء والحكام ورده كله إلى الله، السلطان على الضمائر والسلطان على الشعائر، والسلطان على واقعيات الحياة، والسلطان فى المال، والسلطان فى القضاء، والسلطان فى الارواح والابدان .. ان «لا الله الا الله» ثورة على السلطان الارضى الذى يغتصب أول خصائص الالوهية، وثورة على الاوضاع التى تقوم على قاعدة من هذا الاغتصاب وخروج على السلطات التى تحكم بشريعة من عندها لم يأذن بها الله» [2].

« فالحاكمية تحرراً قبل أن تكون قيدا، وانطلاقاً قبل أن تكون كبتا، واقداماً قبل أن تكون احجاما. أتى الاسلام ولم تكن الغاية اقامة دولة بالرغم من اتساع الصحراء وتشتت القبائل ولكن تحريرا للنفوس عرياً وفرساً وروماً، وليس استبدال طاغوت عربى بطاغوت فارسى أو رومى فالناس عبيد لله وحده. لاحاكمية الا لله، ولا شريعة الا من الله والسلطان

---

(١) د. حسن حنفى - الحركات الدينية المعاصرة - ١٩٨٨ ص ٢٥٧

(٢) سيد قطب - معالم فى الطريق ص ٢٦، فى ظلال القرآن جـ ٣ ص ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٤١، ٣٦١، ٣٨٧

كله لله [1].

ويرى أيضاً أن الاسلام يبغى تحرير الانسان بصرف النظر عن جنسيته وقوميته ولونه عن طريق اقرار عقيدة «لا اله الا الله» ورد الحاكمية لله فى الأمر كله، وطرد المعتدين على سلطان الله بادعاء هذا الحق لانفسهم، واقرارها فى ضمائرهم، واقرارها فى أوضاعهم وواقعهم [2] والحاكمية مازالت تشريعية أقرب منها الهية فالله يحكم من خلال الشريعة وذلك راجع حسبما يرى لأن نظام الله خير فى ذاته لانه من شرع الله، ولن يكون شرع العبيد يوما ما كشرع الله، ان أصول الاسلام هى قبول شرع الله وحده ايا كان، ورفض كل شرع غيره ذلك هو الاسلام وليس له مدلول سواه [3].

ويضيف أيضاً أن نقيض الالوهية هو الشرك. والشرك يكون أما فى صورة الاعتقاد والعبادة وأما فى صورة الحاكمية والاتباع. وعلى ذلك تكون الحاكمية تعبير عن التوحيد العملى وحقيقة الاسلام هو أنه اسلام العباد لرب العباد واخراجهم من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده، واخراجهم من سلطان العباد فى حاكميتهم وشرائعهم وقيمهم وتقاليدهم إلى سلطان الله وحاكميته وشريعته وحده فى كل شأن من شئون الحياة [4].

ويضيف فى أسانيده لنظرية الحاكمية أن الناس محكومون بقوانين

---

(١) المصدر السابق ص ٢٩، فى ظلال القرآن جـ ٦ ص ٨٨٧ – ٨٩١

(٢) معالم فى الطريق ص ٤٠، فى ظلال القرآن ص ٧، ص ١٥٦، ١٠٥٨، ١٤٤ جـ ١٠ ص ١٥٦١ – ١٥٦٣

(٣) المصدر السابق ص ٤١ – ٤٢

(٤) المصدر السابق ص ٥٠

نظرية من صنع الله وهم لايملكون تغيير سنة الله وقوانينه الكونية ولكن يجب عليهم أن يجعلوا شريعة الله هى الحاكمة فى كل شأن من شئون هذه الحياة لذلك يصبح العمل بشريعة الله واجبا [1]. وجوهر الحاكمية - لديه - أنها أساس يقوم عليه المجتمع الاسلامى [2].

ومن المنطلق السابق فإن الحاكمية تتضمن فى جوهرها الحاكمية لله ثم الرسول ثم الشريعة.

ويصنف سيد قطب المجتمعات التى لاتطبق الحاكمية لله والتى يراها مجتمعات جاهلية تماثل تلك التى كانت قبل الاسلام فى اربعة مجتمعات هى المجتمعات الشيوعية والمجتمعات الوثنية والمجتمعات اليهودية والمجتمعات التى تزعم أنها مسلمة على النحو التالى:-

١ - المجتمعات الشيوعية وهى مجتمعات ملحدة تنكر وجود الله اصلا، وتقيم نظام العبودية فيها للحزب على فرض أنه ممثل للقيادة الجماعية وما يترتب على ذلك من اهدار لكرامة الانسان. فهو مجتمع ينكر وجود الله ويفسر التاريخ تفسيراً ماديا ويطبق مايسميه الاشتراكية العلمية نظاما وتكون المادة فى أية صورة هى القيمة العليا سواء فى النظرية كما فى التفسير الماركسى للتاريخ دون أن تكون هناك قيمة للروح وتكون هذه المجتمعات متخلفة أى بالمصطلح الاسلامى جاهلية ما قبل الاسلام.

---

(١) المصدر السابق ص ١١١ - ١١٢

(٢) المصدر السابق ص ٩٢

فضلاً عن أن المجتمعات الشيوعية ترفض الدين وتلجأ الى الطبيعة مما يؤدى إلى الانهيار فى أساسها.

٢ - اما المجتمعات الوثنية فى الهند واليابان والفلبين وافريقيا فيقوم تصورها الاعتقادى على تأليه غير الله كما تقوم الشعائر التعبدية لشتى الألهة والمعبودات وتقيم الانظمة والشرائع المستمدة من الكهنة والسدنة والسخرة أو هيئات مدنية علمانية تملك سلطة التشريع دون الرجوع الى الله وتكون لها الحاكمية العليا باسم الشعب أو باسم الحزب أو باسم كائن من كان ولاتكون الحاكمية العليا فى هذه المجتمعات لله الحاكم الأصلى.

٣ - أما المجتمعات اليهودية فى أرجاء الارض جميعا فانها تقوم على تصور اعتقادى محرف يجعل للالوهية شركاء وتنبثق شعائرها التعبدية عن هذه الاعتقادات الضالة. وقد وصفهم الله بالشرك لانهم جعلوا هذا الحق للأحبار يشرعون لهم من عند أنفسهم ويقبلون مايشرعون لهم.

٤ - أما المجتمعات التى تزعم لنفسها انها مسلمة فبالرغم من أنها تعتقد بألوهية الله تقيم الشعائر التعبدية له الا أنها لاتدين بالعبودية له فى نظام حياتها، وتعطى اخص خصائص الالوهية لغير الله، فتدين بحاكمية غير الله، وتتلقى من هذه الحاكمية نظامها وشرائعها وقيمها وموازينها وعاداتها وتقاليدها وكل مقومات حياتها تقريبا.

هذه المجتمعات المفترض أنها مسلمة لاتنكر وجود الله ولكنها لاتطبق شريعته فى نظام الحياة فتبيح للناس أن يعبدوا الله فى الكنائس والمساجد ولكن تحرم عليهم أن يطالبوا بتحكيم شريعة الله فى حياتهم وهى بذلك تنكر أو تعطل الالوهية، هذه المجتمعات إما أن تعلن العلمانية وعدم علاقتها بالدين أصلا وأما أنها تحترم الدين ولكن تخرجه من نظامها والاسلام يرفض الاعتراف باسلامية هذه المجتمعات كلها وشرعيتها. وليس لاحد أن يقول بشرع يشرعه هذا شرع الله ويجب أن يكون مصدر السلطات هو الله لا الشعب ولا الحزب ولا أياً من البشر. وليس المجتمع الاسلامى هو الذى يضم من يسمون أنفسهم مسلمون بينما شريعة الاسلام ليست هى قانون هذا المجتمع وأن صلى وصام وحج البيت الحرام. وليس المجتمع الاسلامى هو الذى يبتدع لنفسه اسلاما من عند نفسه [1].

والأصل – لديه أيضا – أن علاقة المجتمع الاسلامى بالمجتمع الجاهلى علاقة انفصال وتضاد وحرب فلا وجود لاحدهما مع وجود الآخر. ولا واسطة بينهما ولا انصاف حلول ولاتعايش سلمى، فليست وظيفة الاسلام اذن أن يصطلح مع التصورات الجاهلية السائدة فى الارض فالجاهلية هى الجاهلية، وهى الانحراف عن العبودية لله وحده.

ويرى أيضاً أن وظيفة الاسلام الأساسية كانت ولاتزال نقل الناس من الجاهلية إلى الاسلام فنظرة الاسلام واضحة فى أن الحق لايتعدد وان ماعدا هذا الحق هو الضلال فأما حكم الله وأما حكم الجاهلية أى إما الحكم بما أنزل الله وإما الفتنة عما أنزل الله وعلى ذلك فوظيفة الاسلام

---

(١) المصدر السابق ص ١١٦

اذن هى اقصاء الجاهلية من قيادة البشرية وتولى هذه القيادة على منهجه الخاص.

وعلى المسلمين تنفيذ هذا المنهج وعليهم سلك طريق الجهاد لإزاحة الحاكم الكافر والسلطة الكافرة لإعلاء الحاكمية لله تعالى.

فهو لايعترف بأى سلطة تشرع الا الله، ولايعترف بأى سلطة لاتنفذ شرع الله ولايعترف بأى قانون غير قانون الله.

الفصل الثالث

تنظيم سلطات الدولة فى فكر الجماعات الاسلامية

نعرض فى هذا الفصل لكيفية تنظيم سلطات الدولة فى فكر بعض الجماعات الاسلامية سواء فى مصر أو فى بعض الدول العربية والاسلامية وخاصة الدول التى تاثرت وأثرت فى اتجاهات الجماعات الاسلامية على النحو التالى:-

أولاً : فى مصر :-

١ - تنظيم الفنية العسكرية :-[1]

تنظيم شكلة د. صالح سرية [2] الذى كان أحد عناصر الإخوان المسلمين فى الأردن ثم تحول إلى عضوية حزب التحرير الاسلامى [3].

حاول الدكتور صالح سرية اعادة الاتصال بقادة جماعة الإخوان

---

(١) هى جماعة « شباب محمد » التى أصبحت تعرف اعلامياً بتنظيم الفنية العسكرية عقب فشله فى اقتحام الكلية الفنية العسكرية عسكرياً.

(٢) د. صالح سرية - مواليد حيفا بفلسطين كان عضواً بجماعة الإخوان المسلمين الاردنية انضم لحزب التحرير الاسلامى فى الأردن - درس بالقاهرة وحصل على دكتوراه فى التربية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٣ عمل بعد ذلك فى جامعة بغداد ثم هرب منها عقب اكتشاف تكوينه خلية لحزب التحرير الاسلامى فى بغداد وعمل بجامعة الدول العربية بالقاهرة.

(٣) حزب التحرير الإسلامى أنشاه الشيخ تقى الدين النبهانى فى عام ١٩٥٠ فى الاردن وكان الحزب يرتبط بعلاقة خاصة بالتنظيم السرى لجماعة الاخوان،، فى نفس الوقت الذى كانت له ملاحظات هامة على جماعة الاخوان خاصة مايراه من اختلال فى مسار حركة الجماعة وبنائها التنظيمى وتمت بعض الاتصالات بينهم الا أنها لم تتوصل لشئ. والحزب ممنوع فى جميع الدول العربية الا أن له نشاطاً سرياً فى بعضها ومركزة فى لندن حالياً

المسلمين للعمل على تعديل مسار الحركة وفقا لتصور حزب التحرير الاسلامى وخرج بأفكار جديدة للعمل السياسى والحركى الا أن تصوراته لم تلق قبولا لدى قيادات حركة الاخوان حيث كان صالح سرية قد التحق بعدة تنظيمات فلسطينية متعدده لها ارتباطات ببعض النظم العربية وقتها مثل ليبيا والعراق والتى كان لها موقف مناهض من جماعة الإخوان المسلمين ومن حزب التحرير أيضاً.

وقد صاغ الدكتور صالح سرية أفكار التنظيم فى رسالة الايمان [1] الذى يعبر عن ايديولوچية التنظيم وفكره وهى على النحو التالى:-

١ - شخص الدكتور سرية حالة الكفر الذى وقع فيه المسلمون سواء عن علم أو عن جهل وأن حالة الكفر هذه والتى تشكل ردة جماعية هى أخطر ما يواجه الاسلام وأن الحكم القائم فى جميع بلاد الاسلام هو حكم كافر لاشك فى ذلك والمجتمعات فى هذه البلاد كلها مجتمعات جاهلية.

٢ - أن السبيل لتغيير الحكم الكافر هو الجهاد فالجهاد لتغيير هذه الحكومات وإقامة الدولة الإسلامية فرض عين على كل مسلم

---

(١) رسالة الايمان - المؤلف السرى لصالح سرية يقع فى ٦٠ صفحة من الحجم الصغير - تم تداوله بصورة سرية وترويجه بين الأوساط الطلابية وقد طبعه اتحاد طلاب كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - عام ١٩٧٧ دون الاشارة لمؤلفه.

ومسلمة لأن الجهاد ماض إلى يوم القيامة، وهو الطريق لإقامة الدولة الإسلامية ولايجوز موالاة الكفار والأنظمة الكافرة.

٣ – رفض فكرة الديمقراطية والحزبية بإعتبار أن الديمقراطية منهاج للحياة مخالف لمنهاج الإسلام كما أن كل من اشترك فى حزب عقائدى فهو كافر لاشك فى كفره، فهذه الأحزاب لها عقائد ومناهج مخالفة لعقائد الإسلام، كما تلخص الجماعة هذا الموقف بإشارتها إلى أن هناك حكومات وأحزاب وجماعات كافرة، وفى مقابلها جماعات تعمل لإقامة الدولة الإسلامية.

ويرى أيضاً أنه بالاضافة إلى أن المذاهب السياسية كالاشتراكية والديمقراطية والوطنية والقومية هى كفر صريح لأن الديمقراطية تقوم على أن الشعب هو صاحب السلطة فى التشريع الذى له أن يحلل ويحرم مايشاء فى حين أن الشعب فى الاسلام لا صلاحية له فى تحليل الحرام وتحريم الحلال وهى تناقض فكرة الحاكمية لله.

٤ – وإذا كانت المجتمعات القائمة بشكل عام فى مرحلة جاهلية والحكومات كافرة، ولكنه لم يأخذ بفكرة امتداد حالة الكفر من الحكومة إلى المجتمع الذى اعتبره ضحية للنظام السياسى انما كفر من أفراد المجتمع كل من أمن بأن هذه الحكومات على حق وأن

الاسلام يقتصر على قضايا العبادة.

٥ - رفض فكرة المؤسسات الحديثة والجمعيات الاصلاحية حتى الدينية منها ويعتبر كل من اشترك فى حزب عقائدى غير إسلامى كافر كذلك من اشتراك فى جمعية عالمية كالماسونية أو اعتنق فلسفة مخالفة كالوجودية.

٦ - ومع ذلك أجاز اللجوء لجميع الوسائل التى تحقق إقامة الدولة الإسلامية بما فى ذلك المشاركة فى الإنتخابات البرلمانية والوزارة من جانب حزب إسلامى صريح الهوية ليمكنه التغلغل فى مناصب الدولة لإستغلال النفوذ لصالح الجماعة المسلمة وصولا إلى التخطيط لإنقلاب عسكرى.

٧ - يجب على المسلم أن يتدخل فى كل اختصاصات الدولة بأمر من الجماعة الاسلامية لمساعدة الجماعة للحصول على السلطة أو التخفيف عن الجماعة فى حالة المحنة أو إفادتها بأى طريق ولا مانع أن يصبح وزيرا حتى مع حكم طاغية إذا كان بهذه النية.

٨ - الذين يحاربون دعاة الإسلام لأنهم يمزجون الدين بالسياسة كفار لأنهم قصروا الإسلام على جانب وكفروا بالجوانب الأخرى.

٩ - المعارضون لأحكام الإسلام والذين يتهمون الدين بالتخلف والرجعية كفروا كذلك.

١٠- كل القوانين المخالفة للإسلام فى الدولة هى قوانين كفر وكل من أعدها أو ساهم فى اعدادها أو جعلها تشريعات ملزمة فهو كافر وكذلك من طبقها دون اعتراض عليها أو انكار لها.

١١- تحية العلم والجندى المجهول والسلام الجمهورى من طقوس الجاهلية وهى صورة من صور الشرك.

١٢- أن اقامة الدولة الاسلامية يجب أن تتم عن طريق تغيير النظام فى الدولة بتغيير رأس القيادة السياسية بالقوة أو الاغتيال، أولاً ويمكن أن تكون عن طريق الأسلوب التقليدى للأنقلاب العسكرى من خلال التغلغل فى الجيش للوصول للسلطة تفضيلاً عن أسلوب حرب العصابات ضد مؤسسات الدولة ورموزها [١]

على أنه بتحليل مضمون الخطاب والبيان السياسى الذى كان قد أعدة التنظيم لاذاعته على الشعب المصرى فى حالة نجاحه فى الاستيلاء على السلطة

---

(١) بناء على تلك الفكرة كون الدكتور صالح سرية تنظيما مسلحا عرف فيما بعد بجماعة الفنية العسكرية بنفس طريقة تشكيل خلايا حزب التحرير الاسلامى من حيث التجنيد الفردى لأعضاء التنظيم وعدم تكوين خلايا جماعية والاقتصار على الخلايا الفردية وعدم فتح التنظيم بشكل مباشر وفى ابريل ١٩٧٤ تحرك التنظيم بهدف الهجوم على الكلية الفنية العسكرية والاستيلاء على الأسلحة والذخائر منها ثم الزحف على قاعة اللجنة المركزية واغتيال الرئيس والوزراء والاستيلاء على السلطة وذلك بالاتفاق والتنسيق مع بعض أعضاء التنظيم من طلبة الكلية الفنية العسكرية وعلى رأسهم كارم الأناضولى وطلال الأنصارى.

فشلت العملية وقبض على مايزيد عن التسعين متهماً - صدرت أحكام ببراءة ستين منهم - وأعدم الدكتور صالح سرية عام ١٩٧٥.

تشتت التنظيم الا أن معظم أعضائه قد انضموا بعد ذلك لتنظيمات دينية مختلفة فكارم الأناضولى انضم لتنظيم التكفير والهجرة وبعضهم انضم لجماعة الجهاد.

نجد مايلى [١]:–

١ – أن البيان قد صيغ بطريقة مبهمة بعيدة عن التفصيلات وتدور حول مبادئ عامة غير محددة.

---

(١) من مضبوطات قضية الفنية العسكرية ونص البيان كالآتى :

بسم الله الرحمن الرحيم

« قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شئ قدير » (صدق الله العظيم)

ايها الشعب الحبيب – أيتها الأمة المجاهدة الصابرة – لقد نجحنا والحمد لله صباح اليوم فى السيطرة على الحكم وإعتقال جميع المسئولين عن النظام السابق – بدأ عهد جديد – ونحن لانكيل الوعود لكم – لكننا نعلن أن النظام الجديد سيقوم على المبادئ التالية:–

(١) ستقوم مبادئ الدولة على أسس جديدة لا لبس فيها ولاتناقض.

(٢) سوف لاتكون الثورة مقصورة على الجوانب السياسية والعسكرية فقط وانما تشمل جميع نواحى الحياة الاقتصادية والثقافية والتعليمية والوظيفية والاجتماعية وغيرها .

(٣) سوف تهتم الدولة اهتماما خاصا بالإيمان والأخلاق والفضيلة.

(٤) سوف تهتم الدولة فى كل سياستها بمصلحة الأمة أولا ثم المواثيق والاتفاقات.

(٥) ستعمل الدولة على تحرير كل الاجزاء السليبة من وطننا وعلى مساعدة كل المحرومين والمظلومين فى كل مكان وستقاوم الاستعمار بجميع أشكاله فى العالم.

(٦) ستعمل الدولة جاهدة على قيام الوحدة بكل الطرق دون الانفاق بالادعاءات اللفظية وستقوم بكل جهدها لدفع التنمية من أجل رفع مستوى السكان.

(٧) سوف نطلق الحرية للمجتمع ليقدم كل شخص مايريد ونقد كل أجهزة الدولة عدا الكذب والافتراء والبهتان.

(٨) سنعيد تقييم كل المبادئ والأشخاص والوظائف.

(٩) سوف تحمى الدولة مبادئ العدل المشهورة فى تراثنا .

توقيع رئيس الجمهورية

صالح عبد الله سرية

٢ - لم يوضح البيان كيفية تنفيذ هذه المبادئ العامة ووضعها موضع التنفيذ.

٣ - ذكر البيان مسألة الوحدة ولم يحدد مفهوم الوحدة لديه وإطارها ونطاقها فهل هى وحدة عربية أم وحدة اسلامية

٤ - أكد البيان على ضرورة حماية مبادئ العدل المشهورة فى تراثنا ولم يحدد مايقصده بالتراث أو ماهى تلك المبادئ وتركها مجرد عبارة فضفاضة لاتحمل مضموناً محدداً.

أما فيما يتعلق بنظرة هذا الفكر من خلال وثائقه السرية والمعلنة لفكرة تنظيم السلطات فنجدها تدور فى الحدود الأتية :-

١ - لايعترف بسلطة التشريع للبشر ويقصرها على الله وحده ويعتبر أن المجتمع الذى يشرع لنفسه وبنفسه مجتمعا جاهليا كافرا.

٢ - السلطة التنفيذية يجب أن تكون سلطة اسلامية تعمل على تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وتعلن الدولة الاسلامية.

٣ - القضاء لديه لايحكم الا بما أنزل الله ويرفض كل الشرائع غير شريعة السماء وأى تشريع أو دستور لايتفق مع الشريعة مطعون فيه.

٤ - لم يحدد طرق التشريع اللازمة لسد مايظهر من حاجة لاصدار قوانين وتشريعات تنظم مايستجد من أمور.

٥ – لم يتطرق هذا الفكر لبيان أى تفصيلات خاصة بالسلطة التنفيذية سوى أنها تعمل على إقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية.

٦ – لم تتضمن أفكاره حتى مجرد التأكيد على قواعد نظم الحكم فى الاسلام وجعل كل همه وجل اهتمامه بإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة وذلك بعد استيلائه هو على الحكم وتطبيق مايراه متفقاً مع فكره.

ويرى كثير من الدارسين أن هذا التنظيم يعد أول نهج لأسلوب تنظيم الجهاد وأنه كان الأصل له وروافده بعد ذلك وأنه كل يمثل تيار الجهاد الذى ضم العديد من الجماعات والفروع التى تنوعت أفكارها السياسية والتنظيمية ولكنها اشتركت فى الفكرة المحورية التى تتعلق بالدور الحاسم للجهاد فى الهدف الأساسى الذى تسعى اليه أى قيام الدولة الاسلامية.

وأن الفكرة التى تبناها التنظيم فى تغيير النظام واقامة الدولة الاسلامية بتغيير رأس القيادة السياسية هى مجرد طرح جديد منه لتعديل مسار الحركة الاسلامية.

بالاضافه أن انتقال فكرة المغامرة العسكرية باغتيال رأس الدولة كوسيلة للتغيير لتنظيم الجهاد الذى تبناها باغتيال الرئيس السادات مايكفى لإعتبار تنظيم صالح سرية هو أصل تنظيم الجهاد.

٢ – تنظيمات التكفير والهجرة :–

وهى ماتعرف باسم « جماعة المسلمين » وقد نشأت هذه التنظيمات أثر تأزم بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وخلافهم مع باقى أعضاء الجماعة داخل السجون المصرية عام ١٩٦٧[١] ونقدهـــا العنيف لكافة الحركـــات الاسلامية وخـــاصة لجمـــاعة الإخوان المسلمين بإعتبـــار أنها قامت على أساس التعايش الكامل مع الجاهلية والتلقى من مناهجها التعليمية وأسسها الإجتماعية .

واستمرت هذه العناصر فى الدعوة المحدودة جداً لآرائها وأفكارها وعملت على إعداد كوادرها وإنشاء تنظيمها بطريقة سرية غير معروفة وقد بلور نشاط هذه الجماعة أميرها شكرى احمد مصطفى[٢] الذى جمع تصوراتها فى مخطوط

---

(١) تعود نشأة هذا التنظيم الذى عرف أصلاً بجماعة المسلمين وأطلق عليه اعلامياً جماعة التكفير والهجرة الى يونيو ١٩٦٧ عندما أعلن الاخوان المسلمون فى المعتقلات والسجون المصرية تأييد نظام حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (الذى كان قد أعتقلهم فى عام ١٩٦٤ وتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب فى سجونه) فى مواجهة العدوان الاسرائيلى على مصر ، الا أن مجموعة صغيرة من شباب الإخوان كان على رأسهم أحد الشباب من علماء الأزهر وهو الشيخ على عبده اسماعيل أعلنت أن رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر أنما هو كافر ككفر بن جوريون وليفى أشكول وأن مصر تعيش عصر جاهلية الاسلام برىء منها وتم عزل هذه الجماعة بعيداً عن الآخرين وبعد انتهاء مدة عزلهم خرجت عناصرها معلنة فكرها فى تكفير جماعة الإخوان المسلمين لأنهم أيدوا الحاكم الكافر وأن المجتمع ككل قد كفر هو الآخر لموالاتهم الحاكم الجاهلى ولاتنفع صلاتهم أو صيامهم وأن الخروج من حالة الكفر يكون بالانضمام لجماعتهم .

(٢) شكرى احمد مصطفى – مهندس زراعى – من شباب جماعة الإخوان المسلمين – قضى أكثر من عشر سنوات فى المعتقلات والسجون وقد تأثر بفكر الشيخ على عبده اسماعيل وانضم اليه – وقد أعدم ومعه ثلاثة من قيادات التنظيم عام ١٩٧٨ فى قضية الشيخ الذهبى .

باليد جمع فيه التحليل الذى انطلقت منه تصورات هذه الجماعة وتحليلها لأوضاع المسلمين ومجتمعاتهم بإعتبارها مجتمعات جاهلية هى بعنيها مجتمعات ماقبل الرسالة المحمدية ووضع شكرى مصطفى هذا التصور فى مخطوط الخلافة [1].

وقد تبلور نشاط جماعات التكفير والهجرة وبدأ يأخذ شكلاً علنياً ومباشراً منذ عام ١٩٧٧ عقب قيام الشيخ الذهبى [2] بتناول البناء الفكرى للجماعة بالنقد والدحض خاصة فكر هذه الجماعة فى تفسير نصوص القرآن .

وبغض النظر عن فكر هذه الجماعة فى المسائل الدينية فإن البناء الفكرى السياسى لها يبلوه ماتناولة أميرها شكرى مصطفى فى مخطوطة « الخلافة » حيث أوضح فكر الجماعة الآتى :-

١ - الرجوع - كسلفيين - مباشرة الى المصادر الاسلامية الرئيسية (القرآن والسنة) وليس للمذاهب الفقهية التقليدية ، وبالتالى فتفسير الاسلام وفق هذه النزعة يكمن فى هذين المصدرين فقط ، وعلى الجماعة أن

---

(١) كتاب الخلافة - أعده شكرى مصطفى - ويعد من الأدبيات السرية لجماعات التكفير والهجرة وهو منسوخ بخط اليد ويروج بصفة سرية بين بعض الجماعات الاسلامية ويقع فى ٤٢ صفحة من حجم أوراق كراسات المدارس .

(٢) الشيخ محمد حسين الذهبى - وزير الأوقاف المصرى السابق وأحد علماء الأزهر البارزين - أصدر كتيباً هاجم فيه طريقة تفسير الجماعة للقرآن وتم طبعه وتوزيعة بمعرفة وزارة الأوقاف على أئمة المساجد ووعاظها وقامت الجماعة - بإختطاف الشيخ الذهبى - ثم قتلته فى يوليو ١٩٧٧ - تحت فتاوى دينية أصدرها أعضاء التنظيم تحلل دمه وتبيح قتله من خلال صياغات دينية وأحكام فقهية وفقاً لتفسيراتهم لنصوص القرآن .

تحصر الاسلام داخلها فقط على نمط إنحصاره فى اتباع الرسول
العهد المكى ، وكانت حركة الجماعة تقوم على التقليد الحرفى للتج
الاسلامية الأولى بما فيهامن عملية هجرة فعلية[1].

٢ – اتباع نمط التكفير الاجتماعى الشامل ، وهو الأكثر تطرفاً حيث ي
المجتمعات والنظم السياسيةعلى حد سواء فهو لايكتفى بتكفير الن
السياسى بل تزيد عليه بتكفيرها لباقى المجتمع ، حيث لاترى الجما
فرقاً بين النظام السياسى والمجتمع فى مجموعة استناداً الى
المجتمع الفاسد يقود الى نظام فاسد ، أو مايسميه بالجاهلية الجدي
حيث ترى الجماعة أن العدو ليس هو الهيئة الحاكمة فقط ولكنه الكي
الاجتماعى والتشريعى كله.

٣ – قام فكر الجماعة على أن العمل الاسلامى يقوم على الترك والاعتزا
فإزالة المجتمع الكافر تكون بالهجرة منه والابتعاد عنه والاقامة ف
مجتمع اسلامى مماثل للمجتمع المكى[2].

---

(١) من هذا المنطلق فإن الجماعة قامت بهجرة المجتمع أسوة بما فعله الرسول (صلعم) حين هاجر من مكة ال المدينة لتكوين أنصار له ثم العودة اليه مرة أخرى بعد استكمال الجماعة لقوتها لإقامة المجتمع المسلم ، وق مارست الجماعة هذه العزلة حين لجأت مجموعة منها الى الاقامة بالمنيا منذ عام ١٩٧٣ فى حالة شبه منعز عن الجميع .

(٢) بالرغم من أن هذه التصورات كانت الأقرب للخيال الا أنها كانت ذات قوة كافية بحيث جمعت حولها آلاف الشباب تخلوا بإرادتهم عن التعليم والوظيفة ، تطبيقاً لقاعدة الهجرة ، ليعيشوا حياة بسيطة فى غرف وشقق مفروشة عمادها الإخلاص المتبادل والإنعزال العدائى عن المجتمع .

٤ – ترى الجماعة ضرورة بناء الكيان الاسلامي خارج الأطر الجاهلية وهو أحد مهام العمل الاسلامي الحركي ووجود كيان اسلامي مغلق على نفسه خارج ضغوط الجاهلية هو هدف لإعادة نشر الاسلام وهو مايجب أن تسعى اليه الحركة الاسلامية من أول يوم .لذلك فإن فكر الجماعة يحكم على الأفراد بالكفر إذا بلغهم الإسلام الحق ولم يلتحقوا به ومن يرفض منهم الالتحاق بالتنظيم حكم بكفره.

٥ – ترتب على نمط التكفير والهجرة الذى تأخذ به الجماعة أن اتبعت أسلوباً سياسياً وحركياً مهماً فهو يحدد الموقف من المجتمع القائم وبناء عليه يحدد أسلوب الحركة داخله وصولاً الى الأهداف التكتيكية على إعتبار أن الهدف النهائي المعلن يظل دائماً هو قيام الدولة الاسلامية، لذلك كانت أفكارها تنادى بإتباع سياسة النفس الطويل لأن الحكم بالكفر لم يكن قاصراً على النظام وإنما على المجتمع أيضاً ، وبالتالى فإن الانقلاب السريع لم يكن من مبادئها ، حيث سيتم إعتزال المجتمع وعدم الدخول فى مواجهة عنيفة مع السلطة فى المراحل المكية – مراحل الهجرة من المجتمع – وذلك حين تتوسع الجماعة وتقوى وتستطيع إقامة الدولة الاسلامية بعد ذلك [1].

---

(١) بالرغم من هذا الفكر إلا أن ذلك لم يمنعها من الاصطدام المباشر مع النظام السياسى بعد حادث الدكتور الذهبى وقد فسر أعضاء الجماعة قرار الخطف بأنه رد فعل لإلقاء القبض على بعض أعضاء التنظيم دون تقديمهم للمحاكمة ، وفسروا قرار القتل بأنه إضطرارى بسبب عدم إستجابة الحكومة لمطالبهم .

٦ – يترتب على فكر الجماعة الزام الأعضاء بإعتزال الأجهزة الحكومية ومؤسساتها ، والامتناع عن أداء الخدمة العسكرية ، أو قبول الوظائف العامة التابعة للدولة ، ومقاطعة الصلاة فى المساجد العامة التى تنتشر فيها البدع .

وبنظرة تحليلية عن مضمون هذا الفكر فى شقه المتعلق بالفكر السياسى والحركى وبعيداً عن ماتناوله من مسائل الدين نجد مايلى :–

١ – إعتماد البناء الفكرى لهذه التنظيمات على تحليلها للمجتمع الاسلامى من منطلق التساؤل عن مدى اسلامية المجتمع ورجال الحكم فيه والانطلاق بالتحليل الى نهاية مطافه بوصف المجتمع بالمجتمع الجاهلى .

٢ – هاجمت كافة الجماعات الاسلامية كالإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات الاصلاحية الأخرى التى كانت تعتمد على مرحلية الحركة فى دعوتها وتحركها ، حيث ترى أن هذه الجماعات قد أخطأوا حين ظنوا أن الجاهلية تقلع حجراً حجراً وأن التسليم لله يكون لبنة لبنة.

– يرى هذا الفكر أن له أسلوباً مميزاً لأساس العمل الاسلامى الحركى غير أسس الحركات الاسلامية الأخرى وهذا الأسلوب يعتمد على :–

أ – تكفير المجتمع الجاهلى الحالى .

ب – رفض هذا المجتمع الجاهلى والهجرة منه وبعيداً عنه .

ج – بعد هاتين المرحلتين تعود الجماعة المسلمة قوية لإزالة هذا المجتمع الكافر وإزاحته وإنشاء المجتمع المسلم والدولة الاسلامية لأن الدولة الكافرة والمجتمع الكافر لاتزول بفكرة وانما بواقع أشد منه .

تنظيم سلطات الدولة فى هذا الفكر :–

جاء هذا الفكر فقراً فى مجال تنظيم سلطات الدولة فلم يتعرض لها الا من حيث :–

١ – عدم الاعتراف بسلطة التشريع للبشر وتكفير المجتمع الذى يشرع لنفسه .

٢ – الدعوة لإقامة الخلافة الاسلامية – دون أن يبين أسس إقامة هذه الخلافة أو مهامها أو أسس اختيار القائمين بها والإكتفاء فقط بذكر هدفها وهو إقامة الدولة الاسلامية فى عبارات هلامية غير محددة .

٣ – لم يتعرض لسلطة القضاء فى الدولة الاسلامية التى يسعى لإقامتها بشكل صريح وإن كان قد أناط بها مسئولية تطبيق شرع الله وبالتالى يكون قد دمجها فى السلطة التنفيذية ولم يجعل بينهما حدود أو لأى منهما ملامح مستقلة واضحة .

٤ – ولكن التنظيم نفسه إعتمد على تشكيل مجلس شورى يتولى مسئولية القيادة الجماعية كان مكوناً من ١٩ عضواً ويرأسه أمير الجماعة

ويكون بمثابة السلطة التقديرية للأحكام الشرعية وشكل عدة لجان تعمل كسلطة تنفيذية متخصصة [1].

٥ – فصل التنظيم سلطة خاصة داخلة تتولى أعمال المحاكم والقضاء ولكنها شكلت من أعضاء مجلس الشورى .

إلا أنه يلاحظ أن هذا التنظيم ليس له الفاعلية المؤثرة أما أنه قد جمد نشاطه جزئياً ، أو لوجود بعض الشواهد على قبول بعض عناصره الدخول في حوار من داخل السجون مع بعض العلماء ، وأما لتحول غالبية عناصره لتنظيم الجهاد ، خاصة بعد :–

١ – تصدى سلطات الدولة له بالعنف عقب حادث اغتيال الشيخ الذهبى وصدامها معه فى وقت لم يكن فيه التنظيم فى مرحلة العمل بالعنف ولم يكن قد بدأ تنفيذ مراحل الهجرة الفعلية من الجميع .

٢ – معارضة قوى دينية كثيرة سواء أكانت جماعات اصلاحية أو فكر اسلامى آخر للشق الدينى فى هذا الفكر وأفكاره فى تفسير النصوص القرآنية مما أضعف هذا التنظيم وعرضه لنقد واستهجان شديد الأمر الذى أثر فى فاعليته وقوته .

---

(١) كانت هذه اللجان على النحو التالى :–

- الدعوة
- الزواج
- الشئون الطبية
- الهجرة
- الاتصالات
- التمويل
- الشئون الإدارية
- المحاكم والقضاء

إلا أن الحقيقة مع ذلك أن هذا التنظيم يحاول على فترات متقاربة تجديد نفسه وتطوير نشاطه معتمداً على تجاربه السابقة حيث عدل من أسلوبه السابق مستفيداً منها فعمد الى محاولة توسيع رقعة نشاط التنظيم خارج مصر وذلك عن طريق :-

- محاولة ضم عناصر غير مصرية لعضوية التنظيم خارج مصر.
- محاولة اتاحة الفرصة أمام عناصر التنظيم من المصريين للعمل خارج مصر فى البلاد التى يوجد بها بعض عناصر التنظيم مثل دول البلقان وأفغانستان والبوسنة والهرسك .

أثناء محاولة التنظيم إعادة تجديد نفسه خرجت عنه عدة تنظيمات منها « جماعة الاستحلال » وجماعة التوقف والتبين.

٣ - تنظيمات الجهاد:-

فى أعقاب إنبعاث ظاهرة المد الاسلامى فى المجتمعات العربية والاسلامية بعد هزيمة ١٩٦٧ بدأت بعض الجماعات الاسلامية فى طرح تصوراتها وإعتبرت مبدأ الجهاد هو الفكرة المحورية فى حركتها لأن المجتمعات الاسلامية كلها تعيش عيشة الجاهلية وأنه لابد من الجهاد لإقامة الدولة الاسلامية التى تصلح من شئون المسلمين بتطبيق الشريعة الاسلامية .

وخلطت بعض التنظيمات بين الجهاد كأسلوب ومنهاج وفقاً لتفسيرها له

وبين مسمى يطلق للتعريف عليها كجماعات ، فتعددت الجماعات الجهادية وكثرت ، وإختلفت تشكيلاتها ، ومواقعها الجغرافية وأيضاً أسس وهياكل قيامها ، وأسلوب حركتها ، الا أن الجهاد كان يجمع بينها ولو حتى فى الاسم ....

وبدأت هذه الجماعات تطرح مفهومها للجهاد بأنه استخدام القوة لإحداث التغيير تمهيداً لإقامة الدولة الاسلامية والجهاد فريضة دائمة ومستمرة بإعتبار أن الجهاد هو« غضبة لله» بغض النظر عن نتائجها مادامت تصل لأحد نتيجتين إما :-

أ - الاستشهاد ودخول الجنة .

ب - الانتصار وإقامة مجتمع يحكم بما أنزل الله .

ورأت أن الجهاد أيضاً لابد وأن يأخذ الطابع العسكرى أو شبه العسكرى لمناهضة المبادىء الأساسية التى تقوم عليها المجتمعات الاسلامية التى يراها فكر هذه الجماعات بأنها مجتمعات جاهلية وأنه يجب أعمال الجهاد لتغييرها (أن الجهاد فى سبيل الله بالرغم من أهميته القصوى وخطورته العظمى على مستقبل هذا الدين فقد أهمله علماء العصر وتجاهلوه بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام من جديد ، لأن طواغيت الأرض لن تزول إلا بقوة السيف).

ومن هنا تسبغ هذه الجماعات شرعية دينية على العنف المسلح لمواجهة النظام القائم .

وعرفت جميع البلاد الاسلامية والعربية منذ ذلك الوقت عدة تنظيمات اسلامية أطلقت على نفسها اسم «الجهاد الاسلامي» أو «الجهاد»، مارست نشاطات ضد الأنظمه منها وحتى بعض الدول الأوروبية ولكن شهرة هذه التنظيمات الواسعة تأتي من خلال قيام أحد روافدها وهو تنظيم الجهاد المصرى بإغتيال الرئيس الراحل / أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١[1]

---

(١) تعود روافد هذا التنظيم الجهاد الى مرحلة مابعد الكشف عن مجموعة الفنية العسكرية حيث كون شخص يدعى يحيى هاشم فصيل جهادى أخر عام ١٩٧٥ إنضم اليه عصام القمرى ، وأيمن الظواهرى وكان هذا الفصيل لايعتقد بإمكانية إحلال البديل الإسلامى بغير إختراق القوات المسلحة ، وقد إنضم لمجموعة يحيى هاشم ٢٠ عضواً من الإسكندرية . وحاولت هذه المجموعة تنظيم إقتحام للسجن الموجود به صالح سرية لإطلاق سراحه ، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل ثم لقى يحيى هاشم مصرعه بعد ذلك فى أحد جبال المنيا فى مطاردة مع الشرطة .

وقد تشكلت مجموعتان تنظيميتان آخرين خلال عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، وتشكلت المجموعة الأولى على يد أثنين من أعضاء جماعة الفنية هما سالم الرحال – كان طالب بجامعة الأزهر وأردنى الجنسية – وحسن الهلاوى بعد أن تمكنا من الهروب أثناء إعتقال أعضاء الجماعة عام ١٩٧٤ ، وتم الكشف عن هذا التنظيم فى شهر أغسطس ١٩٧٧ ، أما التنظيم الثانى فقد أسسه شخص يدعى ابراهيم سلامة فى الاسكندرية أيضاً ، وكان من بين أعضائه محمد عبد السلام فرج والذى إنتقلت اليه قيادة التنظيم بعد القبض على مؤسسة الأول ، بينما إنتقلت قيادة تنظيم ١٩٧٩ الى كمال السعيد حبيب . وقد توحدت المجموعتان عام ١٩٧٩ ليكونا نواة تنظيم الجهاد الذى قام بإغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١ والتى عرفت فيما بعد بحادث المنصة أوقضية الاسلامبولى نسبة إلى الملازم أول خالد الاسلامبولى الذى قاد عملية الأغتيال وقد قيدت برقم ٧ أمن دولة عسكرية عليا ١٩٨١ وبلغ حجم مستندات القضية مايقرب من ١٥٠٠ صفحة ، وأحداث أسيوط والتى نظر القضاء وقائعها فى القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة غير أن ذلك التوحيد بين تلك الجماعات والمجموعات لم يعنى أنه قد ضم جميع فصائل هذا التيار ، فأفكار الجهاد كانت قد إنتشرت بصورة ملحوظة خلال تلك الفترة حتى شكلت تياراً فكرياً جديداً ومستقلاً عبر عن نفسه من خلال جماعات وتنظيمات مختلفة .

الإطار الفكرى للجهاد :-

تبلور فكرر الجهاد فى كتيب الفريضة الغائبة[1] الذى وضعه محمد عبد السلام فرج[2]

يبدأ فكر الجهاد بتشخيص حالة المسلمين وحال حكامهم على النحو الآتى:-

أ - جاهلية المجتمع وإعتباره دار حرب ورفض القوانين المعمول بها بإعتبارها قوانين كفر لأن هذا المجتمع لايطبق الحاكمية لله وإنما جعل الحاكمية للبشر، ويرى :-

١ - أن الجاهلية الغربية الحديثة بماديتها الجامحة وأيديولوجيتها الآثمة، إن هى الانتاج لكفر أوروبا بالدين ومن ثم نشأت أوروبا الوثنية .

٢ - أن الديمقراطية فكرة جاهلية وقد تمخضت عن تطور المجتمع

---

(١) كتيب الفريضة الغائبة يعد الوثيقة الفكرية الرئيسية للجهاد وقد لخص فيه أفكار التنظيم حول قيام الدولة الاسلامية وعودة الخلافة ، ويعد الكتيب الدليل الفقهى الذى اعتمد عليه تنظيم الجهاد فى إباحة القتل، وإستحلال المال العام، ومحاولة قلب نظام الحكم ، وتجدر الإشارة إلى أن " الفريضة الغائبة " ظلت منذ وضعها عبد السلام فرج ، هى المنبع الرئيسى لأفكار تيار " الجهاد فى مصر رغم التغيرات التنظيمية التى طرأت عليه منذ نشأته فى أواخر السبعينيات ، إذ ظلت الوثائق والبيانات المتفرقة التى صدرت باسم " تنظيم الجهاد " بعد ذلك تأخذ عن كتاب " الفريضة الغائبة "وتعتبره المصدر الفكرى الرئيسى لها .

(٢) محمد عبد السلام فرج مواليد الدلنجات بحيرة خريج كلية الهندسة - جامعة القاهرة من عائلة لها جزور فى الاخوان المسلمين - عمل بشركة هايدلكو بالاسكندرية - أنضم لتنظيم دينى عام ١٩٧٨ وقبض على قيادات هذا التنظيم فى أحداث الفتنة الطائفية عام ١٩٧٩ عداه - وبقى بعيداً عن عيون الامن . فى عام ١٩٨٠ وضع مخطوطه - الفريضة الغائبة وصور منه ١٥٠ نسخة ووزعت على أعضاء التنظيم - وهو يعد أمير جماعة الجهاد الذى خطط لاغتيال الرئيس / السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وقد أعدم فى القضية ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا .

فى حين يعد الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى التنظيم..

الأوروبي على طوال تاريخه منذ زمن الإغريق وهى تسعى لتحكيم منهج الأغلبية ولو كان باطلاً وبدون وضع ضوابط .

٣ - أن القومية فكرة غريبة تتناقض مع الاسلام .

لذا فإن العناصر المسلمة عليها أن تعمل للقضاء بإذن ربها على الجاهلية التى أقبلت لتنال من الدين .

ب - تطبيقاً لمبدأ الحاكمية وإنطلاقاً منه وإعلاء الحكم لله ورفض حكم من لم يحكم بما أنزل الله من أنظمة الحكم فى بلاد المسلمين فقد صنف الحكام المسلمين على النحو التالى :-

١ - الحاكم الكافر :- وتدور آراء جماعات الجهاد حول أن « الأمة أجمعت على أن الإمامة لاتنعقد لكافر ... فلو طرأ على الوالى أو الخليفة كفر سقطت طاعته وخرج عن حكم الولاية ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل » .

٢ - الحاكم المستبدل :- ويقصد به الحاكم المستبدل لشرع الله وترى الجماعة مايلى « فاستبدال الشرع كفر فى أى مجال من المجالات ، وبأى صورة من الصور ، وتحت أى دعوى من الدعاوى ، قليلاً كان أو كثيراً ، بتحليل الحرام أو تحريم الحلال ، أو تعطيل بعض الشرع أو تغيير العقوبة ، وأشنع صورة إستبدال مصدر

استخراج الأحكام كان يجعل مرد الأمر إلى الدستور بدلاً من القرآن أو السنة وأن الحاكم المستبد يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله فلا يحكم سواء فى قليل ولا كثير أو يخلع ».

٣ - الحاكم العاص :- ووصف الحاكم العاص يتحقق « إذا ترك الحاكم المسلم الحكم بما أنزل الله فى واقعة أو أكثر ، على سبيل المخالفة ، والعصيان ، لا على سبيل الجحود والنكران - ولا على سبيل الاستبدال فهو مسلم عاص ليس بكافر ، أما أقوال العلماء فى الخروج عليه فهى أقوالهم فى الخروج على الحكم الجائر .. فحكمه حكم الحاكم الجائر الذى يجب الخروج عليه وعزله .

وبالرغم من تصنيف الحكام على النحو السابق فإن النتيجة التى انتهى هذا التصنيف هى نتيجة واحدة للحالات الثلاث وهى الخروج على الحاكم وخلعه وإستبداله .

وبعد أن يكفر فكر الجهاد الحكام المسلمين فى كل بقاع الأرض يعرض طريق الجهاد كحل وحيد لاقامة الدولة الاسلامية معتمداً القوة والعنف كوسيلة لتغيير نظام الحكم فالجهاد أمر حتمى « حتمية يفرضها الشرع وحتمية تمليها طبيعة هذا الدين وحتمية تدفع اليها الجاهلية وحتمية يحكيها التاريخ ».

وقـد ذهبت المؤلفـات[1] والمخطوطات الفكرية لهـذه الجـمـاعـات وأغلبـهـا مـخطوطات ونشرات سرية الى ابراز أهمـيـة الجـهـاد بإعتباره ركن الدين وحـجر الزاوية فى العمل الاسلامى وأنه سـبيل إصـلاح الأمـة ومناط الأخـذ بيدها وأكدت على أن مفهوم الجهاد وفقاً لما تراه وتأخذ به راجع لما استقته من خلال ما توصلت

---

(١) ١ - يمكن تبويب المؤلفات الفكرية لتنظيمات الجهاد الاسلامية فى أحد الموضوعين الآتيين :-

أ - المؤلفات الفقهية :- وهى المؤلفات التى تتناول الجانب الفقهى والعقائدى فى فكر هذه الجماعات والتى تدور فى أغلبها حول التحليل السياسى لأوضاع المسلمين حالياً ونقد الأنظمة السياسية فى البلاد الاسلامية والدعوة لفكرة الجهاد وفقاً لمفهوم الجماعة وإقامة الدليل عليها ومن بين هذه المؤلفات :-

١ - الفريضة الغائبة :-
لمحمد عبد السلام فرج - مخطوط محظور نشره - من ضمن مضبوطات قضية اغتيال الرئيس / السادات .

٢ - ميثاق العمل الاسلامى :-
مخطوط بخط اليد ويوزع على أعضاء الجماعات الاسلامية فقط وهو سرى ومؤلفه ثلاثة من أعضاء تنظيم الجهاد هم عصام الدين دربالة - ناجح ابراهيم - عصام عبد الماجد .

٣ - أصناف الحكام وأحكامهم :-
للدكتور عمر عبد الرحمن مفتى جماعة الجهاد وهو عبارة مجموعة الفتاوى التى القاها الدكتور عمر عبد الرحمن مكتوبة على الآلة الكاتبة وتوزع على أعضاء الجماعات الاسلامية فقط بدون تاريخ نشر - وموقع باسم الجماعة الاسلامية أحد جماعات الجهاد .

٤ - منهج الجهاد الاسلامى :-
مخطوط بدون تاريخ نشر أو مؤلف ويتردد فى محيط عناصر جماعة الجهاد أن مؤلفه المقدم عبود الزمر أحد القيادات العسكرية لتنظيم الجهاد وفيه يؤكد على أن حل كافة مشاكل المجتمعات الاسلامية تكون بالأخذ بالحل الاسلامى .

٥ - فلسفة المواجهة لطارق الزمر .

٦ - وثيقة الجهاد .

٧ - معالم العمل الثورى .

٨ - الحاكمية تأليف أسامة قاسم .

٩ - الجهاد والعمل الثورى .

ب - المنشورات السياسية الدورية :- وأهمها نشرة « كلمة حق » التى تعد بمثابة النشرة الداخلية السرية التى كانت توزع على الكوادر النشطة فقط من أعضاء الجماعات أو فى إطار حركة الدعوة لهذه التنظيمات بين الشباب بهدف إيجاد صلة بين الجماعات وأكبر قدر من المجموعات الشبابية بهدف اجتذابها واحتوائها داخل صفوف الجماعة وتدور غالبية موضوعاتها عن العمل السياسى وخاصة نقد النظام السياسى المصرى فى إطار التحليل السياسى من وجهة نظر الجماعة وفى إطار أفكارها - ويمكن اعتبارها منبر الأفكار السياسية للجماعة حيث أنها لم تكن تتناول الموضوعات الدينية الفقهية الخالصة حتى من وجهة نظر الجماعة .

اليه من أراء فقهية بإعتبار أن الجهاد وفقاً لمنظورها الخاص :-

١ - يمليه الإجماع المنعقد على وجوب خلع الحاكم الكافر .

٢ - يمليه الإجماع المنعقد على وجوب قتال أى طائفة ذات شوكة تتمنع عن شريعة أو أكثر من شرائع الإسلام حتى تلتزم به .

٣ - يمليه الإجماع المنعقد على وجوب تنصيب خليفة للمسلمين .

٤ - يميله الإجماع المنعقد على وجوب الدفاع عن ديار الإسلام وإسترداد ماأستولى عليه الكفار منها .

٥ - يمليه الإجماع المنعقد على وجوب تخليص أسارى المسلمين فى السجون والمعتقلات فى كل بقاع الأرض .

ويكون الجهاد لازماً لإقامة الدين ودولة الاسلام وذلك لمفهومها للاسلام الذى بلورته فى :-

« أن الإسلام ليس مجرد عقيدة فى القلب فقط حتى نقنع بحكايتها باللسان والدفاع عنها بالقلم والبرهان « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » لا ... هذا فهم أعوج مبتور .. إن الإسلام منهج حياة ، إنه شرع الله الذى جاء ليسير حياة الخلق .. لذا فنحن لا نكتفى بخطبة أو موعظة نقول فيها (عقيدتنا) وندافع عنها وكفى .. أو نتعلم بعض المناسك والشعائر وكفى .. لابد أن ننطلق بهذا الدين دعوة باللسان ، وحجة بالبيان ، ودعوة بالحسنى ، وجهاداً بالسيف أما اللسان والبيان والحسنى فللقلوب والعقول ، فإن اقتنعت فيها ونعمت ، وإن أبت فالجزية وعلو أحكام الإسلام على الديار ، فإن استكبرت وعاندت ولم تسلم لنا القياد فالسيف .. السيف حتى تنزاح هذه الطواغيت » بل أن

الجماعة تذهب إلى تكفير الحكم وترى ضرورة الخروج على هذا الحاكم.

ومن هذا المنطق الفكرى فهى تحدد العدو القريب والعدو البعيد فالعدو القريب هو نظام الحكم الداخلى وتكون الأولوية للخروج عليه قبل مواجهة أى تحد للقوى الخارجية (هناك من يقول بأن ميدان الجهاد اليوم هو تحرير القدس كأرض مقدسة ، والحقيقة أن تحرير الأراضى المقدسة أمر شرعى واجب على كل مسلم ولكن يجب توضيح أن قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد .. لأن دماء المسلمين التى ستنزف حتى وأن تحقق النصر لن تكون لصالح الدولة الإسلامية . وإنما لصالح الحكم الكافر القائم .. وهو تثبيت لأركان الدولة الخارجة عن شرع الله ، لأن أساس وجود الاستعمار فى بلاد الإسلام هم هؤلاء الحكام . فالبدء بالقضاء على الاستعمار هو أمر غير مجد وغير مفيد مالم يتم القضاء أولاً على الحكام الكفرة) .

أى أن التركيز على قتال الحكام فى البلاد الاسلامية بهدف تحرير البلاد من الداخل أولاً عن طريق ازالة الحكام المسلمين ثم الانطلاق تحت قيادة اسلامية لتحرير الأراضى الاسلامية المستعمرة فالعدو الأول هو الحكام الكفرة بإعتبارهم العدو القريب ثم الاستعمار بعد ذلك بإعتباره العدو البعيد [1].

---

(١) إذا كان هدف تنظيمات الجهاد الأول وهو إزالة حكام المسلمين فإن أسلوب انتقاء كوادر التنظيم تجرى وفق مايلى :-

أ - مراعاة أن يكون العضو مابين العشرين والثلاثين حيث يكون الشاب نظيفاً صافى القلب نقى الفطرة قوى الايمان .

ب - أن تتوافر فيه صفات الشجاعة والاقدام والمحافظة على السرية والحذر وبعد تجنيد الشاب تبدأ مراحل تلقينه فكر الجماعة وتدريبه عسكرياً.

ج - ربط الشاب تنظيمياً بزملائه فى نفس الجماعة بعد ذلك .

وهى أقوال محمد عبد السلام فرج - تحقيقات القضية ١٠ أمن دولة عسكرية ١٩٨١ .

شكل الدولة الاسلامية فى فكر الجهاد :-[1]

يحيط بشكل الدولة فى فكر جماعات الجهاد مايلى :-

١ - أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد بشر بإقامة الدولة الاسلامية ، وأن اقامة الدولة الاسلامية أمر من أوامر المولى عز وجل وهى واجب على كل مسلم ، ونظراً لأن الحكم فى البلاد الاسلامية الحالى انما يمثل فكر طواغيت الأرض فلن يزول إلا بقوة السيف ، ودولة الاسلام لن تقوم إلا بالقتال ، فوسيلة قيام الدولة الاسلامية هى القتال .

٢ - أنه يجب البدء بقتال حكام الدول الاسلامية و إقتلاعهم أولاً حيث أنهم يمثلون ردة عن الاسلام وتبدأ مراحل إقامة الدولة الاسلامية بإقتلاع هؤلاء الحكام .

٣ - أن شكل الدولة لدى هذا الفكر هو الجمهورية الاسلامية التى تتشابه فى كل شيء مع النظام الجمهورى الاسلامى فى ايران وأن هذه الجمهورية الاسلامية هى الغاية الاستراتيجية لتنظيم الجهاد[2]

٤ - أن هناك طريقاً أسلامياً يمكن أن يكون بديلاً اسلامياً فى حالة عدم امكانية

---

(١) من الملاحظ أن هناك تطور حدث فى فكر الدولة لدى الفكر السياسى الاسلامى فبعد أن كانت المقارنة تجرى على أساس مدى انطباق نظم الحكم فى الاسلام على الدولة القائمة أو بتعبير آخر الدولة فى الاسلام أصبح التعبير المستخدم هو تعبير الدولة الاسلامية أى تصنيف وتقسيم الدول الى دول إسلامية وأخرى لاينطبق عليها الوصف الاسلامى ونرى أن استخدام تعبير الدولة الاسلامية تعبير جديد على مصطلح الفكر السياسى الاسلامى ظهر بعد قيام الجمهورية الاسلامية فى ايران وأن التعبير الأوفق هو الدولة فى الاسلام لأن الاسلام لم يحدد نظاماً بعينه محدداً وانما وضع أسس لقيام نظم حكم صالحة لكل زمان ومكان وتصلح لكل دولة مما يجعل القول الأقرب للوصف هو الدولة فى الاسلام وليس الدولة الاسلامية الذى ينصرف الى نمط محدد من الدول وشكلاً بذاته حدده الاسلام .

(٢) من أقوال المقدم عبود الزمر فى التحقيقات التى أجريت معه فى القضية ٤٨ جنايات أمن الدولة العليا لسنة١٩٨٢ والخاصة بمحاكمة أعضاء تنظيم الجهاد .

إزاحة الحكم الكافر وهذا البديل هو الثورة الشعبية المسلحة [1]

سلطات الدولة فى فكر الجهاد :-

١ - يرفض هذا الفكر مبدأ حق التشريع فى الدولة لأى سلطة فيها ، بل أن هذا الفكر هاجم بشدة مجرد إجراء الانتخابات البرلمانية [2] فالجماعات الجهادية ترى أن التشريع لاينبغى لغير الله دون سواه من حاكم أو هيئة تأسيسية أو مجلس فالاسلام لايعرف حكم الديمقراطية ، بل الكل منقاد لحكم الله أما الشورى فتتعلق بالمعاملات المأذون فى التصرف فيها ، أوفى المسائل الاجتهادية لاستبانة الصواب . على هذا الأساس « تتبرأ دعوة الأنبياء ومنهج السلف ممن دخلوا هذه المجالس الشركية كبراءة الذئب من دم يوسف عليه

---

(١) استكمال الأقوال السابقة لعبود الزمر مع ملاحظة مايلى :-

أ - إن بعض تنظيمات الجهاد الاسلامية فى بعض البلاد العربية تعلن صراحة عن ارتباطها بالنظام الايرانى بل وتعمل بعضها لتنفيذ بعض عمليات اختطاف رعايا أجانب لصالح النظام الايرانى ، وبعضها تستغله ايران كمعابر لتصدير الثورة الاسلامية الى دول اسلامية وعربية.

ب - هذا الفكر لايتفق مع اتجاهات الجماعات الاسلامية الاصلاحية أو المتطرفة ولايمثل خطأ فكرياً حتى جهادياً ولا يعد من استراتيجية تنظيمات الجهاد ولكنها يمثل نقلاً عن التجربة الايرانية التى واضح مدى انعكاسها على فكر تنظيمات الجهاد .

(٢) فى بيان بعنوان (القول السديد فى بيان أن دخول المجلس مناف للتوحيد) وقد أصدرته الجماعة فى مصر تعليقاً على مبدأ الانتخاب لمجلس الشعب وقد أصدره الشيخ سيد الفباشى أحد قيادات الجماعة ويلاحظ أن البيان قد استطرق بعد ذلك ليركز على الخلاف بين الجماعة واتجاهات الإخوان المسلمين التى قبلت بفكرة الانتخابات فأضاف « أن العجب كل العجب هو موقف أولئك الذين يرفعون شعار الاسلام والقرآن ومنهج السلف ، وماخجلوا أو منعهم اسلافهم من الخوض فى تلك الأوحال التى خاض فيها الجاهلون للحصول على مقاعد فى مجالس الفسوق والعصيان ، وقد قالوا مقابل ذلك ان فى دخول هذه المجالس من المصالح مالا يتحقق خارجة ، مثل المطالبة بشرع الله تعالى . ولكن هذا الأمر يتضمن قضيتين ، قضية المصالح ، وقضية المطالبة بالشرع من خلال المجلس ، أما القضية الأولى ، فليس كل مافيه مصلحة يكون مشروعاً حتى لوكان نافعاً نفعاً جزئياً ، فالله يقول إن للخمر والميسر منافع مع تحريمها . أما القضية الثانية المتعلقة بالمطالبة بالشريعة من خلال قانون المجلس ، فلايخرج الأمر عن كونه شركا وكفرا أيضاً ، وذلك فى وقت أصبحت فيه الدعوة لتطبيق الشريعة من خلال قانون يصدر عن هيئة ماوليس من خلال قانون الهى ».

السلام ، وذلك لأن هذه المجالس أعدتها الطواغيت ، وأوجدتها لالهاء الشعوب، وعلى رأسهم الدعاة ، ليقتلوا فيهم ملة ابراهيم ، وينتزعوها من نفوسهم، فهم يتمنون أن يسلك الدعاة هذه الطرق المعوجة التى فيها سكوت عن بعض باطلهم ، بل التخطيط لتحلى أعمالهم ، بعيداً عن ملة ابراهيم ، التى تغريهم بتقسيم الناس لفريقين ، أولياء للرحمن وأولياء للشيطان ، ويتربص انصار الفريق الثانى بمن يسلك الطريق الأول تمشياً مع نهج اسلافهم فرعون وهامان وقارون وقوم هود وقوم ابراهيم وغيرهم من طغاة الأرض وشياطينها ».

٢ – موقف الجماعة من القضاء لايخلو من اتجاهين :–

١ – رفض تطبيق كل القوانين الوضعية بإعتبارها « كفر بواح » ورفض ماتأخذ به الأحكام من جعل مصدرها الدستور بدلاً من القرآن والسنة.

٢ – مهاجمة الفقهاء ورجال القانون والدين بمقولة إنهم جزء من « البلاء الذى نزل بساحتنا – نحن المسلمين – إن السلاطين قد وجدوا المئات من علماء السوء على استعداد لبيع دينهم فى مقابل دراهم معدودة ومناصب حقيرة».

بل وترى الجماعة أن هؤلاء الفقهاء ورجال الدين والقانون يستغلون الإفتاء فى إضفاء الشرعية أو تسويغ سياسات وقرارات وقوانين السلطة الحاكمة وأنهم « يفتون بالشىء ونقيضه ويأتون بالفتوى وضدها ».

٣ – إلا أن فكر الجهاد قد قام أيضاً فى البناء التنظيمى له على أن يشكل مجلساً للشورى يعد بمثابة الهيئة الرئيسية فى التنظيم وتكون له كل الوظائف التشريعية والإدارية والتنفيذية المتعلقة بالتنظيم وتنبثق منه لجان

لكل منها مسئولية ومهمة محددة تتسق مع تكوينها واختصاصها مثل[(١)]

١ – لجنة الإعداد　　٢ – لجنة الدعوة　　٣ – اللجنة الاقتصادية

يعتمد التنظيم فى عمليات العنف التى ينفذها على وجود جناح عسكرى يعرف باسم طلائع الفتح يقوم بالتخطيط والتنفيذ لكافة عمليات التنظيم سواء أكانت عمليات اغتيالات وهى أحد الأساليب الرئيسية التى يلجأ لها لشخصيات سياسية أو شخصيات عامة أو ضد مسئولين فى أجهزة الأمن والشرطة أو عمليات السرقة للتمويل وذلك بالسطو على محلات الذهب لتمويل نشاط الجماعة[(٢)]

الخلاف بين تنظيمات الجهاد والتنظيمات الأخرى

وتنظيمات الجهاد تعد حقيقة هى أول التنظيمات والجماعات الاسلامية التى عملت بالعنف وتعلن عنه كأسلوب لعملها وكمرادف لفكرة الجهاد لديها ، ومن هنا يأتى الخلاف فى المنهاج والعمل بين جماعات

---

(١) مثل ماكان عليه تنظيم الجهاد المصرى المتهم فى قضية إغتيال الرئيس السادات وكان عدد الذين ألقى القبض عليهم ١٠١ عضواً هذا بخلاف عدد ٩ إرهابين .

. وتعد تنظيمات الجهاد أكثر الجماعات الدينية نشاطاً وحيوية وإستخداماً للعنف ليس مع السلطة أو المواطنين فقط بل مع عناصرها عند اختلافهم مع بعض فحوادث التصفية الجسدية لأعضاء التنظيم عند اختلافهم أصبحت أسلوب حل هذه الخلافات .

. بالإضافة الى وجود نوع من التشابك التنظيمى بين الجماعات والتنظيمات المختلفة وبالرغم من صعوبة القطع على مدى الارتباط العضوى بينها فإنه يوجد نوع من التداخل بينها حيث شهدت بعض هذه الجماعات تنقلات عديدة بين أفرادها من جماعة الى أخرى كما يظهر فى حالة جماعة " الفنية العسكرية " حيث تحول بعض أعضائها الى " جماعة « المسلمون » " التى ظهرت بعدها بخمس سنوات ، وقام بعضها الآخر بتأسيس تنظيم " الجهاد " والى جانب هذا التداخل والتحول يجدر التذكير بالانتماء السابق لبعض قيادات ومؤسسى هذه الجماعات الى جماعة الإخوان المسلمين أصلاً .

(٢) عمليات السرقة للتمويل أفتى بها الدكتور عمر عبد الرحمن مفتى التنظيم ويلاحظ تزايد هذه العمليات عند انقطاع مصادر تمويل التنظيم الخارجية والداخلية.

الجهاد وغيرها من الجماعات الاسلامية سواء الاصلاحية منها أو المتشددة على النحو التالى :-

الخلاف مع الإخوان المسلمين :-

جوهر الخلاف مع الاخوان المسلمين كما تطرحه جماعة الجهاد-بحسبانها الجماعة الاسلامية وحدها - فيتمثل فى أن هدف الجماعة هو إزالة الحكم الحالى فى البلاد الاسلامية لأنه غير اسلامى ، وإقامة الحكم الاسلامى ، ومنهجها فى ذلك هو الجهاد ، أما مايتبناه الاخوان فهو عدم جواز الخروج على الحاكم بل وجوب طاعته والالتزام بالدستور القائم والتحرك من خلال المؤسسات التى يرسم إطارها هذا الدستور ، وأن المخالفات التى يصنعها الحكم القائم لاتستوجب الخروج عليه .

الخلاف مع حزب التحرير الاسلامى :-

تختلف هذه التنظيمات مع اتجاهات حزب التحرير الاسلامى حيث ترى أن الدعوة لإقامة حزب اسلامى يدخل فى قائمة الأحزاب الموجودة هى دعوة غير ذات محل بإعتبار أن هذا الحزب لن ينجح فى السيطرة على الحكم وإزالة دولة الكفر بل على العكس سوف يكون هذا الحزب مجرد لبنة وأسهاماً فى بناء الكفر حيث سيشارك هذا الحزب فى عضوية المجالس التى تشرع من دون الله ويساعد فى تطبيق غير شرع الله وهو الكفر بعينه .

الخلاف مع جماعات التكفير والهجرة :-

ترى جماعات الجهاد أن دعوة جماعات التكفير إلى اعتزال المجتمع والهجرة منه على أمل الحصول على القوة ثم العودة للمجتمع فاتحين ومقيمين لدولة الاسلام

انما هى آراء وشطحات لاناس تنكبوا الطريق لإقامة دولة الاسلام وأن طريق إقامة هذه الدولة هو الجهاد بالقوة وإزالة حكام الكفر أولاً .

وترى أيضاً جماعات الجهاد « أن هناك من يدعى إننا نعيش فى مجتمع مكى مجتهداً فى ذلك كى يحصل على رخصة ترك الجهاد فى سبيل الله ، فإن من يضع نفسه فى مجتمع مكى لكى يترك فريضة الجهاد فعليه أن يترك الصوم والصلاة وأن يأكل الربا لأن الربا لم يحرم إلا فى المدينة والصواب أن مكة هى فترة نشأة الدعوة وقول الله سبحانه وتعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا » - قد نسخ هذه الأفكار التثبيطية بحجة أننا مكيون فنحن لانبدأ كما بدأ النبى صلى الله عليه وسلم ولكن نأخذ بما إنتهى به الشرع ».

الخلاف مع فكر جماعة الفنية العسكرية :-

بالرغم من إتفاق فكر الجماعات الجهادية مع فكر جماعة الفنية العسكرية وخاصة ماجاء فى رسالة الإيمان للدكتور صالح سرية من تحليل ووصف لحال المجتمع المعاصر ، وقصر التكفير على الحكومات دون المجتمعات ولكن فكر الجهاد يختلف عن فكر د . صالح سرية فى أن جماعة الجهاد ترفض التعامل مع كافة مؤسسات الدولة بالإضافة لرفض إقامة حزب إسلامى حيث أن ذلك لايؤدى لتحطيم دولة الكفر ولكن يدعمها .

الخلاف مع الجماعة الإسلامية :-

يتفقان فى تحليل واقع المجتمع وضرورة الجهاد لإقامة الدولة الاسلامية إلا

أن الخلاف يتركز حول رفض الجهاد أسلوب الدعوة التى تأخذ بها الجماعة الاسلامية كاستراتيجية للعمل على إقامة الدولة الاسلامية بل ويرى فيه تراجعاً عن الالتزام بفكرة الجهاد .

الخلاف مع الجماعات الاصلاحية الأخرى :-

ترفض جماعات الجهاد كل دعوة للإصلاح والحسنى وتعليم الناس أمور الدين أولاً بإعتبار أن هذا العلم ليس هو الحد القاطع لدابر الكافرين وإنما هذا السلاح هو قوله تعالى « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم » لذا لايكون العمل الاسلامى سوى الجهاد والقوة والسيف فى وجه حكام الكفر الذين يحجبون إنتشار الاسلام .

ويهاجم هذا الفكر كل من يقعد عن الجهاد ولايسعى لإقامة الدولة الاسلامية بإعتبار أن ذلك :-

أ - يمثل نكوصاً عن تنفيذ أمر الله بإقامة الدولة الاسلامية علماً بأن المسلم مطالب بذلك بصرف النظر عن النتائج .

ب - عدم إدراك لجوهر وجاذبية الاسلام .

ولنا بعد ذلك أن نقول أن بالرغم من أن فكر جماعات الجهاد وأن كان قد وضع تصوراً لإقامة الدولة الاسلامية بالقوة الا أنه لم يهتم بوضع تصور للتنظيم سلطات هذه الدولة وترك تلك المسألة دون تحديد أو تفصيل .

٤ - الجماعة الاسلامية:-

فى بداية السبعينات ظهرت داخل الجامعات المصرية ماسمى بـ «اللجنة

الدينية » والتى إنحصر نشاطها فى الدوائر التقليدية مثل الأنشطة الثقافية والإجتماعية والرياضية وسيطر الطابع السلفى التقليدى على النشاطات والتوجيهات الفكرية لها واستمرت اللجنة على هذا الحال حتى منتصف السبعينات. وفى هذه الفترة ظهرت منشورات تحمل اسم الجماعة الاسلامية صادرة عن اللجنة تركز على قضايا الأخلاق والآداب والسلوكيات العامة وكان محور إهتمامها هو قضية الاختلاط بين الجنسين داخل الجامعة. وفى نفس الوقت كانت هناك محاولات للإخوان لإحتواء هذه اللجنة غير أنه ومنذ عام ١٩٧٩ بدأ يبرز الخط المتميز للجماعة الاسلامية وإختلافها مع خط الإخوان والميل الى فكرة الجهاد خاصة فى جامعات الصعيد. ولم يقتصر نشاط الجماعة الاسلامية فى الصعيد على الجوانب التقليدية حيث اتخذت الطابع الصدامى بقيامها بأعمال متكررة للإعتداء على الحفلات الجامعية وإستخدمت العنف كوسيلة لتغيير السلوك الإجتماعى الذى تراه من وجهة نظرها – منافياً للإسلام .

وقد قامت الجماعة بتحليل المجتمع القائم من وجهة نظرها ورأت أن القيم الغربية قيم جاهلية وأنها نجحت فى صياغة شعارات وثقافات ومثل عليا لتحقيق سيطرتها وإحكام قبضتها على المجتمعات الاسلامية القائمة. كما ترى " الجماعة الاسلامية " أن الديمقراطية ليست من الاسلام، وأنه لا علاقة مطلقاً بين الديمقراطية والشورى فالديمقراطية تعطى البشر الحق المطلق فى التشريع . كذلك تنظر الجماعة الى القوانين الوضعية بإعتبارها كفراً بواحاً لا خفاء فيه ولامدارة ، وترى أن الحاكم الذى يحكم بها كافر ومرتد ، وتتخذ الجماعة موقفاً متشدداً من العلمانية التى ترى فيها الدين الجديد الذى أريد

له أن يحل محل الاسلام : « دست علينا وغرست قسراً فى تربتنا فأنبتت هذه الأنظمة الجاهلية الكافرة التى تستبدل بشرع الله شرعة الشيطان ».

بعد أن أنتهت الجماعة فى تحليلها للمجتمع الى جاهليته وتكفير النظام السياسى الحاكم فيه أخذت بفكرة الجهاد الواجب لتغيير هذا النظام ، ولكن مفهوم الجهاد لديها تميز بالآتى :-

١ - توسع الجماعة الاسلامية فى تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر حيث أن أسلوب تغيير النظام لديها يأتى من خلال آليات ثلاث هى:-

أ - الدعوة .

ب - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

ج - الجهاد فى سبيل الله .

ونظراً لأن الجماعة الاسلامية - وفق تحليلها - ماتزال فى مرحلة الاستضعاف فلا يجوز أعمال الجهاد المسلح مباشرة بل إن الواجب الشرعى أن يكون الجهاد تالياً للدعوة ثم للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

٢ - وجوب العمل العلنى بين الناس .

ونظراً لتميز مفهوم الجماعة الاسلامية للجهاد فقد أصبحت أكثر التنظيمات تماسكاً وأعمق تأثيراً حيث ساهم عملها بصورة علنية فى إتساع قاعدتها التنظيمية وحجم عضويتها فضلاً عن أن إختيارها لمنطقة الصعيد مركزاً رئيسياً لبناء تنظيمها وتجنيد أعضائها وممارسة نشاطها قد وفر لها بيئة سياسية وإجتماعية وأمنية ملائمة لتدعيم ذاتها قبل

أساسية لممارسة نشاطها .

دخلت الجماعة الاسلامية فى إطار توحيد الفصائل الجهادية عام ١٩٧٩ بعد موافقة مجلس الشورى الخاص بها على ذلك وشكل مجلس شورى للتنظيم الموحد وكان الدكتور عمر عبد الرحمن هو مفتى هذا التنظيم ، وقد أصدر مجلس الشورى الموحد بناء على فتوى الدكتور عمر عبد الرحمن قراراً بتنفيذ إغتيال الرئيس السادات .

وكعادة التنظيمات والجماعات الاسلامية دبت الخلافات الفكرية بين عناصر التنظيم الموحد أثناء محاكمة قتلة الرئيس السادات عام ١٩٨١ إنقسم على أثرها تنظيم الجهاد الى :-

١ - الجماعة الاسلامية	بقيادة الدكتور عمر عبد الرحمن
٢ - جماعة الجهاد	بقيادة عبود الزمر

وذلك للأسباب الآتية :-

١ - رفض جماعة الجهاد لقيادة الدكتور عمر عبد الرحمن للتنظيم الموحد على إعتبار أن الولاية لاتجوز لضرير ، ورفض الجماعة الاسلامية لولاية الزمر على إعتبار أنها لاتجوز لأسير وهو الخلاف الذى عرف بخلاف «الضرير والأسير».

٢ - واصلت الجماعة الاسلامية العمل طبقاً لمنهجها العلنى بينما تجمدت جماعة الجهاد لفترة طويلة بأخذها أسلوب العمل السرى شديد الإحكام والتضييق.

٣ - إعتماد الجماعة الاسلامية منهجاً علنياً واضحاً قوامه الدعوة والأمر

٣ - إعتماد الجماعة الاسلامية منهجاً علنياً واضحاً قوامه الدعوة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وفى مواجهة الآلية العسكرية الإنقلابية التى تعتمدها جماعة الجهاد كأسلوب وحيد للتغيير وإقامة الدولة الاسلامية .

واستقلت الجماعة الاسلامية بفكرها الجهادى السابق إلا أنها سرعان مادخلت فى صدامات مباشرة وعنيفة ضد السلطة تعدل معها مفهوم الجهاد أيضاً لديها فأصبحت :-

١ - تطبق مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من خلال عنف إجتماعى مثل الاعتداء على الحفلات الموسيقية فى الجامعات وعلى الأهالى فى المساكن بحجة أن هذه المساكن تدار لأعمال مخلة بالآداب العامة، منع الاختلاط فى الجامعات.

٢ - تطوير صنع الأسلحة والقيام بتصنيعها فى منازل أعضاء الجماعة.

٣ - القيام بعمليات مسلحة بهدف التخفيف من حدة التواجد الأمنى فى مناطق أخرى

٤ - قتل المتعاونين من رجال الشرطة والأمن.

٥ - القيام بعمليات السرقة للتمويل من أماكن ومصارف حكومية.

٦ - القيام بعمليات تستهدف إضعاف الدولة وتهديد الاستقرار السياسى فيها وتوجيه ضربات مباشرة لأحد الأركان الرئيسية لقوة الدولة - الاقتصاد القومى - وخاصة أحد أعمدته الأساسية وهى السياحة ومنها عملية الأقصر فى ١٩٩٧.

٧ – القيام بعمليات عنف واغتيال لرجال الشرطة والتوسع فى هذه العمليات [١]

وقد أدى انقسام تيار الجهاد إلى التنظيمين الرئيسيين السابقين إلى :–

– التلاحق السريع فى معدلات العنف.

– ارتفاع مستوى الأداء فى تنفيذ العمليات نظرا لارتفاع مستوى الكفاءة والتدريب العسكرى لكوادر الجماعة الإسلامية وجناح طلائع الفتح العسكرى التابع لتنظيم الجهاد.

– اتساع دائرة الأهداف التى شملتها عمليات العنف.

– استخدام تقنيات جديدة فى تفجير السيارات والقطارات وفى عمليات اغتيال الشخصيات.

– إرتقاء مستوى عمليات جمع المعلومات ورصد الأهداف.

– ديناميكية العمليات الإتصالية بين الكوادر داخل العناقيد المنتشرة داخلياً لكل التنظيمين.

ولكنها فى نفس الوقت أفرزت خلافاً بين قيادات التنظيمين خاصة فى الخارج وانعكس على كوادره فى الداخل لاتمثل ذلك عند صدور بيان عن قادة الجماعة الاسلامية وقادة تنظيم الجهاد بالسجون المصرية فى يوليو ١٩٩٧ بمبادرة لايقاف العنف وكافة العمليات التى تقوم بها

---

(١) أصدرت الجماعة كتيب بعنوان «حتى متى» وهو كتيب محظور تداولة وبدون ناشر – يفسر الكتيب أسباب لجؤ الجماعة للعنف ضد السلطة وخاصة رجال الأمن بعد التداعيات فى الصراع بين الجماعة والسلطة وانتقاماً من سياسة التصفية الجسدية التى قام بها الأمن ضد عناصر الجماعة بالاضافة للتحفز الأمنى الذى مارسه الأمن ضدها.

التنظيمات فى داخل مصر، فقد فجر هذا البيان وزاد من حالة الخلاف الموجودة بين أعضاء الجماعات [1]

ويرى البعض أن البيان ما هو الا ترديد لفكرة تنادى بها بعض قيادات الجماعات عام ١٩٨٧ والمنادة بتكوين جبهة للجماعات توحد بها الصفوف بعد الانشقاقات والانقسامات مع ايقاف العنف والمواجهات مع النظام.

كما أن المبادرة بالإعلان عن ايقاف العنف تعكس اتجاه الجماعات الاسلامية إلى تغيير فى الوسائل التى تعتمدها لتحقيق أهدافها بالإضافة لمحاولة مواجهة الحصار الأمنى ونزف الدماء ومحاولة لم الأنفاس وتحقيق نوع من التقارب بين عناصر الجماعات الأخرى وتوحيد الفصائل ولايمكن أن تعكس سير الجماعات نحو الاعتدال وإيقاف العنف.

وفجر البيان الخلاف بين قادة تنظيم الجهاد فى الداخل حيث لم توافق عليه قيادات طلائع الفتح الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد وأعلنت من خلال بيان مضاد استمرار قيامها بعمليات جهادية.

---

(١) وقع هذا البيان عن الجماعة الاسلامية ٦ قيادات هى : فؤاد الدواليبى ، حمدى عبد الرحمن ، كرم زهدى، ناجح ابراهيم ، على الشريف ، عبود الزمر.

وتوقيع عبود الزمر على البيان باسم الجماعة الاسلامية أكد على تحوله إلى الجماعة وكرس وجود خلاف وانشقاقات مستمرة داخل تنظيم الجهاد حول إمارة وزعامة التنظيم سارت على النحو التالى :-

أ - رفض الدكتور أيمن الظواهرى أمير التنظيم بخارج مصر لإمارة الشيخ عمر عبد الرحمن عام ١٩٨٤ من مبدأ لا ولاية لضرير وتأييده لانشقاق الجماعة والموافقة على ولاية عبود الزمر الإمارة على التنظيم ثم عاد ورفض إمارة عبود الزمر لتنظيم الجهاد من منطلق أنه لا ولاية لأسير واعلان نفسه أميراً لتنظيم الجهاد خارج مصر وداخلها.

ووقع عن تنظيم الجهاد طارق الزمر ، صالح جاهين دون غيرهما من عناصر التنظيم خاصة نبيل المغربى و عبد الرؤوف أمير الجيوش .

كمافجر الخلاف بين قيادات تنظيم الجهاد فى الخارج والداخل حيث أصدرت قيادات الخارج بياناً مضاداً للبيان وأعلنت أنها فوجئت بصدور بيان وقف العمليات في الداخل دون التشاور معها.

فجر البيان أيضاً الخلاف بين قيادات تنظيم الجماعة الاسلامية فى الداخل وبين القيادات الخارجية للجماعة نفسها من حيث :-

أ - أن القيادات الخارجية ترى أنه لا أهلية لقيادات الداخل للتوقيع على بيان بوقف العمليات [1].

ب - أن قيادة الخارج ترى أنه لامقابل لقرار وقف العمليات تستفيد منه الجماعة وأنه كان يجب دراسة الحد الأدنى لمقابل هذا القرار وهو :-

- اطلاق سراح جميع المعتقلين الاسلاميين ، ووقف الحملات الأمنية ضد أعضاء الجماعة ، ووقف احالة المتهمين للقضاء العسكرى ، واعادة المساجد التى كانت الجماعة تشرف عليها اليها.

* أصدرت قيادة الجماعة الاسلامية فى مصر بياناً عززت فيه مبادرة ايقاف عملياتها وضمنته المطالبة بإتخاذ اجراءات لوقف التطبيع مع اسرائيل ومواجهة الغطرسة الصهيونية والتصدى لانتهاكات المقدسات الاسلامية ووقوف الجماعات الاسلامية إلى جانب القوى الوطنية المصرية والعربية فى التصدى لاسرائيل.

---

(١) حيث أوضحت القيادات الخارجية أن مجلس شورى الجماعة فى الخارج والمكون من رفاعى أحمد طه ، محمد شوقى الاسلامبولى وعبد الآخر حماد ، ومصطفى حمزه ، اسامة رشدى لم يؤخذ رأيه فى القرار والبيان ولم يوافق عليهما.

وفى نفس الوقت أعلن الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى الجماعة الاسلامية عن تأييده لمبادرة وقف العمليات [1]

الا أن الخلافات والانشقاقات داخل هذه التنظيمات دفعت بعض العناصر فى خارج مصر إلى إظهار تمردها على المبادرة وذلك بتنفيذ العديد من العمليات فى صعيد مصر لتعريض هذه المبادرة للتآكل وإثبات عدم مصدقيتها، مما يعكس حالة الخلاف وتوتر العلاقات الداخلية فى صفوف الجماعات نفسها وإمكان تصاعدها من إنشقاق إلى عمليات مواجهة وتصفية بين الأجنحة المختلفة فى هذه الجماعات وفى نفس الوقت فقد أدت أيضاً إلى تدهور العلاقة بين الإخوان المسلمين وبين قادة تنظيمات الجهاد والجماعة الاسلامية أثر موقف الإخوان من المبادرة حيث رأت جماعة الإخوان فى بيان وقف العمليات أنه بمثابة اعلان توبة عن أفعال الجماعتين، فى حين يرى قادة الجماعتين أن موقف الإخوان من المبادرة انما هو ادانة للجماعتين واساءة لها.

والجماعة الاسلامية تعمل جاهدة للوصول الى السلطة لإقامة الدولة الاسلامية ولكنها لم تطرح فكراً أو تصوراً لتنظيم سلطات هذه الدولة .

---

(١) أعلن ثلاثة قياديون من الجماعة الاسلامية فيما بعد عن تأييدهم للبيان وهو ضياء الدين خلف، صفوت عبد الغنى ، ممدوح على يوسف بينما طالب المهندس صلاح هاشم أحد مؤسسى الجماعة الاسلامية بتطوير مبادرة وقف العمليات والقاء السلاح وإعلان التوبة وتصفية نشاط الجماعات الاسلامية. وأثار هذا الاتجاه رد فعل عنيف ضد صاحبه وهاجمه قادة الجماعة واعتبروا أن صلاح هاشم بالرغم من أنه أحد مؤسسى الجماعة إلا أنه قد خاض فى موضوعات لايحق له أن يخوض فيها وطرح موضوعات قد تؤدى لإفشال مبادرة وقف العمليات واحداث مزيداً من انقسامات داخل صفوف الجماعة قد تكون لها نتائج وخيمة.
وبدأت بعض العناصر فى الجماعة بالاتصال ببعض الشخصيات العامة والأحزاب والنقابات ورجال الاعلام لتدعيم هذه المبادرة وترسيخها وأيضاً التقريب بين التيار الاسلامى والحكومة شرط أن تبادر السلطات باطلاق سراح المعتقلين الاسلاميين من غير المتهمين فى قضايا محددة ولاتمثل انتقاصاً من هيبة الدولة لأن هذا الموقف سيدعم المبادرة ويساعد قادة التنظيمات فى الداخل على الاستمرار فيها.

٥ – الجماعات السماوية :-[1]

وهى من الجماعات الهامشية فى التيار الجهادى وكانت تعتمد على رؤية أخلاقية تقوم على فكرة ضرورة مواجهة الأنماط السلوكية الاجتماعية التى لاتتفق مع الأخلاق الاسلامية مثل شرب الخمر وتبرج النساء .

إلا أن نشاط الجماعة قد تطور وخرج عن خطته السابقة وبدأ يعتنق فكرة الجهاد وإستخدام العنف والصدام مع الفكر فى المجتمع وبلور ذلك فى قضية حرق نوادى الفيديو عام ١٩٨٦ بإعتبارها رمزاً من رموز الكفر والفساد فى البلاد ، وليس لهذه الجماعات رؤيا سياسية أو برنامج سياسى معلن، بل أيضاً ليس لها برنامج خاص حتى فى مسألة تطبيق الشريعة الاسلامية بل ويرى الشيخ عبد الله السماوى أن مجرد فكرة اعداد مشروع برنامج تطبيق الشريعة الاسلامية هو من قبيل محاولة الجاهلية « إحراج دعاة الله بمطالبتهم ببرنامج مفصل للحكم ، وليس على المسلمين أن يشغلوا بالهم بهذا لأن المشكلات القائمة الآن فى المجتمع الجاهلى هى مشكلات وليدة هذا المجتمع ، ذلك أن هذا المجتمع بغير شريعة الله هو مجتمع جاهلاً » وأخذت هذه الجماعة تقوم بأعمال عنف لتغيير المجتمع بالقوة.

وأهمية فكر هذه الجماعات تأتى من خلال نظرته للعلاقة بين المسلمين وغيرهم

---

(١) تنسب لمؤسسها الشيخ عبد الله السماوى – أحد شباب جماعة الإخوان المسلمين الذى انشق على الجماعة داعياً للخروج بالمظاهرات السلمية الاسلامية رافعاً المصاحف مطالباً بتطبيق الشريعة الاسلامية ، ثم تحول الى فكر الجهاد واختلف عنه فأنشأ الجماعة التى عرفت بأسمه ضم اليها بعض كوادر تيار الجهاد وقد انشقت عنه جماعتان أدعت كل منها أنها تسعى لتطبيق الجهاد من وجة نظرها وهما :-

١ – جماعة اسامة محمد أحمد والتى قامت بحرق أندية الفيديو فى امبابة ١٩٨٦ .

٢ – جماعة الشيخ احمد يوسف والتى قامت بحرق عدد من الأضرحة فى بنى سويف عام ١٩٨٦ .

فى بلاد الاسلام فهو يثير الفكر الطائفى الدينى ويضعه فى مقدمة اهتماماته ومحور انتقاده للنظام السياسى فهو يرى بأن المشكلة الأساسية فى البلاد الاسلامية هى « أن الحاكم لايريد أن يقيم البلاد على نور الإسلام ، وسأضرب مثلاً ، فالله يقول فى كتابه العزيز « قَاتلوُا الذينَ لايؤمنونَ بالله ، ولا باليومِ الآخر ولا يَحرمون مَاحرمَ الله ورسولهُ ، ولايدينون دينَ الحقِ ، من الذينَ أوتواُ الكتابَ حتى يعطواُ الجزيةَ عن يدٍ وهم صاغرون » . ويرى أن حكم الله ظاهر ، وهو أن هناك جزية يجب أن يدفعها من يرفضون الإسلام ويقيمون فى دولته حتى يكون الإسلام هو الدين الأعلى والأسمى ».

وهذا الفكر لو قدر له الانتشار لكانت له عواقب وخيمة وآثار خطيرة فى مجال الوحدة الوطنية.

الفكر السياسى وتوزيع السلطات فى هذا الفكر :-

حقيقة هذا الفكر وإن كان يدعو للإهتمام بالعقيدة وتطبيق شرع الله والاحتكام اليه للخروج من دائرة الجاهلية والكفر - خاصة من نظرة طائفية ضيقة - الا أنه لم يطرح أى تصور لفكرة الدولة الاسلامية وبناء مؤسساتها وأسلوب عملها أو فكرة السلطة فيها .

٦ - جماعة الناجون من النار [1] :-

وهو تنظيم إعتنق فكر التكفير والهجرة ولكنه تخلى عن فكرة الاعتزال عن

---

(١) قامت الجماعة بمحاولة اغتيال اللواء / حسن أبو باشا وزير الداخلية والحكم المحلى الأسبق فى مايو١٩٨٧ وكذا محاولة اغتيار الصحفى /مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور فى يونيو ١٩٨٧ ومحاولة اغتيال اللواء / محمد نبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الدخلية والحكم المحلى الأسبق فى أغسطس ١٩٨٧ وكان يقود هذا التنظيم محمد كاظم عبد القوى الذى قتل فى إشتباك مع قوات الأمن .

المجتمع واستبدالها بضرورة الجهاد وأصبح يشكل أحد مشتقات التيار الجهادى ويقوم على فكرة تكفير المجتمع حاكماً ومحكوماً بإعتباره مجتمعاً يشمل كفاراً ومرتدين عن الاسلام وهو مايستوجب قيام المسلمين بتغيير هذا المجتمع بالجهاد بالقوة بإعتباره دار حرب لا دار اسلام وسلام .

ونظراً لتكفير المجتمع – حكاماً ومحكومين ، سلطة وأفراداً – فإن التنظيم يحرم العمل فى أجهزة الدولة الكافرة ، بل أن التنظيم زيادة فى التكفير يحرم تناول الأطعمة المستوردة لأنها تأتى من دول ملحدة لا تؤمن بالله .

١ – الخلاف بين التنظيم وتنظيم التكفير والهجرة :–

بالرغم من إتفاق التنظيمين فى تكفير المجتمع ككل حكاماً ومحكومين ، إلا أن هذا التنظيم لايتفق مع تنظيم التكفير والهجرة فى الدعوة لاعتزال المجتمع فى مكان بعيد حتى يقوى ويعود قوياً فاتحاً غازياً دولة الكفر ويميل هذا التنظيم للجهاد من أول مراحله لتغيير المجتمع مباشرة .

٢ – الخلاف بين التنظيم وتنظيم الجهاد :–

تنظيم الجهاد يقوم على فكرة تكفير الحكام فقط وإعتبارهم العدو الأول والأقرب دون تكفير المجتمع ككل لذا فهو يجعل هدفه الأول إزاحة الحكام الكفرة .

أما تنظيمات الناجون من النار فهى تكفر المجتمع ككل وأيضاً فإن تنظيمات الجهاد تملك رؤية أكثر وضوحاً وتنظيماً لطرق العمل ومواجهة السلطة عن تنظيمات الناجون من النار .

تنظيم السلطات فى هذا الفكر :-

هذا التنظيم ليس له تراث فكرى مدون أو غير مدون وليس له فكر سياسى متبلور نظراً لحداثته وضعفه وعدم وجود كوادر له ، ومع هذا فإن تحقيقات النيابة مع عناصر هذا التنظيم قد بلورت الأفكار الآتية :-

١ - يهدف التنظيم لاقامة المجتمع الاسلامى الذى يعيد الخلافة الاسلامية ويطبق الشريعة الاسلامية كما أنزلها الله .

٢ - يرفض هذا التنظيم أى قوانين وضعية بإعتبارها قوانين كفر لأنها من وضع البشر بل أنه ذهب الى تحريم الدراسة فى كليات الحقوق لأنها تدرس القوانين الوضعية وتعلم كيفية وضعها وتطبيقها .

ثانياً : فى بعض الدول العربية :-

١ - موريتانيا :-

تعانى موريتانيا من عدة مشاكل أهمها مشكلة التركيب العرقى والدينى واللغوى حيث تتكون من عناصر عربية مسلمة وعناصر زنجية وثنية وتتحدث موريتانيا ٤ لغات هى العربية والبولارية والسوفنكية والولونية بالاضافة إلى المشاكل الاقتصادية الطاحنة بها الأمر الذى أدى إلى عدم أهمية وفاعلية الجماعات الاسلامية فى موريتانيا بالمقارنة بالجماعات العرقية والتيارات السياسية الأخرى.

ويعود النشاط الاسلامى فى موريتانيا إلى نشاط بعض العناصر التى تأثرت بفكر حركة الإخوان المسلمين وشكلت عدد من الخلايا الإخوانية ويبقى نشاطها محدوداً غير ملموس على صعيد المشاركة السياسية، الا أنه منذ عام ١٩٦٠ عقب الاستقلال اندمجت الجماعات الاسلامية ذات الأصول

الاخوانية والتى شكلت مايعرف باتحاد الاشتراكيين المسلمين مع باقى الأحزاب السياسية فى حزب الشعب الحاكم.

بانقلاب العقيد محمد ولد سالك فى عام ١٩٦٨ تم حل حزب الشعب ودخلت موريتانيا فى دوامة الانقلابات الداخلية التى أدت لاعتقال رموز الحركة الاسلامية ذات الأصول الاخوانية.

الا أنه بانقلاب العقيد معاوية بن ولد طايع فى ١٩٨٤ اتجه للمصالحة الداخلية فأفرج عن العناصر المعتقلة خاصة تلك العناصر الاسلامية.

وقد تأثرت الحركة الاسلامية فى موريتانيا كشأن باقى الدول العربية والاسلامية بظواهر الأفغان العرب حيث انضم عدد قليل ومحدود من العناصر الاسلامية الشابة بموريتانيا إلى المجاهدين فى عمليات أفغانستان ويقى تأثيرهم محدود إلى أن قاموا بتأسيس حزب سياسى باسم حزب الأمة الاسلامى رفضت السلطات الاعتراف به بالرغم من وجود أحزاب سياسية أخرى غير اسلامية مثل حزب التحالف الشعبى التقدمى، وحزب العدالة الديمقراطى، وحزب اتحاد القوى الديمقراطية، وحزب حركة الديمقراطيين المستقلة.

وحزب الأمة الاسلامى فى موريتانيا لم يبلور فكراً سياسياً مستقلاً وإن كان يدعو لإقامة الجمهورية الاسلامية ذات الصبغة الايرانية.

٢ - المغرب :-

أضفى الطابع الدينى الذى يصبغه الدستور المغربى على نظام الحكم

الملكى باعتبار أن الملك هو أمير المؤمنين نوعاً من الإعتبار الخاص الذى حد بقدر ما من حركة الجماعات الاسلامية فى المغرب باعتبار أن النظام الحاكم نظام اسلامى والدولة دولة اسلامية.

ومع ذلك تبرز على الساحة المغربية بعض جماعات اسلامية أبرزها جماعة الشبيبة الاسلامية التى رأسها الشيخ عبد الكريم موسى والتى تهدف لإقامة جمهورية اسلامية فى المغرب على النهج الايرانى.

وقد تحركت المنظمة لمحاولة قلب نظام الحكم ونهج طريق الثورة الاسلامية الايرانية وإقامة الجمهورية الاسلامية وتم إفشالها أمنياً واعتقل أعضاء المنظمة وعددهم ٢٩ فرداً.

وفى نفس الوقت بدأت بعض جماعات الدعوة والأسوة الحسنة التى لم يكن لها أى نشاط أو فكر سياسى خاصة جماعة العدل والإحسان فى ممارسة قدر من العمل السياسى اعتباراً من ١٩٩١ مطالبة بتحسين أوضاع المعتقلين المسلمين فى السجون المغربية من خلال بيان وزع فى باريس، ثم طورت نشاطها بالمطالبة بتوسيع درجة الحرية السياسية والنشاط السياسى للحركات الاسلامية، الا أنه وببداية عام ١٩٩٧ بدأت العناصر الاسلامية خاصة فى الجامعات المغربية فى السيطرة على المنظمات الطلابية واتحاد الطلبة وخاصة الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب وبدأ فى عقد الندوات الثقافية تحت عباءة الدين فى محاولة لتحقيق انتشار التيار الاسلامى الواسع فى الجامعات المغربية ويكون بداية لنشاط موسع له فى الحياة العامة المغربية .

تمتاز الجماعات الاسلامية فى المغرب باختلاف فى توجهاتها مع نزعات

التشدد والتطرف والمغالاة والعنف فالجماعات الاسلامية المغربية جماعات سلمية لاتؤمن بالعنف وقد شاركت فى الانتخابات التشريعية فى نوفمبر ١٩٩٧ مع ملاحظة مايلى :-

١ - أن التيار الاسلامى المغربى لم يشترك باسم حزب سياسى اسلامى مستقل.

٢ - أن الجماعات الاسلامية وخاصة حركة التوحيد والاصلاح قد اشتركت من خلال الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

٣ - أن العناصر الاسلامية حصلت على ٩ مقاعد لاتسمح لها بتشكيل مجموعة برلمانية حيث أن الحد الأدنى لتشكيل هذه المجموعات هو ١٢ مقعداً.

٤ - أن اشتراك هذه الجماعات فى الانتخابات التشريعية هو نجاح لسياسة الحكم فى المغرب التى هدفت إلى احتواء الأنشطة والعناصر الاسلامية عبر الاندماج فى العمل السياسى المشروع.

٥ - أن نتيجة الانتخابات السابقة قد أظهرت أن جماعات التيار الاسلامى ليس لها الثقل الشعبى المؤثر وأن الصوت الاسلامى الانتخابى (مرشحاً أو ناخباً) مايزال بعيداً عن التأثير فى الحياة السياسية المغربية. .

لذا يبقى تأثير هذه الجماعات محدوداً ولايوجد مايمكن أن يطلق عليه فكراً سياسياً مستقلاً لها.

٣ - الجزائر :-

بدأ المد الاسلامى فى الجزائر يظهر اعتباراً من عام ١٩٦٣ بصدور مجلة التهذيب الاسلامى التى أصدرتها احدى الجمعيات الخيرية الاسلامية

وهى جمعية اليتيم وكانت تتعاطف مع فكر جماعة الإخوان المسلمين.

فى عام ١٩٦٦ أعلنت الجمعية موقفها المؤيد الصريح لجماعة الاخوان المسلمين في صراعها مع النظام فى مصر وصدر قرار بحل الجمعية وإيقاف صدور المجلة.

ثم أصدرت وزارة الأوقاف صحيفة العصر نصف شهرية وتولى رئاسة تحريرها الشيخ عبد الرحمن شيبان وزير الشئون الدينية ولكن بقى تأثيرها محدود للغاية لتبعيتها لوزارة الأوقاف.

اعتباراً من أبريل ١٩٨٠ بدأ تبلور نشاط الجماعات الدينية خاصة الجماعات الطلابية، وترجع كافة الجماعات الاسلامية الجزائرية لأصول اخوانية تهدف لتطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية.

وقد توالى نشاط الجماعات الاسلامية الجزائرية فقد قادت هذه الجماعات مظاهرات نوفمبر ١٩٨٢ فى جامعة ابن أكنون وقبض على ١٩ من قيادات هذه الجماعات وأيضاً فى عام ١٩٨٣ قبض على ١٧٥ من عناصر الجماعات الاسلامية عقب المظاهرات التى قاموا بها.

وفى سبتمبر ١٩٨٤ قبض على ١٣٥ من عناصر الجماعات الاسلامية عقب الاضطرابات التى قاموا بها.

وفى ١٩٨٥ بدأت الجماعات الاسلامية الجزائرية تأخذ خط العنف والصدام مع السلطة فدبرت هجوماً على مقر الشرطة فى منطقة صومع مما أدى لقتل عدد خمسة من رجال الأمن وردت قوات الأمن على ذلك بقتل أمير

هذه الجماعات وهو مصطفى بويعلى أحد الضباط المقاتلين السابقين فى حرب التحرير الوطنية.

فى مارس ١٩٨٩ تم السماح بقيام الأحزاب السياسية فى الجزائر وخلال الفترة من أغسطس ١٩٨٩ وحتى ١٩٩١ شهدت الجزائر الاعلان عن تأسيس ٥٣ حزباً سياسياً منها الأحزاب الاسلامية الأتية:-

١ - الجبهة الاسلامية للانقاذ.
٢ - حزب الاتحاد العربى الاسلامى الديمقراطى
٣ - حركة القوى العربية الاسلامية.
٤ - التجمع العربي الاسلامى
٥ - حركة النهضة الاسلامية.
٦ - التجمع الجزائرى البومدينى الاسلامى.
٧ - حزب الجزائر المسلمة المعاصرة.
٨ - حركة الجهاد الاسلامى.

وكانت الجبهة الاسلامية للانقاذ هى الأكثر تنظيماً وفاعلية وحركة بين أوساط الشعب الجزائرى وكانت تتبع فى حركتها أساليب جماعة الاخوان المسلمين عند بدء نشأتها فى مصر وهو الأمر الذى أدت إلى اكتساحها الانتخابات البرلمانية وقتها [1].

وأدى فوز الجبهة بالانتخابات عام ١٩٩١ إلى حدوث خلاف فى

---

(١) يرجع ذلك لأن مؤسسى الجبهة الشيخ عباس مدنى والشيخ على بلحاج والشيخ عبد القادر حشانى من ذوى الفكر الاخوانى وإن كان الشيخ على بلحاج معروف بأنه رائد الاتجاه السلفى المتشدد فى الجبهة وقد حصلت الجبهة فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ على ١٦٦ مقعداً وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على ٢٥ مقعداً والحزب الحاكم «جبهة التحرير الوطنى» على ١٦ مقعداً والمستقلين على ٣ مقاعد فقط

صفوفها وانقسمت إلى تيارين:-

أ - تيار أول كان يرى أن تقوم الجبهة بترشيح الشيخ عباس مدنى لرئاسة الوزارة ثم المطالبة بانتخابات لرئاسة الجمهورية حتى يمكن الاستيلاء على السلطة وإقامة الدولة الاسلامية.

ب - تيار أخر كان يخشى من انقلاب عسكرى ضد الجبهة لذا كان يهدف للتعاون مع السلطات الحاكمة والمحسوبة على الجيش وكان يقود هذا الاتجاه الشيخ عبد القادر حشانى.

وشهدت تلك الفترة انتعاش فى العمل الأسلامى فى الجزائر بشكل موسع فصدرت ١٢ جريدة ومجلة اسلامية باللغة العربية و٣ صحف اسلامية باللغة الفرنسية[1] كما شهدت أيضاً صدامات بين السلطات الجزائرية وجبهة الانقاذ فيما أشبه بمعركة كسر العظام بينهما.

وحدثت عدة انشقاقات داخل الجبهة الاسلامية للانقاذ وظهرت عدة

---

(١) من الصحف والمجلات والمنشورات الاسلامية باللغة العربية والفرنسية :-

١ - مجلة التذكير	شهرية
٢ - مجلة الإرشاد	عن حركة جمعية الاصلاح والارشاد الاسلامية
٣ - جريدة الانقاذ	أسبوعية عن الجبهة الاسلامية للانقاذ
٤ - صحيفة العقيدة	يومية
٥ - مجلة النهضة	شهرية عن حركة النهضة
٦ - صحيفة النهضة	أسبوعية عن حركة النهضة
٧ - حريدة الهداية	أسبوعية عن الجبهة الاسلامية للانقاذ - لجنة الأرشاد
٨ - جريدة النداء	أسبوعية تصدر عن التجمع الاسلامى أسبوعية
٩ - جريدة النور	أسبوعية
١٠- جريدة البلاغ	صحيفة أسبوعية عن الجبهة الاسلامية للانقاذ
١١- جريدة المستقبل	أسبوعية
١٢- الفرقان	أسبوعية بالفرنسية الجبهة الاسلامية للانقاذ.
١٣- الاصلاح	شهرية بالفرنسية جمعية الاصلاح والارشاد
١٤- الصحوة	أسبوعية بالفرنسية

تشكيلات اسلامية جمعها كلها فكر جهادى مع وجود خلافات فقهية بينها، وأيضاً تم نفى عدة رموز اسلامية هامة إلى خارج الجزائر مثل الشيخ أنور هندام، وتم تصفية البعض، وحدثت مواجهات عنيفة بين الجماعات الاسلامية بينها وبين بعضها البعض بالإضافة للمواجهات مع السلطات.

فى أغسطس ١٩٩١ أعلن عن تشكيل لجماعة اسلامية عندما توحدت عدة جماعات إسلامية مسلحة صغيرة نشأت عن انشقاقات فى التيارات والجماعات الاسلامية الأخرى وهى:-

أ - جماعة يقودها نصر الدين كحيل.

ب - جماعة يقودها عبد الرحيم غروول المعروف بأسم (القارئ)

ج - جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بقيادة محمد خيرا.

د - جماعة براقى وهى تضم عدد من ضباط الجيش الجزائرى السابقين تحت قيادة نور الدين سلامة.

قامت الجماعة بتكفير المجتمع ووصفته بالجاهلية وبدأت بالجهاد متبعة الفكر القائم على العنف والتشدد وقد نفذت عدة عمليات داخل وخارج الجزائر كان من بينها عمليات اغتيال الأجانب بالجزائر وتفجير مقر الأمن الوطنى فى الجزائر وقتل الرهبان ورجال الاعلام واغتيال بعض النساء بالإضافة لاغتيال الرئيس بوضياف وأصبح منهاج الجماعة الاسلامية هو العنف والتشدد والقيام بعمليات ارهابية مروعة.

فى مايو ١٩٩٤ تم توقيع اتفاقية لتوحيد الفصائل الاسلامية المسلحة

فى الجزائر ضمت أكبر ثلاث فصائل اسلامية مسلحة هى:-

أ - الجماعة الاسلامية بتكوينها السابق.

ب - تيار عريض من المنشقين عن الجبهة الاسلامية للإنقاذ عرف باسم جماعة الجزارة برئاسة الشيخ محمد السعيد وعبد الزراق رجام والشيخ يوسف جويراس وكان يلقى دعماً من الشيخ أنور هدام من منفاه فى أوروبا.

ج - حركة الدولة الاسلامية تحت رئاسة الشيخ السعيد مخلوفى والشيخ رابح قطاب

وسمى هذا التجمع باسم الجماعة الاسلامية المسلحة الذى تصاعدت أهميتها وقوتها على الساحة الاسلامية فى الجزائر وأصدرت الجماعة نشرتين هما الراية والاعتصام لتعبر عن اتجاهات وفكر الجماعة وكانت هذه النشرات تصدر فى أوروبا وفى الجزائر معا وأصبحت هذه الجماعة تعرف بجماعة «الجيا».

عملت الجماعة الاسلامية المسلحة بعد ذلك على استقطاب الجماعات والتيارات الاسلامية الصغيرة وضمها إليها بل ووسعت من نطاق استقطابها ليشمل الأفراد ذوى الاتجاهات الاسلامية.

وقد قامت الجماعة بإرسال بعض عناصرها للاشتراك فى عمليات فى البوسنة والشيشان وطاجيكستان والصومال وبدأت لها علاقات قوية مع التنظيمات الجهادية المسلحة التى تقوم بعمليات قتالية فى بلاد مختلفة.

بل أن نهج الجماعة فى القيام بأعمال العنف والاغتيال والتصفية الجسدية قد توسع إلى حد اتباعه فى حل الخلافات الفكرية بين الجماعة وبين التنظيمات الاسلامية الأخرى خاصة عند الحوار عن رفض الجماعة فكرة الحوار مع السلطات أو قبول مبدأ الديمقراطية واعتبرت ذلك بدعة ونوع من الكفر واستباحت دم التيارات الاسلامية المناوئة التى كانت توافق على هذا الحوار .

على أن سياسة الجماعة الاسلامية المسلحة فى تعاملها مع مناهضى فكرها ومع الجماعات الاسلامية الأخرى المختلفة مع توجهاتها بالعنف والاغتيال والتشدد قد انعكس هو أيضاً على الجماعة نفسها [1] ففى عام ١٩٩٤ وأثر تولى جمال زيتونى المعروف بأبو عبد الرحمن أمين الإمارة فى الجماعة طرأ على سياسة الجماعة الاسلامية المسلحة نوع من التطور تمثل فى :-

١ - القيام بعده عمليات عنف شديدة داخل الجزائر وخارجها تهدف لجذب انتباه الأعلام العالمى للجماعة ونشاطها وتمثلت فى أغتيال الأجانب العاملين فى الجزائر وعمليات خطف وتفجير الطائرات ووسائل المواصلات الفرنسية.

٢ - زيادة مساهمة نشاط الجماعة بالمشاركة فى عمليات مسلحة مع

(١) زعماء الجماعة المتتالين كان مصيرهم الموت اما فى معارك مع قوات الأمن الجزائرية أو فى تصفية جسدية فى صراعات داخلية عدا أمير الجماعة عبد الحق العايده الذى اعتقله المغرب وسلمه للجزائر ولقى ٦ زعماء متتالين من زعماء الجماعة مصير الموت دون أن يكون لذلك تاثير على فاعليه الجماعة ونشاطها وعملياتها واتجاهها للعنف أو تعاونها مع الجماعات الأخرى خارج الجزائر أو اشتراكها فى عمليات مشاركة لتنظيمات اسلامية مثل أفغانستان والصومال والشيشان وطاچيكستان والبوسنه.

تنظيمات اسلامية فى دول أخرى كالشيشان وطاچيكستان والصومال ودول البلقان والسودان واقامة سياج من التعاون مع تنظيمات اسلامية جهادية وتكفيرية وتقديم مساهمات فعالة فى هذا المجال.

٣ - زيادة حدة الخلافات والأنقسامات والانشقاقات فى كيان الجماعة واللجوء الدائم إلى أسلوب التصفيات الجسدية والتى كان ملامحها :-

أ - تصفية قادة جماعة الجزارة عام ١٩٩٥ وخاصة الشيخ محمد السعيد وعبد الرزاق رجام.

ب - الخلاف مع الجماعات الجهادية الاسلامية الأخرى التى سحبت دعمها وتأييدها للجماعة وخاصة :-

١ - جماعة الجهاد المصرية التى يرأسها د. أيمن الظواهرى [(١)].

---

(١) ويعكس الخلاف الذى تفجر بين جماعة الجهاد المصرية والجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية بعض مظاهر العلاقات بين الجماعات الاسلامية المختلفة على النحو التالى :-

١ - ترى الجماعة الجزائرية أن جماعة الجهاد المصرية تعتمد فكراً تكفيراً خالصاً لافكراً جهادياً من حيث توسع جماعة الجهاد المصرى فى نطاق التكفير ليشمل كثرة المسلمين فى حين تنفى جماعة الجهاد المصرية ذلك وتؤكد بأن فكرها فكراً جهادياً، وترى الجماعة الجزائرية أيضاً أنه يجب عدم التكفير الا بقرينة أو إقرار أو شهادة عدول وأن جماعة الجهاد تطلق التكفير بدون حدود أو ضوابط وأن أطلاق مسمى جماعة الجهاد عليها فيه تجاوز لمفهوم الجهاد وإضرار بجماعات الجهاد كلها.

٢ - أن هناك خلاف حول تحديد الموقف من العلماء وخاصة سيد قطب وترى الجماعة الجزائرية أن سيد قطب لم يسمى نفسه عالماً وأن فى فكرة مايقبل ومايرد وأن جماعة الجهاد المصرية وخاصة أميرها د. أيمن الظواهرى تطرح الموقف من سيد قطب كأحد عناصر فكرها وهو أمر غير مقبول.

٣ - أن جماعة الجهاد قد انضمت الى بعض التنظيمات الاسلامية التى كانت تدعم الجماعة الاسلامية المسلحة وأتخذت موقفاً معادياً منها وأعلنت عن عدم دعمها للجماعة الجزائرية ورفضت أسلوب وطريقة عملها.

٢ - الجماعة الاسلامية المقاتلة - المعروفه بالأفغان الليبين بزعامة أبو عبدالله صادق[١].

٣ - أوقفت العناصر الاسلامية فى أوروبا وخاصة لندن واستوكهولم دعمها للجماعة ومنعت استمرار اصدار صحيفة الأنصار التى كانت تعبر عن الجماعة فى أوروبا[٢]

ج - محاولة اغتيال الشيخ أحمد سحنون الأب الروحى للحركة الاسلامية فى الجزائر.

---

(١) وقد جمدت الجماعة الاسلامية المقاتلة الليبية علاقتها بالجماعة الاسلامية المسلحة إعتباراً من يونيو ١٩٩٦ وأثر قيام الجماعة الاسلامية الجزائرية المسلحة بتبنى عمليات المذابح فى الجزائر أواخر عام ١٩٩٧ ورفضها نداء وقف العمليات الذى أعلنه الجيش الاسلامى للإنقاذ وأعلانها تكفير الشعب الجزائرى واستباحه دمه، أتخذت الجماعة الاسلامية المقاتلة الليبية موقفاً أكثر عنفاً من الجماعة الجزائرية واتهمتها بالمروق عن الاسلام.

(٢) دأبت نشرة الأنصار التى تصدر فى لندن على تبنى وجه نظر الجماعة الاسلامية المسلحة بالجزائر وكانت تعبر عنها وتروج لها إلا أنه فى يونيو ١٩٩٦ وعقب تبنى الجماعة مسئولية تصفية عدد من شيوخ وقادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ الذين أنضموا للجماعة الاسلامية المسلحة وحدوث أنشقاقات وخلافات قوية بين الجماعة وبين العناصر الاسلامية الأصولية المقيمة فى أوروبا، التى تتولى دعم إصدار نشرة الأنصار، وترتب على ذلك إيقاف صدور نشرة الأنصار فى منتصف ١٩٩٦.
بإحتواء الخلافات بين الجماعة الاسلامية المسلحة وبين العناصر الاسلامية الأصولية فى أوروبا عادت نشرة الأنصار للصدور منذ مارس ١٩٩٧ واستمرت فى دعمها الشديد للجماعة الاسلامية المسلحة سواء فى موقفها من السلطات الجزائرية أو من باقى الفصائل الاسلامية الأخرى.
إلا أن نشرة الأنصار فى شهر اكتوبر ١٩٩٧ قررت التوقف عن دعم الجماعة الاسلامية لنهج الجماعة وتبينها أعمال المجازر ضد الأهالى فى الجزائر ورفضها الهدنة مع النظام الجزائرى تمهيداً للوصول إلى حل سلمى للأزمة الجزائرية وقد هاجم مصطفى كامل المعروف بأبو حمزه المصرى والمشرف على إصدار نشرة الأنصار بعنف الجماعة لتكفيرها الشعب الجزائرى وإستباحه دمه وأعلنت النشرة عن عدم دعمها بعد ذلك للجماعة والقائمين عليها ، مما يدل على أن العناصر الاسلامية فى أوروبا قد توقفت هى أيضاً عن دعم الجماعة.

إلى عدة تيارات أدت إلى بروز [1] :-

أ - الجماعة الاسلامية المسلحة تيار زيتونى.

ب - الجماعة الاسلامية المسلحة تيار ابو الوليد.

ج - الجماعة الاسلامية للجهاد والدعوة مصطفى كرطالى.

د - الحركة الاسلامية المسلحة - ويقودها عبد القادر شموطى وهو أقدم جماعات العنف الاسلامى فى الجزائر ويدعمه مباشرة الشيخ على بلحاج.

وقد كان لأوضاع الجماعات الاسلامية الجزائرية وانقساماتها وأساليب العنف التى اعتنقتها أن حصل التيار الاسلامى الذى سمح له

---

(١) تتبلور الانقسامات والانشقاقات التى حدثت فى وجود :-

* جماعات داخل الجماعة الاسلامية ولاتؤيد تيار جمال زيتونى وتؤيد الأمير أبو الوليد وهى :-

أ - جماعة قصر البخارى - الكتيبة الخضراء.

ب - جماعة جبل اللوح - الكتيبة الربانية.

ج - كتيبة الأربعاء.

د - كتيبة القباء.

هـ - كتيبة الموت .

و - كتيبة غليزان.

ز - كتيبة السنه

* جماعات داخل الجماعة الاسلامية وتؤيد تيار جمال زيتونى وخليفته أبو طلحة وهى :-

أ - كتيبة الشهداء ويقودها حسين فليشة.

ب - كتيبة الغرباء أميرها سعيد عرازقة.

ج - كتيبة الفتح.

د - كتيبة الحق.

هـ - كتيبة خالد بن الوليد.

و - كتيبة الانتقام.

* تنظيمات انفصلت عن الجماعة نهائية وشكلت تنظيمات أخرى وهى :-

أ - الجبهة الاسلامية للجهاد المسلح.

ب - حركة الدولة الاسلامية برئاسة سعيد مخلوفى والتى تعرف بالأفغان الجزائريين وشكلت معاً جبهة جديدة باسم الجماعة الاسلامية للجهاد وتولى زعامتها مصطفى كرطالى.

د - حدثت انشقاقات عنيفة وكثيرة داخل الجماعة نفسها أدت

إلى :-

اهدار دم شيوخ جبهة الانقاذ داخل الجزائر وخارجها وعدد من قادة الجماعات الاسلامية الغير متحالفة فى إطار الجماعة مثل الشيخ عز الدين باعة والشيخ ناصر ينطراوى لقبولها مبدأ اللقاء مع النظام الحاكم والتفاوض معه.

هـ - إلا أن أهم الانشقاقات فى الجماعة أدى لتدهور الأحوال داخلها واصدار مجلس شورى الجماعة قراراً بعزل أميرها جمال زيتونى عن الإمارة وتعيين ميلود حولى المعروف أبو الوليد أميراً للجماعة واعتراض المناصرين لزيتونى على ذلك ثم تم اغتيال جمال زيتونى على يد عناصر منشقة على الجماعة، واعلان فريق من الجماعة منشق عن اختيار عنتر الزوابرى المعروف بأبوطلحة - ضابط سابق بالجيش الجزائرى وكان ضمن المشاركين فى الحرب الافغانية أميراً للجماعة.

ثم زادت على أثر ذلك حركة الانشقاقات والانقسامات داخل الجماعة

إلى عدة تيارات أدت إلى بروز [1] :-

أ - الجماعة الاسلامية المسلحة تيار زيتونى.

ب - الجماعة الاسلامية المسلحة تيار ابو الوليد.

ج - الجماعة الاسلامية للجهاد والدعوة مصطفى كرطالى.

د - الحركة الاسلامية المسلحة - ويقودها عبد القادر شموطى وهو أقدم جماعات العنف الاسلامى فى الجزائر ويدعمه مباشرة الشيخ على بلحاج.

وقد كان لأوضاع الجماعات الاسلامية الجزائرية وانقساماتها وأساليب العنف التى اعتنقتها أن حصل التيار الاسلامى الذى سمح له

---

(١) تتبلور الانقسامات والانشقاقات التى حدثت فى وجود :-

* جماعات داخل الجماعة الاسلامية ولاتؤيد تيار جمال زيتونى وتؤيد الأمير أبو الوليد وهى :-
أ - جماعة قصر البخارى - الكتيبة الخضراء.
ب - جماعة جبل اللوح - الكتيبة الربانية.
ج - كتيبة الأربعاء.
د - كتيبة القباء.
هـ - كتيبة الموت .
و - كتيبة غليزان.
ز - كتيبة السنه

* جماعات داخل الجماعة الاسلامية وتؤيد تيار جمال زيتونى وخليفته أبو طلحة وهى :-
أ - كتيبة الشهداء ويقودها حسين فليشة.
ب - كتيبة الغرباء أميرها سعيد عرازقة.
ج - كتيبة الفتح.
د - كتيبة الحق.
هـ - كتيبة خالد بن الوليد.
و - كتيبة الانتقام.

* تنظيمات انفصلت عن الجماعة نهائية وشكلت تنظيمات أخرى وهى :-
أ - الجبهة الاسلامية للجهاد المسلح.
ب - حركة الدولة الاسلامية برئاسة سعيد مخلوفى والتى تعرف بالأفغان الجزائريين وشلكت معاً جبهة جديدة باسم الجماعة الاسلامية للجهاد وتولى زعامتها مصطفى كرطالى.

بدخول الانتخابات البرلمانية ١٩٩٧أو الذى لم يقاطعها على عدد من المقاعد لايؤهله لتواجد سياسى مؤثر حيث :-

١ - سبق للسطات أن حظرت نشاط الجبهة الاسلامية للانقاذ ورفضت بعض التنظيمات الجهادية الاشتراك فى الانتخابات كالجماعة الاسلامية المسلحة.

٢ - أن وزارة الداخلية الجزائرية قد اشترطت تغيير مسمى الاسلام من اسم كافة التنظيمات باسم السلم فى إطار عدم الاعتراف بشرعية الأحزاب التى تقوم على أسس عقائدية وأصبح من الشروط اللازمة لاشتراك هذه الأحزاب فى الانتخابات فأصبح اسم حركة المجتمع الاسلامى (حماس) هو حركة مجتمع السلم.

٣ - بلغ عدد مقاعد التيار الاسلامى المشارك فى هذه الانتخابات ١٠٣ مقعداً فى البرلمان على النحو التالى:-

- حركة مجتمع السلم برئاسة الشيخ محفوظ نحناح لها ٦٩ مقعداً.
- حركة النهضة ولها ٣٤ مقعداً.

وقد اشترك هذا التيار فى ائتلاف حاكم بالجزائر ضم أربعة أحزاب هى :-

١ - التجمع الوطنى الديمقراطى . ٢ - جبهة التحرير الوطنى .
٣ - حركة مجتمع السلم . ٤ - حركة النهضة .

بالرغم من معارضة باقى فصائل التيار الاسلامى لهذا الاشتراك الأمر الذى أدى لزيادة حدة الخلافات بين فصائل التيار الاسلامى.

وقد تطورت الأوضاع فى الجزائر وتحولت إلى أزمة دموية وبلغ فيها

العنف حداً من الاستشراء ومذابح ومجازر جماعية ومواجهات مسلحة متعددة المصادر يكون ضحيتها الأبرياء ويزيد من بشاعة هذا العنف أنه أوسع نطاقاً مما هو معلن أو معروف[1] ، وجرى تعتيم من أطرافه (مرتكبيه وضحاياه) على حجمه بعد أن زاد رقعته نتيجة :-

أ - المواجهة بين أجنحة التيار الاسلامى المختلفة فيما بين الجماعات وبعضها وتصفية الحسابات بين فصائل التيار الاسلامى وبعضها البعض .

ب - المواجهات بين السلطة الجزائرية وأعضاء الجماعات الاسلامية .

ج - اشتراك ميليشيات الدفاع الذاتى التى شكلها الأهالى فى القرى والمدن لمواجهة العناصر الاسلامية فى ظل عجز قوات السلطة مما أوجد طرفاً آخر فى الصراع .

د - تطور العنف ليطال أهالى المتعاونين مع السلطة وأيضاً أهالى أعضاء الجماعات الاسلامية فى إطار عمليات الانتقام المضاد والمتبادل مما زاد من أطراف عملية الصراع .

الأمر الذى أدى إلى تعقد وتشابك الوضع بحيث لم يعد يمثل معارضة متطرفة وعنيفة لنظام يستخدم هو أيضاً العنف وقوة الدولة فى مواجهة هذه المعارضة وإنما فجر حالة انقسام فى السلطة نفسها ووجود صراع بين أجنحتها

---

(١) ويرى البعض أن حدة الخلاف ترجع إلى أن الأزمة الجزائرية تمت على أرضية اجتماعية اقتصادية تضخمت مع انهيار الحرب الباردة وقدم الاسلاميون فى الجزائر طرحاً صحيحاً لمشاكل بلادهم واقترحوا حلولاً خاطئة فى حين أن السلطة أخطأت فى الطرح وفى عرض الحلول فحدث الصدام وترعرعت كل قوى التطرف - من كتاب الجزائر المأزق والحل - تأليف موريس أبو النصر - دار الثقافة بيروت ١٩٩٧ ص ٢٥

وخاصة داخل المؤسسة العسكرية التى تلعب دوراً رئيسياً فى الحياة السياسية[1].

وترتب على إختلاف الاتجاهات داخل السلطة حيال طرق معالجة الأوضاع ليس فقط تزايد حالة العنف وبشاعته وافتقاد وجود إرادة سياسية وحاسمة لدى هذه السلطة فى وقف العنف ، وإنما اتهام بعض عناصرها بالاشتراك مع هذا العنف .

وإزاء عجز السلطة الجزائرية عن وضع حد للتدهور الأمنى ودخول الوضع فى

---

(١) ترتب على ذلك أنه بالرغم من حدة العنف الرهيب واستمراره فإن السلطات الجزائرية عجزت عن مواجهة هذا العنف بالإجراءات الأمنية المناسبة وانقسم الاتجاه فى القوات المسلحة إلى :-

أ - اتجاه يرى توسيع المواجهة الأمنية مع الجماعات الاسلامية وتطويرها لإثبات سيطرة السلطة على مسائل الأمن الداخلى وإستئصال الاسلاميين من الساحة ويعرف أصحاب هذا الاتجاه بالاستئصاليين.

ب - اتجاه يعرف بمجموعة التفاهم ويرى الاكتفاء بعزل الاسلاميين عن الحياة السياسية فقط دون محاولة إستئصالهم.

ج - اتجاه يرى قبول فكرة الاحتكام للشعب عن طريق الحل الديمقراطى والسماح بانتخابات ديمقراطية حرة تشترك فيها جميع القوى السياسية وتكون نتيجة الانتخابات هى مفتاح الحل فى ظل ضوابط ايقاف العنف مع فتح حوار مع التيار الاسلامى الجزائرى ومحاولة إحتوائه داخل النظام وقد تردد مايلى :-

١ - ضلوع بعض أجنحة المؤسسة العسكرية فى المذابح بهدف اشاعة الفوضى داخلياً للضغط على التيار الآخر فى صراع السلطة.

٢ - تسريب بعض الأسلحة الثقيلة من داخل المؤسسة العسكرية إلى عناصر متطرفة وتستخدم هذه الأسلحة فى عمليات المذابح الجماعية.

ويرى الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابة « المقالات اليابانية » ١٩٩٧ - أن « لقد كان الحل الديمقراطى مطروحا فى الجزائر، ولكن كمية الاخطاء وحجم الفساد صنعا مازقا كان الخروج منه بالحل أو بالهروب امرا بالغ الصعوبة، ان البيروقراطية العسكرية التى استولت على الوطن الجزائرى وأماله عاودتها مخاوفها من الحساب على ما جرى من نتائج الاختناق بالعجز والفساد (كان بينه تحقيق رسمى اثبت اختلاس ٢٢ بليون دولار فى صفقات سلاح على مدى عشرين سنة) ، وزادت هذه المخاوف عندما اسفرت انتخابات الجزائر سنة ١٩٩٢ عن فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ وقد تشككت البيروقراطية العسكرية فى الجزائر فى أن الجبهة الاسلامية لديها حلول ناجعة لمشكلة الجزائر، ثم تصورت ان الجبهة الاسلامية للانقاذ عندما تتولى الحكم وتجد الطريق إلى المستقبل صعبا فان اسهل المخارج لها ان تكون هى العودة إلى فتح الملفات القديمة .. وهكذا تم الغاء نتيجة الانتخابات التشريعية، وأعلن الجيش حالة الطوارئ وقرر تصفية التيار الاسلامى فى الجزائر، ووجد تشجيعا من فرنسا على عهد الاشتراكيين .. ومنذ ذلك اليوم وعلى امتداد خمس سنوات اصبح القتل صناعة ثقيلة فى الجزائر» .ص ١٩٢

الجزائر إلى دوامة يصعب الخروج منها وتحولها إلى نوع من الحرب الأهلية يدفع ثمنها الشعب والدولة فقد طرحت البدائل الآتية :-

أ - تدخل دولي لفرض الأمن في الجزائر خاصة بعد أن أصبح الوضع في الجزائر يشكل خطراً على إستقرار الدول المجاورة وتزايد بشاعة العنف ضد المواطنين فيها وإنتهاك حقوق الإنسان ، إلا أن الواقع يؤكد إستحالة هذا التدخل(١)

ب - وساطة دولية أو عربية أو إسلامية بين القوى الاسلامية الجزائرية والسلطات بهدف البحث عن حل للأزمة ، إلا أن الأجنحة القوية في السلطة وبعض التيارات الاسلامية رفضت هذا الاتجاة ونادت بفكرة جزائرة الحل (الحل من داخل الجزائر)

ج - اعمالاً لفكرة جزائرة الحل فإن البديل الأكثر قبولاً هو الحوار بين السلطة وبين فصائل التيار الاسلامي لتحقيق إنفراج في الأزمة.

يحاول إتجاه في السلطة تقييد الحوار مع التيار الاسلامي بإستبعاد :-

١ - التيار الاسلامي الذي يعزل نفسه عن الحوار مثل الجماعة الاسلامية المسلحة وهي أكثر الجماعات إرتكاباً للعنف والمجازر في الجزائر.

---

(١) وقد طالبت مؤسسات حقوق الإنسان الدولية بتشكيل لجنة تحقيق دولية تتولى تقصي الحقائق في العنف الجزائري سواء من قبل السلطة أو الجماعات الاسلامية وتحديد المسئولية عنه واتخاذ التدابير اللازمة لوقفه وحماية المواطنين وهي منظمات العفو الدولية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ومنظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة مراسلين بلاحدود بل وطالبت بعقد جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة الوضع في الجزائر.

٢ – التيار الاسلامى الذى ليس له وجود قانونى مثل الجبهة الاسلامية للإنقاذ بعد حلها وحظر نشاطها والتى لم تعد فقط هى المعبرة عن التيار الاسلامى إلا أنها أحد أهم القوى المؤثرة فيه.

وفى مقابل ذلك فقد طرحت الجبهة الاسلامية للإنقاذ تصورها لتحقيق الحوار مع السلطات تمهيداً لتحقيق انفراج للأزمة من خلال:–

١ – وقف القتال وعمليات العنف واعلان هدنة عسكرية من جانب الجيش الاسلامى للانقاذ كخطوة أولى مقابل قيام الحكومة باطلاق سراح قادة الجبهة التاريخيين عباس مدنى وعبد القادر حشانى وعلى بلحاج.

٢ – طرح مشروع حوار قومى واسع تشارك فيه كل القوى والفعاليات السياسية للخروج من الأزمة الجزائرية .

٣ – الغاء حالة الطوارئ .

٤ – اعادة الاعتبار للجبهة الاسلامية للانقاذ واحداث تغيير يسمح للشعب الجزائرى بالحرية الكاملة .

٥ – إصدار عفو شامل عن العسكريين فى صفوف الجيش الاسلامى .

٦ – اعتبار الأزمة الجزائرية أزمة سياسية وليست أزمة أمنية وأن حلها يجب أن يتم بالطرق السياسية لا بالطرق الأمنية.

وأثر ذلك جرت عدة اتصالات سرية وعلنية بين عناصر من الجبهة الاسلامية للانقاذ وأحد أجنحة القوات المسلحة الجزائرية أصرت من خلاله السلطات الجزائرية على أن تصدر الجبهة الاسلامية للانقاذ باعتبارها الجماعة الاسلامية الأولى التى فجرت فى عام ١٩٩٥ موجات العصيان ضد النظام وجرت الجزائر إلى

دوامة العنف بياناً بنداء لوقف العنف بدون قيد أو شرط كمدخل للحوار بين السلطة والتيار الاسلامى [1] .

ومن جانبها بدأت السلطات الجزائرية باتخاذ بعض المواقف لتهيئة تحقيق هذا الانفراج مثل:-

١ - إصدار قانون الرحمة وبموجبه يتم العفو عن أعضاء الجماعات الاسلامية الذين يسلمون أنفسهم وأسلحتهم وخاصة العناصر العسكرية منهم .

٢ - اطلاق سراح الشيوخ القادة للجبهة مثل عبد القادر حشانى وعباس مدنى - الا أنها أعادت فرض الإقامة الجبرية على الشيخ عباس مدنى لتبنية الدعوة للأمم المتحدة للتدخل العسكرى فى الجزائر فضلاً لأن اطلاق سراحه قد هدد بحدوث مواجهة بين الأجنحة المتصارعة داخل السلطة الجزائرية.

---

(١) أثار امتناع وزارة الخارجية الأمريكية عن وضع الجبهة الاسلامية للانقاذ على قائمة المجموعات والتنظيمات الإرهابية عدة تساؤلات داخل أوساط الجماعات الاسلامية خاصة:-

١ - أن القائمة الأمريكية قد ضمت الجماعة الاسلامية المسلحة وأغفلت الجبهة الاسلامية للإنقاذ التى كانت أول من رفع راية العصيان ضد السلطات الجزائرية.

٢ - أن هذا الاتجاة يشير الى أن الإدارة الأمريكية لاتعتبر جبهة الانقاذ مسئولة عن أعمال العنف والمجازر تلقى المسئولية فقط على الجماعة الاسلامية المسلحة.

٣ - أنه بموجب هذه القائمة فإنه لايمكن اعتبار الجبهة الاسلامية للانقاذ منظمة إرهابية ولاتخضع لقانون الإرهاب الذى يمنع جمع التبرعات وتقديم أى نوع من المساعدات اليها وبالتالى فإنه يمكن تقديم المساعدات وجمع التبرعات لصالح الجبهة الاسلامية للإنقاذ داخل الولايات المتحدة .

٤ - بموجب هذا الموقف أيضاً فإن أعضاء الجبهة الاسلامية للانقاذ لهم الحق فى دخول الولايات المتحدة ولاينطبق عليهم قرار منع أعضاء المنظمات المدرجة فى قائمة الإرهاب من الدخول لأمريكا .

ترى الأوساط الاسلامية الجزائرية ان الادارة الأمريكية بهذا الموقف تحاول إقناع الرئيس الجزائرى فإن الجبهة الاسلامية للإنقاذ من القوى الاسلامية المعتدلة غير المتطرفه وأن عليه قبول مبدأ الانفتاح على الجبهة وأعطائها قدراً من المشاركة بإعتبارها تمثل القوى الاسلامية المعتدلة التى يجب مشاركتها فى الحكم بدلاً من فتح الباب أمام القوى المتطرفة .

وعلى الرغم من عدم سير المفاوضات بين الجبهة والسلطات بالشكل المرجو فقد أصدر مدنى مرزاق أمير الجيش الاسلامى للانقاذ الجناح العسكرى للجبهة الاسلامية للانقاذ بياناً فى أغسطس ١٩٩٧ أعلن فيه وقف العمليات المسلحة وعمليات العنف من جانب الجيش الاسلامى للانقاذ ودعا إلى هدنة وسلام بين الجزائريين كبداية لتحقيق السلام فى الجزائر.

ويعد صدور بيان الهدنة من جانب الجيش الاسلامى للإنقاذ الغطاء السياسى الذى تحركت من خلاله أحد أجنحة القيادة السياسية للجبهة الاسلامية للانقاذ خاصة الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية [1] أعلن عن تأييده لمبادرة وقف العنف وأيد الدعوة للهدنة بل أن الهيئة التنفيذية دعت إلى القاء سلاح الجماعات الاسلامية وعقد مصالحة وطنية بين الجزائريين سواء كانت بين السلطات والتيارات الاسلامية المختلفة أو بين التيارات الاسلامية وبعضها البعض وتحقيق سلم دائم واستقرار بالجزائر .

طرح هذا التيار عدة مطالب واجراءات لتحقيق هذا السلم وهى :-

١ - اصدار عفو عام يضمن استعادة الذين حملوا السلاح والمطاردين من أعضاء الجماعات لحياتهم العادية داخل المجتمع والافراج عن المساجين واستعادتهم لحرياتهم وحقوقهم .

٢ - تعويض جميع ضحايا العمليات .

٣ - الغاء حالة الطوارئ .

٤ - الدعوة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية يضم جميع مؤسسات الدولة وجميع قوى المجتمع دون تمييز .

الا أن اعلان الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ بخارج الجزائر

---

(١) الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ خارج الجزائر يرأسها الشيخ رابح كبير وتضم الشيوخ على جدى وعبد القادر بوخمخم وعبد القادر عمر وكمال قمازى.

برئاسة الشيخ رابح كبير تأييدها لنداء الهدنة ووقف العمليات والقتال الذى أعلنه مدنى مرزاق أمير الجيش الاسلامى للانقاذ[1] الجناح العسكرى للجبهة الاسلامية للانقاذ، قد فجر الانشقاق والخلاف بين عناصر الجبهة الاسلامية للانقاذ نفسها وخاصة:-

١ - خلافات بين العناصر خارج الجزائر المقيمة فى لندن والسويد وبين العناصر المقيمة فى فرنسا والمانيا.

٢ - خلافات بين العناصر داخل الجزائر والعناصر خارج الجزائر.

ونتيجة لهذه الخلافات انشق جناح وعناصر الجبهة الموجود فى لندن برئاسة الشيخ احمد الزاوى والشيخ قمر الدين خربان وأسس تنظيماً يعرف بإسم المجلس التنسيقى للانقاذ[2]

ويرى تيار فى جبهة الانقاذ لايوافق على المبادرة أن أمير الجيش الاسلامى

---

(١) الهيئة التنفيذية للجبهة الاسلامية للانقاذ وفى تراجع مفاجئ عن تبنيها للدعوة للهدنة واجراء الحوار لتحقيق انفراج فى الجزائر يشكل تحولاً خطيراً أعلنت عن مقاطعتها التامة للانتخابات البلدية وناشدت جميع الجزائريين بعدم الاشتراك فيها بعد أن كانت قد تركت لهم الحرية فى خوضها والاشتراك فيها باعتبار أن مثل هذه الانتخابات لن تحقق مصلحة الجزائر وشعبها وأن الهدف الأول قبل الانتخابات يجب أن يكون تحقيق الهدنة ووقف القتال.

(٢) يسعى المجلس التنسيقى لعقد مؤتمر للجبهة الاسلامية للانقاذ يضم العناصر الخارجية لمحاولة حل الخلافات وإيقاف حالات الانقسام والتدهور وإعادة النظر فى بيانات الهدنة ووقف العمليات ضد السلطات الجزائرية وتبنى المجلس التنسيقى الجديد ضرورة موافقة القيادات التاريخية لجبهة الانقاذ وخاصة الشيخين عباس مدنى وعلى بلحاج على فكرة الهدنة ووقف العمليات .
من المعروف أن الشيخ على بلحاج ذو الفكر السلفى يعارض بشدة فكرة الهدنة والحوار مع السلطات فى الجزائر إلا إذا إعترفت هذه السلطات بشرعية الجبهة فى حين يرى تيار من الجبهة أن صمت الشيخ عباس مدنى حيال هذه المبادرة يعد فى حقيقة الأمر إعتراض عليها لذا اشترط الرئيس الجزائرى الأمين زروال لرفع الإقامة الجبرية عن الشيخ عباس مدنى أن يصدر الشيخ عباس بياناً رسمياً علنياً يؤيد فيه وبلاشروط الهدنة فى حين طرح الشيخ عباس مدنى على السلطات الجزائرية فكرة قيامه بإرسال رسالة مكتوبة إلى رابح كبير أمين الهيئة التنفيذية للإنقاذ فى المانيا يؤكد فيها تأييده للهدنة ويطالب أعضاء الجبهة بالالتزام بها وقد رفض الرئيس الجزائرى هذا التصور وأصر على أنه لابد أن يكون تأييد الشيخ عباس مدنى علنياً وصريحاً ومباشراً وموجهاً للشعب الجزائرى وأن يكون مصحوباً بطلب وقف أعمال العنف وادانة الذين يرتكبون مجازر قتل المدنيين وشجبها حتى يمكن النظر فى إطلاق حرية الشيخ عباس مدنى خاصة وأنه تم إطلاق سراحه من قبل إلا أنه لم يلتزم بتعهده السابق مع السلطات الجزائرية مما أدى لإعادة إعتقاله مرة أخرى.

للانقاذ والهيئة التنفيذية بموافقتها على المبادرة إنما يشكلان تمرداً على قيادات الجبهة التاريخية ومحاولة لتجاوزها.

كما ترتب على مبادرة الهدنة التى أعلنها الجيش الاسلامى للانقاذ ووقف القتال فى الجزائر ليس فقط خلافات وإنشقاقات داخل الجبهة الاسلامية للانقاذ نفسها التى انقسمت إلى تيارات معارضة وأخرى مؤيدة أما فى داخل الجزائر أو خارجها وانشقاق بعض العناصر الخارجية عن الجبهة وأنشاء تنظيم جديد باسم المجلس التنسيقى وانما ترتب عليها أيضاً تزايد الخلافات بين فصائل التيار الاسلامى وبعضها وخاصة مابين الجماعة الاسلامية المسلحة والجبهة الاسلامية للإنقاذ فقد رفضت الجماعة الاسلامية المسلحة فكرة الهدنة والحوار مع السلطات وهاجمت السلطة والجبهة الاسلامية للإنقاذ واعتبرت أن « حكم الدعوة إلى الحوار واقامة الهدنة من المرتدين (السلطات الحاكمة فى الجزائر) والدعوة إلى المصالحة هو نوع من الردة يقتل صاحبه ».

وقد أدى ذلك إلى حدوث نوع من الانقسام داخل صفوف الجماعة الاسلامية المسلحة نفسها أيضاً [1]

---

(١) فقد أعلن أحد أجنحة الجماعة وهو تنظيم « الباقون على العهد » معارضة للدعوة للهدنة وتأييده خط الجماعة فى إستمرار العمليات والقتال بينما عارض جناح آخر محسوب على الجماعة وهو « تنظيم الرابطة الاسلامية للدعوة والجهاد » إتجاه الجماعة المعارض للهدنة وأعلن عن تأييده لمبادرة الجيش الاسلامى للإنقاذ فى إيقاف العنف والدعوة للهدنة وتدريجاً بدأت بعض التنظيمات الاسلامية الجزائرية المتطرفة فى اعلان تأييدها لمبادرة مدنى مرزاق أمير الجيش الاسلامى للإنقاذ بوقف العمليات والقتال وإعلان الهدنة خاصة بعد أن كانت تعارضها وهى تنظيمات:-

١ - كتيبة الرحمن .

٢ - الجيش الاسلامى من خلال أميره أحمد بن عيشه على.

٣ - الرابطة الاسلامية للدعوه والجهاد عن لسان أميرها على بن حجر عن موافقتها على الهدنة أيضاً إلا أن بعض التنظيمات خاصة :-

١ - كتيبة الرحمن

٢ - الرابطه الاسلامية للدعوة والجهاد برئاسة على بن حجر

فقد أعلنتا مرة أخرى عن عدم التزامهما بوقف العمليات والهدنة مع السلطات وذلك عقب اتهام قيادة التنظيمين لقوات الأمن الجزائرية باستغلال الهدنة ووقف العمليات لتصفية عناصر هذه التنظيمات والتخلص منها بالقتل.

ومـاتزال الأزمـات الداخلية فى صـفـوف التـيـار الاسـلامى الجـزائرى تتـفـاعل وتؤدى إلى مزيد من الانشقاقات وتزايد إحتمالات تصفية هذه الخلافات دموياً بين أطرافـهـا بالإضـافـة لتزايد حـجم المجـازر ضـد الابرياء، ولـم يقـتـصـر تأثيـر الأزمـة الجزائرية على الداخل فقط بل أنه تجاوزه إلى حدود علاقات الجزائر الدولية.(١)

ويبقى واضـحاً أن حـركة التيار الاسـلامى الجزائرى قد أفرزت عنفاً مـتزايد ويشـعـاً ولم تفـرز فكراً سـيـاسـيـاً واضـحـاً وأن أجنحـة التـيـار الاسـلامى الذى قـبل

---

(١) فـمـثلاً انعكس هذا التـأثير على عـلاقـتـها بالمغرب عـقب اتهام الجـزائر للمـغـرب بانه يفتح حـدوده مـعـبراً للجماعات الاسلامية لتهريب الأسلحة المستخدمة فى عملياتها الأخيرة منذ يناير ١٩٩٨ بالإضافة إلى اتهام السلطات المغربية بفتح إذاعة موجهة للشعب الجزائرى باسم مبدى، وتهاجم النظام الجزائرى، وأيضاً اتهام السلطات المغربية بأنها دأبت على استضـافة قيادات اسلامية جزائرية منـاوئة للنظام مثل الشيخ السقيوطى وغيره. وأن غالبية العناصر الجزائرية التى ارتكبت المجازر الأخيرة تأتى عبر الحدود المغربية وتعود إلى الأراضى المغربية بعد ارتكاب جـرائمـهـا داخل الجـزائر وأن هناك تواطؤ ايرانى مـغـربى لدعم الجـمـاعـات الاسلامية الجزائرية وخاصة عقب قبض السلطات الجزائرية على أحد عناصر الجماعات الاسلامية الذى كـشف عن وجـود مكاتب ايرانيـة فى مـدينة وجـدة على الحـدود المغـربيـة تتـولى ربط بعض العناصـر من الجماعات الاسلامية مع عناصر محسوبة على النظام الايرانى بموافقة السلطات المغربية.

فى نفس الوقت فإن السلطات المغربية لاتكتفى بنفى هذه الاتهامات بل أنها تتهم السلطات الجزائرية بأنها تقوم بعملية استقطاب لجماعات وعناصر من البوليساريو واعداد معسكرات تدريب لها فى مناطق تندرف وتقوم بتسليحها .كما وأن السلطات المغربية تؤكد وجود مـخطط لإثارة عمليات تخريبية داخل الداخل المغرب تقف من ورائه بعض العناصـر داخل القـوات المسلحـة الجـزائرية وأن السلطات المغـربيـة ترى أن بعض القيادات العسكرية الجزائرية وعلى رأسها اللواء مـحمد العمارى رئيس الأركان واللواء توفيق مدين مدير الأمن الحربى واللواء اسماعيل العمـارى من المخابرات العسكرية يدفعون بالعلاقات المغربية الجزائرية إلى حافة الهوية لاخفـاء علامات الاسـتـفـهـام حول تدهور الوضع داخل الجـزائر والاتهامـات الموجهة للجيش الجزائرى فيـهـا عن طريق اشـعـال حـرب مع المغرب لتكون حـرباً وطنيـة تعيد جمع الشـعب الجـزائرى خلف النظام واعادة الشرعية للنظام العسكرى عن طريق التعبئة الشعبية وراء المؤسسة العسكرية.

المشاركة فى الحياة السياسية مثل حركتى السلم والنهضة قد شارك فيها وفق قوانين السلطة دون أن يقدم اسهاماً خاصاً فى الفكر السياسى.[٢]

٤ - تونـس :-

بدأت الحـركـة الاسـلامـيـة فى تونس على نهج الأخـوان المسلمين حـيث بدأت كحركة ثقافية مهتمة بالقرآن الكريم من خلال جامع الزيتونة وجامع سيدى يوسف فى أوائل السبعينات ، مما شكل الجذور الإخوانية لها.

وإنتشرت الحركة الاسلامية تدريجياً فى صفوف الطلاب إلا أنها بدأت تخرج من نطاق فكر الإخـوان المسلمين بل بدأت تنتـقـد الفكر الإخـوانى فى عدة مـجالات ، وفى عـام ١٩٧٨ إنحازت الحـركـة لإتحـاد العمـال فى مواقـفه ضد السلطة وبدأت تظهر للحركة الاسلامية التونسية ملامح نشاط سياسى.

فى عـام ١٩٧٩ تحـولت حـركـة التـجـديد الاسـلامى الى حـركـة الاتجـاه الاسـلامى وبدأت تطالب بالاعـتـراف بهـا كـحـزب سـيـاسـى وظهـر لهـا إتجـاه سياسى اسلامى حيث رفعت شعار الدعوة لإقـامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشـريعـة الاسـلامـيـة وبناء المجـتـمـع الاسـلامى دون أن يكون لـهـا بنـاء فكرى سياسى .

---

(٢) على أن الانتخابات البلدية التى أجريت فى أواخر اكتوبر ١٩٩٧ والتى قاطعتها التيارات الاسلامية عدا حركتى النهضة ومجتمع السلم (حماس سابقاً) قد أدت هى الأخرى إلى تصاعد فى المواجهة بين فصائل التيار الاسلامى وبعضها فقد تم تصفية ١٠ من مرشحى عناصر حركتى النهضة ومجتمع السلم من جانب الفصائل الاسلامية المعارضة لهذه الانتخابات ومن ناحية أخرى فإن العناصر الاسلامية المشاركة فيها قد شكت من حدوث تزوير فى نتائج الانتخابات لصالح حزب التجمع الوطنى الديمقراطى الذى يقود الائتلاف الحاكم ودعا الشيخ محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم والشريك فى الائتلاف الحاكم إلى المطالبة بتأسيس لجنة مستقلة للتحقيق فى التجاوزات فى الانتخابات البلدية ودعا المجتمع الدولى إلى تأييد تشكيل لجنة التحقيق ورأى الائتلاف الحاكم أنها دعوة غير مباشرة فى التدخل فى الشئون الجزائرية مما يزيد من حدة الخلاف بين فصائل التيار الاسلامى المعتدلة والسلطات الجزائرية .

فى نفس الوقت استطاع حزب التحرير الاسلامى أن يمد نشاطه إلى تونس وظهرت عدة عناصر تدعو إلى حزب سياسى إسلامى على نمط حزب التحرير الاسلامى ويدعو لإقامة دولة إسلامية لو بإستخدام القوة.

تعرضت حركة الاتجاه الاسلامى لجملة إنشقاقات أبرزها :-

أ - جماعة الاسلاميين التقدميين : بقيادة حامد الأنيقر وترفض فكرة تكوين حزب اسلامى وتدعو لتطوير الفكر الاسلامى بحيث يلائم الحداثة والتطوير فى تونس وأن تكون مناهج الحركة مطبقة بالطرق السلمية .

ب - جماعة المسلمين المستقلين : بقيادة صلاح الدين حورش وعارضت الاتجاهات الاصلاحية لدى حركة الاتجاه الاسلامى وترمى للآخذ بالسلفية حتى الشكلية منها وتدعو لاقامة الدولة الاسلامية بالجهاد والقوة .

فى ١٩٨١ بدأت حركة النهضة الاسلامية كتنظيم اسلامى غير معترف بها نشاطها برئاسة الشيخ راشد الغنوشى وقامت بأول عملياتها ضد السلطة بتدمير وتفجير مقر الحزب الحاكم وتم إعدام ثلاثة من أعضائها ومنع نشاط الجبهة .

إستمرت الجبهة تمارس نشاطها بصفة سرية وحاولت فى إنتخابات ١٩٨٩ المشاركة بعدة قوائم مستقلة وفشلت واتهمت الحكومة بأنها تريد إبعادها عن الساحة نظراً لقوتها والتفاف الناس حولها ، وإستمرت الحركة فى توسيع كوادرها من الشباب والعسكريين وإستمرت تدعو لإقامة الدولة الاسلامية تحت إطار فكر جهادى .

في مايو ١٩٩١ تم إفشال محاولة للجبهة للإستيلاء على الحكم وقبض على ٣٠٠ من كوادرها مابين مدني وعسكري ثم حاولت مرة أخرى بإغتيال الرئيس زين العابدين بن على في سبتمبر ١٩٩١ وفشلت المحاولة [1] .

وبالرغم من نشاط العناصر الاسلامية التونسية وإتخاذها الخط الجهادي ومحاولتها إزاحة النظام الحاكم وإقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية إلا أنه لايوجد لها فكر مميز فيما يتعلق بكيفية تنظيم سلطات هذه الدولة .

٥ – ليبيا :–

يقوم النظام السياسي الليبي على فكرة اللجان الثورية الشعبية التي تعمل وفق أفكار الكتاب الأخضر لذلك فهو لايعترف بأي أحزاب أو تنظيمات سياسية غير اللجان الشعبية .

وتعد الجماعات الاسلامية فصيلاً هاماً من فصائل المعارضة للنظام الليبي ، وكان التيار الاسلامي الليبي ذوي الأصول الإخوانية مشكلاً من :–

أ – جبهة التحرير الاسلامي .   ب – الطليعة الاسلامية .

وهما تنظيمان كان يعملان من خارج ليبيا وتقتصر حركتهما على إصدار البيانات التي تندد بالنظام وتهاجمه إعلامياً .

---

(١) ومن وقت لأخر تستغل حركة النهضة الاسلامية في تونس الأحداث والمواقف السياسية للتعبير عن تواجدها ونشاطها وانتقادها المستمر للنظام فمثلاً دعت حركة النهضة إلى مقاطعة مؤتمر الدوحة الاقتصادي (نوفمبر ١٩٩٧) وطالبت بايقاف كافة التعاون التونسي مع اسرائيل وهاجمت السلطات التونسية ودعتها لرفع وصياتها عن الشعب التونسي ومصارحته بما يجرى من علاقات واتفاقيات مع اسرائيل مدعيه بوجود اتفاقيات سرية في هذا المجال. تسعى حركة النهضة إلى استغلال موقف تونس من اسرائيل إلى محاولة بعث نشاطها من جديد في ضوء استمرار السلطات التونسية في حظر نشاطها.

إعتباراً من ١٩٩٢ بدأ تيار الجهاد الاسلامى من خلال الجماعة الاسلامية المقاتلة أو تنظيم الأفغان الليبين الذى يقوده أبو عبد الله صادق [١] فى بلورة أفكاره ونشاطه فى ليبيا وقاد عدة محاولات لإختراق القوات المسلحة الليبية وتشكيل خلايا مسلحة تهدف لتحقيق الانقلاب العسكرى والإطاحة بالنظام الليبى ، وبدأت الجماعة الاسلامية المقاتلة فى تنفيذ عمليات عنف ضد رجال الأمن فى ليبيا[٢]، والقيام بمحاولات للتخلص من الرئيسى الليبى وأعمدة النظام وتدعوا الجماعة الى :-

* إزاحة النظام الحاكم الذى لايطبق شريعة الإسلام .
* إقامة دولة الاسلام وتطبيق الشريعة الاسلامية .

وترى أن الوسيلة الملائمة لذلك هى الجهاد الذى هو فرض عين على كل مسلم فى ليبيا .

وبرزت جماعة اسلامية أخرى تعرف بحركة الشهداء الاسلامية تنتهج الفكر الجهادى وخاصة ضد السلطة وقامت بعدة عمليات داخل ليبيا ضد عناصر السلطة، متأثرة فى ذلك بالجماعة الاسلامية المسلمة فى الجزائر، إلا أن هذه الجماعة بدأت تعانى من حالة انقسام شديد بدأت تتحول إلى

---

(١) أبو عبد الله صادق ضابط سابق فى الجيش الليبى - كان على رأس بعض العناصر الاسلامية التى تطوعت للجهاد فى أفغانستان وشكلت هذه العناصر مايعرف بالأفغان الليبين ، وتسمى الجماعة نفسها بالجماعة الاسلامية المقاتلة وهى أحد روافد التيار الجهادى .

(٢) فى إطار عمليات العنف المتبادل بين الجماعة والسلطة فقدت الجماعة أربعة من مؤسسيها وأعضاء مجلس الشورى بها وهم صلاح فتحى أبو عبد الرحمن الحطاب - منصف قنده - عمر بو زقيبة - عبد الحميد أبو على وذلك فى عمليات عنف تحت أواخر شهر سبتمبر ١٩٩٧ مع السلطات الأمنية الليبية.

حرب بين أمراء الجماعة ويسعى الأمراء كل إلى تصفية الأخر والانفراد بالسلطة في الجماعة [1]

ولكن التنظيمات الاسلامية الليبية المعارضة تهدف أصلاً لمهاجمة النظام الحاكم والدعوة لإقامة الدولة الإسلامية دون أن تقدم فكراً أو مضموناً سياسياً لحركتها .

٦ – السودان :–

يشكل الاسلام فى المجتمع السودانى قوة تأثير هامة ومؤثرة فالأحزاب السودانية التقليدية تعتمد على المفاهيم الاسلامية كأساس لها فحزب الأمة هو المعبر عن طائفة الأنصار والحزب الاتحادى هو المعبر عن الطائفة الختمية وهما أقوى الأحزاب السياسية المؤثرة فى السودان والتى أصبحت تشكل حالياً قوى المعارضة للنظام الحالى .

على أن التيار الاسلامى السودانى كان يقوده عناصر من ذوى فكر الإخوان المسلمين والذين كان لهم تأثير ملموس على كافة الفصائل السياسية وأصبح التيار الاسلامى السودانى تياراً ذا صيغة إخوانية.

ثم خرجت إلى الساحة جبهة الميثاق الاسلامى التى تحولت فيما بعد إلى الجبهة القومية الاسلامية [2].

(١) وتركز الصراع بين تيارين الأول تزعمه محمد أبوشرنيلة والثانى تزعمه صلاح فتحى بن سليمان الذى قتل فى عملية تصفية جسدية على يد التيار الأول ويدعى بعض عناصره أن أجهزة الأمن الليبية قد أستطاعت إختراق التنظيم الاسلامى وإستخدام محمد أبو شرنيلة فى تدبير مذابح لجماعة الشهداء.

(٢) الجبهة القومية الاسلامية – هى القوة السياسية الحاكمة فى السودان حالياً ويرأسها د . حسن الترابى – وبالرغم من الجذور الاخوانية لها إلا أن الجبهة دخلت فى علاقات مع النظام الايرانى ومع حزب الرفاه الاسلامى الذى حاول فى مايو ١٩٩٦ تشكيل تنظيم اسلامى منافس للتنظيم الدولى للإخوان المسلمين وقد حضر هذا المؤتمر الدكتور حسن الترابى . بل أن الجبهة دعت لمؤتمر باسم مؤتمر الشعب العربى الاسلامى حاولت فيه تجميع الفصائل والجماعات الاسلامية فى البلاد الاسلامية تحت رئاستها كبديل أيضاً عن التنظيم الدولى للإخوان .

استطاعت الجبهة بنجاح خلال تحالفها المرحلى مع الرئيس السابق جعفر نميرى من إقناعه بتطبيق الشريعة الاسلامية وصياغة القوانين الاسلامية بإعتبارها السبيل للخروج بالسودان من أزماته المتكررة والخانقة.

وقد أثارت عملية تطبيق الشريعة الاسلامية تصعيد لمشكلة الجنوب السودانى وتطورها ومطالبة الجنوب بالاستقلال عن الشمال وإشتعال الأزمة وتحولها لمعارك عسكرية طاحنة .

وفى نفس الوقت فإن الحركة الاسلامية استطاعت توسيع نشاطها وزيادة كوادرها وبناء قاعدة اقتصادية تمثلت فى بنك فيصل السودانى وبعض الشركات ذات الاتجاهات الاسلامية .

بيد أن الحركة الاسلامية أيضاً قد لاقت على يد الرئيس نميرى متاعب وعراقيل كثيرة كان من بينها أعدام الشيخ محمود طه وعمره ٧٦ عاماً عندما أصدر كتاباً يصحح فيه بعض المفاهيم الاسلامية للرئيس نميرى مما أثار استياء عالمى وإسلامى داخل السودان وخارجها .

وفى عام ١٩٨٩ وصلت الجبهة القومية الاسلامية إلى الحكم بالتعاون مع بعض ضباط الجيش عن طريق انقلاب عسكرى وأعلن عن هويته الاسلامية ووسع من دائرة تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية وفقاً للتفسيرات التى حددتها وتم التوسع فى أسلمة كافة القوانين التى طبقت بتوسع فى

الشمال ، أما فى الجنوب حيث الأغلبية من غير المسلمين . فلم يمكن تطبيق الأحكام والقوانين الاسلامية .

وبالرغم من حكم الجبهة القومية فى السودان فإنها لم تستطع نشر تطبيق الشريعة الاسلامية ولعل من أهم أسباب ذلك :-

١ - التفاوت فى الأخذ بتطبيق الشريعة فى المناطق السودانية خاصة بين الشمال والجنوب .

٢ - عدم تجانس النظام القضائى السودانى مما يجعل من الصعب إعتبار الشريعة الاسلامية قانوناً عاماً .

وتوفر الجبهة الاسلامية دعماً لبعض الفصائل والتنظيمات الاسلامية التى ترفع شعار تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية وتوفر لها الدعم المالى ومعسكرات الايواء والتدريب وتقدم لها تسهيلات كبيرة ، مما أدخل السودان فى منازعات مع دول كثيرة، وأدى لإعتباره من الدول راعية الإرهاب عالمياً، وفرض نوع من الحظر الاقتصادى عليه دولياً.

وأيضاً فإن تواجد العديد والكثير من التنظيمات والجماعات الاسلامية ذات الاتجاهات المختلفة قد انعكس على علاقة هذه التنظيمات ببعضها وعلاقتها بالسلطة السودانية والإتجاهات السياسية السودانية وأصبحت هذه الجماعات والتنظيمات تشكل متغيراً هاماً ومؤثراً فى الحياة السودانية

الداخلية أيضاً[1]

وتقدم الجبهة فكراً سياسياً يهدف إلى تسويغ وجودها في السلطة والقوانين التى تطبقها وحركتها السياسية والإقتصادية تبريراً بالاسلام .

ومن أهم آثار حكم الجبهة القومية الاسلامية تدهور الحالة الاقتصادية وانعكاس ذلك على مستوى معيشة المواطن السودانى الأمر الذى أدى لتنامى شعور عام فى السودان بالضيق من حكم الجبهة وآثاره مما يحمل معه الرغبة فى التخلص منه.

٧ - اليمـــن :-

للمجتمع اليمنى تركيب إجتماعى قبلى مميز يجعل لرجال الدين

---

(١) مثلاً فقد تصاعدت فى نوفمبر ١٩٩٧ أحداث العنف بين بعض الجماعات والتيارات الأسلامية فى السودان وخاصة بين جماعة التكفير والهجرة وجماعة أنصار السنه المحمدية ، عندما حاولت عناصر جماعة التكفير والهجرة إغتيال رموز من قيادات جماعة أنصار المحمدية خاصة : -

١ - الشيخ يوسف عبد الفتاح

٢ - الشيخ عصام أحمد البشير

بمسجد الجماعة بحى أركويت بناحية واد مدنى وأدى لمقتل ثلاثه من المصلين وأصابة عشرون آخرون عندما أطلق عضوان من التكفير والهجرة الرصاص على المصلين بعد صلاة المغرب .

ترى بعض الأوساط السودانية أن جماعة أنصار السنه المحمدية والتى تعمل فى حقل الدعوة منذ الخمسينات فى السودان ومجالها الأساسى الدعوة بالحسنى ونبذ العنف وسبق لها أن أبدت إعتراضها على سياسات قيادات المؤتمر الشعبى الاسلامى مما آثار الخلاف بين الجماعة وقيادة المؤتمر الشعبى وخاصة الدكتور الترابى .

وترى هذه الأوساط أيضا أنه منذ هذا الخلاف دأبت جماعه التكفير والهجرة على أفتعال أحداث العنف معها :

١ - ففى عام ١٩٩٥ تم الهجوم على مسجد ضاحية الثورة ومحاولة الاعتداء على شيوخ جماعة أنصار السنة المحمدية وخاصة الشيخ الهدية والشيخ أبو زيد .

٢ - فى عام ١٩٩٦ حاولت عناصر جماعة التكفير والهجرة مهاجمة مسجد أنصار السنة المحمدية فى ناحية كمبو عشره .

تلمح الأوساط السودانية أيضاً إلى أن قيادات المؤتمر الشعبى العربى الاسلامى تستخدم عناصر التكفير والهجرة حالياً فى تصفية الخلافات مع العناصر التى تتحفظ على سياستها داخل السودان .

تؤكد الأوساط السودانية أن جماعة التكفير والهجرة قد وفدت للسودان فى أوائل التسعينات وأنها من أصول مصرية وأن تمركزت فى السودان بعد هروب أعضاء من مصر وأنتقل نشاطها إلى الخرطوم .

والمشايخ والعلماء تأثير قوى ونفوذ فعال، ويجعل الاسلام جوهر الحركة فى المجتمع إتساقاً مع تعاليمه ، وتعايشاً فى كنفه على مدى تاريخ اليمن القديم والحديث والمجتمع اليمنى صنف وفق الفكر الدينى الى طائفتين هما الزيود والشوافع [1] .

---

(١) الزيود :-
وهم أتباع المذهب الزيدى أحد المذاهب الشيعية وأقربها لأهل السنة أسسه الامام زيد بن على بن الحسين بن على عندما خرج على حكم الأمويين. حكم الأئمة الزيديين اليمن كنظام سياسى من خلال أسرة حميد الدين إلى قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢ فانتهى الوجود السياسى للمذهب الا أن المذهب الزيدى مايزال يمثل مرجعية فقهية وعقائدية هامة ومؤثرة فى اليمن ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من التناقض بين فكر المعتزلة ومذاهب الشيعة وخاصة فى مسائل الامامة واتجاه بعض المعتزلة لتفضيل الامام على بن أبى طالب على سائر الصحابة والذين قد سموا بعد ذلك بمتشيعة المعتزلة فإن هناك تقارب شديد بين المعتزلة وبين الشيعية الزيدية ليس فقط لتتلمذ الامام زيد بن على على يد رأس المعتزلة واصل بن عطاء بل ومبايعة المعتزلة والزيدية لمحمد النفس الزكية فى مكة فى آخر عهد الأمويين وانما أيضاً للتقارب الشديد فى نظرية الإمامة لدى الفرقتين من حيث أن الإمامة لديهما واجبة وضرورية لإقامة الدين وسياسة الدينا. فضلاً عن اتجاهات المعتزلة الأخرى التى ترى أن ارتكاب الكبيرة أو الفسق يخرج الامام عن الأهلية للاستمرار فى منصبه ويوجب خلعه من هذا المنصب، وتضيف المعتزلة أيضاً أن سلطة الامام لاتقف عند حد حماية الأمة وحفظ الأمن الداخلى والقضاء على المنازعات والفصل فى القضايا فقط بل ان لهذه السلطة مدخلاً فى كل ماهو عام ويمس مصلحة المجموع ولها كذلك أن تتدخل فى شئون الفرد اذا عجز عن تسيرها على النحو الأصلح . ومن الدعائم الاخلاقية للدولة الاسلامية عند المعتزلة النظام الاقتصادى حيث أن الاطار السياسى فى الاسلام له ارتباط وثيق بتوزيع الثروة وتحديد الملكيات ويعد الحاكم الشرعى المسئول الأول عن تحقيق الضمان الاجتماعى والاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية.
وقد شغلت السياسة حيزاً كبيراً من اهتمام مفكرى المعتزلة على المستويين النظرى والعملى وأخرجت مدارس المعتزلة بحوثاً متنوعة حول قضايا الفكر السياسى وخاصة قضية الإمامة. وإذا كانت فرق المعتزلة تنقسم إلى عدة فرق من بينها فرق المعتزلة المحايدين الذين اعتزلوا على بن طالب وامتنعوا عن محاربته أو المحاربة معه وفرق المعتزلة الايجابين الذين عاشوا فى القضايا السياسية الكبرى ولم يمتنعوا عن ابداء الرأى فى كل القضايا المطروحة أمامهم الا أنهم اتفقوا فى اعتبار العقل مصدراً خامساً للتشريع الاسلامى بجانب القرآن والسنة والاجماع والقياس وأيضاً فى تحديد الأصول الشرعية فى خمس هى التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزليتن والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
(يراجع بصفة خاصة كتاب د. نجاح محسن - الفكر السياسى عند المعتزلة - القاهرة ١٩٩٧)
من أشهر فقهاء المذهب الزيدى حديثاً القاضى الشوكانى الذى تولى القضاء فى اليمن لمدة ٤٠ عاماً وأصدر عدة مؤلفات فقهية تقرب بين المذهب الزيدى وبين أهل السنة.

الشوافع : هم أهل سنة من أتباع مذهب الامام الشافعى

وبالانفتاح السياسى فى اليمن وأخذه بالتعددية الحزبية أعلن الموافقة على إنشاء عدد من الأحزاب الاسلامية وهى :-

١ - التجمع الوطنى للإصلاح

٢ - المنبر الاسلامى

٣ - حزب الحق

٤ - حزب العدل

٥ - حزب النهضة الاسلامية

٦ - رابطة أبناء اليمن

وإتجاهات التيار الاسلامى اليمنى تأخذ أحد الأشكال الأتية :-

أ - تيار سلفى مرتبط لظروف إقتصادية وجغرافية وقبلية بالتيار السلفى السعودى ويقوده شيوخ القبائل مثل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ قبائل حاشد

ب - تيار إخوانى قوى خاصة بين أوساط المثقفين يقوده الشيخ عبد المجيد الزندانى.

جـ - تيار الأفغان العرب وخاصة العناصر اليمنية التى شاركت فى عمليات أفغانستان وإستطاعت أن توفر فى اليمن المأوى الأمن للعديد من أعضاء مختلف الجماعات الاسلامية مستغلة الأوضاع القبلية والجغرافية،وأصبح اليمن معبراً لحركة العناصر الاسلامية من وإلى أفغانستان وإلى جميع الأماكن التى تتوجه اليها هذه العناصر ويقود هذا التيار الشيخ طارق الفضلى والشيخ مقبل الوادعى .

ومع ذلك لم يحقق التيار الاسلامي في الانتخابات اليمنية ١٩٩٧ نجاحاً يتلاءم من حجم إنتشاره وقوة تأثيره ، بل على العكس فقد بدأ النظام في اليمن يضع قيوداً على حركة هذا التيار بإتخاذه قرارات للحد من قوة تأثير المعاهد الدينية في المجتمع اليمني ووضعها تحت إشراف وزارة التعليم والحد من آثارها(١).

وبالرغم من حصول التيار الاسلامي على ٥٢ مقعداً في البرلمان من

---

(١) المعاهد الدينية – مدارس تابعة للتيار الاسلامي يبلغ عدد الطلاب بها مايقرب من مليون طالب – لاتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم اليمنية وتخضع لإشراف حزب التجمع الوطني للإصلاح ويقوم الحزب بتوفير فرص التدريس بها لأعضاء الجماعات الاسلامية الهاربة من الملاحقة الأمنية في بلادها وتعتبر مفارخ للإتجاهات السلفية المتشددة ، وكان حزب التجمع للإصلاح يرفض مناقشة مبدأ وضع هذه المعاهد تحت إشراف وزارة التعليم مستنداً إلى مشاركته في الائتلاف الحاكم مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم حتى قبل إنتخابات ١٩٩٧ – ولكن بعد هزيمة التيار الديني فيها بدأ النظام يضع يده على هذه المعاهد ويخضعها لإشرافه ويرى السيد چون ديكوكس مسئول الحركات الدينية بالخارجية الأمريكية أن المعاهد التعليمية تعد مفارخ لإعداد المتطرفين حيث تضم ٣٠٠ ألف طالب وبها جامعتان هما جامعة الإيمان والإحقاق ويقوم بالتدريس فيها عناصر اسلامية متطرفة يبلغ عددهم ٣٠٠٠ متطرف إسلامي جميعهم هاربين من دولهم وحصلوا على الإقامة والمأوى عبر هذه المعاهد وأكثرهم من الأفغان العرب وأن العناصر المتطرفة والأصولية في اليمن وخاصة بحزب الاصلاح وعلى رأسهم الشيخ عبد المجيد الزنداني والشيخ ياسين عبد العزيز ومعهما مجموعة من المتشددين وعلى رأسهم طارق الفضلي ومقبل الوادعي من قيادات الأفغان اليمنية التي تتولى الاشراف على هذه المعاهد وتدعيمها (نقلاً عن دراسة منشورة بجريدة الحياة ٢٣ ابريل ١٩٩٧)

وأيضا فإن الدراسات التي تناولت التعليم الديني أكدت على مدى فاعلية هذه النوع من التعليم ومدى تأثيرة خاصة أنها أظهرت أن التعليم الديني مبني أساساً على العلاقة الشخصية بين الأستاذ (الشيخ) ومريده وكانت هذه العلاقة ونوعيتها ومستواها تأتي قبل نوعية ومستوى التعليم والتدريس ذلك أن الشيخ كان يعلم التلميذ ويربطه برباط روحي يتجاوز تأثيره ما في الكتب من معرفة عن ترجمة هلكوت حكيم لكتاب ينكول كراندن ومارك كابوريو الكتاب، المدرسة، نقل المعرفة في العالم الاسلامي باريس ١٩٩٧ مترجم ومنشور في بيروت ١٩٩٧ .

الا أننا نرى أن ظاهرة التعليم الديني ومدارسه ليست قاصرة أو مصاحبة للدين الاسلامي فقط وانما هي ظاهرة مصاحبة للأديان سواء أكانت سماوية أو وثنية وذلك للطبيعة الخاصة للتعاليم الدينية القائمة على التلقي الوجواني والارتباط بالمعلم.

واذا كان البعض قد وصف المدارس الاسلامية بأنها مفارخ للارهاب الاسلامي فإننا نرى أن هذا الوصف مرتبط باتجاهات سياسية ذات أهداف خاصة فضلاً عن أن مطلق هذا الوصف لم يستخدمه في وصف المدارس والمعاهد الدينية اليهودية في اسرائيل التي يمارس طلبتها واساتذتها العنف بشكل منظم فمثلا في قضية شارع بار ايلان حين أصر طلبة المعاهد الدينية اليهودية على منع السيارات من المرور يوم السبت بالقوة وأيضاً تزعم طلبة المعاهد الدينية عمليات المواجهة مع الفلسطيين وبناء مستوطنات جبل العمود – حار عاموه – تحت ستار ديني

أصل ٣٠١ مقعداً الا أن السلطات اليمنية تسعى لاستيعاب قوة هذا التيار عن طريق ضم قادة التيار الاسلامى اليمنى إلى عضوية المجلس الاستشارى اليمنى [١]

٨ - دول الخليج العربى :-

تفرض طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى والإقتصادى القائم فى دول الخليج العربى إعتبار الاسلام أحد أهم مقومات هذا النظام لذا فإن حركة الجماعات الاسلامية فى هذه المنطقة كانت تركز على المواقف الآتية :-

أ - تحرك الأقليات الشيعية لتحسين وضعها داخل المجتمع ذا الأغلبية السنية خاصة فى البحرين، مع محدودية هذا التحرك وعدم تجاوزه لحد الشرعية.

ب - تبدى بعض الطوائف الشيعية تعاطفاً مع النظام الايرانى كان يتجاوز هذا التعاطف فى بعض الأحيان الحدود المسموح به سياسياً وأمنياً فى هذه الدول .

جـ - تطور التعاطف الذى يبديه الشيعة فى الخليج والجزيرة مع النظام الايرانى فظهرت عدة تنظيمات سياسية يدعمها النظام الايرانى تضم عناصر شيعية وسنية فظهرت مثلاً منظمة الجزيرة العربية والتى تتفرع عنها عدة تنظيمات لحزب الله - الذى يتخذ من لبنان مقراً وقاعدة له - فظهر حزب الله السعودى وحزب الله البحرينى.

---

(١) المجلس الاستشارى اليمنى - هيئة عليا استشارية تابعة لرئيس الجمهورية أنشأت بعد انتخابات ابريل ١٩٩٧ - مكونة من ٥٩ عضواً برئاسة الرئيس اليمنى - وتتولى دراسة ومناقشة القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا لليمن وابداء الرأى والمشورة بما يسهم فى اعداد الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة.

وهذه الهيئة تجمع بين مهام السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى أن واحد فرئيس الهيئة هو رئيس الجمهورية ويتم اختيار الأعضاء فيها بالتعيين ولها مهام تتعلق بالتشريع.

وأصبحت الأهداف المعلنة لهذا التيار هو ازاحة الأنظمة الحاكمة فى هذه المنطقة وإقامة الدولة الاسلامية التى تطبق الشريعة الاسلامية وأن يتم ذلك بالقوة والجهاد.

د - بدأت تنتشر منظمات وجماعات اسلامية ذات اتجاهات جهادية مثل منظمة الجهاد الاسلامى ومنظمات الجهاد فى دول الخليج وقامت بعدة عمليات فى هذه الدول بالإضافة إلى اصدارها العديد من المنشورات التحريضية ضد الأنظمة فى هذه الدول.

هـ - تبلور أيضاً وجود تنظيمات للتكفير والهجرة كالتنظيم الذى يرأسة أبو محمد المقدسى ويتخذ من الأردن مقراً له وهو تنظيم سلفى - يرفضه السلفيون فى الجزيرة والخليج وهو ينادى بتغيير الأنظمة الحاكمة بالعنف والقوة ويكفر من ينادى بالديمقراطية وقد أصدر التنظيم مؤلفين هما «ملة إبراهيم» «والأجوبة المثيرة على أسئلة أهل الجزيرة» يروج فيها لأفكاره.

و - تبقى لحركة الأخوان المسلمين فى دول الخليج إنعكاسات مؤثرة فى جانبها المتعلق بالدعوة الدينية وأيضاً لها تأثير فى مجال الفكر السياسى .

* الكويت :-

ونظراً للطبيعة الخاصة بالنظام السياسى الكويتى لوجود برلمان منتخب بإنتخابات عامة تخوضها تكتلات سياسية من بينها التيارات الاسلامية فإن الحركة الاسلامية فى الكويت إمتازت عن غيرها من دول الخليج بما يلى :-

١ - أن مسألة الدين تكون فى كل التيارات السياسية الكويتية سواء

أكان التجمع الديمقراطى أو التجمع الوطنى أو لدى المستقلين أو التجار أو العائلات القوية أحد أهم نقاط البرامج الانتخابية من حيث التأكيد على عدم فصل الدين عن السياسة وضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية.

٢ – أن لحركة الأخوان المسلمين رافد قوى فى الكويت أكثر من غيرها من دول الخليج .

٣ – أن الاتجاهات الدينية التقليدية والمحافظة فى الكويت دخل عليها تأثير بعض إتجاهات دينية جديدة تميل لاستخدام العنف ومتأثرة بالتجربة الايرانية، وتبلور أعمال عنف داخلى ترتكبها بعض الجماعات الاسلامية منذ عام ١٩٨١[1].

إلا أنه بعد إنحسار الغزو العراقى للكويت بدأت الإتجاهات الاسلامية التى تطالب بإجراء إصلاحات دستورية وسياسية فى الكويت بالمطالبة بضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية .

على أنه وفى منتصف شهر نوفمبر ١٩٩٧ أعلن عن تأسيس جماعة اسلامية جديدة فى الكويت باسم . الحركة السلفية العلمية .

---

(١) من أمثلة ذلك :–

– قيام منظمة الجهاد الاسلامى بعملية الهجوم على السفارة الأمريكية والسفارة الفرنسية عام ١٩٨٣.

– تفجير بعض المقاهى الشعبية فى يوليو ١٩٨٥ مما أدى لقتل ١١ مواطناً وقد حدث تضارب فى بيانات بعض المنظمات التى أدعت كل منها مسئوليتها عن الحادث فمنها جماعة الجهاد الاسلامى وأيضاً أعلنت الأولوية الثورية العربية عن مسئوليتها هى الأخرى عن الحادث.

– حريق مصفاة بترول فى ميناء الكويت . – حريق سوق السلاح.

– محاولة إغتيال بعض الصحفيين الكويتيين مثل رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية فى ابريل ١٩٨٥ .

قيام حزب الدعوة الشيعى العراقى المعارض لنظام الحكم فى العراق والموالى لايران بتنفيذ محاولة إغتيال أمير الكويت فى مايو ١٩٨٥.

وتم انتخاب الشيخ حامد بن عبد الله العلى أمنياً عاماً لها وترى الحركة أن العنف الذى تمارسه بعض الجماعات الاسلامية فى بعض البلاد العربية والاسلامية إنما هو ناتج عن العنف السياسى الذى تمارسه بعض الحكومات ضد هذه الجماعات .

أنشأت الجماعة صحيفة باسم المشكاة تتولى نشر الدراسات والحلول والتعبير عن اتجاهات الجماعة فى مقاومة موجة الالحاد والهجوم على الاسلام أو تلك التى تعرض الاسلام بصورة بعيدة عن جوهرة وحقيقته والتى بدأت تنتشر بين المثقفين فى الكويت مؤخراً.

وتعد التيارات الاسلامية الكويتية من جهات التمويل المالى الهامة للجماعات والتيارات الاسلامية فى العديد من البلاد .

واستطاع التيار الاسلامى الكويتى دفع الحكومة للتقدم بمشروعات قوانين حازت موافقة البرلمان تلبى بعض مطالب هذا التيار مثل قانون منع إقامة الحفلات الموسيقية للموسيقى الغربية الذى صدر عام ١٩٩٧ .

* دولة البحرين :-

لدولة البحرين تركيب إجتماعى وسكانى يجعل لطائفة الشيعة وضعاً خاصاً من حيث أغلبيتها فى المجتمع والتيار الاسلامى فى البحرين تيار شيعى يتحرك للمطالبة بقدر من الحقوق السياسية والدينية له.

إلا أنه يجب القول أن نجاح الثورة الايرانية فى إقامة جمهوريتها الاسلامية وإندلاع الحرب العراقية الايرانية ثم حرب الكويت ، والتواجد العسكرى الغربى فى الخليج ، والمحاولة الأمريكية لإحتواء

إيران ساهم فى إنتقال ظاهرة عنف بعض الجماعات الاسلامية فى حركتها وفى دعوتها لتطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية وإعتبار نموذج الجمهورية الاسلامية الايرانية هو النموذج واجب التطبيق .

واتسع نطاق عمليات العنف الدينى فى البحرين لتدخل إلى عمليات المواجهة المباشرة بين السلطات وبين عناصر التيار الدينى من خلال المظاهرات وعمليات التفجيرات والاغتيالات والتصفية المتبادلة تتسع ويزيد عدد ضحاياها .

لم يبلور ذاك التيار أى فكر سياسى لإقامة الدولة التى يسعى اليها سوى اعتبار النموذج الايرانى الذى يراه واجباً للتطبيق.

٩ – السعودية :–

النظام السعودى يستند فى شرعية حكمه وفى شريعته القانونية المطبقة الى الدين الاسلامى الأمر الذى حد من مبررات الدعوة لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية ، بالإضافة للمكانة الروحية الخاصة للسعودية بإعتبارها أرض المقدسات الاسلامية فإن النظام السعودى أيضاً من خلال مشروعات تطوير الأماكن المقدسة فى مكة المكرمة والمدينة المنورة قد إكتسب الاحترام والتعاطف الاسلامى معه الأمر الذى أدى لتقليص كثيراً من مبررات نشاط أى جماعات اسلامية فيها.

إلا أنه يجب القول بأن عملية إقتحام المسجد الحرام [1] والتى قادها جيهمان العتيبى عام ١٩٧٩ كانت المحاولة الأولى لابراز مظهر تأثير

---

(١) قامت على أساس فكر شيعى وهو وجود المهدى المنتظر وهى تخالف الأصول السنية السلفية المستقرة فى السعودية التى يسودها المذهب الوهابى السلفى .

الجماعات الاسلامية فى المجتمع السعودى ، وكـان من المعتقد أنـه بعد تصدى رجال الدين فى السعودية للفكر الدينى وراء هذه الجماعة قد أفقدها عنـصر الجذب لدى الشباب وبالتالى قضى على إمكانية تواجدها ، ألا أن الأحداث التى شهدتها المنطقة الشرقية فى عام ١٩٨٠ بهدف أحياء النشاط الشيعى بين الأقلية الشيعية فى هذه المنطقة ، فضلاً عن أحداث التفجيرات الأخيـرة وآخـرها حـادث الخـبـر عـام ١٩٩٦ [١]، تؤكـد على أن هناك تيـاراً إسلامياً سواء أكان شيعياً أم سنياً يدعو لإقامة الجمهورية الاسلامية فى شبه الجـزيرة العـربيـة ويتـخـذ من نظام الجمـهـورية الايرانيـة نموذجاً واجباً التطبيق وأيا ماكان السبب فى هذا التحـرك وأيا كان حـجـمة فقد تحـول من تيار غير محسوس إلى تيار ملموس .

هذا بالإضافة للنشاط السياسى المعارض للسلطات السعودية والذى تمارسة قوى سياسـيـة تتـخـذ لندن مـقـراً لهـا مـثـل الدبلومـاسـى السـعـودى السابق محمد المسعرى والذى يغلف نشاطه السياسى بالدين داعياً لتطبيق مبادئ الاسلام الحقه ولم يقدم هذا التيار أى فكر سياسى محدد .

١٠ - العـراق :-

ويعانى العراق من مشكلة الأنقسام القومى فـهـو كمـجـتـمـع يتكون من عـرب وأكـراد وتركـمـان ويعـانى أيضـاً من التـعـدد الدينى فـهـناك الديانة الاسلاميـة والمسيـحـية واليـهـودية والأقليـات الدينيـة مـثل البـهـائيـة والصـائبة واليزيدية والتركيب الطائفى من سنى وشيعى الأمر الذى أدى لوجود العديد من الجمعيات الدينية المختلفة وكان نشاطهامقصوراً على البرامج التثقيفية الدينية، ولم يظهر أى نشاط سياسى لها الا اعتباراً من فبراير ١٩٦٠ أثناء

---

(١) الحادث كان موجه ضد القوات الأمريكية التى قتل فيها ١٩ أمريكياً بتفجير المبنى الذى كانت تتواجد فيه القوات أعلن حزب الله السعودى مسئوليته عنه .

حكم الرئيس عبد الكريم قاسم عندما :-

١ - أسس زعيم الإخوان المسلمين الشيخ نعمان السامرائى أول حزب سياسى اسلامى فى العراق باسم الحزب الاسلامى العراقى وضم اليه عناصر كثيرة من السنة والشيعة.

٢ - أسس الشيخ عبد العزيز البدرى حزب التحرير الاسلامى العراقى.

ولكن اعتباراً من ١٩٦١ منعت السلطات العراقية النشاط السياسى الحزبى وحرمت الممارسة الحزبية وحلت الأحزاب الدينية واعتقلت قادتها وكوادرها.

لجأت الحركات الاسلامية منذ هذا التاريخ إلى العمل السرى والتنظيمى الصامت وبدلاً من اختفاء الأحزاب السياسية الأسلامية فى ظل هذا المناخ فقد شهدت الساحة العراقية بروز عدة أحزاب سياسية اسلامية أخرى كان أبرزها فضلاً عن الحزب الاسلامى العراقى حزب الإخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامى العراقى كلاً من :-

١ - حزب الشباب المسلم العقائدى بزعامة الشيخ عبد الكريم الجزائرى وهو حزب سنى.

٢ - حزب الدعوة الاسلامية وهو حزب شيعى.

واتبعت جميع هذه الأحزاب والجماعات الاسلامية استراتيچية واحدة تقوم على تجنب العمل السياسى المباشر والاصطدام بالسلطة والاكتفاء بالعمل من خلال مؤسسات دينية فقط.

وفى عام ١٩٦٨ خاض جناح حزب البعث الحاكم فى العراق معركة شرسة

ضد الحركات الاسلامية المختلفة واعتقل وأعدم الكثير من أعضائها وصفى المعاهد والمدارس والكليات الاسلامية فى محاولة لتحجيم التيار الاسلامى مما أدى إلى أن تجمد الحركات الاسلامية حركتها تحت وطأة عنف ملاحقة السلطات لها.

الا أنه وبعد انتصار الثورة الاسلامية وإقامة نظام الجمهورية الاسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ تفجرت المواجهة بين السلطات العراقية والحركات الدينية الشيعية وراح ضحيتها العديد من كبار رجالها الذين اتهمت السلطات بتدبير تصفيتهم وعلى رأسهم السيد محمد باقر الصدر عام ١٩٨٠، وردت منظمة العمل الاسلامى الشيعية بالقيام بعده عمليات حاولت فيها اغتيال عدد من رموز النظام وتفجير بعض المراكز الحساسة ولكنها كانت محاولات فردية ومحلية ومحدودة.

بعد نشوب الحرب بين العراق وايران عام ١٩٨٠ أسست بعض الحركات الاسلامية الشيعية العراقية فى طهران تنظيم « الجيش الاسلامى الثورى لتحرير العراق » تحول فيما بعد إلى «المجلس الاسلامى الأعلى للثورة الاسلامية العراقية» بقيادة محمد باقر الحكيم وحاول القيام بعده عمليات عسكرية ضد النظام العراقى، الا أن توقف الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ قد انعكس على نشاط الحركات الاسلامية العراقية التى جمدت إلى حد كبير من نشاطها.

على أنه وبعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وماتلاها من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ وبداية الأزمات الخطيرة فى المنطقة من جراء السياسة العراقية وآخرها فى فبراير ١٩٩٨ فإن إتجاهات كثيرة للمناداة بتفكيك العراق على أساس

دينى طائفى وقومى بدأت تظهر قد يكون لها عواقب وخيمة[1] بالإضافة إلى أنه صاحبها أيضاً تطورات فى اتجاهات السلطة والجماعات الاسلامية على النحو

---

(١) بالرغم من تسوية أزمة العراق فى ١٩٩٨ بشكل جنب منطقة الخليج والمنطقة العربية حدة أزمة طاغية، إلا أنه كشف عن وجود مخطط يهدف إلى تقسيم العراق إلى ٣ دويلات على أساس دينى طائفى وقومى وهى:-

١ - دولة شيعية فى الجنوب
٢ - دولة كردية فى الشمال
٣ - دولة سنية فى باقى مناطق العراق

باعتباره وضعاً أفضل بالنسبة للمنطقه والعالم من حيث :-

١ - أن تقسيم العراق يضع حداً نهائياً للتهديد الذى يشكله على منطقة الخليج وعلى موازين القوى فى الشرق الأوسط لأنه يسعى إلى الهيمنة على منطقة الخليج وهى ليست سياسة جديدة اخترعها صدام حسين بل سياسة قديمة للعراق منذ الخمسينات.

٢ - ثبوت فشل السياسة التى قامت على أساس أن العراق الموحد يشكل عنصر استقرار فى المنطقة ويساهم فى المحافظة على موازين القوى فيها بينما يشكل العراق المفكك عنصر تهديد لهذه المنطقة، إذ أن الأمر الأساسى ليس أن يكون العراق مستقر أو غير مستقر فى الداخل بل الأمر الأساسى هو وضع حد نهائى وفعلى للتهديد الذى يشكله ولا يتحقق هذا الهدف، إلا بإنهاء العراق وتفكيكه، كما حدث بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى أو يوغوسلافيا .

٣ - إن تجارب السنوات الماضية أثبتت أنه من الخطأ الاعتماد على العراق كحاجز لمنع إيران من الهيمنة على الخليج أو كقوة رادعة لأية أطماع إيرانية توسعية فى المنطقة لأن العراق قام باستغلال انتصاره فى حربه مع ايران فى غزو الكويت كخطوة أولى فى طريق السيطرة على منطقة الخليج وتغيير موازين القوى فيها .

٤ - أن تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات يحرر الشيعة والأكراد وحتى السنة من اضطهاد النظام العراقى، يسهل إقامة علاقات مع هذه الطوائف.

هناك عدة أخطار جسيمة من وراء تقسيم العراق يجب أخذها فى الاعتبار وهى:-

١ - خطر شيعى يتمثل فى قيام الدولة الشيعية فى الجنوب العراقى باقامة علاقات وثيقة بإيران لتشكل تحالفاً شيعياً فى المنطقة ينتقل تأثيرة إلى البحرين والمنطقة الشرقية فى السعودية إن لم يكن دافعاً للأكثرية الشيعية فى العراق للاستيلاء على كل الحكم فى العراق وتكوين تكتل شيعى مع ايران .

٢ - الخطر الكردى فى حالة تفكيك العراق وإقامة دولة كردية فى شمال العراق تجذب اليها اعداد كبيرة من أكراد تركيا وايران وسوريا وتشكل كياناً كردياً يثير المتاعب فى المنطقة كلها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه قد يدفع تركيا تخوفاً من نشاط حزب العمال الكردستانى للتحرك عسكرياً لضم شمال العراق قبل أن يستقل كدولة كردية وتعيد أيضاً المطالبة بمنطقة الموصل ذات الانتاج البترولى والتى كانت تزعم أنها كانت جزء من أراضى الدولة العثمانية.

٣ - اتحاد السنة العراقيين مع الأردن أو سوريا أو نشوب نزاع بين الدولتين على ضم ماتبقى من العراق عند تقسيمه وهو الجزء الأفقر ويضم السنة بعد فصل الجنوب والشمال الذين يضمان الثروات النفطية.

٤ - أن تقسيم العراق وتفكيكة كدولة دينية أو عرقية يعنى خلق أفغانستان أخرى فى المنطقة مع مايؤدى ذلك من أخطار هائلة تطال كافة أطراف المنطقة ومصالحهم وقد تزكى حرباً دينية طائفية.

التالى:-

<u>أولاً</u> : بدأت الحركات والجماعات الاسلامية فى اعادة بلورة نشاطها واحياء حركتها من جديد على النحو التالى :-

١ - اعادت حركة الإخوان المسلمين تنظيم صفوفها وتم تشكيل تنظيمين لحركة الإخوان هما:-

أ - تنظيم الكتلة الاسلامية بزعامة فلح السامرائى والشيخ محمد الألوسى.

ب - الاعلان عن نشاط الحزب الاسلامى العراقى مجموعة لندن بزعامة الدكتور اسامة التكريتى واصداره نشرة شهرية باسم دار السلام.

٢ - ظهور حركة اسلامية بين الأكراد العراقيين على النحو التالى :-

أ - تبلور نشاط الحركة الاسلامية الكردية بزعامة الشيخ عثمان عبد العزيز.

ب - ظهور نشاط ما يعرف باسم الاتحاد الاسلامى فى كردستان العراق.

٣ - نشاط الحركات الاسلامية الشيعية حيث نشطت:-

أ - حركة المجلس الأعلى للثورة الاسلامية العراقية قوات بدر بقيادة محمد باقر الحكيم.

ب - حركة جند الإمام والتى يرأسها الشيخ عبد اللطيف الخفاجى.

جـ - حزب الدعوة الشيعى[1] الذى انشقت عنه مجموعتين:-

---

(١) وبالرغم من أن حزب الدعوة الاسلامية هو الفصيل الاكبر والأقدم من القوى الاسلامية العراقية المعارضة للنظام العراقى إلا أنه يعانى من حالة من الانشقاق والخلافات الداخلية عقب طرح الشيخ محمد مهدى الأصفى عضو المكتب السياسى منهج جديد يخالف منهجية الحزب والتى قامت على الشورى والانتخابات الهرمية داخل الحزب إلى ضرورة أن يقوم الحزب على البيعة لولى الأمر وحدده بمرشد الثورة الايرانية خامنئى. وقد قام الحزب بعدة عمليات كان أبرزها محاولة إغتيال عدى النجل الأكبر للرئيس العراقى صدام حسين عام ١٩٩٦.

* حزب الدعوة – خط الولاية ويرى ضرورة الارتباط بالولى الفقيه ويتزعمه كاظم الجائزى.

* حزب الدعوة – مجموعة لندن – ويتمسك بمبادىء الحزب القديمة ويرفض الارتباط بالولى الفقيه وعلى رأسة نزار الأصفى.

ثانياً : وإذا كانت جميع الحركات الاسلامية ممنوعة من العمل بشكل رسمى وعلنى فى العراق فإن السلطات العراقية فى نفس الوقت تسعى للبس الثوب الاسلامى واستقطاب أى اتجاهات اسلامية حيث يقوم حزب البعث العراقى بما يمكن أن نسميه الحملات الايمانية ومضاعفة دروس الدين فى المدارس وإصدار الأوامر لأعضاء الحزب بالأنخراط فى صفوف الحركة الدينية، بل إن نائب الرئيس العراقى عزت الدروى يترأس أحد الحركات الصوفية السلفية التى تحظى بدعم السلطات العراقية.

١١ – الأردن :–

السلطة الملكية فى الأردن تستمد شرعيتها خاصة من أنتسابها الى الرسول الكريم فضلاً على إعتمادها على العشائر كقاعدة مستقرة للدولة .

وأيضاً فإن للجماعات الدينية وضع خاص فى الأردن لايتمثل فى نشاطها ضد السلطات الأردنية بل لتنوعها بالرغم من حظر نشاطها ولارتباطها ببعض الحسابات السياسية الإقليمية مثل :–

أ – حزب التحرير الاسلامى :– وهو من أصل أردنى ومحظور نشاطه حالياً بها .

ب – الإخوان المسلمين :– وللإخوان المسلمين تواجد فى الأردن تتحكم فيه عدة إعتبارات منها :–

* جماعة الإخوان الأردنية وإن كانت تمارس نشاطها فى مجال الخدمات الجماهيرية والإقتصادية فإنها تمارس نشاطها حالياً

في إطار حزب جبهة العمل الاسلامي الذى يعد أكبر الأحزاب المعارضة فى الأردن [1].

* جماعة الإخوان المسلمين السورية وتدخل فى لعبة الشد والجذب بين الأردن وسوريا وكان النظام الأردنى يحتضنها أثناء خلافه مع النظام السورى ويقوم بإعتقال عدد كبير من أعضاء هذه الجماعة المعادية لسوريا وذلك كخطوة لابداء حسن النوايا تجاهها .

ج - منظمة الجهاد الاسلامى وإن كانت لم تمارس نشاطاً فى الأردن إلا أنها عام ١٩٨٤ هددت النظام الأردنى في حالة إستمراره فى تقديم الدعم والمساندة للعراق ضد إيران .

د - حركة حماس والجهاد الفلسطينى ولهما تواجد مقيد بالأردن بعدم ممارسة أى نشاط يضر بمصالح الأردن وخاصة فى العلاقات مع اسرائيل .

هـ - المنظمات والجماعات الاسلامية المعارضة للأنظمة الحاكمة فى الخليج.

ولم يتبلور نشاط ملموس للتيار الاسلامى الا فى حملات المعارضة المنظمة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل والرد على الاستفزاز الاسرائيلى لمشاعر المسلمين وقاد هذا التيار المظاهرات الشعبية العارمة فى الأردن ضد حكومة الكباريتى عام ١٩٩٦ عندما بدأت خطوات الاصلاح الاقتصادى وفى مظاهرات معن عام ١٩٩٨ إحتجاجاً على التهديد الأمريكى للعراق.

---

(١) وتمتاز حركة الإخوان المسلمين فى الأردن عن غيرها من فروع الجماعة فى البلاد العربية والاسلامية بأنه خلال أكثر خمسين عاماً من وجودها على الساحة الأردنية احتفظت بعلاقات طيبة بالعرش الأردنى، فلاهى مارست العنف ضده ولاهو أيضاً مارس العنف ضدها اللهم ، بعض الحالات التى انسحبت من الحركة وانضمت لحزب التحرير فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وطاردتها السلطة بعنف فآثرت الانسحاب إلى الهدوء.

تعرض حزب جبهة العمل الاسلامى الجناح السياسى لحركة الأخوان المسلمين لحالة من الانقسام للخلاف حول عدة قضايا كان من بينها مثلاً المشاركة فى الانتخابات الأردنية الأخيرة عام ١٩٩٧ وانحصر بين تيارين الأول للشيوخ فى الجماعة والثانى للشباب وهو الأمر الذى إنعكس على قوة الجماعة وتأثيرها .

وتحركت بعض قيادات جماعة الاخوان المسلمين الأردنية من أجل حشد حملة شعبية لمقاطعة الانتخابات التشريعية واستطاعت :-

١ - اقناع مجلس شورى جبهة العمل الاسلامى بتأييد قرار جماعة الاخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات على الرغم من وجود خلافات قوية بين عناصر الجماعةحول هذا القرار[1]

٢ - ضم ٦ أحزاب معارضة سياسية إلى مقاطعة الانتخابات .

٣ - الحصول على موافقة قيادات النقابات المهنية الأردنية على عدم الاشتراك فى هذه الانتخابات .

٤ - أيدت بعض الشخصيات السياسية المستقلة وعلى رأسهم رئيسا وزراء و٧ وزراء سابقين و١٢ عضو فى مجلس النواب وشخصيات هامة ومؤثرة مقاطعة الانتخابات .

ويرجع هذا الموقف الذى أتخذه حزب جبهة العمل الاسلامى تحت تأثير

---

(١) وبالرغم من تصاعد موجه مقاطعة الانتخابات فى الاردن التى قادتها جماعة الإخوان المسلمين إلا أن الجماعة نفسها قد حاولت أيضاً وضع شروط قاسية لاتمس الحكومة فقط بل النظام كله فى الأردن حين طرح الشيخ عبد المجيد ذنيبات المراقب العام للإخوان إمكانية المشاركة اذا قبلت الحكومة بالحوار حول عدة قضايا أهمها عدة قوانين صدرت عن البرلمان الأردنى منها :-
- معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية وقانون الانتخابات النيابية الحالى وخطوات الاصلاح الاقتصادى،
رفض الملك حسين فكرة الحوار مع الجماعة حول أى موضوع يمس الشئون الدستورية ووصفها بأنها الثوابت الأردنية التى لا حوار فيها خاصة أنها موضوعات طرحت بالطريق الديمقراطى واتخذ فيها قرار بأغلبية أعضاء مجلس النواب وترفضها جماعة الاخوان،
وبالرغم من ذلك فقد تقدم للإنتخابات ٥٦١ مرشحاً لشغل ٨٠ مقعداً فى ٢١ دائرة مقاعد فى المجلس منهم ٨ دوائر لتمثيل الأقليات المسيحية والشركسية والشيشانية بالأردن،

جماعة الإخوان مع إلى فقد حركة الإخوان سيطرتها على الشارع الاسلامى وفقد قدرتها على فرض رؤيتها السياسية والاستراتيجية على التيار الاسلامى الأردنى الأمر الذى أدى إلى أن تفقد الكتلة الاسلامية فى البرلمان الأردنى قبل انتخابات ١٩٩٧ قدرتها على السيطرة والتحرك داخل المجلس كما وأنها فشلت فى تحديد موقف يساعد على بلورة توجيهاتها .

وأيضاً فشلت فى تمرير أيا من القوانين الهامة التى سعت اليها مثل منع التصديق على معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية أو منع إصدار قوانين مثل قانون الانتخابات أو الغاء قانون حظر التعامل الاقتصادى مع اسرائيل .

وقد أدت هذه الخلافات أيضاً إلى حدوث عدة إنشقاقات واستقالات هامة ومؤثرة داخل الحركة وداخل حزب جبهة العمل الاسلامى وبزيادة هذه الانشقاقات والخلافات المستمرة وتزايد أعداد المستقيلين تبلور إتجاه يرمى إلى انشاء حزب جديد يكون بديلاً عن حزب جبهة العمل الاسلامى ليعلن عن مرحلة أخرى لانشقاق التيار الاسلامى الأردنى ويمثل مرحلة جديدة لتواجده فى الأردن [(١)].

وقد أدت عدة عوامل سياسية إلى إعتبار الأردن هو الساحة الخصبة للجماعات الاسلامية سواء للإعتراض على سرعة التطبيع الأردنى الاسرائيلى وحرارة العلاقات بين البلدين فى ظل تدهور العلاقات الاسرائيلية العربية وتعثر

---

(١) بالرغم من مقاطعة الاخوان وحزب جبهة العمل الاسلامى للانتخابات بعد أن كان لهم ١٦ معقداً فى انتخابات ١٩٩٣ فإن بعض الأعضاء الذين انشقوا عن الجماعة قد رشحوا أنفسهم كمستقلين وهم عبد الله العكايلة ومحمد الأزايدة وراتب القرا له وعلى الدراوشة مما دفع الجماعة بلسان المتحدث الرسمى عنها جميل أبو بكر إلى الأعلان أن مجلس شورى الجماعة المكون من ٣٠ قرر فصلهم من عضوية الجماعة.

عملية السلام وتوفر ظروف للتيار الاسلامى من ظروف أقليمية مناسبة لتحقيق هدفه إلى تزايد عدد التنظيمات الاسلامية الأردنية على الساحة ودخولها فى الخلاف مع السلطات الأردنية مثل تنظيمات :-

- التوابون
- العروة الوثقى
- مؤسسة الشهيد
- جيش محمد
- حملة الايمان الاسلامية
- تنظيم بيت المقدس [1]
- حزب التحرير الاسلامى .
- وجماعة الإخوان المسلمين.

وقد أسفرت مقاطعة جماعة الاخوان المسلمين فى الأردن الانتخابات النيابية وماأعقبها من مواقف أدت إلى ضعف الجماعة جماهيرياًخاصة عقب :-

١ - قيام الجماعة بفصل ٤٠ من قادتها الذين لم يلتزموا بقرار مقاطعة الانتخابات

٢ - رفض الملك حسين تعيين أياً من عناصر الجماعة فى مجلس الأعيان كنوع من العقاب لها على موقفها من النظام .

٣ - تدهور تمثيل عناصر التيار الاسلامى وعناصر الجماعة وحزب جبهة العمل الاسلامى .

ولجأت إتجاهات فى أوساط جماعة الاخوان لإعادة صياغة خط الاخوان المسلمين فى الأردن وعقد إنتخابات داخل صفوف الجماعة تشمل :-

١ - إعادة انتخاب مجلس شورى الجماعة بعد إسقاط عضوية أو استقالة

---

(١) تردد أن تنظيم بيت المقدس قام بإرسال مايقرب من ٢٥ أردنى من أصل فلسطينى للتدريب العسكرى فى معسكرات حزب الله على العمليات الانتحارية.

عدد من الأعضاء لموقفهم من مقاطعة الانتخابات[1]

٢ – إعادة انتخاب مراقب عام للإخوان بالأردن .

٣ – إعادة تنظيم حزب جبهة العمل الاسلامي الذى تسيطر عليه الجماعة واختيار أمين عام للحزب بدلاً من الدكتور اسحق الفرحان الذى إستقال إحتجاجاً على تأييد الحزب لقرار جماعة الإخوان بمقاطعة الانتخابات.

وسعى جناح فى الجماعة يمثل جيل الشباب إلى احداث تطوير يدخل الجماعة فى نوع من الاستقرار والاعتدال وتجذير أصولها فى المجتمع وترسيخ وجودها وفاعليتها عن طريق :-

١ – تغير خطها الاستراتيجي المتمثل فى مواجهة التطبيع مع اسرائيل ومعارضة عملية السلام والمطالبة بإصدار بعض القوانين ذات الصفة الاسلامية مثل منع تقديم الخمور على الطائرات المدنية الأردنية وغيرها ....

٢ – تبنى خط فى الجماعة يقوم على نوع من الواقعية من خلال :-

– تطوير العلاقة مع الحكم والمشاركة فيه والحصول على مكاسب

---

(١) أدت انتخابات مجلس شورى حزب جبهة العمل الاسلامي بالأردن فى أواخر ديسمبر ١٩٩٧ إلى تاكيد فشل التيار الإخوانى المتشدد الذى سيطر على الحزب وفرض اتجاهات مقاطعة الانتخابات النيابية ونجاح الاتجاهات المعتدلة والداعية إلى تصحيح مسار الحزب فى السيطرة على مجلس الشورى بالحزب.
ولم يحقق التيار المتشدد وخاصة السيد عماد أبودية الذى كان يعده التيار المتشدد لمنصب أمين عام الحزب وأيضاً كلاً من داود قوجك وعلى العتوم النجاح اللازم لعضوية مجلس شورى الحزب.
يتجه التيار المعتدل من الشباب والذى نجح فى السيطرة على مجلس الشورى أن على الحزب أن يشترك فى العمل السياسى وعدم الانغلاق وأن التيار المتشدد فى الحزب حجمه الاعلامى أكبر من تاثيره الفعلى ويقود هذا الاتجاه عدة قيادات نجحت فى انتخابات مجلس الشورى وعلى رأسها الدكتور اسحق الفرحان والدكتور عبد اللطيف عربيات وحمزه منصور وبدر الرياطى وخلف الله المومنى وسليمان السعد.
ويخطط عناصر هذا التيار المعتدل بعد نجاحه فى مجلس الشورى لقيادة الحزب بعيداً عن جماعة الإخوان مما يعطى الحزب حرية فى الحركة والمناورة.

وظيفية لكوادر وعناصر الجماعة .

- الاتجاه للجانب الاقتصادى بغرض الانتشار الأوسع بين الجماهير .

٣ - تنشيط دور الجماعة داخل مؤسسات الضغط المدنية خاصة النقابات وقوى المعارضة الأخرى .

وانعكس ذلك على حزب العمل الاسلامى الأردنى أيضاً خاصة بعد تبلور إتجاه من غالبية المعتدلين الناشطين فى الحزب الى الاستقالة من الحزب وتشكيل حزب اسلامى جديد فى حالة استمرار هيمنة قيادة جماعة الاخوان المسلمين على قرارات الحزب .

يقود هذا الاتجاه فى الحزب العناصر الاخوانية أعضاء الحزب والسابق فصلها من جماعة الاخوان لعدم مقاطعتها للإنتخابات الأردنية عام ١٩٩٧ولم يقم الحزب بفصلهم من عضويته فى إطار تصفية الحسابات بين تيارات الاخوان المسلمين فى الأردن وتسعى حركة الإخوان حالياً إلى بذل المحاولات لتجميد الاتجاه الرامى لإنشاء حزب اسلامى جديد بالأردن يكرس حالة إنشقاق فى جماعة الاخوان المسلمين .

١٢ - سوريا :-

تعد جماعة الإخوان المسلمين فى سوريا هى أبرز الجماعات الاسلامية التى تسعى للعب دور سياسى ولذلك فقد دخلت الجماعة فى صراع طويل مع السلطة فى سوريا إلى أن تعرضت لفقد شرعيتها وحظر نشاطها منذ وصول حزب البعث للسلطة فى عام ١٩٦٣ .

إلا أن حركة جماعة الإخوان المسلمين لم تستكن لهذه الإجراءات فقد

قادت عدة أعمال إحتجاجات ومظاهرات ضد النظام البعثى فى أعوام ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٧٣.

دخلت جماعة الإخوان المسلمين فى صراع مع السلطة السورية إنتقل بها من الصراع لإقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الى نوع من الصراع الطائفى من جانب جماعة الإخوان السنية وتصويره على أنه صراع مع طائفة العلويين الحاكمة فى سوريا ، واستطاعت الجماعة أن تشحن الرأى العام السورى ذا الأغلبية السنية لتمرير نص فى مشروع الدستور السورى بأن « الاسلام دين رئيس الدولة ».

الا أن هذا التحول فى طبيعة المواجهة بين الإخوان المسلمين والنظام السورى وانتقالها من مواجهة فكر اسلامى إلى نوع من الأعمال الطائفية ترتب عليه عدة نتائج هامة منها :-

١ – تبلور فكرة العنف لدى جماعة الإخوان المسلمين وبدأت فى تنفيذها بداية بعمليات اغتيال عدد من المسئولين والشخصيات الحزبية والعسكرية حيث كانت أول العمليات المنفذة عام ١٩٧٧ بإغتيال رئيس جامعة دمشق وقائد سلاح الصواريخ السورى وأحد قيادات حزب البعث السورى. الأمر الذى حققت معه العناصر المتشددة فى الحركة بعض نجاحات لها فى هذا السياق .

٢ – تتطور أسلوب العنف إلى القيام بعملية الهجوم على مدرسة المدفعية فى حلب عام ١٩٧٩ وراح ضحيتها مايقرب من ثمانين ضابطاً من الضباط العلويين.

٣ – أدى نجاح هذه العملية إلى تولد شعور لدى العناصر المتشددة بالقرب

من نجاح هدفهم في الاستيلاء على الحكم فعمدوا الى تشكيل الجبهة الاسلامية فى سوريا عام ١٩٨٠ حيث ضمت جماعة الإخوان ومعها بعض فئات الدعاة والعلماء السنيين .

٤ - أعلنت الجبهة الاسلامية عن تشكيل قيادة الثورة الاسلامية وأطلقت بيان اشتمل على هدف هذه الثورة الذى تمثل فى الآتى :-

- اطلاق الحريات السياسية بلا قيود .
- تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد الشعب السورى .
- رفع مستوى معيشة المواطنين وإقامة النظام الاقتصادى الاسلامى على دعائم تواجد القطاع العام والقطاع الخاص .
- تحرير فلسطين عن طريق تحقيق الوحدة العربية التى لا تعارض بينها وبين وحدة العالم الاسلامى .

٥ - فى عام ١٩٨٠ نظمت الجماعة إضراباً عاماً فى مدينة حلب فى إطار سلسلة من المظاهرات وأعمال العنف ضد السلطة استمرت من شهر مارس حتى شهر يوليو حتى قامت السلطات السورية بالتصدى له بأقسى أنواع القمع .

٦ - نظمت الجماعة عدة مواجهات مع السلطات فى مدينة حماة خلال أعوام ١٩٨٠، ١٩٨١ وفى عام ١٩٨٢قامت عناصر بالمدينة بإعتقال وإعدام المسئولين التنفيذيين بالمدينة وممثلى حزب البعث وقائد قوات سرايا الدفاع مما أدى فى شهر فبراير الى قيام القوات المسلحة وسرايا الدفاع والقوات الجوية بإقتحام المدينة ووقعت ضحايا بالآلاف ليس فقط من عناصر وكوادر الجماعة بل أيضاً من الأهالى والمواطنين.

٧ - ترتب على هذه الأحداث والمواجهات العنيفة مع السلطات السورية الى انحصار نشاط الاخوان المسلمين داخل سوريا فى مراكز تقليدية للأغلبية السنية خاصة مدينة حماة وحلب وضعف تأثير هذا النشاط .

٨ - أدت هذه المواجهات أيضاً الى إنهاك حركة الإخوان المسلمين وفقدانها الكثير من كوادرها وأنصارها لأرواحهم أو حرياتهم لاعتقالهم مما أدى لضعف حركة الاخوان ونفوذها وهروب قياداتها ونقل نشاطها من سوريا الى الخارج مما أدى الى حدوث إنقسام وخلافات داخل الجماعة أدت إلى ازاحة الدكتور عصام العطار مرشد الجماعة عن مكانه وتشكيل لجنة تتولى شئون الحركة [(١)].

٩ - وتوصف حركة الإخوان المسلمين فى خارج سوريا بصفة الحركة السياسية المعارضة مما أدخلها ضمن أدوات المصالحة السياسية بين النظام السورى وبعض الأنظمة الأخرى وهو ما أنعكس على موقف بعض الدول من حركة قيادتها فالأردن عندما تدهورت علاقته بسوريا سمح لعناصر الجماعة بالتواجد والتحرك على أرضه وعند تحسن علاقته بسوريا قام بالقبض وإعتقال هذه العناصر مما أدى لنجاح

---

(١) الدكتور / عصام العطار كان يعد الزعيم التاريخى لحركة الإخوان المسلمين - ويقيم بالمانيا الغربية هرباً من السلطات السورية ثم تمت ازاحته عن مكانه كمرشد عام للإخوان المسلمين أثناء المؤتمر العام عقدته حركة الإخوان المسلمين فى مدينة أخن بالمانيا الغربية عام ١٩٨٢ وشكل مكتب أرشاد للحركة مكون من ثلاثة هم سعيد حوا ، على البيانونى ، عدنان سعد الدين على أن مشاكل الدكتور / عصام العطار قد تزايدت وتعقدت عقب تولى شقيقته الدكتورة / نجاح العطار - عضوة القيادة القطرية لحزب البعث السورى - منصب وزارى فى الحكومة السورية . وتعرضه لعدة محاولات اغتيال دبرت له أثناء تواجده فى المانيا الغربية والنمسا فضلاً عن الاتهام الذى وجه اليه من قبيل عناصر الحركة بأنه كان السبب وراء مذبحة حماة .

ويمارس الدكتور / عصام العطار نشاطاته من خلال المركز الاسلامى فى مدينة آخن من خلال تنظيم الطليعة الاسلامية ويتخذ من مسجد بلال بمدينة آخن مقراً له ، ويعد هذا المقر مركزاً لتجمع والتقاء العديد من العناصر الاسلامية ومن جنسيات مختلفة فى أوروبا .

السلطات السورية فى النهاية الى الحد وبشكل كبير وواضح من نشاط هذه الجماعة وتهمش نشاطها من الساحسة السورية من ذلك التاريخ.

على أنه منذ بداية عام ١٩٩٠ جرت عدة محاولات لتحقيق نوع من الحوار والوفاق في سبيل انجاز مصالحة بين جماعة الاخوان المسلمين السورية والنظام السورى .

ومنذ عام ١٩٩٥ بدأت هذه المحاولات تأخذ شكلاً وإيجابياً أثر محاولات قام بها بعض الشخصيات العربية والاسلامية وقد أسفرت هذه المحاولات والمبادرات عن إيجاد قنوات إتصال شبه دائمة بين جماعة الاخوان المسلمين والسلطات السورية.[1]

ثم تطورت محاولات التوفيق بين النظام وجماعة الاخوان المسلمين عبر حوارات غير مباشرة قامت بها جبهة العمل الاسلامى الأردنية وجماعة الاخوان المسلمين بالأردن خلال النصف الأخير من عام ١٩٩٧ .

إلا أن الحوار غير المباشر بين الطرفين قد وصل إلى طريق مسدود ولم يستكمل حيث حددت جماعة الإخوان المسلمين السورية عدة مطالب أهمها:-

---

(١) من أبرز هذه الشخصيات كلاً من:-

- فتحى يكن زعيم الجماعة الاسلامية اللبنانية
- محفوظ نحناح زعيم حركة مجتمع السلم { حماس سابقاً } الجزائرية
- أمين مكى القيادى الاخوانى السورى السابق
- الدكتور اسحق الفرحان زعيم جبهة العمل الاسلامى الأردنى

وكان لهذه المحاولات عدة تأثيرات هامة أبرزها :-

١ - فى عام ١٩٩٥ اصدر الرئيس السورى حافظ الأسد عفواً عاماً شمل ١٢٠٠ معتقل سياسى من جماعة الاخوان بمناسبة الذكرى ٢٥ للحركة التصحيحية التى قادها الرئيس حافظ الأسد .

٢ - عودة المراقب العام للإخوان المسلمين عبد الفتاح أبو غدة للإقامة بحلب فى عام ١٩٩٦ من منفاه الاختيارى بالسعودية .

٣ - قيام الحكومة السورية بإتخاذ ترتيبات نقل جثمان المراقب العام للاخوان المسلمين عبد الفتاح أبو غدة عند وفاته فى السعودية فى فبراير ١٩٩٧ أثناء زيارة خاصة لها .

١ – السماح لقادتها فى الخارج بالعودة الى سوريا وعدم ملاحقتهم أو التعرض لهم وتأمينهم واستردادهم حريتهم السياسية .

٢ – السماح بإنشاء حزب سياسى اسلامى سورى .

٣ – السماح بإصدار جريدة يومية اسلامية تعبر عن جماعة الإخوان .

إلا أن السلطات السورية أصرت على أن الإخوان المسلمين لايشكلون أى ورقة ضغط وأن عودتهم محكومة ومشروطة بالشروط الأمنية والسياسية والتى تضع حركة الاخوان المسلمين كحركة ممنوعة وغير معترف بها ولا يحق لها أن تحدد أى مطالب أو شروط وأنه يجب على الجماعة أن تتخذ بعض الخطوات أولاً:–

١ – إعتراف الجماعة بالخطأ الذى ارتكبته فى أوائل الثمانينات .

٢ – القبول بعودة قادة الجماعة على أساس أفراد وليس كجماعة .

٣ – صرف النظر عن المطالبة بتأسيس حزب اسلامى وصحيفة باسمها .

وازاء فشل الحوار بين النظام السورى وجماعة الاخوان المسلمين حدث انقسام فى جماعة الاخوان المسلمين السورية حيال رد السلطات السورية حول مطالب الجماعة إلى تيارين هما :–

١ – مجموعة دمشق وهى مجموعة متشددة فى موقفها ضد النظام وعلى رأسها الدكتور العطار والدكتور حسن هريدى نائب المرشد العام لتنظيم الإخوان المسلمين الدولى .

٢ – مجموعة حلب وهى تمثل خط الإعتدال وعلى رأسها المراقب العام الحالى للجماعة فى سوريا على البيانونى .

وأستطاع جناح الدكتور عصام العريان من إقناع مجلس شورى جماعة الاخوان بإتخاذ قرار بالدخول والعودة للعمل من خلال الساحة اللبنانية مستغلاً العلاقة الوثيقة بين الجماعة وبين الجماعة الاسلامية اللبنانية .[(1)]

وبالرغم من فشل تحقيق أى مصالحة مباشرة بين النظام السورى وجماعة الإخوان المسلمين إلا أن هناك نوع من تهدئة الأوضاع وتخفيف حدتها حيث :-

١ - تركت السلطات السورية الباب أمام الجماعة للتوغل والعمل من داخل لبنان وتأسيس شركات تجارية وتوسيع نشاطها فيه بالرغم من النفوذ السورى الواسع والقوى فى لبنان .

٢ - عودة الإخوان المسلمين السوريين إلي لبنان وتوسيع نشاطهم بشكل غير معروف من قبل فى لبنان والانفتاح من لبنان على تنظيمات اسلامية بعضها متطرف وبعضها معتدل .

الا أنه ولاعتبارات كثيرة ومتنوعة لعل أبرزها الموقف السياسى السورى من العلاقات مع اسرائيل وعلاقته الوثيقة بايران ودول الخليج فإن الحركة الاسلامية لاتمارس نشاطاً يذكر حالياً ضد النظام فى سوريا وبالتالى فلم يبلور فكراً سياسياً يذكر فى هذا الشأن.

١٣ - الصومال :-

بالرغم من اعلان استقلال الصومال عام ١٩٦٠ الأ أن هذا الاستقلال قد بلور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأكثر من ذلك جاء بمشاكل عصره فى الفترة التى اشتهرت بوصف الحرب الباردة، التى احتدمت فيها معارك نفسية وسياسية وعسكرية خاضتها القوتان العظميان فى ذلك الوقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى صراع عنيف بين

---

(١) الجماعة الاسلامية اللبنانية - لها تمثيل نيابى فى مجلس النواب اللبنانى ويمثلها النائب خالد العنامر. وفى إطار هذه العلاقة قامت عناصر الإخوان المسلمين السورية بتأسيس عدة شركات هندسية ومعمارية وتجارية فى لبنان تمارس من خلالها نشاطاً تجارياً واسعاً وأسست مجموعة تجارية باسم " المنار " نعمل من لبنان .

العملاقتين على القرن الإفريقي وخاصة الصومال وأثيوبيا [1].

ولم يعرف الصومال منذ عام ١٩٩١ عندما سقط نظام حكم الرئيس محمد سياد برى أى نظام شرعى حتى الآن ويعانى الصومال الكثير من جراء الحرب الأهلية بين العناصر التى شكلت المعارضة العسكرية

---

(١) ويرى الأستاذ محمد حسنين هيكل أن مأساة الصومال لها جذور قديمة أشار اليها فى كتابة المقالات اليابانية – القاهرة ١٩٩٧ فى صـ ٦٦ ومابعدها حيث يرى أنه :–

اتفق « روزفلت » و« تشرشل » فى كازابلانكا فى شهر يناير ١٩٤٣ على مصير المستعمرات الإيطالية بعد الحرب، وكانت عملية غزو إيطاليا على وشك أن تبدأ، وعرض « روزفلت » إقتراحا مؤداه أن الولايات المتحدة مستعدة عند تسوية تركه الحرب لتحمل مسئوليات الإدارة والانتداب فى أثنتين من المستعمرات الإيطالية فى ذلك الوقت، وهما: ليبيا على البحر الأبيض، والصومال عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندى.

وكانت نهاية العهد البريطانى فى أثيوبيا نهاية شبه كوميدية. فالإمبراطور العجوز الذى ينسب نفسه إلى الملك « سليمان » والذى كان يبدو كشخصية من شخصيات قرون غابرة – أبدى عدم رضاه عن عمل البعثة البريطانية التى كان يرأسها البريجادير « ادموند لاش » وعبر عن عدم رضاه علنا بعد استعراض عسكرى لقواته. وتضايق الضابط البريطانى وقال للإمبراطور إنه كان يتوقع أن يتلقى الشكر بدل التقريع. ولم يكن الإمبراطور سعيدا بهذا الرد. وعلى أى حال، فإنه دعا البريجادير البريطانى إلى العشاء معه فى قصره مساء اليوم التالى، وذهب البريجادير إلى موعده، فإذا الإمبراطور يقول له إنه عرف أن اسم « لاش » يعنى « السوط » وأنه قرر أن يدعوه إلى عشاء من نوع اسمه – وأمر بجلده، وتولى الحرس الإمبراطورى تنفيذ الأمر.

واستطاع الاتحاد السوفيتى الحصول على مركز ممتاز فى الصومال، ثم حدث بعد ذلك أن انقلبت الموازين فى القرن الإفريقى تماما وبالكامل حين قادت مجموعة من الضباط الماركسيين نوعا من الانقلاب العسكرى على الإمبراطور « هيلاسلاسى ». وبدورهم أعطوا للاتحاد السوفيتى موطئ قدم آخر فى أثيوبيا.

وعندما أصبح الاتحاد السوفيتى صاحب النفوذ فى العاصمتين المؤثرتين فى القرن الإفريقى: أديس أبابا ومقديشيو، لجأت الولايات المتحدة إلى الدول العربية الإسلامية التقليدية – بالذات السعودية التى انضمت إليها مصر – وجرى استغلال تناقضات قديمة تخلفت من تاريخ مظلم ودام، واندلع نوع من صرع الذئاب بين الكابتن « هيلامريم » قائد انقلاب أثيوبيا ضد « هيلاسلاسى » وقد وضع « هيلامريم » صورته إلى جانب صور « ماركس » و« لينين » و« ستالين » وبين الجنرال « محمد سياد برى » الذى راح يطرد خبراء الاتحاد السوفيتى من الصومال آملا فى مساعدات دول إسلامية وعربية معينة.

وتحول الصراع بين الكابتن الأثيوبى والجنرال الصومالى فى خريف الحرب الباردة إلى حرب مشتعلة على أرض القرن الإفريقى إلى النهاية بين نظامين ورجلين، ثم أن كلا النظامين وكلا الرجلين حاولا فى حربهما أن يستثير النزعات العنصرية والقبلية والدينية والشخصية، وكلاهما أيضا راحا يستزيدان من تورط دول الإقليم كى تساعد، وتمول، وتقدم السلاح، وتؤجج الحرب.

وفجأ انتهت الحرب الباردة، وانسحب الاتحاد السوفيتى من القرن الإفريقى، وسقط بالتالى هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على مساندته ونفوذه، واختفى من الساحة كل من « منجستو هيلامريم » و« محمد سياد برى».

ونتيجة لهذا التغيير فى طبيعة الصراع خففت القوى الإقليمية السعودية ومصر وغيرهما من تدخلاتها فى الحالة الصومالية.

وارتفع الستار عن مشهد جديد فى مأساة القرن الإفريقى والصومال بالذات ذلك أنه بانسحاب القوى الكبرى ويتردد القوى الإقليمية، وباختفاء الذئاب الكبار فى المعركة لم يتبق على الساحة غير مشايخ الحرب المحليين الذين كانوا يتلقون السلاح والمال، ويبيعون الولاءات فى مقابلها لقوى كبيرة أو صغيرة اختفت من الساحة. ثم تحولوا لكى يحتفظوا بنفوذهم وقواتهم وتلك طبيعة الأمور إلى باعة أمن عن طريق فرض الإتاوات.

كانت المأساة فى واقع الأمر جرحا من جراح الحرب الباردة، لم يكلف أحد نفسه عناء تطهيره أو تضميده أو علاجه، وإنما مضى الكل إلى شواغلهم فى حقبة جديدة، وتركوا الصومال مع جرحه المفتوح. وزحفت وحوش المرض والجوع والفوضى.

والسياسية لنظام سياد برى وأسقطته ثم اختلفت فيما بينها ودخلت فى إطار حرب شرسة مدمرة للصومال نفسه.

وقد برزت من خلال الحرب الأهلية الصومالية عدة فصائل متصارعة تلاشى بعضها واندمجت بعضها فى بعض وأبرز هذه الفصائل هى :-

١ - التحالف الوطنى الصومالى والذى كان يقودة اللواء محمد فارح عيديد ويتولاه حالياً ابنه حسين.

٢ - مجموعة الأربعة عشر المعروفة باسم التحالف لانقاذ الصومال ويرأسه على مهدى محمد.

٣ - جمهورية أرض الصومال ويرأسه ابراهيم عقال .

٤ - الفصائل المستقلة ويرأسه عثمان على عاتو .

٥ - الاتحاد الديمقراطى الاسلامى .

وقد أدت عدة عوامل الى فشل جميع المحاولات والمساعى لايقاف الحرب الأهلية وإنقاذ الشعب الصومالى من أثارها بما فيها محاولات دولية وعربية واسلامية حيث :-

١ - لايملك أى فصيل من الفصائل المتصارعة برنامجاً سياسياً واضحاً أو حتى مشروع برنامج اصلاح سياسى واقتصادى لانقاذ الصومال .

٢ - أن قادة الفصائل الصومالية يمثلون قوى قبلية مختلفة مما جعل

التصارع بينهما شبه صراع قبلي وقد يكون زعماء الفصائل من نفس القبيلة ولكن من عشائر مختلفة من ذات القبيلة مثل حسين عيديد وعلى عثمان عاتو وهما من نفس القبيلة .

٣ – أن الاختلافات بين الفصائل المتصارعة ليست نابعة من اختلافات فكرية أو ايديولوجية بقدر ماهي صراع زعامات وصراع على السلطة بين زعماء هذه الفصائل.

٤ – أن جميع الفصائل المتصارعة رفعت الشعار الاسلامي وأعلنت عن عزمها تطبيق الشريعة الاسلامية وبالتالي اكتسبت جميعها تعاطف التيارات الاسلامية وبالرغم من ذلك فشلت جميع المحاولات التي بذلت باسم الاسلام لتحقيق المصالحة بين هذه الفصائل .

الا أن الحرب الصومالية كانت فرصة لبعض الجماعات الإسلامية وخاصة تلك التي عرفت بالأفغان وكانت تبحث عن المأوى الآمن أو الاشتراك في الجهاد تعاطفاً مع بعض الفصائل الصومالية للإقامة بالصومال وتحويل نشاطها اليه وتأمين إقامتها في الصومال بالدخول مع بعض الفصائل الصومالية في تحالفات أو عن طريق المصاهرة والتزاوج لضمان حرية

الإقامة الأمنه بها ، كما لجأ بعضهم الى الدخول كأعضاء مسلحون فى هذه التنظيمات.

وقد شكلت هذه العناصر بالمشاركة مع العناصر الاسلامية الصومالية تنظيماً بأسم الاتحاد الاسلامى العالمى وهو تنظيم مسلح يضم عناصر من تنظيم الاتحاد الاسلامى الصومالى المطالب باستقلال أقليم أوغادين عن أثيوبياً وعناصر عرب الأفغان الذين رحلوا الى الصومال .

وأثر تزايد نفوذ العناصر الاسلامية المتطرفة اللاجئة للصومال واجتذاب الصومال للعديد من أعضاء هذه التنظيمات من بلاد كثيرة تسابقت الفصائل الصومالية فى الإعلان عن قيامها بتطبيق نظام المحاكم الاسلامية فى المناطق التى تسيطر عليها لإثبات شرعيتها الاسلامية واكتساب قوة تعاطف من الاتجاهات الاسلامية وتدعيم مواقفها .

ولم يتعدى موقف الفصائل الصومالية الاعلان عن تطبيق نظام المحاكم الاسلامية إلى الاعلان عن إقامة الدولة الاسلامية، على أنه فى حالة إنفراج الوضع على الساحة الصومالية فقد يفتح الباب أمام تحقيق الاستقرار الداخلى وانتهاء الحرب الأهلية فإن الأمر قد يحمل رياح التغيير بالنسبة للجماعات من حيث عدم جدوى نشاط بعضها فى الصومال أو استقرار بعض عناصر هناك تحت تأثير تغيير الحالة الإجتماعية وهو أمر متعلق

تبدو احتمالات بإمكانية استقرار الأوضاع في الصومال بعد حرب أهلية [1]

---

(١) على الرغم من محاولة عقد مؤتمر مصالحة بوصاصو في أواخر ٩٧ للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة والآمال التي عقدت على امكانية اشتراك حسين عيديد مع الفصائل التي شكلت المجلس الوطني لانقاذ الصومال الا أن الخلافات المتفاقمة بشكل يصعب معه توقع مجريات الأمور ويعقدها حيث :-

١ – الخلاف بين الفصائل المشكلة للمجلس الوطني لانقاذ الصومال حول التدخل الأثيوبي في أراضي الصومال وتحالف القوات الأثيوبية مع أحد الفصائل والقيام بعمليات واسعة ضد عناصر الاتحاد الاسلامي مما أحدث خلافاً بين قادة فصائل المجلس الوطني لإنقاذ الصومال ٢٦ فصيلاً والتي تعرف بمجموعة سودري بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل العسكري الأثيوبي .

٢ – القتال بين قوات حسين عيديد وقبائل الرحنوين التي تعد حليفاً هاماً في فصائل المجلس الوطني لإنقاذ الصومال والتي تحاول تقليص نفوذ قوات عيديد في مقديشيو.

في نفس الوقت مازال حسين عيديد متمسك بضرورة مناقشة الوضع في مقديشيو وتشكيل ادارة موحدة وشرطة واحدة لحماية الأمن ، فتح مطار وميناء مقديشيو كأساس لتنفيذ إتفاق مصالحة وطنية وهو ماترفضه الفصائل الأخرى.

بالإضافة إلى أن الأوضاع المتوترة بين أكبر الفصائل المتحاربة وقيام كل منهما بعدة عمليات عسكرية ضد المناطق التي تقع تحت سيطرة الفريق الأخر، مما أسفر عن عدة عمليات ضد الأهالي ووقوع ضحايا من الأبرياء قد زاد من حجم آثار المشكلة الصومالية وتوابعها .

وفي إطار هذه المحاولات فقد برز التأثير الدولي في أحداث الصومال من محاولة التدخل الفعال في الأزمة الصومالية حيث أن :-

١ – السعودية تسعى لطرح مبادرة من خلال استضافتها لوفود صومالية تمثل الفصائل المختلفة بهدف حل المشاكل بين هذه الفصائل للمساعدة في اعادة الاستقرار .

٢ – المغرب باستغلال رصيده لدى جميع الفصائل الصومالية بعد اشتراك المغرب في القوات الدولية لحفظ السلام .

٣ – مصر حيث ترى القاهرة أن الصومال يشكل أحد ركائز الأمن القومي المصري .

٤ – أمريكا نظراً لاعتبارات المصالح الحيوية الأمريكية سواء أكانت استراتيجية أم اقتصادية في المنطقة خاصة بعد تزايد الاكتشافات البترولية بالصومال.

٥ – ايطاليا باعتبارها أحد الدول التي استعمرت الصومال ولها مصالح مستمرة بها .

٦ – اليمن والتي تسعى لجمع أكبر عدد من الفصائل الصومالية المتناحرة تحت مظلة واحدة لإعتبارات جيو إجتماعية.

٧ – ليبيا من خلال علاقتها القوية مع حسين عيديد والتي تحاول التأثير بها لتحقيق إطار للمصالحه الوطنية.

وتبلورت الخطوط اللازمة لحل المشكلة الصومالية بحيث تضع في إعتبارها مايلي :-

١ – تحقيق مصالحة بين على مهدى محمد وحسين عيديد كخطوة أولى وأساسية لحل المشكلة الصومالية ثم يعقبها تحقيق مصالحة بين مجلس الانقاذ وبين حسين عديد حتى يمكن العمل على انجاح محاولات حل الأزمة الصومالية

٢ – عقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة لايقتصر فقط على قادة الفصائل الصومالية المتحاربة بل يشترك فيه رجال الفكر والسياسة.

٣ – ضرورة تبنى موقف حازم ضد من يعيق محاولات التوصل لحل الأزمه الصومالية .

٤ – أن استمرار الأوضاع الصومالية المتدهورة قد يشكل المناخ المناسب لتنامي قوة ونفوذ الاتحاد الاسلامي الصومالي الذى يمثل تياراً اسلامياً أصولياً مما قد يؤثر على الأوضاع في المنطقة .

٥ – ضرورة تجديد بنية الدولة قبل تشكيل أى حكومة وطنية .

ومن ناحيه أخرى أدى الفشل المستمر في وضع حد للأزمة الصومالية واستمرار المعارك إلى تفجر نوع من الأزمات بين الفصائل المتحاربة وتحولها من أزمة سياسية إلى أزمة اجتماعية عرقية شملت الصراع بين القبائل المشكلة للمجتمع الصومالي وتحولها إلى نوع من حرب القبائل ، ومع ذلك نجحت بعض الشخصيات الصومالية في تشكيل منظمة غير حكومية وليس لها أى ارتباط سياسي بأياً من الأطراف المتصارعة باسم المجلس الصومالي للمصالحة الذى استطاع عقد تصالح بين قبائل هيرجرد والمريحان وإزالة أسباب التوتر القبلي بينهما.

حسمها متأرجحة بين اتفاق الأطراف على اطار سلمى أو حسمها عسكرياً [1].

وفى ديسمبر ١٩٩٧ نجحت الجهود للتوفيق بين قادة الفصائل المتصارعة للتوصل إلى نقاط التفاهم الآتية :-

١ - عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بمدينة بيداوه بالصومال بدلاً من مدينة بوصاصو بأثيوبيا.

٢ - تشكيل لجنة تتولى بحث أسس المشاركة فى مؤتمر المصالحة والجمع بين أساسيين :-

أ - الأساس قبلى .

ب - الأساس المتعلق بالتمثيل بالفصائل المتحاربة.

٣ - الإعداد لتشكيل مجلس رئاسى من ١٣ عضواً يتولى هذا المجلس إختيار الرئيس .

٤ - تناسى الخلافات الشخصية وإقرار مبدأ التفاوض لحل أى خلاف بعيداً عن الحل العسكرى .

وبعد مفاوضات متواصلة بمصر استمرت قرابه الشهرين توصلت الفصائل الصومالية إلى توقيع اتفاق القاهرة فى يناير ١٩٩٨ الذى تضمن المبادئ الخاصة

---

(١) طرحت الفصائل الصومالية الـ ٢٦ والتى تشكل مجلس الانقاذ الوطنى الصومالى والتى تعرف باسم مجموعة سودرى فى إجتماعات الوفاق مع فصيل حسين عيديد فى نوفمبر ١٩٩٧ بالقاهرة مشروعاً يقوم على اختيار ٦٥٠ عضواً يمثلون المحافظات الصومالية لحضور مؤتمر قومى صومالى يتم من خلاله اختيار ١٨٣ من الأعضاء السابقون يؤلفون برلماناً انتقالياً.
يشكل البرلمان الانتقالى حكومة إنتقالية ومجلساً رئاسياً جماعياً من خمسة أعضاء وتتولى هذه الأجهزة الاشراف على وضع دستور دائم للصومال واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد إعادة فتح المحاور فى الصومال .

باماكنية استقرار الأوضاع في الصومال بعد حرب أهلية [1] تبدو احتمالات

---

(١) على الرغم من محاولة عقد مؤتمر مصالحة بوصاصو في أواخر ٩٧ للمصالحة بين الفصائل الصومالية المتصارعة والآمال التي عقدت على امكانية اشتراك حسين عيديد مع الفصائل التي شكلت المجلس الوطني لانقاذ الصومال الا أن الخلافات المتفاقمة بشكل يصعب معه توقع مجريات الأمور ويعقدها حيث :-

١ - الخلاف بين الفصائل المشكلة للمجلس الوطني لانقاذ الصومال حول التدخل الأثيوبي في أراضي الصومال وتحالف القوات الأثيوبية مع أحد الفصائل والقيام بعمليات واسعة ضد عناصر الاتحاد الاسلامي مما أحدث خلافاً بين قادة فصائل المجلس الوطني لإنقاذ الصومال ٢٦ فصيلاً والتي تعرف بمجموعة سودرى بين مؤيد ومعارض لهذا التدخل العسكري الأثيوبي .

٢ - القتال بين قوات حسين عيديد وقبائل الرحنوين التي تعد حليفاً هاماً في فصائل المجلس الوطني لإنقاذ الصومال والتي تحاول تقليص نفوذ قوات عيديد في مقديشيو.

في نفس الوقت مازال حسين عيديد متمسك بضرورة مناقشة الوضع في مقديشيو وتشكيل ادارة موحدة وشرطة واحدة لحماية الأمن ، فتح مطار وميناء مقديشيو كأساس لتنفيذ إتفاق مصالحة وطنية وهو ماترفضه الفصائل الأخرى.

بالإضافة إلى أن الأوضاع المتوترة بين أكبر الفصائل المتحاربة وقيام كل منهما بعدة عمليات عسكرية ضد المناطق التي تقع تحت سيطرة الفريق الآخر، مما أسفر عن عدة عمليات ضد الأهالي ووقوع ضحايا من الأبرياء قد زاد من حجم أثار المشكلة الصومالية وتوابعها.

وفي إطار هذه المحاولات فقد برز التأثير الدولي في أحداث الصومال من محاولة التدخل الفعال في الأزمة الصومالية حيث أن :-

١ - السعودية تسعى لطرح مبادرة من خلال استضافتها لوفود صومالية تمثل الفصائل المختلفة بهدف حل المشاكل بين هذه الفصائل للمساعدة في اعادة الاستقرار .

٢ - المغرب باستغلال رصيده لدى جميع الفصائل الصومالية بعد اشتراك المغرب في القوات الدولية لحفظ السلام .

٣ - مصر حيث ترى القاهرة أن الصومال يشكل أحد ركائز الأمن القومي المصري .

٤ - أمريكا نظراً لاعتبارات المصالح الحيوية الأمريكية سواء أكانت استراتيجية أم اقتصادية في المنطقة خاصة بعد تزايد الاكتشافات البترولية بالصومال.

٥ - ايطاليا باعتبارها أحد الدول التي استعمرت الصومال ولها مصالح مستمرة بها.

٦ - اليمن والتي تسعى لجمع أكبر عدد من الفصائل الصومالية المتناحرة تحت مظلة واحدة لإعتبارات جيو إجتماعية.

٧ - ليبيا من خلال علاقتها القوية مع حسين عيديد والتي تحاول التأثير بها لتحقيق إطار للمصالحه الوطنية.

وتبلورت الخطوط اللازمة لحل المشكلة الصومالية بحيث تضع في إعتبارها مايلي :-

١ - تحقيق مصالحة بين علي مهدى محمد وحسين عيديد كخطوة أولى وأساسية لحل المشكلة الصومالية ثم يعقبها تحقيق مصالحة بين مجلس الانقاذ وبين حسين عديد حتى يمكن العمل على انجاح محاولات حل الأزمة الصومالية

٢ - عقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة لايقتصر فقط على قادة الفصائل الصومالية المتحاربة بل يشترك فيه رجال الفكر والسياسة.

٣ - ضرورة تبني موقف حازم ضد من يعيق محاولات التوصل لحل الأزمه الصومالية .

٤ - أن استمرار الأوضاع الصومالية المتدهورة قد يشكل المناخ المناسب لتنامي قوة ونفوذ الاتحاد الاسلامي الصومالي الذي يمثل تياراً اسلامياً أصولياً مما قد يؤثر على الأوضاع في المنطقة .

٥ - ضرورة تجديد بنية الدولة قبل تشكيل أي حكومة وطنية .

ومن ناحيه أخرى أدى الفشل المستمر في وضع حد للأزمة الصومالية واستمرار المعارك إلى تفجر نوع من الأزمات بين الفصائل المتحاربة وتحولها من أزمة سياسية إلى أزمة اجتماعية عرقية شملت الصراع بين القبائل المشكلة للمجتمع الصومالي وتحولها إلى نوع من حرب القبائل ، ومع ذلك نجحت بعض الشخصيات الصومالية في تشكيل منظمة غير حكومية وليس لها أي ارتباط سياسي بأياً من الأطراف المتصارعة باسم المجلس الصومالي للمصالحة الذي استطاع عقد تصالح بين قبائل هيرجرد والمريحان وإزالة أسباب التوتر القبلي بينهما.

حسمها متأرجحة بين اتفاق الأطراف على اطار سلمي أو حسمها عسكرياً [1].

وفي ديسمبر ١٩٩٧ نجحت الجهود للتوفيق بين قادة الفصائل المتصارعة للتوصل إلى نقاط التفاهم الآتية :-

١ - عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بمدينة بيداوه بالصومال بدلاً من مدينة بوصاصو بأثيوبيا.

٢ - تشكيل لجنة تتولى بحث أسس المشاركة في مؤتمر المصالحة والجمع بين أساسيين :-

أ - الأساس قبلي .

ب - الأساس المتعلق بالتمثيل بالفصائل المتحاربة.

٣ - الإعداد لتشكيل مجلس رئاسي من ١٣ عضواً يتولى هذا المجلس إختيار الرئيس .

٤ - تناسي الخلافات الشخصية وإقرار مبدأ التفاوض لحل أي خلاف بعيداً عن الحل العسكري .

وبعد مفاوضات متواصلة بمصر استمرت قرابه الشهرين توصلت الفصائل الصومالية إلى توقيع اتفاق القاهرة في يناير ١٩٩٨ الذى تضمن المبادئ الخاصة

---

(١) طرحت الفصائل الصومالية الـ ٢٦ والتي تشكل مجلس الانقاذ الوطني الصومالي والتي تعرف باسم مجموعة سودري في إجتماعات الوفاق مع فصيل حسين عيديد في نوفمبر ١٩٩٧ بالقاهرة مشروعاً يقوم على اختيار ٦٥٠ عضواً يمثلون المحافظات الصومالية لحضور مؤتمر قومي صومالي يتم من خلاله اختيار ١٨٣ من الأعضاء السابقون يؤلفون برلماناً انتقالياً.
يشكل البرلمان الانتقالي حكومة إنتقالية ومجلساً رئاسياً جماعياً من خمسة أعضاء وتتولى هذه الأجهزة الاشراف على وضع دستور دائم للصومال واجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد إعادة فتح المحاور في الصومال .

بانهاء النزاع فى الصومال ووضع حد للحرب الأهلية فيه وضمان وحدة أراضيه وذلك من خلال [1]:-

* وضع أسس أقتسام السلطة بين الأطراف المتنازعة من خلال تشكيل برلمان يراعى فيه التركيب القبلى العشائرى وتمثيل الأطراف المتصارعة.
* وضع أسس تشكيل الحكومة الانتقالية والحكومة الدائمة واختيار رئيس منتخب للبلاد.
* الاتفاق على توحيد العاصمة مقديشيو ضمن وحدة أراضى الصومال.
* منع الاقتتال بين الميلشيات المسلحة ودمجها فى اطار القوات الصومالية الموحدة.
* بذل الجهود لضم الأطراف الصومالية وخاصة جمهورية أرض الصومال بزعامة ابراهيم عقال للانضمام إلى جهود تشكيل الحكومة الموحدة للصومال فى إطار وحدة الصومال ويتوقف تطبيق هذه الاتفاقات على صدق النوايا بين الأطراف المتحارية ورغبتها فى السلام [2].

---

(١) وبالرغم من الاتفاق على تلك المبادىء والأسس فقد تعثرت المساعى السلمية لحل المشكلة الصومالية واتفقت الأطراف المتصارعة فى مايو ١٩٩٨ مرة أخرى على تأجيل عقد مؤتمر المصالحة فى بيداوة إلى أجل غير مسمى وكأنها اتفقت على إلا تتفق...
وتعثر تنفيذ اتفاقيات المصالحة يهدد بإتساع نطاق الحرب الأهلية وحدوث إنشقاقات جديدة حيث أن القوة العسكرية لن تحسم الموقف لصالح طرف بعينه...

(٢) ومع ذلك فقد حدث خلاف بين أعضاء مجلس الرئاسة فى مجلس الانقاذ الصومالى - مجموعة سودرى - وانقسم إلى فريقين:-
أ - اتجاه معارض لنصوص اتفاق القاهرة ويضم اللواء عبد الله يوسف واللواء آدم عبد الله نور وقد وأعلن هذا الفريق انسحابه من الاتفاق لعدم قناعته بما تم التوصل اليه من حلول جزئية ليست جذرية للصراع.
ب - اتجاه يؤيد ما تم التوصيل فى مؤتمر القاهرة باعتباره بداية الطريق لحل الأزمة الصومالية وأنه لم يكن متوقعاً أن يتفق جميع الأطراف اتفاقاً كاملاً على كل الأمور ولكن يكفى أن تتفق الأطراف على مبادئ لتوحيد الصومال ونبذ العنف والاقتتال وارساء مبادئ من اجل مستقبل أفضل للصومال وأن تلتزم الأطراف بالتنفيذ الدقيق والأمين لما يتم الاتفاق عليه وأن تستمر فى السعى للوصول لاتفاق لما لم يتم الاتفاق فى المرحلة الحالية.

إلا أن طبيعة الصراع الصومالى ومايحيط به من عوامل ومؤثرات يجعل من الصعب التفاؤل بإمكانية تنفيذ هذه الإجراءات بسهولة ويحيط بالشك إمكانية وضع حل شامل وسريع لهذه الأزمة وأثارها المتعددة[1]

ولحقيقة الأمر فإن الاسلام قد أقحم فى الصراع الصومالى الذى كان صراعاً بين أطراف قبلية وعشائرية على السلطة والنفوذ ولم يكن للاسلام علاقة به وبالتالى لم تكن للجماعات الاسلامية فى الصومال أى فكر سياسى أو نظريات حيال تنظيم سلطات دولة تسعى كل جماعة لإقامتها كما تدعى وهذا الصراع لم يكن له علاقة قريبة أو بعيدة بالاتجاهات الاسلامية سوى أن الجماعات الاسلامية وجدت فيه مرتعاً لها.

ثالثاً : فى بعض الدول الاسلامية :-

١ - أفغانستان :-[2]

يلعب الإسلام الدور الحيوى والمؤثر فى الحياة الأفغانية وفى فلكه تدور المجريات اليومية وتفرض هذا الدور عوامل عديدة ليس أقلها أهمية تأصل النزعة الدينية والتمسك بأهداب الدين وثوابته فضلاً عن طبيعة التكوين الإجتماعى القائم على النظام القبلى والعشائرى والتركيب العرقى وترسخ

---

(١) من ذلك مثلاً التأخير فى تنفيذ ماأسفر عنه مؤتمر القاهرة من الدعوة لعقد مؤتمر المصالحة فى بيداوة لعدم إتفاق الصومالية على الخطوات الاجرائية لخلافات شخصية بين الزعماء الصوماليين ، بالإضافة إلى محاولات أطراف دولية مثل أثيوبيا ودول إيفاد التقليل من أهمية إتفاق القاهرة ومحاولة إعاقة تنفيذه بإعتباره قد تجاهل دورها فى حل الأزمة الصومالية ....

(٢) يراجع بصفة خاصة كتاب Afghanistan : Du Communisme Au Fondamentalisme لمؤلفه Sylvie Gelinas طبع باريس ١٩٩٧ . وترجمة بيروت ١٩٩٧ بعنوان أفغانستان بين الشيوعية والحرية

نظام المشايخ والملالى .

وترتب على هذا الدور ظهور العديد من الجماعات والجمعيات الاسلامية فى أفغانستان كانت تدور فى إطار جماعات الدعوة الى القرآن والسنة وكان نشاطها ينصب على تصحيح العقائد والمفاهيم وإصلاح السلوك وبعضها كان يعمل كأحزاب سياسية لم يكن لها ثقل سياسى أو وزن جماهيرى يحسب حسابه .

الا أن هذه الجمعيات والجماعات والأحزاب تحولت الى تنظيمات عسكرية وسياسية بعد الانقلاب الشيوعى والغزو السوفيتى لأفغانستان فى ١٩٧٨ .

ولاعتبارات مختلفة وظروف متنوعة من دولية وإقليمية وعقائدية كالحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى قبل إنهياره ، وكسياسة أمريكا فى محاولة إحتواء ايران بعد الثورة الاسلامية ومحاولة فرض طوق عليها ، يقابله الرغبة الايرانية فى نشر النموذج الذى تطبقه للشريعة الاسلامية فى خارج أراضيها ، ومنها أيضاً لجؤ الكثير من الجماعات الاسلامية تحت شعار الجهاد لإتخاذ أفغانستان ملجأ لها هرباً من بلادها ، وعديد من العوامل الأخرى ، أصبحت أفغانستان موقعاً هاماً للجماعات الاسلامية سواء أكانت جماعات الدعوة والأسوة الحسنة ، أم جماعات العنف والقوة ، تلاقت من مواقع جغرافية متعددة وتبادلت الأراء والخبرات ، وتمرست على القتال والمواجهة الشرسة، وزادت خبرتها ، بل أن كثير من الدول بأجهزتها

المختلفة ساعدتها ودربتها وسلحتها فى مواجهتها مع الجيش السوفيتى ، الأمر الذى كان له إنعكاسات هامة على القدرة القتالية للجماعات الاسلامية.

وكانت أبرز الجماعات الاسلامية الأفغانية هى :-

١ - الجمعية الإسلامية :-

تعد أول الجماعات الاسلامية التى ظهر لها نشاط سياسى إعتباراً من عام ١٩٧٢ ، وقد أسسها علماء الدين الذين كانوا يقومون بالتدريس بالجامعات وعلى رأسهم برهان الدين ربانى وعبد رب الرسول سياف وكانت تباشر نشاطها فى الجامعة وإجتذبت اليها العديد من طلاب الجامعة.

والجمعية تدعو لإقامة الدولة الاسلامية ذات النظام الرئاسى ، وتؤيد أن تكون دولة ذات تعددية حزبية على أن تكون الأحزاب فيها اسلامية . والجمعية لها مجلس شورى منتخب من أعضائها ولها دستور مكتوب ولها مجلس قيادة . وتعتمد على مصادر التشريع الإسلامية الأساسية من الكتاب والسنة والرأى .

٢ - الحزب الإسلامى :-

تأسس عام ١٩٧٦ برعاية الجماعة الإسلامية الباكستانية وتولى تأسيسه المهندس قلب الدين حكمتيار ومولاى يونس خالص .

الحزب يدار من خلال مجلس شورى منتخب من أعضائه ومجلس تنفيذى يتم انتخاب أعضائه وأمين الحزب كل أربع سنوات - معظم

قيادات الحزب من الشبان والمثقفين والمتخصصين ويقل فيه العلماء التقليديون وشيوخ القبائل .

يدعو الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية التى تعتمد على الكتاب والسنة والشورى ولكن ليس له برنامج واضح فى شئون الحكم والسياسة والإقتصاد .

يجسد الحزب فى تكوينه التركيب العرقى إذ يعتمد على العنصر الباشتونى فى تركيبه وتشكيل كوادره وإن كان يعلن أنه حزب لايعتمد على القبلية أو العرقية.

٣ - الحزب الإسلامى :- (مجموعة خالص)

فى عام ١٩٨٠ وأثر تأزم العلاقة بين مؤسسى الحزب الاسلامى وخاصة بين قلب الدين حكمتيار ومحمد يونس لإعتراضه على إنضمام الحزب الإسلامى إلى حركة الاتحاد الاسلامى الأفغانى ويدعو الحزب الاسلامى مجموعة خالص الى إقامة دولة اسلامية على الكتاب والسنة دون أن يقدم تفاصيل هذه الدولة ويتحفظ على أساليب الحكم الحديثة كالانتخابات الحزبية ويدعو الى حل الأحزاب بعد إقامة الدولة الاسلامية.

٤ - الاتحاد الاسلامى لتحرير أفغانستان :-

فى عام ١٩٨٠ وأثر خلاف بين برهان الدين ربانى وعبد رب الرسول سياف إنشق الأخير عن الجمعية الاسلامية وشكل الحزب لأول مرة .

أعيد تشكيله عام ١٩٨٣ وأعيد تكوينه مرة ثالثة عام ١٩٨٥ وهو

يضم غالبية خريجو الجامعات السعودية ، ولم يقدم هذا الحزب أى برنامج أو فكر سياسى.

٥ - حركة إنقلاب إسلامى :- (حركة الثورة الإسلامية)

تأسست عام ١٩٧٨ بعد الأنقلاب الشيوعى مباشرة ويرأسها مولوى محمد نبيه محمدى ويعيش الحزب على التأييد القوى من شيوخ القبائل وخاصة القوى التى لم يستهويها الفكر الإصلاحى الجديد ويسيطر على الحزب العلماء وشيوخ القبائل ويدعو إلى إقامة دولة إسلامية غير أنه لايقدم طرحاً سياسياً مفصلاً حول كيفية قيام هذه الدولة وليس له أى تشكيلات تنظيمية.

٦ - الجبهة الوطنية الإسلامية :- (محان ملى إسلامى)

تأسست عام ١٩٧٩ ويقودها بير أحمد جيلان وتدعو الجبهة إلى إقامة دولة اسلامية وطنية وتؤيد تشكيل حكومة برلمانية منتخبة وتضم الكثير من القيادات القديمة ورجال الجيش السابقين وليس لها برنامج سياسى واضح .

٧ - الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانستان :-(جبهة نجاة ملى أفغانستان)

تم تأسيسها عام ١٩٨٠ فى مكة المكرمة بالسعودية برئاسة صبغة الله مجددى وتضم الجبهة مجموعة من الوزراء السابقين وأعضاء البرلمان السابق والعلماء التقليديون وهى أضعف الأحزاب والتنظيمات الأفغانية .

٨ - حزب شورى إتفاقى إسلامى :-

حزب شيعى تأسس عام ١٩٨٠ وضم كافة الحركات الشيعية المتفرقة فى أفغانستان تحت رئاسة أية الله على بهشتى ، ولكن حدث

صراع عنيف بين العناصر الشيعية الأفغانية أدى إلى أضعاف قوة الحزب وإنشقاقه الى حزبين صغيرين هما:-

أ - سازمان نصر - منظمة النصر ويدعمه حزب الثورة فى إيران .

ب - حركة إسلامى بقيادة أية الله محسنى .

٩ - مجموعة أحزاب اسلامية صغيرة :-

وهى أحزاب صغيرة ليس لها تأثير أو ثقل حركى ولكنها تشكل وجوداً ولو محدوداً على الساحة :-

١ - الاتحاد الاسلامى للمجاهدين الأفغان برئاسة القاضى أمير وقاد.

٢ - حركة إنقلاب إسلامى برئاسة مولوى نصر الله منصور .

٣ - حركة إنقلاب إسلامى (مجموعة مؤذن) برئاسة رفيع الله مؤذن.

١٠ - مجموعة الأحزاب الشيعية :-

وهى مجموعة من الأحزاب الشيعية المحدودة الصغيرة سياسياً وعسكرياً وليس لها كوادر وليس لها فكر وإطار سياسى مثل :-

أ - حزب الله برئاسة فارى محمد .

ب - حزب جبهة متحدة إنقلابى إسلامى .

ج - حزب النهضة الإسلامية حزب شيعى برئاسة على إنتحارى .

د - دعوة الاتحاد الاسلامى حزب شيعى .

هـ - حزب النور الاسلامى حزب شيعى .

١١ - جماعة طالبان (حركة طلاب الشريعة - أو ذوى العمائم البيضاء)

وهى تنظيم نشأ فى باكستان تحت رعاية الجماعة الاسلامية الباكستانية من بين طلاب الشريعة الأفغان المعروفون باسم الملالى وهو

تنظيم سنى ، يدعو إلى إقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية ، وتدعو حركة طالبان لتطبيق نموذجاً للدولة الاسلامية قائم على رفض كل ماهو عصرى وبشكل متزمت بداية من الزى الى منع عمل النساء إلا فى وظائف محددة كالتمريض للنساء فقط ، وللحركة مجلس شورى ودستور مستقى من فتاوى ملالى الحركة ولها مجلس رئاسى حاكم مكون من أربعة يرأسه مولاى محمد عمر .

وقد أدت السرعة الفائقة التى استطاعت بها حركة طالبان من السيطرة على أراضى كثيرة إلى توقع أنهاء الأزمة الأفغانية وفرض سيطرة حركة الطالبان على الموقف خاصة أن الحركة بدأت فى تطبيق اجراءات سيادة الدولة فى المناطق التى استدلت عليها – على الرغم من أنها لم تحظى بالاعتراف بها كدولة [(١)].

ولكن نجاحات حركة طالبان العسكرية لم تستمر طويلاً فقد قامت القوات المناوئة لها بالرد العسكرى ودخلت العمليات العسكرية فى مجال المبادأة والرد مما زاد من تعقد الوضع فى أفغانستانبالإضافه إلى وضوح دور تأثير القوى الدولية

---

(١) وكان أبرزها :–

١ – الزام السكان بإحترام القوانين المطبقة .

٢ – مصادرة السلاح من الأفراد وايجاد سلطة مركزية.

٣ – الزام الأجانب بإحترام سيادة الأرض التى يقيمون عليها وعدم استغلالها كقواعد للعمليات أو الأنشطة ضد دول أجنبية .

٤ – توفير المأوى للأجانب بشرط إقامتهم كضيوف يحترمون علاقة طالبان بالخارج .

وفى نوفمبر ١٩٩٧ أعلنت حركة طالبان عن إنشاء إمارة أفغانستان الأسلامية فى الأراضى التى تحت سيطرتها وأعلن عن أن رئيسها هو الأمير ملا محمد عمر ، وبالتالى فإن أفغانستان قد قسمت إلى دولتين هى:–

١ – دولة أفغانستان الاسلامية ويرأسها برهان الدين رباني – الرئيس الحالى للبلاد.

٢ – إمارة أفغانستان الاسلامية وأميرها ملا محمد عمر زعيم حركة طالبان .

وبدأت حركة طالبان بتطبيق مفهومها للشريعة الاسلامية فبعد تحريم عمل النساء إلا فى وظائف خاصة بالتعامل مع النساء والزامهم بإرتداء الزى الإسلامى أعلنت إدارة الأمر بالمعرف والنهى عن المنكر فى سلطة حكم طالبان قيامها بتوقيع عقوبة السجن لمدة شهر وعقوبات أخرى غير محددة فى ديسمبر ١٩٩٧ على عشرة رجال بتهمة مشاهدتهم حفلة راقصة على أنغام الموسيقى باعتبار أن هذا السلوك يتنافى وتقاليد الاسلام.

المختلفة مجريات على الأمور بأفغانستان أيضاً [1]

---

(١) فباكستان وأمريكا تقفان وراء تدعيم حركة طالبان فى نفس الوقت فإن هناك اتجاهات دولية معارضة لحركة طالبان تغذى المعارضين لها فى الداخل خاصة :-

أ - ايران التى تنظر بعين الريبة والشك للعلاقة بين طالبان وباكستان وأمريكا بالإضافة للخلاف الذهبى بين ايران الشيعة وطالبان السنة .

ب - طاجيكستان التى تدعم العنصر الطاجيكى فى أفغانستان المتمثل بقوات احمد شاه مسعود .

ج - أوزبكستان التى تدعم العنصر الأوزبكى فى أفغانستان المتمثل بقوات عبد الرشيد دوستم .

د - روسيا تخوفاً من إنتشار المد النشاط الاسلامى الى الجمهوريات الروسية خاصة بعد الصراع الشيشانى .

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لغرض حل للأزمة الأفغانية من خلال عرض أمريكى لحركة طالبان تلتزم فيه الإدارة الأمريكية:-

١ - السعى لحل الأزمة سياسيا فى أفغانستان بطريقة تبقى الحركة فى سدة السلطة، شريطة أن تشارك فعاليات وفصائل أخرى فى الحكم الأفغانى.

٢ - أن تعترف واشنطن بالحكومة الجديدة وتقبل ممثليها الدبلوماسيين فى واشنطن وبقية المدن الأميركية الأخرى.

٣ - أن تسعى واشنطن لكسب الاعتراف الدولى لحكومة طالبان، كما تلتزم مساعدتها على الحصول على حق تمثيل البلاد فى جميع المؤسسات الدولية.

٤ - أن تعمل واشنطن على تقديم برنامج مساعدات أميركى شامل لأفغانستان لمساعدتها على إعادة الإعمار والبناء.

٥ - أن تقف إلى جانب طلباتها للحصول على الدعم من المؤسسات الدولية التمويلية كالبنك وصندوق النقد الدوليين.

وفى مقابل ذلك تقوم حركة طالبان بالإلتزام بما يلى :-

١ - أن تلتزم طالبان إقامة حكومة واسعة التمثيل تشمل الفصائل الأخرى من المعارضة الأفغانية ضمن تسوية سلمية يمكن التوصل إليها بمساعدة نشطة من واشنطن وباكستان.

٢ - أن تلتزم حكومة طالبان عدم دعم الإرهاب، بما فى ذلك إيواء الإرهابيين أو تسليحهم أو توفير الدعم اللوجستى لهم.

٣ - العمل على حل مشكلة المئات من الأفغان العرب وغيرهم الذين مازالوا يقيمون بصورة غير مشروعة فى أفغانستان على مراحل.

٤ - أن تلتزم الحكومة الأفغانية الأعراف والأنظمة الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وخصوصا النساء.

٥ - أن تلتزم مكافحة زراعة الحشيش والهيروين وغيرهما من المخدرات، وعدم المساعدة فى الاتجار بها .

وأيضاً عرض أمريكى بتمويل تنفيذ خطى أنابيب للغاز الطبيعى وخام البترول من تركمنستان وجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى إلى باكستان مروراً بالأراضى التى تسيطر عليها طالبان فى أفغانستان التى ستحصل على ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار سنوياً كرسوم مرور مع تسليم جميع قادة الأفغان العرب كالسعودى اسامه بن لادن والمصرى مصطفى حمزه وشوقى الاسلامبولى وغيرهم من قادة الجماعات الاسلامية الأخرى.

على أنه ونتيجة لتفاقم المشكلة الأفغانية وتضاعف حجم المأساه الأنسانية التى خلفتها وخشية انفلات تأثير هذا الوضع على عدة دول مجاورة وعلى تضاعف حجم نشاط الجماعات الاسلامية وتشعبه خاصة عقب تأثرها الشديد بتقلب الأوضاع فى أفغانستان وفى إطار تحسن العلاقات بين ايران وباكستان بدأت اتجاهات ترى ضرورة عقد مؤتمر دولى لتحقيق تسوية سياسية فى أفغانستان تشارك فيه جميع الأطراف المحلية والدولية المعنية وهو أمر قد أصبحت تستلزمة اعتبارات الوضع نظراً :-

١ - عدم اقتناع الأطراف المعنية بإستحالة الحل العسكرى الذى يحسم الصراع.

٢ - إقتناع كل جماعة مسلحة بأن بإمكانها تطوير نفسها وتحقيق مكاسب أكبر.

٣ - امتزاج الصراع من مكونات صراع طائفى عرقى وصراع سياسى وانعكاس صراعات دولية [1].

وباستمرار حالة الصراع ستبقى أفغانستان محوراً هاماً يجتذب ويؤثر على اتجاهات الحركات الاسلامية التى ستجد من أفغانستان محطة دائمة للإنطلاق الى أماكن أخرى مستفيدة من خبراتها الواسعة التى اكتسبتها فيها والتى أثرت فيها على النحو التالى :-

---

(١) على أننا نرى أن حقيقة المشكلة الأفغانية فى جوهرها هى مشكلة دينية مذهبية لها أبعاد عرقية تندرج فى إطار خلافات مذهبية بين الشيعة والسنة من ناحية ومن ناحية أخرى بين بعض طوائف السنة وبعضها ، لذا فإن المحاولة المبذولة لتحقيق السلام فى أفغانستان فى ابريل / مايو ١٩٩٨ راعت هذه الحقيقة واستقرت على ضرورة تشكيل لجنة العلماء التى تضم علماء دين يمثلون كل طرف من الأطراف المتصارعة لوضع أسس لإكتشاف طريق التوصل إلى حل مقبول من جميع الأطراف .

١ - أبرزت ظاهرة تتميز بها الجماعات الاسلامية وهى انشطارية الجماعة الواحدة عند أى خلاف فيها ولو كان خلافاً فقهياً.

٢ - الخلافات الفقهية داخل الجماعات الاسلامية أو حتى داخل الجماعة الواحدة تتحول إلى حرب بين الزعماء والأمراء وبالتالى لايمكن توقع حركتها المقبلة أو السيطرة عليها .

٣ - تشرذم الجماعات الاسلامية وإن كان يجمعها هدف مشترك وهو إقامة الدولة الاسلامية إلا أن هذه الجماعات فشلت فى إقامة قاعدة مشتركة موحدة لها ، ولا حتى زعامة أو تنظيم واحد يشملها .

٤ - أفرزت فصيل مايعرف بالعرب الأفغان وهم أعضاء الجماعات الاسلامية من الدول العربية الذين التحقوا بالمجاهدين أما هروباً من الملاحقات الأمنية فى بلادهم أو للجهاد اعتقاداً إيمانياً . وهم يشكلون تجمعاً عربياً من دول عربية مختلفة كانت كل مجموعة تعرف منهم فرادى بدولتهم مثل الأفغان الليبين أو الأفغان الجزائريين وتشكلوا فى فصيل عربى موله السعودى اسامة بن لادن تحت اسم المجاهدين أو الأفغان العرب .

وقد أدت تطورات الأوضاع الداخلية الأفغانية عقب الانسحاب السوفيتى الى إستمرار هذا الفصيل فى العمل كمجاهدين فى أماكن اسلامية مثل البوسنة والهرسك والشيشان أو اللجوء لأماكن أيواء أمنة توفره لهم بعض الأنظمة السياسية كالسودان أو تفرضة بعض الظروف الجغرافية كاليمن أو بعض الظروف

السياسية كالصومال وكينيا والدول الأفريقية أو بعض النزاعات العسكرية كطاجاكيستان.

ونظراً لتعقد الأوضاع وتشابكها في أفغانستان وعدم القدرة على حسم الصراع سياسياً أو عسكرياً بشكل يرضى جميع الأطراف ويحقق انفراجاً فى الوضع فإن احتمالات حل الأزمة مرتبط بمدى نجاح أحد الأطراف فى السيطرة على مقاليد الحكم وهو أمر متعلق بمدى قدرته على الحسم العسكرى أو الحسم السياسى الأمر المتأرجح بين الأطراف.

وأصبحت صورة الدولة الاسلامية التى يحاول كل فريق تطبيقها على المساحة من الأرض الأفغانية التى يحتلها هى دولة الفوضى والتخلف، دولة كل سلطاتها فى الحرب ومحاولة الاستيلاء على الأراضى بالقوة، مما اساء لصورة الاسلام، واكتفت أكبر هذه الفصائل وهى حركة طالبان بتقديم نموذج لدولة من القرون الأولى ...

٢ - الشيشان :-[١]

أثر إنهيار الاتحاد السوفيتى فى التسعينات وتفككه الى عدة جمهوريات بقيت مناطق القوقاز وداغستان وتتارستان والشيشان فى نطاق جمهورية روسيا الاتحادية كمناطق تتمتع بحكم ذاتى محدود دون استقلال شامل وكامل.

---

(١) فى مارس ١٩٩٨ قررت الحكومة الشيشانية العودة لإستخدام الاسم الأصلى للشيشان وهو جمهورية ايتشكيريا الشيشانية

وشهدت تلك الفترة إنبعاث للحركة القومية الاسلامية الشيشانية وبدأت تطالب بالإستقلال التام وإعلان دولة مستقلة من خلال تحرك سلمى لإقناع روسيا بمنحها الاستقلال التام ، إلا أن موسكو رفضت ذلك بإعتبار أن الشيشان جزء لايسمح بإنفصاله أو إستقلاله عن روسيا ويكفى تمتعه بنظام حكم ذاتى فى إطار روسيا الإتحادية .

وأثر الرفض الروسى الاستجابة لمطالب الشعب الشيشانى أعلن قائده الجنرال جوهر دودايف الاستقلال عن موسكو من جانب واحد فتدخلت روسيا عسكرياً بحجة إعادة النظام الدستورى .

استمرت العمليات العسكرية لمدة حوالى سنتين واجه خلالها مقاتلى الشيشان الجيش الروسى فى حرب شرسة وعنيفة أدت إلى تدمير البنية الأساسية للشيشان وتدمير مدينة غروزنى [1] .

هذا فضلاً عن المآسى البشرية من جراء هذه الحرب خاصة فى ظل عدم التكافؤ بين الجيش الروسى وكثرة عدد أفراده وتنوع تسليحه وبين مجاهدى الشيشان .

إلا أن المشكلة الشيشانية خرجت من كونها مجرد اطار فى وضع

---

(١) فى أعقاب نجاح الجنرال الكسندر يرمولوف قائد الحملة الروسية على الشيشان فى القرن ١٩ فى اختراق قواتهم بنى قلعة حصينة إسمها غروزنى وهى تعنى بالروسية الرهيب وذلك تيمناً بالقيصر الروسى إيفان وأيضاً لإرهاب أهالى الشيشان إلا أنه فى أواخر مارس ١٩٩٨قررت الحكومة الشيشانية تغيير اسم العاصمة من غروزنى إلى جوهر نسبة إلى الرئيس الشيشانى الراحل جوهر دودايف الذى قتل فى ابريل ١٩٩٦ أثناء المعارك مع القوات الروسية.

روسى داخلى إلى إطار الاهتمام العربى والاسلامى بصفة خاصة وبؤرة اهتمام الرأى العام العالمى بصفة عامة.

فضلاً عن أن الصراع الدموى بين الشيشان والروس صراع قديم ممتزج بالأصول العرقية والقومية والدينية منذ تصدى الشيشان المسلمون للجيش الروسى القيصرى ومنعه من ضم الشيشان لروسيا فى بداية القرن التاسع عشر وإستمرت المواجهة حوالى ٥٠ عام إلى أن نجح الحكم القيصرى فى ضم الشيشان اليه ولم يستسلم الشيشان لهذا الإحتلال فقاموا بعدة ثورات كان أهمها حركة الامام شامل[1] الذى دعا لمقاومة الروس وإقامة دولة إسلامية هى دولة الإمامة ونجح فى ذلك الى أن إستطاع الروس مرة أخرى قهر هذه الحركة .

وعندما تولى الشيوعيون الحكم تم منح أقليم الشيشان حكماً ذاتياً داخل جمهورية روسيا الاتحادية مع إتخاذ اجراءات عنيفة ضد المسلمين .

بعد الحرب العالمية الثانية اتهمهم ستالين بأنهم خانوا القضية الوطنية الروسية وتعاونوا مع الالمان وحاول تغيير الوضع السكانى القومى الدينى للشيشان لكسر شوكتهم فأمر بترحيل مايقرب من مليون مسلم شيشانى إلى كازاخستان بوسائل قهرية ترتب عليها وفاة مايقرب من ثلث مليون منهم مع اتخاذ اجراءات انتقامية ضدهم مثل منع دفن جثث المسلمين لمدد طويلة

---

(١) يعد اسم شامل من أكثر الأسماء المحببة لأهالى الشيشان تيمناً بالإمام شامل الذى كان قائداً عسكريا وزعيماً دينياً مهماً فى تاريخ الشيشان .

ونهب أموالهم وممتلكاتهم وحرمانهم من ممارسة شعائرهم الدينية سواء أكان ذلك بدافع الانتقام منهم ، أو اتساقاً مع الفلسفة الماركسية التى كانت تحكم الاتحاد السوفيتى وقتها وكان لها موقف معروف من الأديان كلها .

فإذا أضيف الى ذلك شعور المسلمين الشيشان أنهم كباقى المسلمين فى روسيا وهم إحدى الأقليات التى لقيت أسوأ معاملة فى ظل الحكم السوفيتى وقد أهدرت حقوقهم الدينية والقومية والثقافية وأصبحت المناطق التى يعيشون فيها هى الاكثر تخلفاً وانحطاطاً من حيث المستوى الاقتصادى والاجتماعى وهبط مستوى دخل الفرد المسلم الى ماهو دون مثيله من أبناء أى قومية أخرى .

وبالرغم من الانفراج الذى شهدته روسيا بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى وانعكس على انبعاث ظاهرة الايمان بالأديان السماوية والسماح بقدر من ممارسة الشعائر الدينية،[1] وتحسن أوضاع المسلمين فى روسيا نسبياً إلا أن مسلمى روسيا يرون أن هذا الانفتاح لم يؤدى إلى التحسن المطلوب على

---

(١) من الملاحظ أنه بعد انهيار الحكم الشيوعى فى روسيا بدأت العديد من جماعات التبشير الدينية تسارع إلى ممارسة نشاطها فى روسيا فانتشرت العديد من المذاهب الهدامة والطوائف المنحرفة وباشرت نشاطاً هاماً وملموساً وكانت تلقى دعماً مالياً خارجياً وتنفق بشكل صارخ على نشاطها داخلياً الأمر الذى حدا بالسلطات الروسية لاعداد قانون باسم «حرية الضمير والاتحادات الدينية» هدف إلى تحديد مجال نشاط المبشرين والمنظمات الدينية والأجنبية فى روسيا ولم يعترف الا بالأربع ديانات المسيحية الأرثوذكسية واليهودية والاسلام والبوذية.

أثار هذا القانون ضجة فى الأوساط الكاثوليكية والبروتستانتية حيث لم يعطى لها أى اعتبار أو ضع رسمى الا إذا أثبت وجودها منذ أكثر من ١٥ عام على الأقل فى روسيا.

وطلب الرئيس الروسى يلتسين تعديل القانون ليتفادى انتقادات دولية حادة له بالرغم من موافقة مجلس النواب والشيوخ والطوائف الدينية الرئيسية عليه.

أحوالهم خاصة فى مناطق الأنحوش وأوساط روسيا والقوقاز وتتارستان والأوزال، وأن هامش الحرية الدينية المسموح به للمسلمين فى روسيا مايزال محدوداً [١]

وإذا ما أضيف إلى ذلك الحرب الأفغانية وهزيمة جيش الاتحاد السوفيتي بعد ٩ سنوات منها وإرتكابه العديد من الفضائع ضد المجاهدين الأفغان ، تلك الأمور كلها جعلت الشيشان بؤرة اهتمام من قبل الجماعات الاسلامية وخاصة تلك التى قامت بالمشاركة فيها وصولاً من أفغانستان والبوسنة والهرسك وخاصة فى ظل المواجهة المسلحة بين الجيش الروسى ومقاتلى الشيشان [٢]

---

(١) يرى المسلمون الروس أن من أهم مظاهر محدودية هامش الحرية الدينية الذى يعيشونه :-
- أن الصحف الاسلامية التى سمحت السلطات الروسية بقيامها وصدورها باللغة الروسية صحيفتين فقط هما منبر الإسلام والشرق العربى .
- عدد المدارس الاسلامية فى روسيا قليل بالمقارنة بالمدارس التى تقيمها الجاليات والقوميات الأخرى ولايزيد عددها عن ١٥ مدرسة فى روسيا لتعليم الدين الاسلامى .
- أن المشكلة الحقيقة للإسلام فى روسيا هو وصف الاسلام بالغلو والإرهاب وأن كثير من الكتب التى تنشر فى موسكو باللغة الروسية تصور الاسلام على أنه تريد لأفكار اليهودية وتقلل من شأن الاسلام وتتمادى فى ترديد أن الاسلام انتشر بالسيف فى الشعوب الأخرى.

(٢) وأبرزت المواجهة بين المسلمين والجيش الروسى فى الشيشان سؤ حالة الجيش الروسى وفقده سمعته كجيش قوى وأصبح أشبه بمارد على أرجل من طين ، بالإضافة الى أنها أوضحت مدى تدنى كفاءة قيادات الجيش الروسى ومدى تخبطها فى التخطيط وإتخاذ القرارات وعجزها عن تحقيق أى نصر عسكرى والحاق خسائر كبيرة فى الأرواح بين الجنود الروس ، والأهالى العزل من السلاح مما عزز دور الجماعات الاسلامية المقاتلة ودور العناصر الاسلامية التى انضمت اليها من مجاهدى الأفغان وأكدت هذه العمليات التى استمرت مايزيد عن العامين عن الأتى:-
١ - أن القوات الروسية لم تستفيد من تجاربها فى حرب أفغانستان التى استمرت ٩ سنوات وظهرت هذه القوات بانها قوات عاجزة تكتيكياً . بعد تسريح أحسن العناصر العسكرية الروسية المدربة بحجة تخفيض اعداد الجيش توفيراً للنفقات تأثيراً بالأوضاع الاقتصادية.
٢ - أن القوات الشيشانية تتبع تكتيكياً عسكرياً مطابقاً للتكتيك الذى أتبعه الأفغان مع اختلاف مسرح العمليات فى الحالتين وأن الدعم القتالى والخبرة القتالية التى نقلت اليها كانت كفيلة بتوفير حجم نجاح لها .

على أن استمرار المعارك أيضاً أظهر الحاجة لمزيد من الدعم المالى والقتالى للشيشان وضرورة المساندة القتالية من بعض العناصر الاسلامية المدربة وخاصة العناصر الأفغانية والجهادية لتدعيم القدرة الشيشانية فى مقابل التسليح الروسى العنيف ، وهو الأمر الذى أدى لتعاظم الوجود الاسلامى فى المشكلة الشيشانية الذى حقق مايلى :-

١ - تعاون عسكرى مشترك بين مقاتلى الشيشان وبين مقاتلى بعض الجماعات الاسلامية التى تم وصولهم الى الأراضى الشيشانية مما أتاح تبادل الخبرات بينهم .

٢ - فتحت مجالاً لاعداد وتدريب كوادر جديدة بأساليب جديدة من أعضاء الجماعات.

٣ - ضمت عدد لابأس به من الشباب المتعطل والانضمام إلى المجاهدين وتوسيع كوادر هذه الجماعات .

٤ - هذا بالإضافة إلى الدعم المالى والاغاثى والاعاشى والطبى الذى وفرته جمعيات الدعوة والإرشاد والجمعيات الخيرية والأهلية وهيئات الاغاثة لمسلمى الشيشان .

وبعد العمليات العسكرية الدامية وقعت روسيا ومقاتلى الشيشان إتفاقية لوضع حد للعمليات الحربية وإنسحاب القوات الروسية من أراضى الشيشان إلا أن الاتفاقية أرجات البت فى جوهر المشكلة وهو الوضع السياسى لجمهورية الشيشان المتمتعة بالحكم الذاتى والتى تسعى

للاستقلال التام وذلك حتى عام ٢٠٠١ ولحين عقد المفاوضات النهائية وهو أمر يترك هامش المناورة قائماً بين الطرفين [١].

وعند بدء إنسحاب القوات الروسية رفع المجاهدون الشيشان شعار تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية كأولوية أولى لهم مما يدل على مدى تأثير العناصر الاسلامية وخاصة العناصر الأفغانية على قرار قيادة الثوار وسيطرتهم على اتجاهات القرار الشيشانى ، وبدأت قوات الثوار فى إتخاذ إجراءات غلق محال بيع الخمور والمطالبة بتطبيق القوانين الاسلامية والإعلان عن تشكيل المحاكم الشرعية وحتى عند الإعلان عن إجراء أول انتخابات رئاسية فى الشيشان كانت الحملة الانتخابية قائمة على شعارات تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية فى الشيشان.

---

(١) ولم تنفى الاتفاقية أو تؤكد مدى سريان القانون الروسى على الشيشان بل أن قد يفهم من الاتفاقية استقلال الشيشان لأنها وقعت كاتفاقية بين روسيا الاتحادية والجمهورية الشيشانية وأشارت الى حق الأمم فى تقرير المصير حسب مواثيق حقوق الانسان .

وبالرغم من أن الإتفاقية تلقى معارضة من مجلس النواب الروسى الذى يرفض فكرة استقلال الشيشان خشية أن تصبح سابقة تغرى جمهوريات وأقاليم أخرى إلى السعى للانفصال خاصة داغستان والأنجوش والشركس ، فقد تم تأكيد التزام الطرفين بها .

وازاء اصرار كل طرف على موقفه فإن العلاقات بين الشيشان وروسيا تمر بموجات من صعود وهبوط فى العلاقات خاصة فى إطار إصرار موسكو على منح الشيشان أقصى قدر من الحرية والاستقلال ولكن ضمن الأراضى الروسية فيما يصر القادة الشيشان على الاستقلال التام الأمر الذى أدى فى بعض مراحله إلى طرد السلطات الشيشانية لممثلى السلطات الروسية الفيدرالية من أراضيها واصرار روسيا على عرض الأمر على البرلمان الروسى بمجلسى الشيوخ والنواب لاتخاذ أحد الموقفين فى هذا الأمر :-

١ - عقد معاهدة متكاملة تمنح الاستقلال الفعلى للشيشان .

٢ - التصديق على مشروع حكومى روسى يؤكد بقاء الشيشان فى إطار الاتحاد الروسى بوصفها أحد الأقاليم ١٩ الداخلة فى قوامه كما نص عليها الدستور الروسى عام ١٩٩٣ .

ويرفض القادة الشيشان حضورهم جلسات مجلسى البرلمان الروسى ويصرون على حقهم فى الاستقلال التام ويعرضون توقيع اتفاقية اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع موسكو على أساس علاقات بين دولتين مستقلتين.

وعلى الفور وبدون اعداد سابق وتخطيط مدروس بدأ فى تطبيق نظام المحاكم الاسلامية الشرعية [1] الا أن تطبيق نظام المحاكم الشرعية قد أسفر عن عدة مشاكل وصعوبات للأتى :-

١ - الخطأ فى تطبيق نظام المحاكم الشرعية قبل إعداد القضاة الاسلاميين وبالشروط والمؤهلات اللازمة لإصدار الأحكام الاسلامية .

٢ - عدم مراعاة أن تطبيق الشرعية الاسلامية يستلزم أولاً توحيد القوانين المطبقة سواء أكانت مدنية أو اسلامية.

٣ - عدم الأخذ فى الاعتبار أن تطبيق الشريعة الاسلامية يجب أن تقوم به سلطتين الأولى تصدر الأحكام والثانية تطبقها حتى لايترك تطبيق الشريعة للأفراد الأمر الذى أدى لإنتشار حالات الفوضى والخروج على النظام.

٤ - أن تطبيق نظام محاكم مدنية ومحاكم شرعية معاً أدى الى صراع بين النوعين على الاختصاص مما أدى لإهمال العمل القضائى وزيادة حالات الخروج على الأمن والنظام.

٥ - بالإضافة إلى أن تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وخاصة تلك المتعلقه بالاعدام ونقلها اعلامياً ومباشرة أدى إلى الهجوم على الاسلام وربط الشريعة الاسلامية بالعنف.

وبإنتخاب الرئيس أصلان مسخدوف رئيساً للشيشان بدأ محاولة بناء

---

(١) بتطبيق نظام المحاكم الشرعية تبلورت معه مشاكل عديدة كان أبرزها قضايا القتل حيث قضى أحد القضاه بحق أهل قتيل فى الأخذ بالثأر وتنفيذهم حكم الاعدام بمعرفتهم فى القاتل وعندما تعدد أخذى هذا الثأر حكم القاضى نفسه بإعدام أحدهم وكشفت بعض هذه الأحكام عن تجاوزات عديدة خاصة أن أحكام الاعدام التى كانت تصدرها هذه المحاكم كانت تنفذ بصورة علنية وتنقل على الهواء عبر شاشات التليفزيون بحجة أن الاعدام العلنى يساعد على حفض الموجات الإجرامية.

دولة مستقلة وفى الوقت الذى يكافح به للحصول على إعتراف دولى بهذه الدولة - بالرغم من العراقيل الروسية العنيفة فى هذا الصدد - بدأ يعانى من آثار الجماعات الاسلامية فى داخل الشيشان :-

١ - ظهور الخلافات الطائفية والمذهبية التى نقلت من الجماعات الاسلامية الأفغانية مابين شيعة وسنة - ومابين جماعات جهادية مختلفة إلى أفراد الشعب الشيشانى وبدأت أساليب حل هذه الخلافات بين الجماعات تنتقل هى الأخرى لأفراد الشعب الشيشانى بالتصفية الجسدية فقد أغتيل أمام مسجد غروزنى لخلاف فقهى بسيط.

٢ - انفلات حالة الأمن الداخلى لإصرار كل جماعة مقاتلة على حمل السلاح والإحتفاظ به وعدم الخضوع للسلطة المركزية وتطبيق النظام الخاص بها على الأقاليم التى تحت يدها تأثيراً بحالة المجاهدين الأفغان .

٣ - تكون ميلشيات عسكرية مثل جيش دواديف الاسلامى ومحاولة قادته فرض أرائهم استناداً إلى القوة العسكرية مما يهدد أمن وسلامة المجتمع.

وفى نوفمبر ١٩٩٧ أعلن الرئيس الشيشانى أصلان مسخادوف أن الشيشان قد أصبحت جمهورية الشيشان الاسلامية ، وبدأت السلطات الشيشانية فى تطبيق اسلمة مظاهر الحياة العامة حيث طالبت النساء بإرتداء الحجاب كمظهر اسلامى بعد أن أغلقت جميع محلات بيع الخمور ونوادى القمار وتطبيق القوانين الاسلامية.

على أن السلطات الشيشانية تحاول التركيز على الجوانب التى تؤكد

على الهوية الدينية الاسلامية لنظام المجاهدين الشيشان سواء أكانت فى إعادة وأعمار وتجديد المساجد والمدارس الدينية وإتباع نهج اسلمه مظاهر الحياة اليومية كالزام فتيات المدارس بإرتداء ملابس تراعى التقاليد الاسلامية .

على أن اصرار السلطات الشيشانية على تطبيق الشريعة الاسلامية ورفض تطبيق القوانين المدنية المتأثرة بالقانون الروسى لم يعد قاصراً على مجرد تنفيذ أحكام هذه المحاكم بالاعدام علناً بل أن السلطات الشيشانية تعمل على تنفيذ إجراءات لتعميق وتركيز الصورة الاسلامية لنظامها وزيادة مسافة البعد عن النظام الروسى وإثبات استقلال الشيشان الفعلى عن روسيا ومن هذه الاجراءات :-

١ – نقل تبعية السجون فى الشيشان إلى هيئة المحاكم الشرعية بدلاً من وزارة الداخلية .
٢ – تعليم نزلاء السجون الشيشانية تعاليم أصول الاسلام والصلاة والقرآن والقيم الاسلامية .
٣ – إستحداث هيئة شرطة اسلامية تابعة للمحاكم الشرعية سيسند اليها بعد ذلك مهمة حماية الأمن العام وفق مفاهيم اسلامية[1] .

الا أن عدم وصول الشيشان وروسيا إلى حل يلاءم بين مطلب كل من الطرفين فى تمسك الشيشان بالاستقلال التام ورفض روسيا انفصال

---

(١) وفى ١٩٩٧/١٢/٣٠ أصدرت المحكمة الشرعية العليا أمراً إلى وحدات الشرطة التابعة لها والمعروفة باسم حرس الشريعة بتطبيق القرار الخاص بحظر وضع أشجار عيد الميلاد فى الميادين والشوارع والمؤسسات ودوائر الدولة بإعتبار أن هذا العيد خاص بالمسيحيين ولاعلاقة له بالمسلمين مع تقرير عقوبة للمخالفين

الشيشان عنها يبقى الصراع قائماً مع أخذه طابعاً دينياً تجد فيه الجماعات الاسلامية مجالاً واسعاً لحركتها.

والتجربة الشيشانية أفرزت محاولة تطبيق الشريعة الاسلامية بدون اعداد يراعى ظروف البيئة وحال المجتمع ومامر به من ظروف خاصة مما يثير صعوبات جملة قد تخرج بالتجربة عن أهدافها...

٣ – البوسنه والهرسك :–

يحيط بوضع التجربة الاسلامية فى البوسنة والهرسك إعتبارات هامة منها :–

١ – الظروف التاريخية لإنتشار الاسلام فى دول البلقان عقب الغزو التركى العثمانى لها وفتح هذه الدول بالقوة والتى كانت تشكل من أغلبية عرقية من السلاف .

٢ – الوضع الدستورى والسياسى منذ نشأة يوغوسلافيا فى ١٩١٨ كان على النحو الآتى :–

أ – انتهت الحرب العالمية الأولى فى نوفمبر ١٩١٨ بإنتصار الحلفاء على المانيا والدول المؤيدة لها وكانت الحرب قد اندلعت بعد مقتل أرشيدوف النمسا « ولى العهد » فرنسوا فرديناند برصاص مواطن صربى فى مدينة سراييفو ، فأعلنت النمسا الحرب على مملكة صربيا ، ثم على روسيا حليفة صربيا . وانضمت المانيا الى النمسا ، وأعلنت فرنسا وبريطانيا تأييدهما لصربيا ، فى حين أيدت تركيا موقف المانيا والنمسا . وفى سنة ١٩١٧ أرسلت الولايات المتحدة

جنودها الى أوروبا ليكونوا الى جانب القوات الفرنسية والبريطانية .

وبعد انتهاء الحرب قررت الدول السلافية الجنوبية الانضمام الى مملكة صربيا التى كانت فى عداد الدول المنتصرة فى الحرب ، وتأسيس «مملكة الصرب والكرواتيين والسلوفانيين» بزعامة بطرس الأول ملك صربيا . وفى سنة ١٩٢٩ أخذت المملكة اسم «يوغوسلافيا» ومعناها سلافيا الجنوب .

ب - فى أثناء الحرب العالمية الثانية أطيح بالنظام الملكى . وقاد أمين عام الحزب الشيوعى اليوغوسلافى جوزيف تيتو المقاومة ضد الاحتلال الألمانى لبلاده بين عامى ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، وعين نفسه رئيساً للحكومة فى ١٩٤٥ . وفى سنة ١٩٤٦ أعلن قيام جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الشعبية . وفى سنة ١٩٥٣ انتخب رئيساً للجمهورية.

جـ - جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية الشعبية تكونت من ست جمهويات هى صربيا ومقدونيا وكرواتيا والبوسنه - الهرسك الجبل الأسود وسلوفانيا . وكانت بلغراد العاصمة الفيدرالية. وكان للدولة أربع لغات رسمية هى : الصربية والكرواتية والمقدونية والسلوفانية . واللغة الأكثر استعمالاً كانت خليطاً من اللغه الصربية واللغة الكرواتية أطلق عليها ، اصطلاحاً، اسم اللغة الصربو - كرواتية .

ووجود عدة لغات يعنى وجود عدة قوميات وبالإضافة الى

التنوع القومى ، هناك التنوع الدينى الذى يبرز بشدة فى البوسنة – الهرسك حيث يشكل المسلمون التجمع الأكبر ، يليهم الصرب الأرثوذكسيون ثم الكرواتيون الكاثوليك .

د – فى سنة ١٩٦٣ استصدر تيتو دستوراً للجمهورية نص على تطبيق الديمقراطية المباشرة من خلال « التسيير الذاتى » أى تتولى كل جمهورية مسئوليتها الخاصة على أراضيها .

هـ – فى سنة ١٩٧١ اعتمد نظام مجلس الرئاسة الذى يضم رؤساء الجمهوريات الست المنضمة لجمهورية يوغوسلافيا . والرئاسة فى هذا المجلس دورية ، بمعنى أن رئيس إحدى الجمهوريات الست يترأسه لمدة سنة واحدة ، ثم يحل مكانه رئيس جمهورية ثانية لمدة سنة . وهكذا دواليك وبقى تيتو رئيساً للجمهورية .

و – فى سنة ١٩٧٤ صدر دستور جديد صار تيتو بموجبه رئيساً للجمهورية مدى الحياة . كما زادت صلاحيات الجمهوريات الست.

ز – توفى تيتو فى سنة ١٩٨٠ وحل مكانه فى السلطة الأولى مجلس الرئاسة المكون من رؤساء الجمهريات الست.

صمد نظام مجلس الرئاسة بعد موت تيتو ، كما صمدت الدولة الفيدرالية والنظام الشيوعى . لكن سقوط جدار برلين فى سنة ١٩٨٩ زعزع يوغوسلافيا ، فلجأت شعوب أربع جمهوريات الى انتخاب زعامات مناهضة

الشيوعية ، وأعلنت استقلالها التام عن الدولة الفيدرالية عام ١٩٩١ . وكان الأمر هيناً لسلوفانيا لعدم وجود أقليات هامة فيها ، وصعبا بعض الشيء لمقدونيا . أما في كرواتيا فأثار الاستقلال نزاعاً بين الأكثرية الكرواتية الكاثوليكية والأقلية الصربية الأرثوذكسية المقيمة هناك . وحين وصل الدور الى البوسنة – الهرسك كان الاستقلال بمثابة إعلان حرب ، ذلك أن جمهورية صربيا كانت تنادى بقيام دولة صربيا الكبرى التى تضم جمهورية صربيا وكل المناطق التى يحتلها الصربيون فى البوسنة – الهرسك وفى كرواتيا وفى مقدونيا .

ونشأ تحالف طبيعى بين مسلمى البوسنة والكروات فيها وجمهورية كرواتيا فى مواجهة تحالف جمهورية صربيا وميليشيات الصرب فى البوسنة وكرواتيا . التى شكلت من فرق هى ميليشيا النمور وميليشيا النسور البيضاء وميليشيا شتنيك .

وقد اعترفت الأمم المتحدة بإستقلال الجمهوريات الأربع فى سنة ١٩٩٢، فى حين انضمت جمهورية الجبل الأسود الى صربيا لتشكلا معا جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية .

وحاول الصرب إبعاد السكان المسلمين والكروات عن حوالى ٦٥٪ من أراضى البوسنة والهرسك من خلال عمليات عنف ومجازر بشرية ضدهم واتباع سياسات الأرض المحروقة وأساليب التطهير العرقى وكان مسلمو البوسنة والهرسك هم ضحايا هذه المجازر .

حاولت دول العالم ومنظماته الدولية والأقليمية التدخل لإيقاف هذه الحرب دون جدوى فأصدرت قرارات تحظر تسليح الأطراف المتصارعة فى يوغوسلافيا ، ونفذ الخطر على مسلمى البوسنة والهرسك ، إلا أن الدول ذات الأصل السلافى كروسيا إستمرت فى تسليح الصرب مما أخل بميزان الصراع لصالح الصرب .

وإزاء تدهور أحوال المسلمين هناك سارعت الجماعات الاسلامية المختلفة وجندت أعضاء جدد للإنضمام لمسلمى البوسنة تحت شعار الجهاد ونجدة المسلمين ، فانتقلت عناصر الى أراضى البوسنة والهرسك واشتركوا كمقاتلين مع قوات البوسنة والهرسك المسلمة والكراوتية ضد قوات الصرب ، وبدأت هذه العناصر فى التداخل فى مجتمع البوسنة المسلم عن طريق التزاوج والمصاهرة والإقامة الدائمة فى أراضيها .

بتوقيع إتفاق دايتون للسلام فى يوغوسلافيا برعاية الولايات المتحدة الذى نص على ضرورة إبعاد عناصر الجماعات الاسلامية عن أراضى البوسنة كشرط لإستمرار ضمان السلام فيها ، عدا العناصر التى تزوجت من بوسنيات وأقامت على أراضيها قبل إتفاق دايتون .

وقد تركت الجماعات الاسلامية أثناء وجودها فى البوسنة بعض تاثيراتها على المجتمع هناك سواء تلك المتعلقة بالشكل كالملبس وترك اللحى، أو غيرها من مظاهر التدين أو تلك المتعلقة بالخلافات الفقهية كالخلاف بين العناصر السنية والعناصر الشيعية التى قدمت من إيران وحزب الله فى

لبنان ، والخلاف الذى حدث فى التوافق الدينى للمجتمع فى البوسنة ، إذ أنضم بعض شباب البوسنة لجماعات اسلامية مختلفة تغاير فى سلوكها ومنهجها مادرك عليه المجتمع السلم هناك مما أوجد نوعاً من القلق والتخوف بين الأهالى والمسئولين فيها من انتقال ملامح هذه الجماعات الى مجتمع البوسنة خاصة بعد غياب للأسلام فى أثناء حكم يوغوسلافيا الفيدرالية .

على أنه من المهم التقرير بأن تجربة البوسنة والهرسك لم يكن لها اسهامات فى مجال فكر سلطات الدولة لدى الجماعات الاسلامية بقدر ماكانت ميداناً ومجالاً لحركتها الجهادية . فضلاً عن الحكم القائم فى البوسنة حالياً هو الأخر لم يتعدى حدود تطبيق نظام حكم مدنى لاتزال معه البوسنة تعانى من نشاط بعض العناصر الصربية المسلحة الذى يهدد من حين لأخر بإعادة الصراع لحالته السابقة، فضلاً عن خلاف آخر بين الكروات والمسلمين كان له سابقة اشتعال قتال عنيف بين الطرفين.

وماتزال الجهود تجرى على وتيرة لتحقيق نوع من السلام فى المنطقة وتحقيق مطلب دولى بمحاكمة المسئولين الصرب عن المحارز التى راح ضحيتها مسلمو البوسنة والكروات وسط مقاومة صربية شرسة لذلك واستمرار تهديد ليس مجتمع البوسنه والهرسك فقط بل وقوات السلام الدولية وقوات حلف الأطلنطى المكلفة بتطبيق تقديم هؤلاء المسئولين للعدالة.

إلا أن تعقد الوضع فى بعض أقاليم البلقان وخاصة تلك التى كانت ضمن الاتحاد اليوغوسلافى لإختلاف القوميات والعرقيات والآديان يجعل هذه المنطقة تعيش دائماً فى حالة توتر تستغلها الجماعات والعناصر

الاسلامية وخاصة عقب تدهور الوضع فى كوسوفو [1]

٤ - التجربة التركية :-

فى تعاصر زمنى عندما كانت تجربة الحكم الماركسى فى الاتحاد السوفيتى السابق تأخذ مكانتها كحكم شمولى عادى الأديان واتخذ منها موقفاً صارماً ، كانت التجربة الأتاتوركية تأخذ موقعها فى تركيا كبديل لنظام الخلافة الاسلامية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى كأيديولوجية علمانية لها موقف صارم من مظاهر الدين الاسلامى [2] .

والتجربة الاسلامية فى تركيا هامة لأنها تضع الأحزاب الاسلامية

(١) يطلق اسم كوسوفو باللغة الصربية فى حين يستخدم اسم كوسوفا باللغة الالبانية والأصل أن يكون الالبان والسلاف وهما يكونان الجنس الايليرنى وقد إستقر الالبان منذ العصور الوسطى فى البانيا وكانت كوسوفا جزءاً منها .

* فى القرن الرابع عشر إحتل الملك الصربى ساردوشان جزءاً من البانيا وأقام الامبراطورية الصربية .
* فى عام ١٣٨٩ هزم الأتراك الصرب فى معركة ضارية على أرض كوسوفا التى تحولت بعد ذلك إلى جزء من الأمبراطورية العثمانية .

ثم إنسحبت تركيا من الأراضى الالبانية فى ١٨٧٨ وأعيد تقسيم البانيا بين اليونان وصربيا والجبل الأسود وتقلصت مساحة البانيا وكانت كوسوفا ضمن الأراضى التى اقتطعت من البانيا وضمت إلى صربيا .

- منح دستور يوغوسلافيا ١٩٤٦ لكوسوفا حكماً ذاتياً محدوداً ولكنه لم يطبق عملياً .
- ثم فى دستور ١٩٦٩ ودستور ١٩٧٤ ثم منح كوسوفا بعض الحقوق بإعتبارها وحدة مساوية لغيرها من وحدات إتحاد الجمهوريات اليوغوسلافية ، إلا أنه يتفكك الاتحاد اليوغوسلافى فقد حل الصرب برلمان كوسوفو والغى الحكم الذاتى لها .

أعلن أهالى كوسوفو من الألبان وهم يشكلون فى حين أن ٩٠٪ من سكان كوسوفو كلهم من المسلمين و١٠٪ من الصرب المسيحيين عام ١٩٩١ لهم إستقلال دولتهم المستقلة ذات السيادة وفق دستور خاص وأجريت إنتخابات ديمقراطية وتم تشكيل حكومة مستقلة بها .

وفى عام ١٩٩٨ أجريت إنتخابات رئاسية فى كوسوفو لإنتخاب رئيس منتخب فى ظل المطالبة بإستقلال كوسوفو مع رفض صربى لهذه المطالب .

إزاء هذه التطورات فقد بدأت قيادات الجماعات الاسلامية المقيمة فى أوروبا فى تنظيم حملات بين العناصر الاسلامية من الأفغان العرب ومن بين كوادر وعناصر الجماعات الاسلامية الأخرى والدعوة لاستنفار القوى الاسلامية لتشكيل خلايا لمساعدة مسلمى كوسوفوو على هيئة متطوعين للاغاثة الإنسانية .

(٢) يراجع بصفه خاصة كتاب قبعة وعمامة - المدخل إلى الحركة الاسلامية فى تركيا - تأليف مزيد ريك معتوق - دار النهار بيروت ١٩٩٧

والاسلام ذاته فى مواجهة مع العلمانية وأمام خيارين :-

١ - ترسخ وبلورة نشاط ونفوذ الأحزاب والجماعات الاسلامية على الساحة وقدرتها على التأثير القوى المؤثر فى تركيا داخلياً وخارجياً وإعادة الاسلام كدين ودولة فى تركيا .

٢ - تجميد الحركة الاسلامية وتهميشها فى إطار ضيق ومحدود لصالح العلمانية .

وكان لوصول حزب اسلامى للحكم فى تركيا العلمانية دليلاً عن أن الإتجاهات الاسلامية فى المجتمع التركى أخذت فى النمو منذ منتصف الثمانينات بشكل مطرد ومتصاعد تعدى حزب الرفاه ليشمل مختلف القوى الاسلامية الأخرى من طرق صوفية ومدارس دينية وطرق دينية مختلفة .

أما حزب الرفاه فأهميته كونه أنه الحزب الوحيد الذى مارس بإسم الإسلام اللعبة السياسية واصلاً بها للحكم ائتلافاً مع حزب علمانى.

على أنه بوصول حزب الرفاه للحكم بدأ سعى الاتجاهات والجماعات الاسلامية لمحاولة قلب الميزان السياسى الداخلى لصالح الاسلاميين وترويج الأصولية الاسلامية وتجميد مظاهر العلمانية بها ، وتعديل السياسة الخارجية التركية لتصبح ذات إتجاهات اسلامية والتركيز على تطوير علاقات تركيا بالدول الاسلامية وكان أبرزها تطوير العلاقات مع ايران وليبيا والدول العربية بل نفذ دعوته لإنشاء تجمع إقتصادى للدول الاسلامية الثمان مصر وتركيا وباكستان وإيران ونيجيريا وماليزيا وأندونيسيا وبنجلاديش .

إلا أن التجربة الاسلامية من خلال حزب الرفاه الاسلامى واجهت تحدياً من قبل الأحزاب العلمانية والقوات المسلحة التركية الحماية للعلمانية التى خشت من مظاهر التحول لإضفاء الطابع

الاسلامى على الحياة التركية[1]

في مـواجـهـة تحـركـات لحـزب الرفـاه الاسـلامى فـإن القـوات المسلحـة تحـركت هـى الأخرى للحـد من نمو الأصـوليـة والمظاهر الاسـلامـيـة والحـركات الاسلامية والفرق الصوفية [2] :-

---

(١) حاولت دفع حزب الرفاه بالموافقة على عدة إجراءات ضد المظاهر الاسلامية مثل :-

أ - اقالة كل من يشارك فى نشاطات دينية من الوظائف العامة .

ب - غلق المدارس الدينية الغير مرخص بها .

ج - اغلاق مكاتب الطرق الصوفية غير المرخصة .

د - تطبيق قرار حظر الحجاب والملابس الاسلامية فى المؤسسات والمصالح الحكومية .

هـ - اتخـاذ اجراء من مدارس « إمام وخطيب » والتى تقوم بتعليم الدين الاسلامى والتى يزيد عددها عن ٦٥٠ مدرسة وذلك بتمديد فترة التعليم الإجبارى لتكون ٨ سنوات بدلاً من ٥ سنوات وهو مايعنى أغلاق المراحل المتوسطة من مدارس « إمام وخطيب ».

وحـاول حزب الرفاه الاسلامى المناورة بإعلان موافـقـتـه على تمديد فـتـرة التـعليم الإلزامى إلى ٨ سنوات بشـرط أن تتم بصيغة ٥ + ٣ حتى لايؤدى ذلك إلى إغلاق المراحل المتوسطة فى المدارس الدينية حيث يرى ضرورة فتح المزيد من هذه المدارس بعكس الأحزاب اليمينية واليسارية وحرك الحزب ٧٠ جمعية ونقابة وهيئة تركية تمثل الإتجاهات الإسلامية المختلفة فى حركة إحتجاج شملت أكثر من مليون تركى ضد محاولات إغلاق مدارس إمام خطيب أنذرت بخطورة المواجهة بين القوى الإسلامية والتيارات العلمانية التى يقف من ورائها الجيش ويدعمها .

(٢) تمثلت التحركات التى قامت بها القوات المسلحة فى :-

١ ـ فتح مواجهات جديدة مع الاسلاميين وحزب الرفاه من خلال تحريك حملات صحفية تتهم الاسلاميين بدعم تنظيمات اسلامية متطرفة خاصة حركة حماس والجهاد.

٢ - الدفع بالعلاقات مع اسرائيل كورقة توازن لسياسة حزب الرفاه الاسلامية وزيادة معدل تبادل الزيارات بين كبـار مسئولى الجيش التركى والمسئولين الاسرائيليين وإظهـار أن التـعاون العسكرى بين تركيا واسرائيل لم يتعزز وينطلق ويتدعم إلا فى ظل حكومة الرفاه الإسلامية وأن تركيا هى أول دولة اسلامية إعترفت باسرائيل .

٣ - خلق واقع جديد فى علاقات تركيا مع اسرائيل يستحيل على الرفاه أو أى نظام آخر تغييره بسهولة حيث تم ربط الجيش التركى بعجلة الصناعات العسكرية الاسرائيلية وأن الغاء هذا الارتباط سيحدث خللاً عضوياً فى القدرة العسكرية التركية فى ظل توتر علاقتها مع سوريا وايران والعراق واليونان وقبرص وأرمينيا وروسيا فضلاً عن المواجهات مع حزب العمال الكروستانى.

هدف الجيش التركى من تحركاته الى مايلى :-

أ - كان الحد من نمو الأصولية الاسلامية التى رأها تهدد النظام العلمانى.

ب - تحجيم الجماعات الاسلامية التركية حتى لاتنشط جماعات العنف السياسى الاسلامى مثل جماعات جمال الدين قبلان وحزب الله التركى وجبهة التحرير الاسلامى التى ترفع شعار تطبيق النموذج الايرانى الاسلامى .

وللأنصاف يجب القول بأن التجربة الاسلامية التركية هى تجربة فريدة ولايمكن التدليل منها والقياس عليها لاعتبارات تعقيدات الأوضاع الداخلية فى تركيا وإعتبارات علاقتها الأقليمية والدولية بالإضافة إلى حقيقة هامة.

وهى أن وصول حزب الرفاه للحكم ائتلافاً لم يترتب عليه أى تغيير فى نظام الحكم فى تركيا بل على العكس فإن الحزب عانى من أثار علمانية النظام ولم يتعدى أثر الحزب سوى محاولة إدخال تغييرات على مظاهر الحياة ومحاولة وبث مظاهر الاسلام من جديد فى المجتمع التركى وبث حركة بناء المساجد ومظاهر التدين دون أن يكون له انعكاس على نظم وسلطات الدولة التركية ولم يصمد الحزب أمام الانقلاب السلمى الذى قادته الاتجاهات العلمانيه وازاحته عن السلطة بفعل تأثير القوات المسلحة التركية.

وبدأت الأحزاب العلمانية والقوات المسلحة فى دراسة الأثار التى خلفها حزب الرفاه أثناء حكمة لتركيا قرابة عشرة أشهر والغائها ومحو هذه الأثار والعمل على منع وصول الأحزاب الاسلامية مرة أخرى للسلطة مثل :-

١ - إقرار مشروع مد فترة التعليم المتوسط إلى ٨ سنوات إلى محاصرة المدارس الدينية «إمام خطيب» والحد من انتشار التعليم الدينى.

٢ - حل حزب الرفاه نفسه ومنعه عن طريق المحكمة الدستورية وفى مقابل ذلك فإن الجماعات الاسلامية حاولت بقوة إثبات وجودها وردت بالقيام بعمليات عنف داخل تركيا، وعملت لتأسيس عدة أحزاب سياسية بديلة عن حزب الرفاه رداً على حله ومنع نشاطه.

وتستعد الجماعات الاسلامية لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة بهدف الحصول على أغلبية تؤمن لها الحكم دون ائتلاف مع أحزاب أخرى.

وتبقى التجربة التركية هامة ومؤثرة على مستقبل الاسلام والحركة الاسلامية وأحزابها فى تركيا مع مايصاحبها من أثار صراعها على البقاء

والحركة والسعى للسلطة.

وعلى الرغم من أن مدة بقاء حزب الرفاه فى الحكم لاتكفى للقيام بعملية تقويم موضوعى كامل لتجربة حزب اسلامى على رأس السلطة ائتلافاً مع حزب علمانى الا أننا نرى مع ذلك أن هذه التجربة قد يستدل منها على مايلى:-

١ - أن حزب الرفاه قد وصل إلى الحكم بأسلوب ديمقراطى بعيداً عن أى ضغط أو تهديد أو عنف ووفقاً لنظام الأغلبية ايماناً منه كحزب اسلامى بآليات العملية الديمقراطية وتداول السلطة سلمياً وترك السلطة أيضاً بأسلوب ديمقراطى وهو مايشكل وجود فكر اسلامى فعلى يصل إلى السلطة ويتداولها سلمياً عكس ماتمارسه بعض الجماعات الاسلامية فى العديد من الدول الأخرى للوصول إلى السلطة.

٢ - أن حزب الرفاه أيضاً استطاع النجاح فى تقديم رؤية جديدة وفهم آخر مختلف عن الجماعات الاسلامية الأخرى فيما يتعلق بتعامله مع المختلفين عنه فكرياً وسياسياً حين أظهر بصورة عملية عبر مشاركته السلطة مع حزب علمانى وأعطى مثالاً عن امكانية التعايش بين حركات وجماعات اسلامية وجماعات علمانية سلمياً. مما يشير إلى أن علاقة الجماعات الاسلامية بالأحزاب السياسية ليست علاقة نمطية وقالب ثابت أو مايمكن أن نسمية «وصفة جاهزة» للعلاقة بين الجماعات الاسلامية والأحزاب والجماعات السياسية المختلفة عنه فكرياً وسياسياً.

٣ - ولايقدح فى القول لدينا أن الشكل الذى اتخذته المواجهة بين حزب

الرفاه والاسلاميين ككل فى تركيا وبين العسكريين الأتراك والضغوط التى تعرض لها الحزب ومنع قيادته من النشاط السياسى ومن مشاركة أى حزب اسلامى بديل فى الانتخابات النيابية المقبلة [1]، قد تدفع الاسلاميين كتيار إلى اعادة النظر فى استراتيجتهم فى الوصول

---

(١) فى إطار مواجهة حزب الرفاه للحكم الدستورى بإغلاق مقر الحزب وحل نشاطه ومنع مسئولية من ممارسة النشاط السياسى وعلى رأسهم رئيسه نجم الدين أربكان لمدة ٥ سنوات سعى الحزب لإنشاء عدة أحزاب إسلامية كان أبرزها اسم الفضيلة .

إلا أن شعور العناصر الاسلامية التركية بنجاحها فى تجاوز خطر المواجهة مع القوى العسكرية والقوى العلمانية لم يستمر طويلاً خاصة بعد أن نجح أعضاء حزب الرفاه فى تأسيس حزب الفضيلة وإنتقال أعضاء الرفاه لحزب الفضيلة دون إنشقاق من بينهم وعددهم ١٤٧ وأصبح حزب الفضيلة أكبر حزب فى البرلمان التركى.

تمارس القوات المسلحة التركية ضغطاً كبيراً على حكومة تركية العلمانية التى خلفت حكومة الرفاة لتأكيد :-

١ - الحفاظ على هيمنة الجيش على مقدرات الدولة والذى يحمى إنتماء تركيا العلمانى .

٢ - كسر تصاعد التوجه الاسلامى الذى يمكنه قلب نظام العلمانى وتحجيم دور الجيش .

وتستغل القوات المسلحة التركية سيطرتها على مجلس الأمن القومى الذى يهيمن على تنسيق السياسة العليا لتركيا فى إثارة الشعور المستمر بالخطر الاسلامى وضرورة إتخاذ إجراءات حاسمة للوقوف ضد التيار الاسلامى فى تركيا حتى ولو كان إتجاه إسلامى غير متشدد مثل جماعة فتح الله التى ترفع شعارات إسلامية معتدلة لاتتعارض مع العلمانية ولها شعبية قوية فى تركيا حيث تتولى ربط التعليم بنشر الأفكار الدينية وتدير ١٠٥ مدرسة خاصة ومايزيد عن ٤٠٠ شركة تجارية و٨ جامعات فى الجمهوريات الاسلامية الناطقة بالتركية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة وترى القوات المسلحة التركية خطر هذه الجماعات وأنه لإن أن يقابل بحزم وشدة .

تصر القوات المسلحة التركية على ضرورة إتخاذ الحكومة التركية إجراءات حاسمة من مظاهر الأصولية الاسلامية كمنع إرتداء الحجاب فى الجامعات .

ترى عناصر إسلامية تركية أن القوات المسلحة التركية لايحركها ضد الاسلاميين فقط التخوف على العلمانية ولكن أيضاً لحسابات أقليمية وخاصة تاثير اسرائيل الواسع فى الجيش التركى خاصة ضد التيار الاسلامى للإعتبارات الآتية :-

١ - أن حصول أى تغيير فى تركيا مشابه لما حدث فى ايران أو دافعاً الاسلام المتشدد إلى الحكم المنفرد فى تركيا يعنى قلب الموازين بالنسبة لإسرائيل .

٢ - أن تركيا تعد حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الاسرائيلية التى تضع فى إستراتيجيتها إستخدام علاقتها مع تركيا كمعبر تعمق به علاقتها مع جمهوريات آسيا الوسطى وخاصة فى المجال التجارى والثقافى بعد نجاحها فى عام ١٩٩١ فى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقرغستان واذربيجان وأرميتيا .

٣ - أن اسرائيل تشارك حالياً مع الولايات المتحدة الأمريكية فى عدة مشاريع زراعية فى أوزبكستان وقازاخستان وقرغستان وأن اسرائيل تسعى لاستغلال علاقة تركيا بهذه الجمهوريات التى تشاركها بروابط ثقافية ولغوية والدينية .

إلى السلطة بطريقة سلمية والبحث عن أساليب أخرى للوصول للسلطة ومن ثم تغييرها[1].

٤ – ونرى أيضاً أنه من الخطر كل الخطر أن تكون الظروف الضاغطة التى أحاطت بتجربة حزب الرفاه فى السلطة عاملاً حافزاً لبعض الجماعات والحركات الاسلامية للتحول إلى طريق العنف لوصولها للسلطة لفقدانها الثقة فى الطرق الديمقراطية، خاصة وأن بعض التجارب السابقة قد سارت على نفس النهج مثل تجربة جبهة الانقاذ فى الجزائر التى ماتزال تتفاعل ، خاصة أن المحاولات المبذولة حالياً تهدف إلى حظر نشاط الأحزاب الاسلامية الرفاه وفرض قيود سياسية عليهم ومنع من تأسيس أى حزب سياسى آخر ويبقى الخيار أمام الجماعات والتنظيمات الاسلامية فى تركيا أمام بديلين :–

١ – المقاومة المسلحة وطريق العنف .

٢ – المقاومة السلبية .

والواضح أن المسلمين فى تركيا أختاروا الطريق الثانى حالياً عن طريق تنظيم المظاهرات والاحتجاجات السلمية بهدف إيقاظ شعور الجماهير ومحاولة خلق وتطوير الثقافة الاسلامية والحفاظ عليها ومحاولة تطوير طرقاً جديدة لحمايتها الأمر الذى قد يؤدى فى النهاية الى وجود تيار أقرب للمقاومة المسلحة.

---

(١) فى هذا الإطار فقد شكلت بعض العناصر الاسلامية التركية المتشددة تنظيماً دينياً جديداً باسم «جيش الله» كان من أهدافه الاعداد للاستيلاء على السلطة بالقوة فى تركيا مستغلة خبرتها القتالية التى اكتسبتها فى اشتراكها فى عمليات البوسنة والشيشان والصومال الا أن السلطات التركية قد تمكنت من احباط هذا التحرك.

رابعاً : التجربة الإيرانية

والتجربة الإيرانية لها أهميتها القصوى من حيث أنها الحالة التى تحركت فيها الجماهير تحت راية الاسلام فى ثورة شعبية قادها رجال الدين الاسلامى واستولت على الحكم، وأسست الجمهورية الاسلامية التى أصبحت المثل والحلم للجماعات الاسلامية وتسعى جاهدة لتطبيق هذا النموذج.

وبعيداً عن الظروف والملابسات التى أحاطت بهذه التجربة وما أسفرت عنه فإننا نعرض هذا فقط لكيفية السلطات فى الدستور الايرانى الذى ينظم الدولة الاسلامية التى تراها الجماعات الاسلامية نموذجاً يحتذى فى إقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الشريعة فيها على النحو التالى:-

الدستور الإيرانى :-

فى أغسطس ١٩٧٩ تم بالإنتخاب الشعبى تشكيل مجلس ضم اليه ذوى الخبرة وعلماء الإسلام وخبراء فى القانون بجانب المنتخبين وسمى مجلس الخبراء أنيط به مهمة وضع الدستور الإيرانى وتدوينه.

* فى شهر نوفمبر ١٩٧٩ وافق الإمام الخمينى على الدستور الذى أعده مجلس الخبراء ليصبح منهج لسير الأعمال فى الجمهورية الاسلامية الايرانية .

* فى ابريل ١٩٨٩ شكل الإمام الخمينى لجنة لإعادة النظر فى الدستور الايرانى وتعديل بعض مواده وقد صادق عليها فى يوليو ١٩٨٩.

* طرح الدستور للإستفتاء الشعبى العام فى ١٩٨٩/٧/٢٨ ونال تأييد الشعب فصدق عليه الامام آية الله الخامتئى مرشد الثورة والذى خلف الأمام الخومينى عقب وفاته .

ويقع الدستور الايرانى فى ١٤ فصل ويضم ١٧٧ ماده بالإضافة إلى مقدمه تتناول بالشرح دور الأمام الخمينى ورجال الدين والمساجد والجامعات فى نجاح الثورة الأسلامية والتاكيد على أهمية العقيدة الاسلامية فيها[1] .

---

(١) فى نفس الوقت فاننا نرى أنه لايمكن إنكار مدى تأثير كتابات وأراء المفكر الشيعى المرحوم الدكتور على شريعتى الذى خرج بتصور ثورياً للشيعة كان له تأثير هام للغاية فى تفاعل الجماهير مع حركة الإمام الخميتى والهاب مشاعر الناس فى الشارع الايرانى فى ثورة شعبية عارمة فقد وضع الدكتور على شريعتى التصور الذى بناه على مايلى :-

١ - فى الوقت الذى ساد فيه الظلم والقهر العالم وكان الفقراء على وشك التوصل إلى قناعة بان الأديان السماوية والأرضية لن تنصفهم أرسل الله رسوله بالاسلام ليعلن أن الله يعد عباده المحرومين المقهورين على الأرض بالخلاص والرحمة ووراثة الأرض.

٢ - بوفاة الرسول اندلعت حرب مقدسة ضد المستضعفين ومن يدافع عنهم وفى مقدمتهم الامام على بن أبى طالب وآل بيته وقد تعرضوا لأبشع أنواع الظلم لدفاعهم عن المستضعفين.

٣ - أن التشييع الحقيقى هو تأييد فقراء المسلمين والمستضعفين لصرخة الإمام على فى وجه تفسير الأمويين للاسلام الذى قام على أنهم ورثة السلطة والثروة وأنهم خلفاء الله على أرضه وخرجوا على التفسير لصحيح للاسلام وكونوا طبقة أرستقراطية ناقضت جوهر الاسلام.

٤ - يقسم الدكتور على شريعتى الفكر الشيعى إلى اتجاهين هما:-

أ - التشيع العلوى:- هو تشيع ثورى مناضل من أجل العدالة كما مثله الامام على والإمام الحسين وبقية أئمة الشيعة وهو قائم على اعداد الأفراد مادياً وروحياً للتغلب على القهر والظلم.

ب - التشيع الصفوى :- نسبة إلى الأسرة الصفوية التى تحكم ايران قبل الثورة والتى قصرت التشيع على أنه دين يهتم بمسائل الأخرة دون أن يعنى بالأمور السياسية والاجتماعية ويرى أيضاً أن التشيع العلوى هو الفكر الشيعى الحقيقى الذى يقوم على :-

تم تناول تنظيم سلطات الدولة على النحو التالى :-

نظام الحكم ومبادئه : -

١ - حدد الدستور فى المادة الأولى منه نظام الحكم ونص على أنه النظام الجمهورى الاسلامى .

٢ - ونصت المادة الثانية على المبادىء التى يرتكز عليها نظام حكم الجمهورية الاسلامية وهى :-

«١ - الايمان بالله الأحد (لا اله الا الله) وتفرده بالحاكمية والتشريع، والتسليم لامره .

٢ - الايمان بالوحى الالهى ودوره الاساسى فى بيان القوانين .

٣ - الايمان بالمعاد ودوره الخلاّق فى مسيرة الانسان التكاملية نحو الله .

٤ - الايمان بعدل الله فى الخلق والتشريع .

٥ - الايمان بالامامة والقيادة المستمرة ، ودورها الاساسى فى استمرار الثورة.

٦ - الايمان بكرامة الانسان وقيمته الرفيعة ، وحريته الملازمة لمسؤوليته امام الله .

وأضافت المادة نفسها بأن النظام الجمهورى الاسمى: «وهو نظام يؤمّن القسط والعدالة ، والاستقلال السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى، الثقافى، والتلاحم الوطنى» عن طريق مايلى:-

أ - الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعى الشرائط ، على أساس الكتاب وسنّة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين .

ب - الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب المقدّمة لدى البشرية ، والسعى من أجل تقدمها .

ج - محو الظلم والقهر مطلقاً ورفض الخضوع لهما . »

الهوية الاسلامية للنظام الايراني: -

حرص الدستور الايرانى على تاكيد الهوية الاسلامية للنظام فى عدة مواضع فيه من خلال النص على :-

١ - الدين الرسمى لجمهورية إيران هو الاسلام فالماده ١٢ من الدستور نصت على «الدين الرسمى لإيران هو الاسلام والمذهب الجعفرى الأثنى عشر هو المذهب الرسمى للدولة ، وهذه المادة تبقى الى الأبد غير قابلة للتغيير. »=

وفى نفس الوقت أكد الدستور على إحترام المذاهب الإسلامية الأخرى وحصرها فى المذهب الحنفى والشافعى والمالكى والحنبلى والزيدى [(١)].

= ١ - اعتبار الدين هو الهوية والركيزة الأساسية للنظام الثقافى والاجتماعى والسياسى للمسلمين.

٢ - أن تحقيق العدالة وإقامة الاسلام يأتى من خلال إزالة الظلم والقهر عن طريق حركة الجماهير التى تسرع من حركة التاريخ وهذا هو
الاسلام الثورى الشيعى.

٣ - أن التوحيد فى الاسلام الثورى ليس فقط بمعناه التقليدى أى الايمان بالله الواحد بل التوحيد يعبر عن الوحدانية التى تعنى الانسانية
الواحدة من دون تمايز أو تناقض

٤ - أن الامامة ليست مجرد دور دينى فقط للامام ولكنها قيادة الاسلام كثورة وايديولوجية تهدف لبناء مجتمع مثالى وأن الجماهير عليها
الدور الأساسى فى تقوية الإمامة فى سبيل تحريك الثورة للقضاء على الظلم.

٥ - على الجماهير التحرك المكثف ضد السلطات لإعلاء حقيقة التشيع العلوى للتضحية بالنفس فى سبيل ذلك.

(١) وبالرغم من هذا النص إلا أن العبرة بتطبيقه، وهو مادفع رابطة أهل السنة فى ايران إلى أن تصدر عدة نداءات تناشد فيها السلطات الايرانية وتخاطب زعماء الدول الاسلامية إلى النظر فى أحوال السنة فى ايران ورفع الظلم والاضطهاد الطائفى الذى تعانيه وخاصة بعد تزايد حالات إغتيالات أئمة المساجد السنية ومضايقتهم فى إقامة شعائرهم الدينية.

٢ – حدد الدستور فى المادة ١٧ التاريخ الرسمى لإيران بالتاريخ الهجرى، مع التزام الجهات الحكومية بالتاريخ الهجرى الشمسى {الفارسى}.

٣ – إعتبار العطلة الأسبوعية هى يوم الجمعة.

٤ – شعار الدولة هو (الله اكبر) حسب المادة / ١٨ والزم بوضعه على العلم الرسمى للدولة .

٥ – نص الدستور على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للدستور ولجميع القوانين والقرارات فى المسائل المدنية والجزائية والمالية والإقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وفقاً للماده/٤.

٦ – حرص الدستور الايرانى على الاستشهاد بالآيات القرآنية فى صدر بعض مواده مثل م/٧ ، م/٨ .....

٧ – حرص الدستور على إستخدام الصفة الاسلامية للجمهورية الايرانية فى جميع مواده من خلال عبارة.... جمهورية إيران الاسلامية ..... مع ربطه بين مشروعية التصرفات القانونية مع تعاليم الشريعة الاسلامية .....

٨– أن المادة ١٧٧ من الدستور قد نصت على عدم جواز تعديل بعض نصوص الدستور خاصة ارتباط نظام الدولة بالهوية الاسلامية حيث نصت على «.... كون النظام اسلامياً وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الاسلامية والاسس الايمانية ، وأهداف جمهورية ايران الاسلامية وكون الحكم جمهورياً ، وولاية الأمر، وامامة الامة ، وكذلك ادارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة، والدين والمذهب الرسمى لإيران، هى من الأمور التى لاتقبل التغيير .»

التضامن مع الشعوب الاسلامية

١ – نصت المادة ١١ من الدستور على تضامن الشعوب الاسلامية ووحدتها وأوجب على الحكومة الايرانية مواصلة السعى لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية للعالم الاسلامى « بحكم الآية الكريمة (ان هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربكمُ فاعبدون)، يُعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية ايران الاسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الاسلامية ووحدتها ، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية فى العالم الاسلامى . »

٢ – وقد أوضحت المادة ١٥٤ من الدستور أن جمهورية ايران الاسلامية ستستمر فى دعم النضال بهدف الاستقلال والحرية وإقامة حكومة العدل والحق فى أى بقعة فى العالم مع عدم التدخل فى الشئون الداخلية للشعوب الأخرى حيث نصت على « تعتبر جمهورية ايران الاسلامية سعادة الانسان فى المجتمع البشرى كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس فى أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية ايران الاسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين فى اية نقطة من العالم، وفى الوقت نفسه لاتتدخل فى الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى».

الحقوق والحريات العامة : -

وتحت عنوان حقوق الشعب نص الدستور فى المواد من ١٩ إلى ٤٢ على جملة من الحقوق والحريات العامة التى قررها للمواطنين وهى :-

١ - تمتع أفراد الشعب الإيرانى بالمساواة فى الحقوق دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو العقيدة .

٢ - تأمين حقوق المرأة وتقرير مسئولية الحكومة فى :-

« * إيجاد الظروف المساعدة لتكامل شخصية المرأة وإحياء حقوقها المادية والمعنوية .

* حماية الامّهات ولاسيّما فى مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الاطفال الذين لامعيل لهم.

* إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة وإستمرار بقائها .

* توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل .

* إعطاء الامّهات الصالحات القيمومة على أولادهنّ عند فقدانهم الولى الشرعى من أجل رعايتهن .»

٣ - صيانة شخصية الأفراد وأرواحهم وأموالهم وحقوقهم وعدم التعرض لها إلا فى الحالات التى يحددها القانون .

٤ - تقرير مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

٥ - حماية حرية العقائد للأفراد وتمتع الأقليات الدينية بحريتها العقائدية وعدم محاسبة أى فرد على مجرد إعتناقه عقيدة بذاتها.

٦ - تأمين حرية الصحافة والمطبوعات مالم تخل بالقواعد الاسلامية ولكنه أحال تنظيمها إلى قانون خاص يصدر بذلك .

٧ - تأمين سرية الرسائل والمكالمات والبرقيات وعدم السماح بفرض الرقابة أو

التجسس عليها إلا وفق أوضاع يحددها قانون خاص .

٨ - الإقرار بحرية الأحزاب والاتحادات المهنية والهيئات السياسية بشرط « أن لا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الاسلامية، وأساس الجمهورية الاسلامية ، كما أنه لايمكن منع أى شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك فى احداها ».

٩ - حق عقد الاجتماعات وتنظيم المسيرات بشرط عدم حمل السلاح والا تخل بالأسس الاسلامية.

١٠- تكافؤ الأفراد فى الحصول على فرص العمل المناسبة مع حق كل شخص فى إختيار المهنة التى يرغب فيها مالم تخالف الاسلام .

١١- تقرير مبادىء الضمان الاجتماعى وإعتبار « الضمان الاجتماعى من الحقوق العامة، ويتمتع به الجميع فى مجال التقاعد، والبطالة والشيخوخة، والعجز عن العمل، وفقدان المعيل، وحالة ابن السبيل، والحوادث الطارئة، والحاجة الى الخدمات الصحية والعلاجية والرعاية الطبية كالضمان الصحى وغيره. والحكومة مسؤولة حسب القانون عن تقديم هذه الخدمات وتقديم المساعدات المالية المذكورة أنفاً لكل فرد من أبناء الشعب من مواردها المالية العامة، ومن المساهمات الشعبية .»

١٢- مجانية التعليم حق لكل أبناء الشعب الإيرانى .

١٣- حماية حقوق ملكية المساكن للأفراد والأسر وتأمينها.

١٤- تحريم الاعتقال إلا بحكم القانون وضمان حقوق للمعتقل وإفهامه بالتهمة

وذكر الأدلة وعرضه على الجهات القضائية خلال ٢٤ ساعة .

١٥- إحترام حرية المأوى والإقامة لكل الأفراد .

١٦- حق الأفراد فى التقاضى وفى إختيار محام وأن تعين محام من جانب المحكمة عند عدم المقدرة المالية للأفراد.

١٧- تقرير مبدأ أن الأصل لى الانسان البراءة حتى يثبت العكس .

١٨- تجريم التعذيب حيث نص الدستور على : « يمنع أى نوع من التعذيب لأخذ الاعتراف، أو الحصول على المعلومات، ولايجوز إجبار الشخص على أداء الشهادة، أو الإقرار، أو اليمين، ومثل هذه الشهادة، أو الاقرار، أو اليمين لايُعتدُّ به. »

وأضاف أيضاً « ويُمنع بتاتاً إنتهاك كرامة أو شرف من أُلقى القبض عليه، أو سُجن، أو أُبعد بحكم القانون، ومخالفة هذه المادة تستوجب العقاب.»

١٩- كفالة حق ممارسة الحقوق بشرط عدم الإضرار بالآخرين .

٢٠- تساوى كل المواطنين فى التمتع بالجنسية الايرانية وعدم حرمان أى مواطن منها إلا بناء على طلبة أو حصوله على جنسية أخرى .

٢١- صيانة الملكية الخاصة وتأمينها .

٢٢- عدم فرض أى ضريبة إلا بقانون .

السيادة والسلطات فى الدولة : -

١ - أكد الدستور الإيرانى فى المواد من ٥٦ إلى ٦١ فى الفصل الخامس على مايلى :-

- السيادة المطلقة هى لله ، وللإنسان حق السيادة على مصيره الإجتماعى

« ولايحق لأحد سلب الانسان هذا الحق الالهى أو تسخيره فى خدمة فرد أو فئة ما والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبيّنة فى هذا الدستور».

١ – حدد الدستور فى المادة ٥٧ سلطات الدولة وحدود العلاقة بينها على النحو التالى :–

« السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الاسلامية هى : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولى الأمر المطلق وأمام الأمة وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها بعضاً .»

أى أن الدستور الايرانى حدد السلطات الحاكمة فى ٤ سلطات هى :–

– الفقيه أو القائد (القيادة) ويطلق عليه عدة مسميات مثل ولى الأمر المطلق أو امام الأمة أو مرشد الثورة.

– السلطة التشريعية.

– السلطة التنفيذية.

– السلطة التشريعية.

إلا أنه وبالرغم من النص السابق فقد خَلّقَ الدستور الإيرانى ضمن مواده وفى مواضع متفرقة بعض الهيئات والمجالس والسلطات والتى تميزت بخصائص أبرزها :–

١ – التشكيل :– هذه الهيئات والمجالس يبرز فيها الجانب المؤثر والفعال لرجال الدين حيث يشكلون الأغلبية فى تكوينها وتشكيلها وبالتالى فيما يصدر عنها من قرارات وتوصيات.

٢ – الإختصاص :– وعلى الرغم أن مواد الدستور المنشئة لهذه الهيئات

كانت تنص على اختصاص محدد لها إلا أنها إستطردت بعد ذلك لتعطى لها إختصاصات واسعة وشاملة تجعل بعضها بمثابة الرقيب والمعقب على أعمال أحد سلطات الدولة المحددة فى الدستور.

٣ – القواعد المنظمة لهذه الهيئات :– جرى الدستور الايرانى فيما يتعلق بهذه الهيئات على الاحالة إلى قوانين خاصة تصدر لاحقاً تحدد المسائل التفصيلية لتشكيلها وإختصاصها وكيفية عملها.

٤ – المرجعية فى أعمال هذه اللجان :– حرص الدستور كمبدأ عام على النص على أن القواعد والقوانين الأسلامية وأصول الشريعة والمذهب الرسمى ورأى الأئمة هى المرجعية فى أعمال هذه اللجان وبالتالى أهمية مايصدر عنها من قرارات أو توصيات ولو كان رأيها إستشارى .

وهى هيئات ومجالس :–

١ – مجلس صيانة الدستور .

٢ – مجلس تشخيص مصلحة النظام .

٣ – مجلس اعادة النظر فى الدستور .

٤ – مجلس الأمن الوطنى الأعلى وفروعه .

٥ – سلطة الإذاعة والتليفزيون .

أولاً : الفقيه وبعده القائد (مرشد الثورة)

– نصت المادة الخامسة من الدستور على تقرير المبدأ الدينى الشيعى لولاية

الفقيه . وفقاً للمذهب الجعفرى الأثنى عشر « فى زمن غيبة الامام المهدى (عجّل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وامامة الامّة فى جمهورية إيران الاسلامية بيد الفقيه العادل ، المتقى ، البصير بأمور العصر ، الشجاع القادر على الادارة والتدبير »

– وبموجب نص هذه المادة فإن ولاية الأمر فى الأمور الدينية والأمور الدنيوية والعامة تكون بيد الفقيه الذى تكون له المرجعية الدينية كما تكون له مرجعية الأمور وبناء على هذا المبدأ الدينى والنص الدستورى فقد أعطيت له سلطات واسعة ومتشعبة .

ونص الدستور أيضاً فى المادة ١٠٧ على مايلى « بعد المرجع المعظّم والقائد الكبير للثورة الاسلامية العالمية ومؤسس جمهورية إيران الاسلامية سماحة آية الله العظمى الامام الخمينى (قدّس سرُّه الشريف) الذى اعترفت الاكثرية الساحقة للناس بمرجعيته وقيادته توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين ...»

« .... ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسئوليات الناجمة على ذلك »

وقد حرص الدستور على التأكيد على دور الإمام الخمينى بإعتباره مؤسس الجمهورية الاسلامية فى ايران والمرجع الدينى والقائد الروحى والفعلى للبلاد مستحدثاً منصب القائد (بخلاف رئيس الجمهورية) ومنحه صلاحيات واسعة وهامة وشاملة ، وقرر أيضا طريقه إستمرار ولاية الفقيه أو القائد بعد الامام الخمينى على النحو التالى :–

١ – تعيين القائد يتم عن طريق الخبراء المنتخبين وأحال الدستور فى م/١٠٨ إلى أول مجلس لصيانة الدستور فى دورته الأولى تحديد عدد

الخبراء والشروط اللازم توفرها فيهم وكيفية انتخابهم والنظام الداخلى لعمل لجنة اختيار القائد وبعد موافقة أغلبية أعضاء مجلس صيانة الدستور عليه ، وصدق الامام الخمينى بإعتبارة قائد الثورة على هذا القانون .

٢ – أعطيت بعد ذلك لمجلس الخبراء نفسه صلاحية إعادة النظر فى هذا القانون وتعديله والموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء .

٣ – « على هيئة الخبراء أن تتدارس وتتشاور بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المتطلبة فى القائد ومتى أشخصوا فرداً منهم بإعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية ، أو المسائل السياسية والاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأى العام . انتخبوه للقيادة، وإلا فأنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائداً، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤليات الناشئة عن ذلك »، م/١٠٧

ويتساوى القائد مع كل أفراد البلاد أمام القانون .

٤ – ونظراً لأهمية منصب القائد وصلاجياته الواسعة فقد حرص الدستور على تحديد الشروط اللازم توفرها فى القائد وصفاته وهى وفق المادة ١٠٩ :—

« ١ – الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء فى مختلف أبواب الفقه .

٢ – العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الامة الاسلامية .

٣ – الرؤية السياسية الصحيحة ، والكفاءة الاجتماعية، والإدارية،

والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة . وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره .»

٥ – حدد الدستور فى المادة ١١٠ المهام المناطه بالقائد والصلاحيات التى يمارسها وهى إختصاصات واسعة وشاملة لكافة النواحى وهى:–

« ١ – تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية ايران الاسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢ – الاشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام .

٣ – اصدار الامر بالاستفتاء العام .

٤ – القيادة العامة للقوات المسلحة .

٥ – اعلان الحرب والسلام والنفير العام .

٦ – نصب وعزل وقبول استقالة كل من :

أ – فقهاء مجلس صيانة الدستور .

ب – أعلى مسؤول فى السلطة القضائية .

ج – رئيس مؤسسة الاذاعة والتليفزيون فى جمهورية ايران الاسلامية .

د – رئيس أركان القيادة المشتركة .

هـ – القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية .

و – القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلى .

٧ – حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث .

٨ – حل مشكلات النظام التى لايمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام .

٩ – امضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، ويختص مجلس صيانة الدستور ببحث صلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية فى أول مرة .

١٠– عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأى مجلس الشورى الاسلامى بعدم كفاءته السياسية.

١١– العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم فى اطار الموازين الاسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية ».

وأجازت أيضاً للقائد أن يوكل من يراه لممارسة بعض مهامه وصلاحياته.

عزل القائد :–

١ – يعزل القائد عن منصبه عند عجزه عن أداء مهامه أو فقده الشروط اللازمة لأختياره بناء على قرار من هيئة الخبراء .

٢ – عند عزل القائد أو وفاته أو استقالته تقوم هيئة الخبراء بتعيين قائد جديد ويتولى مجلس مؤقت مؤلف من :–

١ – رئيس الجمهورية

٢ – رئيس السلطة القضائية

٣ – أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور ينتخبه مجلس تشخيص مصلحة النظام .

القيام بمهام القائد بشكل مؤقت وحتى يتم انتخاب القائد .

٣ – عند عجز أحد أعضاء اللجنة السابقة والمكلفة بالقيام بأعمال القائد عن أداء مهام عمله فإن المادة ١١١ نصت على :

« يعين شخص أخر من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء وهذا المجلس يقوم بتنفيذ وظائف القائد بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام ومتى عجز القائد عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس السابق خلال مدة العجز بأداء مسئوليات القائد »

ثانياً :السلطة التشريعية

وقد نظم الدستور الإيرانى فى الفصل السادس تحت عنوان السلطة التشريعية مجلس الشورى فى المواد من ٦٢ إلى ٩٠ بإعتباره البرلمان الذى يتولى سلطة التشريع على النحو التالى :-

أ – التشكيل :-

١ – أطلق اسم مجلس الشورى الاسلامى على البرلمان وحدد طريقة تشكيله بالإنتخاب المباشر والإقتراع السرى وأحال إلى قانون يحدد شروط المرشحين والناخبين وكيفية الإنتخابات م / ٦٢ .

٢ – مدة مجلس الشورى الاسلامى أربع سنوات مع إجراء إنتخابات كل دورة قبل إنتهاء الدورة السابقة لها وذلك حتى لاتبقى البلاد بدون مجلس فى أى وقت من الأوقات م / ٦٣ .

٣ – عدد أعضاء مجلس الشورى الإيرانى ٢٧٠ ويعاد النظر فى عدد أعضاء المجلس كل ١٠ سنوات لمراعاة العوامل الإنسانية والسياسية والجغرافية ويجوز زيادة عدد الأعضاء الجدد ٢٠ عضواً عندها .

٤ – راعى الدستور الأقليات العرقية والدينية فى تشكيل مجلس الشورى الاسلامى فنص فى م/٦٤ على أن يتم إنتخاب :–

أ – نائب واحد عن الزرادشت .

ب – نائب واحد عن اليهود .

ج – نائب واحد عن المسيحيون الأشوريون والكلدانيون .

د – نائب واحد عن المسيحيون الأرمن فى الشمال .

هـ – نائب واحد عن المسيحيون الأرمن فى الجنوب .

٥ – ترك تحديد نطاق الدوائر الإنتخابية وعدد النواب عن كل دائرة لقانون خاص يصدر بذلك.

٦ – إشترط الدستور أغلبية ثلثى الأعضاء لإقرار النظام الداخلى للمجلس وأيضاً لصحة إنعقاد المجلس وترك تحديد أغلبية إقرار القوانين إلى النظام الداخلى للمجلس . م/٦٥

٧ – أحال إلى لائحة النظام الداخلى تحديد طريقة إنتخاب ومدة عمل رئيس المجلس وهيئة الرئاسة وأعضاء اللجان وعددهم وكل الأمور المتعلقة بالمناقشات . م/٦٦

٨ – الزم الأعضاء باداء يمين الولاء والمحافظة على النظام الاسلامى

والتوقيع عليه ، على أنه أقر لنواب الأقليات الدينية باداء اليمين مع ذكر كتابهم السماوى الخاص بهم . م/٦٧

٩ - أجاز الدستور فى حالات الحرب والاحتلال العسكرى إيقاف الانتخابات فى المناطق المحتلة أو جميع البلاد بإقتراح رئيس الجمهورية وموافقة أغلبية خاصة هى $\frac{٣}{٤}$ الأعضاء موافقة صيانة الدستور.

١٠- أقر الدستور علنية جلسات مجلس الشورى مع نشر تقرير الجلسات لإطلاع الرأى العام عليها . وأجاز عقد جلسات سرية فى حالة الضرورة وبناء على طلب رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو عشرة نواب وفى هذه الحالة إشترط للتصديق على هذه الجلسة موافقة $\frac{٣}{٤}$ الأعضاء وحضور أعضاء مجلس صيانة الدستور مع نشر تقرير عن هذه الجلسة لأطلاع الرأى العام عند زوال حالة الضرورة .

١١- قرر الدستور حق رئيس الجمهورية والوزراء فى الإشتراك فى الجلسات العلنية ولهم أصطحاب مستشاريهم معهم ولهم حق الكلمة إذا طلبوا ذلك ويكون حضورهم إجبارياً إذا طلب النواب ذلك .

١٢- قرر الدستور مسئولية النائب أمام جميع أبناء الشعب وحقه فى ابداء وجه نظره فى القضايا الداخلية والخارجية كلها . م/٨٤

١٣- قرر أيضاً حصانة خاصة للأعضاء أثناء أدائهم مهامهم البرلمانية .

١٤- بالرغم من أن النيابة البرلمانية منصب شخصي لايقبل التفويض وعدم قيام المجلس بأن يفوض صلاحية وضع القوانين لشخص أو هيئة إلا أن الدستور وفي حالات الضرورة أجاز لمجلس الشورى الاسلامي:-

= تفويض لجانه الداخلية سن بعض القوانين والتي تنفذ بصورة تجريبية إلى أن يصادق عليها المجلس بصفة نهائية .

= تفويض الحكومة في الموافقة على النظم الداخلية للمؤسسات والشركات الحكومية بشرط ألا تتنافى مع مبادئ وأحكام المذهب الرسمي للدولة ، أو الدستور مع إشتراط أبلاغها قبل التنفيذ لرئيس مجلس الشورى الاسلامي .

ب - الاختصاصات والصلاحيات :-

١ - لمجلس الشورى الاسلامي حق سن القوانين في كافة الشئون وفق الحدود الدستورية وبشرط ألا تتعارض مع أصول وأحكام المذهب الرسمي .

٢ - يختص مجلس الشورى بشرح وتفسير القوانين، وهذا لايمنع القضاء من تفسير القوانين في إطار عمله

٤ - مجلس الوزراء له أن يتقدم بمشروعات القوانين لمجلس الشورى وأيضاً لما لايقل عن ١٥ من أعضاء مجلس الشورى أن يتقدموا بمشروعات هذه القوانين.

٥ – لمجلس الشورى أن يتولى التدقيق والتحقيق فى جميع شئون البلاد. م/٧٦

٦ – تشترط موافقة ومصادقة مجلس الشورى على مايلى :–

أ – المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية .

ب – تعديل الحدود الخاصة بالدولة وبشرط موافقة أربع أخماس الأعضاء

ج – عند فرض الأحكام العرفية أو القيود الضرورية فى حالات الضرورة ولمدة ٣٠ يوم فقط على أن يصادق المجلس على كل تمديد لها .

د – عمليات الأقراض والإقتراض أو منح المساعدات داخل وخارج البلاد .

هـ – إستخدام الخبراء الأجانب فى إيران .

و – عند نقل ملكية العقارات والأموال الحكومية والآثار للأفراد بشرط ألا تكون من التحف الفريدة النادرة .

ز – منح الثقة للوزارة فور تشكيلها .

<u>رقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية :–</u>

نظم الدستور علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية وأعطى لها حق رقابة أعمالها على النحو التالى.

أ – توجيه السؤال لرئيس الجمهورية من قبل ربع أعضاء المجلس ويجب ألا تتأخر الإجابة فى هذه الحالة عن شهر .

ب – توجيه السؤال لوزير ما ويجوز لأى نائب توجيه السؤال لأى وزير ويجب أن يتم الرد خلال ١٠ أيام.

جـ – الاستيضاح { الاستجواب } لأعضاء مجلس الشورى حق إستيضاح مجلس الوزراء أو أحد الأعضاء بشرط تقديمه من ١٠ نواب وعلى الوزير

أو مجلس الوزراء أن يرد خلال ١٠ أيام من تاريخ الاستيضاح وللوزير أو مجلس الوزراء أن يطلب منحه الثقة بعد الرد علي الاستيضاح فإذا لم يحضر الوزير أورفض المجلس منحه الثقة يعزل ولايستطيع الاشتراك في الوزارة التالية مباشرة .

د - يجوز إستيضاح رئيس الجمهورية حول أمور تتعلق بمهام بالسلطة التنفيذية من قبل ثلث الأعضاء وعليه أن يجيب عليها خلال شهر على هذا الاستيضاح .

وفي حالة تصويت ثلثي الأعضاء على عدم كفاءة رئيس الجمهورية يرفع الأمر للقائد للتصرف .

هـ - التحقيق وبحث الشكاوى الكتابية التى تقدم اليه عن عمل السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية ويجب على المجلس أن يطلب من هذه السلطات التحقيق في الشكوى والرد الكافي وإعلان نتيجة الفحص خلال فترة مناسبة، أما إذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة .

و - ديوان المحاسبات :- قرر الدستور إنشاء ديوان للمحاسبة يتبع لمجلس الشورى يمارس نوع من الرقابة المالية على الجهاز الحكومي على النحو التالي:-

- تعرض الميزانية السنوية والتى تعدها الحكومة لاقرارها من مجلس الشورى الاسلامي، وأيضاً فإن أى تعديل عليها يتم بذات الطريق.

- ديوان للمحاسبة تكون مهمته مراجعة جميع حسابات الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية، وسائر الأجهزة التى تستفيد بشكل من الأشكال من الميزانية العامة للدولة وأحال الدستور إلى قانون يحدد طريقة وأسلوب التدقيق وفحص الحسابات والوثائق والمستندات المتعلقة بها .
- يتبع ديوان المحاسبات مجلس الشورى الاسلامى ويقدم تقريراً عن تفريغ ميزانية كل عام. بالإضافة الى وجهات نظره الى المجلس .

المجالس المحلية : -

نظم الدستور الإيرانى فى الفصل السابع وفى المواد من ١٠٠ حتى ١٠٥ المحليات تحت اسم مجالس الشورى فنص :-

١ - فى المادة ١٠٠ على « من أجل إشراك الشعب فى التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والإقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية مع ملاحظة المتطلبات المحلية تتم إدارة شئون كل قرية أو ناحية أو مدينة أو قضاء أو محافظة بإشراف مجلس شورى باسم مجلس شورى القرية أو الناحية أو المدينة أو القضاء أو المحافظة وينتخب أعضاؤه من قبل سكان تلك المنطقة وأحال الدستور إلى قانون خاص يحدد شروط الناخبين والمنتخبين وحدود وظائف مجالس الشورى المذكورة وصلاحياتها وطريقة انتخابها وكيفية اشرافها على الامور ودرجات تسلسلها الادارى حيث ينبغى أن تتم على أساس مراعاة مبادىء الوحدة الوطنية

والمحافظة على وحدة أراضي البلاد ورعاية نظام الجمهورية الاسلامية والارتباط المباشر بالحكومة المركزية

٢ - نص أيضاً في المادة ١٠١ مايلي « لغرض منع التمييز وتحقيق التعاون في مجال اعداد البرامج العمرانية والترفيهية للمحافظات والاشراف على تنفيذها بشكل منسق يتم تشكيل مجلس الشورى الاعلى للمحافظات من ممثلي مجالس شورى المحافظات ، ويحدد القانون طريقة تشكيله ووظائفه .»

٣ - ونص في المادة ١٠٢ على « يحق لمجلس الشورى الاعلى للمحافظات أن يعد الخطط والمشاريع - ضمن حدود وظائفه - ويقدمها مباشرة أو عن طريق الحكومة الى مجلس الشورى الاسلامي. ويجب مناقشة هذه المشاريع في المجلس.»

٤ - وحددت المادة ١٠٣ صلاحية هذه المجالس ومدى فاعلية قراراتها بالنسبة للسلطات التنفيذية على النحو التالي « المحافظون ورؤساء الأقضية ومدراء النواحي وسائر المسؤولين المدنيين الذي يعينون من قبل الحكومة، ملزمون بمراعاة قرارات مجالس الشورى المحلية وذلك في نطاق صلاحيات هذه المجالس»

٥ - ثم حدد الدستور في المادة ١٠٤ أعضاء مجالس الشورى على النحو التالي « بهدف تحقيق العدل الاسلامي والمساهمة في إعداد البرامج وتوفير التنسيق لتطوير مرافق الانتاج والصناعة والزراعة، يتم تشكيل مجالس شورى من ممثلي العمال والفلاحين وسائر العاملين والمدراء في هذه المرافق، أما في

المؤسسات التعليمية والإدارية والخدمية ونحوها فيتم تشكيل مجالس شورى من ممثلى أعضاء هذه المؤسسات. »

ثم أحال الى قانون يصدر ببيان كيفية تشكيل المجالس وحدود وظائفها وصلاحياتها .

٦ – الزم الدستور فى المادة ١٠٥ بعدم تعارض قرارات مجالس الشورى مع الشريعة الاسلامية والقوانين السارية.

٧ – ثم أورد الدستور فى المادة ١٠٦ أحكام حل مجالس الشورى والجهة المسئولة عن ذلك حيث نص على:–

« لايجوز حل مجالس الشورى إلا فى حالة انحرافها عن وظائفها القانونية .

وأحال إلى قانون خاص لتحديد الجهة التى تحدد الانحراف ويحدد كيفية حل هذه المجالس وطريقة تشكيلها من جديد.

وفى حالة الاعتراض على حل مجلس الشورى المحلى يحق رفع شكوى الى المحكمة الصالحة والمحكمة التى تتولى نظر فى الشكوى مسؤولة عن تقديمها على الشكاوى العادية.»

ثالثاً : السلطة التنفيذية

نظم الدستور الأطار العام للسلطة التنفيذية فى المواد من ١١٣ حتى ١٥٥ واضعاً الأسس العامة محيلاً إلى قوانين ولوائح تصدر وتنظم الخطوط التفصيلية لعمل هذه السلطة.

أ – رئيس الجمهورية :

١ – سلطته ومهامه :– إعتبر الدستور الايرانى رئيس الجمهورية هو أعلى

سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القائد م/١٣ ويناط برئيس الجمهورية تنفيذ الدستور. كما يرأس السلطة التنفيذية إلا في الحالات التي ترتبط مباشرة بمهام القيادة .

٢ - إختيار رئيس الجمهورية :- يختار رئيس بالإنتخاب الحر المباشر من الشعب ، ومدة الرئاسة ٤ سنوات ولايجوز إنتخاب الرئيس لأكثر من دورتين متتاليتين . م/١١٤.

٣ - الشروط الواجبة في المرشح للرئاسة :- إشترط الدستور الايراني أن يكون رئيس الجمهورية منتخباً من بين رجال الدين السياسيين وأن تتوفر فيه الشروط التي حددتها المادة / ١١٥ وهي :-

١ - أن يكون ايراني الاصل ويحمل الجنسية الايرانية.

٢ - قديراً في مجالس الادارة والتدبير.

٣ - ذا ماضٍ جيد.

٤ - تتوفّر فيه الامانة والتقوى.

٥ - مؤمناً ومعتقداً بمبادىء جمهورية ايران الاسلامية والمذهب الرسمي للبلاد.

على أن يتقدم المرشح بطلب الترشيح رسمياً قبل الانتخاب.

٤ - إنتخاب الرئيس : وأحال الى قانون خاص ينظم إجراء الانتخابات وعلى أن يتولى مجلس صيانة الدستور الاشراف على الانتخابات ، وأن تتولاها لجنة خاصة قبل تشكيل أول مجلس لصيانة الدستور ويحددها قانون خاص م/١١٨.

ويتم إنتخاب الرئيس بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين ، وعند عدم

إحـراز هذه الأغلبـيـة تـعـاد الانتـخـابات بين أكـثـر أثنين من المرشـحين إحـرازاً لأعلى الأصـوات فى يوم الجـمـعـة من الأسـبـوع التـالى، وعند إنسحاب أحدهم يحل محله التالى له فى أكثرية عدد الأصوات .

ويتم انتـخـاب الرئيس الجديد قـبل شـهـر علـى الأقل من تاريخ إنتـهـاء دورة الرئيس الذى يسـتـمر فى عمله فى الفـترة مـابين إنتـخـاب رئيس الجمهورية الجديد وإنتهاء مدته . م/١١٩

وأجل الدستور موعد الانتخابات فى حالتين على النحو التالى :-

أ - وفـاة أحد المرشـحين المستوفيين للشروط قبل الانتـخـابات بـ ١٠ أيام فتؤجل أسبوعين .

ب - وفـاة أحد المرشـحين الحـائزين على أغلبـيـة الأصـوات فى الدورة الأولى مـابين الدورتين الأولى والثـانيـة للانتـخـابات فـتـؤجل لمدة أسبوعين .

٥ - القسـم :- يؤدى رئيس الجمهورية يمين الولاء ويوقع على القسم أمام مـجلس الشورى وفى حـضـور أعـضـاء مـجلس صـيـانة الدسـتـور ورئيس السلطة القضائية .

والقـسـم الذى يؤديه الرئيس المنتـخب يؤكـد فى صـدارته على التـزام الرئيس بأن يكون « حـامـيـاً للمـذهـب الرسـمى ولنظام الجـمـهـورية الاسلامية وللدستـور ....وصـيانة السلطة التى أودعـهـا الشـعب عندى وديعة مقدسة مستعيناً بالله ومتبعاً لنبى الاسلام والأئمة الاطهار وأن أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدى »

٦ - إختصاصات رئيس الجمهورية :وحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو التالى:-

أ - رئيس الجمهورية مسئول أمام الشعب والقائد ومجلس الشورى الاسلامى م/١٢٢.

ب - يوقع على مايصدره مجلس الشورى الاسلامى ويصدق على نتائج الاستفتاء العام . م/١٢٢

ج - له أن يعين من يشاء من المعاونين لمساعدته فى القيام بأعباء وظيفته وعلى أن يقوم المعاون الأول بالتنسيق بين باقى المعاونين وإدارة جلسات مجلس الوزراء.

د - لرئيس الجمهورية وفى حالات الضرورة وبموافقة مجلس الوزراء أن يعين ممثل خاص أو أكثر وأن يحدد صلاحيتهم . ومايتخذه الممثل من قرارات تعد من قبيل قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء .

هـ - يوقع رئيس الجمهورية بعد مصادقة مجلس الشورى على المعاهدات والعقود والإتفاقيات الدولية.

و - رئيس الجمهورية مسئول مباشرة عن التخطيط والميزانية وشئون التوظف والأمور الادارية وله أن يوكل غيره لإدارتها .

ز - يعين السفراء بعد إقتراح وزير الخارجية ويتسلم أوراق إعتماد السفراء لدى ايران .

ح – منح الأوسمة الحكومية .

٧ – استقالة رئيس الجمهورية :– لرئيس الجمهورية أن يتقدم بإستقالته للقائد ويستمر فى عمله لحين الموافقة عليها .

٨ – المعاون الأول لرئيس الجمهورية :–

أ – فى حالة وفاة الرئيس أو عزله أو استقالته أو مرضه أو غيابه لمدة شهرين أو انتهاء مدة رئاسته وعدم إنتخاب رئيس جديد يتولى المعاون الأول للرئيس أداء مهام وظيفته ويتمتع بصلاحياته بموافقة القائد .

وتتولى هيئة مؤلفة من :–

– رئيس مجلس الشورى الاسلامى.

– رئيس السلطة القضائية.

– المعاون الأول لرئيس الجمهورية.

الاعداد لإنتخابات رئيس جديد للجمهورية.

* عند وجود مانع يحول دون قيام المعاون الأول لرئيس الجمهورية بواجباته – يعين القائد شخص آخر مكانه .

ب – أثناء تولى معاون رئيس الجمهورية مسئوليات الرئيس وصلاحياته :–

– لايجوز استيضاح الوزراء أو حجب الثقة عنهم .

– لايجوز إعادة النظر فى الدستور .

- لايجوز اجراء استفتاء عام فى البلاد .

ب - الـوزارة :-

١ - يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب من مجلس الشورى منحهم الثقة، وأحال الدستور إلى قانون خاص يحدد عدد الوزراء وصلاحية كل منهم .

٢ - يرأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء ويشرف على عمل الوزراء وينسق بينهم، وقرارات مجلس الوزراء تكون ملزمة للوزراء.

٣ - رئيس الجمهورية مسئول أمام مجلس الشورى الاسلامى عن أعمال مجلس الوزراء.

٤ - يجوز عزل الوزراء ، أو حجب الثقة عنهم ، أو تقديمهم الاستقالة لرئيس الجمهورية الذى له أن يعين مشرفين للوزارات التى لا وزير لها لمدة أقصاها ٣ أشهر .

٥ - فى حالة تغيير وزير أو عدد من الوزراء يطلب رئيس الجمهورية من مجلس الشورى منح الثقة فى الوزراء الجدد .

٦ - المسئولية الوزارية تضامنية .

٧ - لمجلس الوزراء فى سبيل القيام بالوظائف الإدارية وتأمين اجراءات القوانين وتنظيم المؤسسات الإدارية الحق فى اقرار القرارات واللوائح الإدارية - ولكل وزير فى حدود وظيفته وفى ضوء قرارات مجلس الوزراء السابقة الحق أيضاً فى وضع اللوائح الإدارية والقرارات التى لاتتعارض مع القوانين.

٨ - ولمجلس الوزراء تشكيل لجان وزارية تكون قرارتها واجبة التنفيذ بعد

موافقة رئيس الجمهورية بشرط عدم معارضتها القوانين السارية.

٩ - القرارات واللوائح الصادرة من مجلس الوزراء أو اللجان الوزارية تعرض على رئيس مجلس الشورى الاسلامى للعلم بها فإذا ماوجد فيها تعارض مع القوانين إعادها إلى مجلس الوزراء مع بيان سبب ذلك وعلى المجلس إعادة النظر فيها.

١٠- حظر الدستور على كل من رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء، وموظفى الحكومة أن يكون له أكثر من عمل حكومى واحد كما حظر عليه أى عمل آخر فى المؤسسات التى يكون جميع رأس مالها، أو قسم منه حكومياً، أو ملكاً للمؤسسات العامة، وكذلك ممارسة النيابة فى مجلس الشورى الاسلامى، أو المحاماة، أو الاستشارة القانونية، ولا يجوز أن يكون رئيساً، أو مديراً تنفيذياً، أو عضواً فى مجلس ادارة الانواع المختلفة من الشركات الخاصة، باستثناء الشركات التعاونية المختصة بالدوائر والمؤسسات، ويُستثنى من ذلك العمل التعليمى فى الجامعات، أو مراكز الأبحاث.

<u>اتهام رئيس الجمهورية والوزراء :-</u>

١ - يجرى التحقيق مع رئيس الجمهورية ومعاونه والوزراء فى الجرائم العادية أمام المحاكم العامة لوزارة العدل مع إخطار مجلس الشورى الاسلامى.

٢ - يتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق فى الأمور المتعلقة بالذمة المالية والكسب غير المشروع أو الزيادة فى أموال القائد ورئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء وزوجاتهم وأولادهم قبل وبعد تحملهم المسئولية.

واجبات الحكومة :-

وقد أناط الدستور بالحكومة تحقيق الواجبات التى بينها فى المادة الثالثة والتى نصت على مايلى :-

١ - خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الاخلاق على أساس الايمان والتقوى، ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع .

٢ - رفع مستوى الوعى العام فى جميع المجالات، بالاستفادة السليمة من المطبوعات ووسائل الاعلام، ونحو ذلك.

٣ - توفير التربية والتعليم، والتربية البدنية، مجاناً للجميع، وفى مختلف المستويات وكذلك تيسير التعليم العالى وتعميمه .

٤ - تقوية روح التحقيق والبحث والابداع فى المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية والاسلامية كافة عن طريق تأسيس مراكز البحث وتشجيع الباحثين.

٥ - طرد الاستعمار كلية ومكافحة النفوذ الأجنبى.

٦ - محو أى مظهر من مظاهر الاستبداد والديكتاتورية وإحتكار السلطة.

٧ - ضمان الحريات السياسية والاجتماعية فى حدود القانون.

٨ - إسهام عامة الناس فى تقرير مصيرهم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

٩ - رفع التمييز غير العادل ، وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع فى المجالات المادية والمعنوية كلها .

١٠- إيجاد النظام الادارى السليم وإلغاء الأنظمة الإدارية غير الضرورية فى هذا المجال.

١١- تقوية بنية الدفاع الوطنى بصورة كاملة، عن طريق التدريب العسكرى لجميع الافراد ، من أجل حفظ الاستقلال ووحدة أراضى البلاد والحفاظ على النظام الاسلامي للبلاد.

١٢- بناء إقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الاسلامية من أجل توفير الرفاهية والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان فى مجالات التغذية والمسكن والعمل والصحة، وجعل التأمين يشمل جميع الأفراد .

١٣- إيجاد الاكتفاء الذاتى فى العلوم والفنون والصناعة والزراعة والشئون العسكرية وأمثالها.

١٤- ضمان الحقوق الشاملة للجميع نساءً ورجالاً وإيجاد الضمانات القضائية العادلة لهم ، ومساواتهم امام القانون.

١٥- توسيع وتقوية الاخوة الاسلامية والتعاون الجماعى بين الناس كافة.

١٦- تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الاسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفى العالم.»

الجيش وقوات حرس الثورة الاسلامية :-

نظم الدستور فى المواد من ١٤٣ حتى ١٥١ القوات المسلحة الايرانية وقوات حرس الثورة الاسلامية على النحو التالى :-

أهداف الجيش : حددت المادة / ١٤٣ من الدستور مهام الجيش فى الدفاع

عن إستقلال البلاد ووحدة أراضيها وعلى النظام الجمهورى الاسلامى .

عناصـــر الجـيش الاســـلامى : فى المادة ١٤٤ والمادة ١٤٥ حـدد الدســتــور العناصر المكونه للجيش الاسلامى على النحو التالى :-

١ – عناصر اسلامية عقائدية شعبية.

٢ – هذه العناصر لائقة للخدمة.

٣ – مؤمنة بأهداف الثورة الاسلامية وعلى استعداد للتضحية من أجلها.

٤ – لايقبل إنتساب الأجانب الى الجيش أو قوى الأمن الداخلية.

تأسيس الجيش الاسلامى والحفاظ عليه :-

١ – ألزم الدستور على الحكومة الإستفادة من أفراد الجيش ومعداته فى أعمال الخدمة المدنية بمالا يضر بالاستعداد العسكرى.

٢ – حظر الدستور فى م ١٤٨ الانتفاع الشخصى بمعدات الجيش أو أفراده للخدمة الشخصية.

٣ – أحال الدستور الى قانون خاص ترقيات العسكريين.

٤ – قرر الدستور مسئولية الحكومة عن إعداد البرامج اللازمة للتدريب العسكرى لجميع أفراد الشعب بحيث يكون كل فرد قادراً على الدفاع المسلح عن نظام الجمهورية الاسلامية.

٥ – حيازه الأسلحة تكون بإذن السلطات المسئولة.

٦ – أبقى الدستور على قوات حرس الثورة التى تأسست فى أيام الثورة وأكد على دورها فى حراسة الثورة ومكاسبها، ولكنه أحال إلى قانون يحدد وظائف هذه القوات ومسئوليتها وحدود تعاونها مع القوات المسلحة الأخرى والتنسيق بينها.

رابعاً : السلطة القضائية

نظم الدستور السلطة القضائية فى الفصل الحادى عشر من المادة ١٥٦حتى المادة ١٧٤على النحو الآتى:-

١ - استقلال القضاء وأختصاصاته:

حرص الدستور على التأكيد على استقلال القضاء ، وحدد مهامه بالدفاع عن الحقوق الفردية والاجتماعية ومسئولية احقاق العدالة فى المادة ١٥٦ وحصر وظائفة فى:

«١ - التحقيق واصدار الحكم بخصوص التظلمات ، والاعتداءات ، والشكاوى ، والفصل فى الدعاوى ، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة فى ذلك القسم من الامور الحسبية الذى يعينه القانون .

٢ - صيانة الحقوق العامة ، وبسط العدالة والحريات المشروعة .

٣ - الاشراف على حسن تنفيذ القوانين .

٤ - كشف الجريمة ، ومطاردة المجرمين ، ومعاقبتهم وتعزيرهم وتنفيذ الاحكام الجزائية الاسلامية المدونة.

٥ - اتخاذ التدابير الازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة ، ولاصلاح المجرمين . »

٢ - اختيار القضاة وضماناتهم :-

أ - يعين القائد - مرشد الثورة - رئيساً للسلطة القضائية ويكون أعلى مسئول فى القضاء لمدة خمس سنوات ويشترط وفقاً لنص المادة ١٥٧ أن يكون مجتهداً (بمفهوم الاجتهاد فى الاسلام) عادلاً ، ملماً ، بالامور القضائية .

ب – حدد الدستور في المادة ١٥٨ واجبات رئيس السلطة القضائية في المسائل الاتية :-

١ –ايجاد الدوائر اللازمة في وزارة العدل بشكل يتناسب مع المسؤليات عليه .

٢ – اعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الاسلامية.

٣ – توظيف القضاة العدول واللائقين ، والبت في عزلهم ، ونصبهم ، ونقلهم ، وتحديد وظائفهم ، وترفيع درجاتهم ، وما شابهها من الامور الادارية وفقاً للقانون .

ج – وزير العدل:- ويتم اختياره من ضمن من يرشحهم رئيس السلطة القضائية لرئيس الجمهورية لشغل هذا المنصب ، ويكون لرئيس السلطة القضائية أن يفوضه الصلاحيات المالية والادارية وصلاحيات تعيين غير القضاه . م / ١٦٠

ووزير العدل يعد أعلى مسئول تنفيذي بوزارة العدل المسئولة عن التظلمات والشكاوى . م / ١٥٩

ويكون وزير العدل مسئولاً على العلاقات بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

د – أحال الدستور في المادة ١٦٣ الى قانون يحدد صفات القاضي والشروط اللازم توفرها فيه .

هـ – عدم عزل القاضي من منصبه دون محاكمة وثبوت المخالفة ، و

عدم جواز نقله الا بموافقته . الا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك وفى هذه الحالة يصدر القرار من رئيس السلطة القضائية بعد التشاور مع رئيس المحكمة العليا والمدعى العام .

و – التنقلات الدورية للقضاة ينظمها قانون خاص .

٣ – ضمانات العدالة :–

أ – علنية جلسات المحاكم ، ويجوز أن يحضرها الافراد ولا تعقد جلسات سرية الا فى حالات :–

* تناقض علنية الجلسات مع النظام العام .
  تناقض علنية الجلسات مع الآداب العامة .
  طلب طرفى الخصومة سرية الجلسات».

ب – تسبيب الاحكام واستنادها إلى مواد القانون .

ج – حرية القاضى فى تكوين اعتقاده والدستور الزمه ببناء حكمه على القوانين المدونة فإن لم يجد فيها فعليه الرجوع للمصادر الاسلامية المعتمدة أو الفتاوى الفقهية المعبرة ، ويحرم على القاضى عدم الفصل فى الدعوى بادعاء سكوت أو نقص أو إجمال أو تعارض فى القوانين .

أنواع القضاء

بعد نص الدستور الإيرانى على اختصاص وزارة العدل بأمور القضاء كأصل عام أشار الدستور إلى نوعين آخرين من القضاء هما القضاء العسكرى والقضاء الإدارى على النحو التالى :–

١ – القضاء العسكرى:–

نصت المادة ١٢٦ من الدستور الإيرانى على تشكيل المحاكم العسكرية

وأحالت فى بيان تشكيلها إلى قانون خاص بالمحاكمات العسكرية .

اختصاص القضاء العسكرى : - حدد الدستور فى المادة ١٧٢ نطاق اختصاص القضاء العسكرى بالجرائم المتعلقة بالواجبات العسكرية الخاصة التى يرتكبها :

* أفراد الجيش .
* الدرك والشرطة .
* قوات حرس الثورة .

الا أن الدستور فى مجال القضاء العسكرى قد قيد منه على النحو التالى :-

١ - أن يتم التحقيق فى الجرائم العادية للخاضعين لنطاق هذا القانون أو الجرائم التى تخضع لاجراءات وزارة العدل بمعرفة المحاكم العادية ولا يمتد اليها نطاق القضاء العسكرى .

٢ - اعتبر القضاء العسكرى والمدعى العسكرى من اعضاء السلطة القضائية وتشملهم أحكام هذه السلطة .

٢ - القضاء الإدارى:-

أ - نظم الدستور الإيرانى القضاء الإدارى تحت عنوان ديوان العدالة الإدارية فأوضحت المادة ١٧٠ والمادة ١٧٣ منه اختصاصات القضاء الإدارى بإنه :

١ - فحص شكاوى الأفراد واعتراضاتهم وتظلماتهم من الموظفين.

٢ – فحص الشكاوى من القرارات واللوائح الحكومية والزم الدستور قضاة المحاكم العادية الامتناع عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية فى حالتين :–

* مخالفة القوانين والأحكام الاسلامية.

* مخالفة قواعد إختصاص السلطة التنفيذية.

٣ – أجاز الدستور للأفراد أيضاً مطالبة ديوان العدالة الإدارية إبطال هذه القرارات واللوائح .

ب – وأحال الدستور إلى قانون خاص يحدد صلاحية ديوان العدالة الإدارية وكيفية عمله .

ج – نص الدستور أيضاً فى م ١٧٤ على إنشاء دائرة التفتيش العام بالسلطة القضائية تخضع مباشرة لنطاق رئيس السلطة القضائية وأناط بها ضمان الاشراف على حُسن سير الأمور والتنفيذ الصحيح للقوانين فى المؤسسات الإدارية وأحال الى قانون خاص يحدد نطاق صلاحيات هذه الدائرة ووظائفها.

التعويض عن أعمال السلطة القضائية :–

قرر الدستور فى ١٧١ مبدأ المسئولية عن الأعمال القاضية مشترطاً:–

١ – حدوث ضرر مادى أو معنوى .

٢ – علاقة سببية بين الضرر وبين تقصير القاضي في تحديد الموضوع أو الحكم أو في تطبيق الحكم أو وجود شبهة في الحكم.

والمسئولية عن الأعمال القضائية حددها الدستور في نوعين :–

أ – المسئولية الشخصية للقاضي عن فعله .

ب – مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية والمسئولية عن أعمال السلطة القضائية في الدستور الإيراني محددة بالآتي:–

١ – التعويض عن الضرر الحادث .

٢ – رد الإعتبار للمضرور.

خامساً : المجالس ذات الصلاحيات الخاصة

١ – مجلس صيانة الدستور : –

١ – إنشأ الدستور الإيراني مجلساً بإسم مجلس صيانة الدستور نص على الهدف منه وتشكيلة بالمادة /٩١ على النحو التالي :–

« يتم تشكيل مجلس باسم : مجلس صيانة الدستور ، بهدف ضمان مطابقة مايصادق عليه مجلس الشورى الاسلامي مع الأحكام الاسلامية والدستور ، ويتكون على النحو التالي :–

١ – ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد.

٢ – ستة أعضاء من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف

فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الاسلامى .»

* ثم تولت المواد من ٩٢ حتى ٩٩ تحديد مايتعلق بمجلس صيانة الدستور حيث أوضحت أن :-

٢ - مدة مجلس صيانة الدستور ٦ سنوات يتم التجديد النصفى بعد ٣ سنوات من التشكيل بالقرعة .

٣ - لا يعتد بأى عمل لمجلس الشورى الاسلامى فى حالة عدم وجود مجلس صيانة الدستور عدا :-

أ - إصدار وثائق عضوية النواب بالمجلس .

ب - إنتخاب ٦ أعضاء قانونيين لمجلس صيانة الدستور .

٤ - الزم الدستور مجلس الشورى بعرض كل مايصدره من قوانين وتشريعات على مجلس صيانة الدستور لدراسة وتقرير مدى مطابقتها مع الشريعة الاسلامية والدستور وعلى مجلس صيانة الدستور الرد خلال ١٠ أيام وإلا أعتبر التشريع نافذاً، فإذا وجده مغايراً للشريعة والدستور إعادة لمجلس الشورى لإعادة النظر فيه .

* ولمجلس صيانة الدستور طلب تمديد مدة فحص القوانين ١٠ أيام من مجلس الشورى الاسلامى مع ذكر الأسباب .

٥ - أوضح الدستور أنه يلزم عند « تحديد عدم تعارض مايصادق

عليه مجلس الشورى الاسلامى مع أحكام الاسلام أن يتم بأغلبية الفقهاء فى مجلس صيانة الدستور ، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم باكثرية جميع أعضائه . »

٦ – لأعضاء مجلس صيانة الدستور حق حضور جلسات مجلس الشورى الاسلامى وإستماع مناقشات اللوائح والقوانين المطروحة ويكون حضورهم واجباً إذا ماكانت القوانين المطروحة فورية البت وعليهم أن يبدوا رأيهم فيها .

٧ – يختص مجلس صيانة الدستور بتفسير الدستور ويصدر التفسير بموافقة $\frac{٣}{٤}$ الأعضاء .

٨ – يتولى مجلس صيانة الدستور الاشراف على إنتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الاسلامى، وعلى الاستفتاء العام.

٢ – مجلس تشخيص مصلحة النظام :–

استحدث الدستور الايرانى أيضاً مجلساً بإسم مجمع تشخيص مصلحة النظام كمجلس إستشارى هام.

إختصاصة :– وقد بدأ الدستور فى المادة ١١٢ بحصر إختصاص المجلس فى :

١ – النظر فى الحالات التى يتمسك فيها كل من مجلس صيانة

الدستور ومجلس الشورى الأسلامى بموقفه حيال بعض مايقرره مجلس الشورى من قوانين يراها مجلس صيانة الدستور مخالفة للشريعة الاسلامية ويصر مجلس الشورى على عدم تعديلها.

٢ – إلا أن المادة ١١٢ من الدستور أطلقت إختصاصات المجلس بعد ذلك حيث نصت « التشاور فى الأمور التى يكلها اليه القائد وسائر الوظائف المذكورة فى هذا الدستور ».

تشكيله :-

مجلس مجمع تشخيص مصلحة النظام مشكل من أعضاء دائميين وأعضاء مؤقتين لم يحدد عددهم الدستور وإنما ترك أمر تعيينهم وتحديد عددهم للقائد (مرشد الثورة) وأحال نص المادة ١١٢ إلى أعضاء المجلس نفسه إصدار كافة القرارات المتعلقة به والمصادقة عليها وإعتمادها من القائد بعد ذلك.

على أنه بإنتخاب الدكتور محمد خاتمى رئيساً للجمهورية أعلن آية الله الخامنئى – القائد – تعيين الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى رئيساً لمجلس تشخيص مصلحة النظام .

٣ – مجلس إعادة النظر فى الدستور

حددت المادة ١٧٧ طرق ووسائل تعديل الدستور وأسبابها وذلك فى حالات الضرورة وفق النظام الآتى:-

١ – بعد تشاور القائد مع مجلس تشخيص مصلحة النظام يخطر

رئيس الجمهورية بالمواد المراد تعديلها من الدستور أو إضافتها للدستور.

٢ – يشكل مجلس إعادة النظر فى الدستور على النحو التالى :–

١ – أعضاء مجلس صيانة الدستور .

٢ – رؤساء السلطات الثلاث .

٣ – الأعضاء الدائمون فى مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٤ – خمسة أشخاص من أعضاء مجلس خبراء انتخاب القائد .

٥ – عشرة أشخاص يعينهم القائد .

٦ – ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء .

٧ – ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية .

٨ – عشرة من نواب مجلس الشورى الاسلامى .

٩ – ثلاثة أشخاص من الجامعيين .

٣ – ألا أن الدستور قد حدد أموراً ومسائل حصنها ضد التعديل بحيث لايمكن تعديلها أو إعادة النظر فيها هى :

١ – النظام الاسلامى لإيران .

٢ – إعتبار الشريعة الاسلامية هى المصدر الأساسى للقوانين الإيرانية.

٣ – الأسس الايمانية للنظام الايرانى .

٤ – الدين والمذهب الرسمى لإيران .

٥ – النظام الجمهورى لإيران .

٦ - أهداف جمهورية إيران الاسلامية .

٧ - ولاية الفقيه وإمامة الأمة وإدارة أمور البلاد بالإعتماد عليها .

ونص الدستور على أن قرارات مجلس إعادة النظر فى الدستور يجب أن تطرح للإستفتاء العام بعد إعتمادها والتصديق عليها من القائد .

٤ - مجلس الأمن الوطنى الأعلى

نص الدستور الإيرانى فى المادة ١٧٦ على إنشاء مجلس الأمن الوطنى الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية .

إختصاصات مجلس الأمن الوطنى الأعلى :

يختص المجلس بتأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة ووحدة أراضى البلاد والسيادة الوطنية والقيام بالمهام الآتية :-

«١ - تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد فى إطار السياسات العامة التى يحددها القائد.

٢ - تنسيق النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة .

٣ - الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية . »

تشكيل مجلس الأمن الوطنى الأعلى :

حدد الدستور تشكيل المجلس الأعلى على النحو الآتى :-

- رؤساء السلطات الثلاث .
- رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة .
- مسئول شئون التخطيط والميزانية .
- مندوبان يعينان من قبل القائد .
- وزراء الخارجية والداخلية والأمن .
- أعلى مسئولين في الجيش وحرس الثورة بالإضافه إلى الوزير ذو العلاقة بالموضوع المطروح.
- قرارات مجلس الأمن الوطني الأعلى تكون ملزمة ونافذة في حق جميع السلطات بعد إعتمادها من القائد { مرشد الثورة }

المجالس الفرعية للأمن الوطني:

أجاز الدستور للمجلس الأعلى للأمن الوطني تشكيل مجالس فرعية للدفاع وأمن البلاد برئاسة رئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطني الأعلى الذي يعينه رئيس الجمهورية.

أحال الدستور على قانون خاص يصدر يحدد صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها وتعتمد تنظيمتها وقراراتها من المجلس الأعلى للأمن الوطني.

سلطة الإذاعة والتليفزيون

نص الدستور في المادة ١٧٥ على تنظيم سلطة الإذاعة والتليفزيون على

النحو التالى:-

١ - اشترط الدستور تأمين حرية النشر والإعلام وفقاً للمعايير الإسلامية ومصالح البلاد.

٢ - تعيين رئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون من إختصاص قائد الثورة (مرشد الثورة)

٣ - حدد الدستور تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالى:-

عضوان يعينهما رئيس الجمهورية

عضوان يعينهما رئيس السلطة القضائية.

عضوان يعينهما مجلس الشورى الإسلامى.

٤ - ثم احال الدستور إلى قانون خاص يحدد أسلوب عمل مؤسسة الإذاعة والتليفزيون وكيفية إدارتها وإسلوب الإشراف فيها.

الهيئة العليا لحسن احترام الدستور والالتزام بتطبيق القانون

بالرغم من تكريس الدستور الايرانى لسلطة رجال الدين وتكريس مبدأ ولاية الفقيه وقصر انتخاب رئيس الجمهورية من دين رجال الدين السياسيين وتأكيد الوجود المؤثر والفعال لرجال الدين فى تشكيل كافة المؤسسات والهيئات في النظام الايرانى، الا أن ذلك لم يمنع من اثارة عدة قضايا هامة داخل ايران تمس تلك الأسس التى كرست الوضع الهام والمؤثر لطبقة رجال الدين.

وقد تصاعد مؤخراً خلاف فكرى فقهى بين اتجاهين من رجال المرجعية

الدينية[1] ذاتهـا وهـم من ذوى النفـوذ الواسـع فى ايران حـول حـقـوق وسلطات

---

(١) يعود نشوء المرجعية الدينية لدى الشيعة إلى زمن الغيبة الصغرى للإمام الثاني عشر المهدى المنتظر عندما كان الشيعة يرجعون في أمورهم إلى سفرائه الأربعة فيما يستجد للناس من أمور واستمرت هذه الرجعة مع الفقهاء الذين تتلمذوا على يد هؤلاء السفراء بعد إعلان الغيبة الكبرى لهذا الإمام، والذى تعتقد الشيعة أنه مازال حيا قائما ينتظر الإذن الإلهى للخروج ليملأ الأرض عدلاً بعدما ملأت ظلماً وجوراً.

وأول من سمى مرجعاً وأرسى للمرجعية مكانها التاريخى هو الشيخ الطوسى شيخ الطائفة عام ٤٣٦هـ بعد أن فر من بغداد إثر فتنة ضد الشيعة، ولجأ إلى النجف وأسس المدرسة العلمية بالقرب من مقام الإمام على والتى سميت الحوزة.

وقد لعبت المرجعية الشيعية دوراً في الحياة السياسية، مثل أثر فتوى المرجع ميرزا محمد الشيرازى عام ١٩٠٩ عندما تحركت معها جماهير الشعب فى شبه ثورة شعبية وأجبرت الشاه وقتها على تغير قوانين امتياز منحت لبعض الشركات الانجليزية.

وقد حاول بعض الأئمة مثل أبو القاسم الخوئى بحث دراسة تطوير دور المرجعية وتفعيلها بحيث تخرج عن دور الرعاية للشئون الدينية إلى دور تأطير الشيعة ودفعهم نحو الفعل والتأثير، وقد وضع دراسة حول فكرته سماها «المرجعية الرشيدة».

الا أن تبلور فكرة ولاية الفقيه بعد نجاح الثورة الايرانية وما تلاها من وفاة عدد لايستهان به من المراجع الدينية منذ بداية عام ١٩٩١ ندر أن حصل مثله فى التاريخ الشيعى وخاصة مراجع الحوزات العلمية فى إيران مثل شريعة مدارى، ومرعشى أنجفى، ومرشد الثورة الإيرانية الخمينى والأرانى والكلبايكانى والشبزوارى في حين توفى فى العراق زعيم الحوزة العلمية الشيعية أبوالقاسم الخوئى مما أدى إضعاف تأثير المرجعية الدينية.

وتسمية المرجع عند الشيعة مختلفة عن بقية الاديان والمذاهب ، فلاهى تعيين من سلطة ولا انتخاب من مجمع روحى، ولاهى خلافة أو وراثة وانما هى إجماع من العلماء فى الحوزات الدينية أو من المتخرجين منها على أن هذا الفقيه هو الأعلم وأن تقليده مبرئ للذمة حيث أن المؤهلين للمرجعية يكونوا عادة أساتذة فى الحوزات ويعرفون بقدراتهم الفكرية وإمكاناتهم.

وترتبط المرجعية بالحوزة العلمية والتى هى كلية لتدريس العلوم الدينية، ولم تكن فى القديم تحتاج على شهادات معينة للالتحاق بها فقد كان يكفى أن يعرف الطالب أحد رجال الدين لقبوله أما حالياً فقد أصبح مطلوبا من الطالب الحوزوى أن يحمل شهاد البكالوريا (الثانوية العامة) إضافة إلى التعريف من قبل أحد رجال الدين.

والدراسة فى الحوزة الدينية على ٣ مراحل هى :-

١ – مرحلة السطوح ومدتها حوالى ٩ أعوام تهدف لدراسة المقدمات والصرف والنحو والبلاغة والمنطق والانشائيات بهدف فهم اللغة العربية بكافة تفاصيلها ومعانيها لذا يدرس الطالب فى هذه المرحلة المناهج من خلال أمهات الكتب وخاصة كتاب متن الأجرومية، ثم النحو الواضح ثم قطر الندى، ويليه الغيث لابن مالك وشرح ابن عقيل، وبعدها يبدأ البلاغة والمعاني والبيان للدكتور محمود الهاشمى «كتاب مصرى» ويليه مختصر المعاني للتفتزانى «كاتب فارسى» ثم يتعلم المنطق فيدرس عبد الهادى الفضلى «سعودى ثم كتاب المنطق للشيخ المظفر «عراقى» ثم شرح الشمسية ثم التهذيب فى المنطق حتى يؤهل لفهم اللغة العربية بكافة تفاصيلها ومعانيها.

٢ – مرحلة دراسة الفقه وتستمر مدة من ١٢ إلى ١٥ عام وهى مرحلة يدرس فيها الأحكام الشرعية وأصول التقليد وأهم مراجع هذه المرحلة كتب شرائع الإسلام والحلقات فى الأصول للمرجع الدينى الشيعى محمد باقر الصدر

٣ – مرحلة البحث وتسمى مرحلة الخارج وهى مرحلة تصل من ١٥ إلى ٢٠ عاماً وهى تتم على يد مرجع يناقش الطالب فى الآراء التى يطرحها أو يعرضها حتى يمكنه بعد ذلك إبداء الرأى بحسب القواعد الأصولية والاستدلالية الصحيحة وأهم مراجع هذه المرحلة كتب متن العروة الوثقى للطباطائى اليزدى.

وعالم الدين الشيعى يتدرج تدريجياً على الشكل التالى: بعد إنجازه مرحلة السطوح يعتبر فاضلاً «أى فضيلة الشيخ» وفى مرحلة الفقه يعرف باسم «حجة الإسلام «وفى المرحلة التى يملك رأياً يعتبر ثم يصبح آية الله «مجتهد مطلق» ثم يصبح بعد انتهاء مرحلة الخارج آية الله العظمى «أى مرجعاً بعدما أصبحت له رسالة ويقلد وقد يصل لمرحلة «الولى الفقيه» بعد تواتر أشياع المنزلة العلمية بين كبار العلماء ليس المحليين فقط وإنما محيط العالم الاسلامى أيضاً، عن طريق معرفة آرائه شفاهة أو كتابة.

واختصاصات مرشد الثورة – القائد – استناداً إلى مبدأ ولاية الفقيه وظهور بعض الأراء الفقهية التى تناقش حدود هذه الولاية من خلال:–

١ – ولاية الفقيه هى ولاية خاصة تكون مقتصرة فى تدخلها على المراقبة العامة لأعمال الحكومة فقط وأن الولاية المطلقة غير المقيدة هى لله تعالى فقط.

٢ – إتجاه آخر يرى أن ولاية الفقيه هى ولاية عامة تشمل كافة نواحى الحياة العامة ولاتقتصر على مراقبة أعمال الحكومة.

ثم ظهرت على أثر هذا الخلاف عدة تساؤلات آثارت الآتى:–

١ – ابراز السؤال الشيعى الهام حول كيفية التعامل مع الدولة بعد غيبة الامام الثانى عشر المهدى المنتظر الذى يعتبر وفقاً للمذهب الشيعى الجعفرى هو الشخص الوحيد القادر والصالح لاقرار نظام اسلامى سياسى.

٢ – طرح تساؤل حول كيفية اختيار الولى الفقيه كمرجعية دينية مطلقة لأن المرجعية الدينية أصبحت نظام دولة تحت ظل ولاية الفقيه[1]، وعملية اختياره عن طريق مجلس من الخبراء الفقهاء، من ضمن دائرة من بين

---

(١) ولدت نظرية ولاية الفقيه على يد الفقيه الشيعى التراقى فى كتابة عوائد الأيام عام ١٨٣٠ أثر تطور نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدى فى القرن الخامس الهجرى على يد الفقيه الشيعى على بن عبد العالى الكركى، إلا أنها كانت تلقى معارضة قوية بين فقهاء الشيعة وكثرت الأسانيد المدحضة لها وبالرغم من ذلك فإنها شقت طريقها وإنتشرت بعد نجاح الثورة الاسلامية الايرانية.

وأن كثيراً من الغموض يحيط بها خاصة فيما يتعلق :–

١ – حدود الولاية.

٢ – علاقة الفقيه بالأمة

ويرى بعض الفقهاء الشيعة أن ولاية الفقية تشمل حصراً السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وأن يحرم ممارسة أى جزء من السلطات إلا بإذنه.

عدد كبير من المجتهدين هى عملية عشوائية اذ يتنافس على المنصب عادة عدد من الفقهاء وفقاً للددستور الايرانى الحالى لشغل هذا المنصب بعد وفاة شاغلهامن بين المجتهدين.

٣ - أن اختيار الولى الفقيه بالانتخاب بالشكل السابق يثير مشكلة هامة حيث لاتوجد قواعد محددة لتعريف المجتهد أو الأعلم بين المجتهدين وذلك لعدم وجود منهج علمى للحصول على مرتبة الإجتهاد.

٤ - أنه نتيجة قيام المحافل الدينية بمنح صفة الاجتهاد دون ضوابط محددة لعدد كبير من رجال الدين ظهر من بينهم من يدعى الاجتهاد وهو غير مؤهل له حقاً وظهر مايعرف بالإجتهاد المزيف وماترتب عليه من وجود تسويغات فقهية لاتجاهات سياسية غير مدروسة ولاتستقيم مع الاسلام.

٥ - بدأت بعض الأوساط الدينية والثقافية طرح دراسات هامة تتناول تحليل لتاريخ المرجعية الشيعية تؤكد أنها كانت فى بداية نشوئها بسيطة وتقوم على مبدأ ضرورة استشارة الجاهل للعالم فى أمور الدين والحياة، ولكنها تطورت لاحقاً لتحصر فى تقليد مرجع معين أو تصبح قيادة سياسية ثم سياسة كاملة ذات ولاية مطلقة تحتكر كل شئ من السياسة إلى الفقه إلى الفكر والثقافة.

٦ - خلصت الدراسات السابقة إلى طرح تساؤلات عن شرعية احتكار المرجعية الفقهية والسياسية والمالية بين شخص أو أشخاص معدوين بحجة الاجتهاد خاصة أن الاجتهاد لم يكن معروفاً عن الشيعة الإمامية.

٧ – بدأ بعض الفقهاء من رجال الدين البارزين فى الساحة السياسية فى المناداة بضرورة اعادة النظر فى شرعية المرجعية الدينية وصحة انتمائها لخط أهل البيت أو النيابة عن الأمام المهدى.

٨ – وزاد بعض رجال الدين والفقهاء من حملتهم على وضع المرجعية الدينية فذهب إلى أن رأى الإمام أو المرشد هو مجرد رأى استشارى وليس رأياً ملزماً يجب اتباعه.

٩ – فى مواجهة هذا التيار نادى بعض رجال الدين المتشددين أنه ليس لغير المرشد أو الإمام حق التدخل فى شئون الحكم وأن للمرشد وحده الحق المطلق فى هذا التدخل.

بل أنهم وسعوا من هذا التفسير وذهبوا إلى أنه ليس لغير علماء الدين حق التدخل فى السياسة باعتبار أن مسائل السياسة والحكم والولاية الاسلامية هى لعلماء الدين الذين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة وليس لغير علماء الدين حق التدخل فى السياسة.

١٠– بدأت الاتجاهات التى ترفض اضفاء نوع من الهالة والقداسة على رجال الدين وعلى الولى الفقيه وتمكينهم من احتكار حق التدخل فى الأمور السياسية أو اختصاصهم بالولاية المطلقة تجد لها صدى واسع وتتزايد وبدأت حملات ترمى لترشيد المرجعية الدينية وتحديد نطاقها والدعوة للتحرر من المركزية الفقهية والدينية بل أن الرئيس الايرانى المنتخب خاتمى طرح ضرورة تنظيم آليات الارتباط بين الدولة والمجتمع تحت شعار

سيادة القانون رداً على شعارات السيادة لولاية الفقيه وتجد هذه الأفكار صدى واسع في ايران حالياً.

على هذه الأفكار تقابل من جانب آخر بمحاولات للحد من الاتجاهات الاصلاحية في ايران مثل:-

١- زيادة دور وصلاحيات مجلس تشخيص مصلحة النظام واعطائه اختصاصات لم تكن له أصلاً للفصل في الخلافات التي طرأت بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور.

الا أن المرشد الجديد الخامنئي قد قرر ضم المجلس للدستور وتوسيع دائرة أعضائه وصلاحياته الكبيرة والتي يراها رئيسه الجديد ستكون فوق السلطات المعنية بما فيها رئيس الجمهورية نفسه وأن هذا المجلس سيكون السلطة المؤثرة في ايران وأن رئيسه رفسنجاني سيكون الرجل الثاني بعد الولي الفقيه.

٢- تقليص دائرة الرياسة الايرانية لصالح مجلس تشخيص مصلحة النظام باقتطاع مركز الدراسات الاستراتيجية والذي كان ملحقاً برئيس الجمهورية والحاقة بمجلس تشخيص مصلحة النظام، ويعد هذا المركز من أهم مراكز صنع القرار في الرئاسة الايرانية.

وفي أثناء هذا الخلاف الفكري المتزايد والمتسع في الأوسط الايرانية وفي أثناء استعداد إيران لعقد القمة الاسلامية في ديسمبر ١٩٩٧ أصدر الرئيس الايراني محمد خاتمي قراراً بإنشاء الهيئة العليا لحسن إحترام الدستور والالتزام بتطبيق القانون مؤكداً تكريس وجوده كرئيس للجمهورية وتالياً في السلطة للمرشد خامني خاصة :

وأهدروا الحريات والحقوق فإن هذا ليس من مبادئ الاسلام فى شئ، بل هو أطماع النفس.. وأهواء البشر.. غلفته بالدين رغبة فى الاستئثار بالسلطة ..كما جرت به سنة الحياة ... فى مختلف عصور التاريخ ... وفى كل بقاع الأرض...

٤ - وعرفت هذه الدولة الأولى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ونظمتها بشكل راعى ظروف الحال ومقتضيات الأوضاع، وتم الفصل بين هذه السلطات ضماناً لحرية الأفراد ولعدم جور السلطان فى سلطته، ووضع الضمانات الكفيلة بذلك فكان الخليفة يعين القاضى ولايتدخل فى عمله، ولايرد له قضاء قضى به...

وقد مرت العلاقة بين هذه السلطات بمراحل تتناسب مع ظروف المجتمع وأحواله على النحو الآتى:-

أ - أثناء حياة الرسول عليه الصلاة والسلام لم تتبلور أفكاراً للعلاقة بين سلطات ثلاث متميزة لأن الرسول جمعها فى يده، فكان عليه السلام المشرع.. والمنفذ... والقاضى.. وإن كان يجب الأخذ فى الاعتبار أن أعمال التنفيذ والقضاء كانت أعمالاً شخصية للرسول ولايسرى ذلك بالنسبة للتشريع لأن مصدر التشريع الأساسى فى الاسلام هو القرآن ..والقرآن من عند الله لا من عند الرسول ودور الرسول هو دور المبلغ، وكان هذا الدور دوراً تالياً للقرآن من خلال السنة الشريفة حيث كانت السنة تدور فى أعمال التفسير والتوضيح للعموميات التى أتى بها القرآن.

ب - بوفاة الرسول وانقطاع الوحى وأمام المستجدات التى واجهت المسلمين بعد ذلك، تبلورت مصادر التشريع الأخرى أمام المسلمين وخاصة الرأى الذى يستمد شرعيته من أنه أصبح المصدر الحقيقى للقواعد القانونية التى تحتاجها الدول الاسلامية بشرط أن يدور فى نطاق الأحكام الخالدة التى تقررت فى القرآن والسنة ومن هذا جاء الاهتمام بالاجتهاد فى الاسلام.

ج - وبزيادة رقعة هذه الدولة ، زادت الأعباء الملقاة على الخليفة الذى كان يمارس مهام السلطة التنفيذية ويجمع أيضاً بين الوظيفة الدينية والسلطة السياسية، وأصبح يفوض بعض سلطاته إلى وزراء يعينهم، وبالتالى بدأ وضع السلطة التنفيذية يتطور ويتبلور، وتزيد مجالات تدخلها...

د - جمع الخليفة أيضاً فى يده السلطة التنفيذية والسلطة القضائية الا أن هذا لم يعطى الخليفة حق التدخل فى عمل القضاء، لأن القضاه تمتعوا باستقلال أمام الخليفة فى ممارسة عملهم...

وقد وضع الفقهاء المسلمون الضوابط التى تكفل تحقيق الملاءمة بين :-

١ - السلطة فى الدولة وقيامها بمهامها المتشعبة.

٢ - احترام حريات الأفراد وحقوقهم التى حددتها الشريعة الاسلامية.

ولعل أهمها الوازع الدينى لدى الأفراد والحكام، كما أنها أجازت وحثت على خلع الخليفة عند إخلاله بواجباته.

أيضاً فقد حدد الفقهاء شروطاً لشغل الوظائف العامة فى مجال أعضاء سلطة التشريع (المجتهدين) أو فى مجال سلطة التنفيذ (الخلافة - الوزارة - الإمامة) أو فى مجال سلطة القضاء.

٥ - توسع الفقه الاسلامى فى دراسته لسلطات الدولة، خاصة السلطة التنفيذية من خلال دراسة موضوع الخلافة أو الحكومة الاسلامية...

الا أن دراسات الفقه الاسلامى لموضوع الخلافة وإن كانت تجرى على أنها تتسع لجميع القواعد المتعلقة بنظام الحكومة والسلطة التنفيذية بالدولة الا أنها قد أخرجت من نطاقها بعض المسائل التى تكون لها أهمية بالغة فى الدراسات الدستورية الحديثة خاصة القواعد المنظمة لحريات الأفراد وحقوقهم العامة وتنظيمها حيث تناولها الفقه الاسلامى بشكل أكبر وأعظم وأخرجها من إختصاص وسلطات الحكومات الاسلامية ورتب على ذلك نتائج أهمها:-

أ - أن تنظيم الحريات أو تقييدها يدخل فى اختصاص السلطة التشريعية الاسلامية وبذلك يخرج عن حدود سلطة الخليفة أو حكومته.

ب - أن كل تدخل من جانب الخليفة أو الحكومة فى نطاق التشريع فى مجال الحريات يعتبر تجاوزاً لحدود السلطة المخولة له.

ج - أن الأمة تمارس حق التشريع بطريق الاجماع بعد الكتاب والسنة وأن ذلك معناه تقرير مبدأ سيادة الأمة وأن الأمة تشرف على

أعمال السلطة التنفيذية (التى يباشرها الخليفة والحكومة) طبقاً لمبدأ الشورى التى فرضها القرآن والسنة والإجماع.

لذا فإن دراسات الفقه الاسلامى جرت على أن الحكومة لاتملك أى سلطة تشريعية فى الدولة الاسلامية...

القسم الثانى : رؤيا مستقبلية :-

ومنذ حادثة الفتنة الكبرى ظهرت بعض الجماعات التى ترفع شعارات تستخدم الاسلام لها لبوساً وتدور حول تطبيق الشريعة الاسلامية باعتباره هدفاً سامياً تتناقله أفئدة المسلمين وتورثه أجيالاً بعد أجيال.

وعلى مر الزمان تكونت العديد من الجماعات الاسلامية طور بعضها نشاطه وفكره وجمد الأخر نفسه، ولم يأخذ من الاسلام الا الشكل لا الجوهر، وأصبحت شعاراتها إقامة دولة الإسلام وتطبيق الشريعة الاسلامية وإعادة الخلافة الاسلامية كما كانت فى صدر الاسلام، وكأنما التاريخ جامد لايتطور ..والذهن قد تحجر.. والحياة لم تتبلور...

وإذا كان العالم يشهد وعلى فترات زمنية... وفى أماكن متفرقة... نوعاً من الصحوة الروحية تعيش فيها أديان كثيرة حالة من الانبعاث... تتنوع أسبابها وتتعدد... تحتاج لتقصى العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لظهورها، ومعرفة عوامل تفاعلها دراسة كل حالة على حدة.....والاسلام... كدين يشهد أيضاً محاولات عدة جماعات وفى العديد من البلاد العربية والاسلامية أن تصعد من حركتها ومن نشاطها مستخدمة أساليب العنف بشكل صارخ بهدف إقامة الدولة الاسلامية...

وإذا كانت هذه الجماعات ترمى لإقامة الدولة الاسلامية، فإنه لابد أن تستند

على تصور ونظرية السلطة فى الدولة وكيفية تنظيمها والعلاقة بينها لوجود الدولة، أما إذا تلاشت هذه النظرية فلا يمكن القول بوجود دولة بغير سلطة منظمة، لها قواعد تحكم اختصاصها وتشكيلها والعلاقة بين هذه السلطات... أما إذا قيل بأن هذه الدولة يمكن أن تقوم دون أن تستند على نظرية أو مجرد تصور لتنظيم السلطات فيعنى ذلك فتح الباب أمام الفوضى لا الدولة... وبالتالى فإن إقامة الدولة الاسلامية تصبح مجرد عبارة رنانة ليس لها محتواً أو مضموناً... وهو ما يجعل البعض يصف الجماعات الاسلامية على أنها فى مجملها نوعاً من حركات الرفض الاجتماعى والسياسى التى تتميز بعدم امتلاكها لبرنامج سياسى.

وعلى الرغم من تعدد وتنوع هذه الجماعات فإنه يجمعها قاسم مشترك يتبلور فى :-

أولاً :- التكييف الشرعى للمجتمع الاسلامى الحالى (جاهلية المجتمع)[1]

ترى هذه الجماعات أن المجتمع الاسلامى الحالى لا يقوم على تطبيق

---

(١) الجاهلية : لفظ مشتق من الفعل جَهَلَ بمعنى خلا من العلم أو مسه شىء من السفه والغفلة.
- والجهالة : يقصد بها السفاهة والطيش والحمق .
- ويستخدم لفظ الجاهلية للدلالة على كل مايشوبه شىء من النقائص الإجتماعية والأخلاقية .
- ويطلق أيضاً لفظ الجاهلية على وصف المدة الزمنية السائدة قبل الاسلام .

= وقد ورد لفظ الجاهلية فى ٤ مواضع - وبمعدل مرة واحدة فى كل موضع - بالقرآن الكريم للدلالة على حالات :-

١ - وصف حال المسلمين فى غزوه أحد وأنعكاس حالة الخوف والقلق عندها بمدى صدق الايمان بالله واليقين فيه سورة آل عمران آيه ١٥٤ .

٢ - للدلالة على الربط بين النفع الشخصى الدافع للإضرار بالحق والمصالح العامة وهو حالة غير أخلاقية سورة المائدة آية ٥٠ .

٣ - للدلالة على سلوك التبرج والخروج عن المسلك والسلوك الطيب سورة الأحزاب آية ٣٣ .

٤ - لوصف حالة الغضب والحمق الذى يدفع إلى تجاوز المعقول سورة الفتح آيه ٢٦ .

مبادىء الدين الاسلامى التى فصلها القرآن وأكدتها السنة، لذا فهو بمثابة المجتمع الجاهلى، ويجب النظر إلى هذا المجتمع على أنه مجتمع كافر ، أن الدولة هى دولة كافرة، يقوم عليها حكام كفرة... وأصبحت حاكمية البشر سائدة فى هذا المجتمع الاسلامى ودمغته بصفة الكفر.

لذا تسرى على هذا المجتمع أحكام وقواعد التعامل مع المجتمع الجاهلى، وأبرزها:-

١ - أن وجود المجتمع الكافر يستلزم أن تتبنى الجماعات المسلمة الدعوة والفكرة لإقامة المجتمع الاسلامى، بدلاً من ذلك المجتمع الكافر عن طريق إقامة الدولة الاسلامية بديلاً من الدولة الكافرة .

٢ - أن دولة الكفر يقوم عليها حكام كفرة فى حالة ردة عن شرائع الله، لايجب التعامل معهم أو معاونتهم بل يجب الخروج عليهم وقتالهم وشق العصا عليهم وإزاحتهم عن الحكم.

٣ - ونظراً لأن الدولة كافرة فانه يجب عدم التعاون مع هذه الدولة اللادينية وكافة مؤسساتها وأنظمتها، بل يذهب البعض إلى تحريم الخدمة فى قواتها المسلحة وكذا تحريم العمل فى وظائفها الحكومية بل تذهب بعض الجماعات أيضاً إلى أنه لايجوز الصلاة فى مساجدها حيث أنها مساجد كمساجد أهل التتار أو كمسجد ضرار .

٤ - وتذهب الجماعات الاسلامية إلى أن الأمة الاسلامة التى تختلف عن غيرها من الأمم لايكون أمامها من سبيل للخلاص من الدولة الكافرة والحكام الكفرة إلا بالجهاد الذى هو فرض عين على كل

مسلم، والجهاد لديها مراتب وليس مراحل أهم مراتبه هو الجهاد بالقوة لدحر الدولة الكافرة ونشر الاسلام، وأن هدف المسلم الأول يجب أن يكون الجهاد الذى لاينبغى أن يشغله شئ عنه ولو كان طلب العلم.

وأهم نتائج تجهيل المجتمع كما تراه هذه الجماعات إما تكفير المجتمع ككل ، أو تكفير حكامه ، أو تكفير أفراده عندما تصلهم دعوة الجماعات ولايستجيبوا لها لازاحة الكفر عن المجتمع، وهذا المفهوم يختلف عما يذهب اليه الراجح فى الفقه الإسلامى من مبادئ حول الجهاد أهمها :-

- إن الإفراط فى تجهيل المجتمع والتركيز على وصف حالة كفره ليس هو السبيل لإقامة الدولة الاسلامية أو تطبيق الشريعة.
- الجهاد لايكون بتكفير المسلمين، أو بالخروج على الجماعة والنظام الذى ارتضته فى نطاق أحكام الإسلام.
- ولايكون الجهاد بتأويل آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول الى مالا تحتمله ألفاظها وتحميلها معانى لاتحتويها معانيها، وإلا كان تحريفا للكلام عن مواضعه وهو مانهى الله سبحانه وتعالى عنه.
- ولايكون الجهاد بقتل النفس التى حرم الله قتلها الا بالحق، وأما الجهاد وفقاً للشريعة فهو ماض إلى يوم القيامة وله صورتين :-

أ - جهاد بالقتال إذا لزم الأمر دفاعا عن دين الله وعن بلاد

المسلمين، وعن النفس وعن المال وعن العرض

ب – جهاد للنفس حتى تكون فى طاعة الله ومجاهدة للشيطان.

بل أن بعض الفقهاء يستلزم أن يكون الجهاد مرتبطاً بالرجوع إلى ذوى الخبرة والبصيرة فى أمور الحرب والجهاد قبل اعلانه حتى يستوثق الحاكم بأن لدى المسلمين من القوة والعدد مايكفى لتحقيق أهداف جهادهم.[1]

– أما ما قيل فى التكفير لعدم الحكم بما أنزل الله فقد ذهب رأى علماء التفسير إلى أن ترك بعض أوامر الله أو مجرد فعل ما حرم الله مع التصديق بصحة هذه الأوامر وضرورة العمل بها، فإن ذلك يعد إثما وفسقا ولايعد كفرا مادام مجرد ترك أو فعل ذلك دون جحود أو استباحة...

وعلى ذلك يكون تكفير الحاكم لتركه بعض أحكام الله وحدوده دون تطبيق لا يستند إلى نص فى القرآن أو فى السنة، وإنما نصوصهما تصبغ عليه إثم هذه المخالفة، ولا تخرجه بها عن الإسلام ولعل فيما قاله رسول الله (ثلاث من أصل الإيمان : الكف عمن قال لا إله إلا الله، لانكفره بذنب، ولانخرجه من إسلام بعمل).

– وأيضاً فإنه يمكن القول أن الإسلام لايبيح الخروج على الحاكم

---

(١) الإمام الخوئى – منهاج الصالحين – مدينة العلم قم – مترجم بيروت ١٤١٠هـ . ج١ ص١٩

المسلم وقتله مادام مقيما على الإسلام يعمل به، حتى ولو بإقامة الصلاة فقط، وأن على المسلمين إذا خالف الحاكم شرائع الإسلام أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة المستقيمة كما فى الحديث الصحيح: (الدين النصيحة قلنا: لمن يارسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم) بالإضافة إلى أن الحكم بما أنزل الله، لايقتصر على الحاكم فى دولته، بل يشمل كل أفراد المسلمين رجالا ونساء فعليهم الالتزام بأمر الله فيما افترض من طاعات والانتهاء عما نهى من منكرات.

وانطلاقاً من الرؤيا السابقة للمجتمع الاسلامى كما تراه هذه الجماعات ومن واقع تحليلها للمجتمع الذى تعيشه فإنها تبرز خطاً فكريا أصيلا يجمع بينها على اختلاف مسمياتها واختلافها فى بعض التفاصيل دون اختلاف فى العموميات والأساسيات وهذا الخط الفكرى هو الذى يميزها عن غيرها من الجمعيات الاصلاحية أو الجمعيات الاسلامية ذات الطابع الاجتماعى أو الاصلاحى ومناط هذا الفكر المشترك يتبلور فى :-

أ - رفض قصر انتشار الدين الاسلامى على مجرد الدعوة له أو التعريف بمبادئه أو الاكتفاء بخلق قاعدة عريضة من المسلمين، حيث ترى أن الجهاد قمة العبادة وأعلى درجات الطاعة، وأن مجرد الدعوة للدين لن تفيد لأن وسائل الاعلام تكون تحت سيطرة الحكومة التى لا تعلى حكم الله، وتكون الدعوة للاسلام

مجرد اثبات النقص والعجز عن الانتشار والعالمية، بالإضافة إلى أن الاسلام لاينتشر بالكثرة ولكنه ينتشر بالقوة فلا بد من الجهاد لنشر الدين.

ب - رفض قصر الحركة الاسلامية على مجرد تكوين الجمعيات الخيرية أو الاتجاهات الاصلاحية التى تهدف لدفع الناس لعمل الخير واقامة الشعائر والعبادات التى أمر بها الله حيث تكون هذه الجمعيات خاضعة لسلطان الدولة ومقيدة بأوامرها.

ج - أن تاريخ الفتح الاسلامي يؤكد على أن الاسلام انتشر بالجهاد وبالسيف فى مواجهة أنظمة الكفر فواجب على المسلمين أن يرفعوا السيوف فى وجوه الذين يحجبون الحق ويظهرون الباطل والا لن يصل الحق لقلوب الناس فالجهاد يكون لنشر الدعوة بالقوة قبل نشرها بالحسنى.

ومع التحفظ على ماذهبت اليه هذه الجماعات من تصوراتها السابقة وبعيداً عن الاختلاف الفكرى والفقهى فى التفسيرات التى قيلت فى شرح الأيات التى استندت اليها أو النصوص الشرعية من القرأن والسنة التى دعمت بها ماذهبت اليه من أراء وماساقته من تبريرات، فقد نتج عن هذه الأختلافات نوعاً من التضاد بين نتائج هذه الآراء فى شأن إقامة دولة الاسلام وبين حقيقة وجوهر الاسلام وأصالته ولاشك أيضاً أنه قد أدى لظهور نوع من الأثار التى تتنافس وتتناقض مع الايمان بسماحة وعدالة الاسلام، ومن ذلك

مثلاً اختلاف المقصود لديهم مع ما أجمع عليه الفقه على المعنى الحقيقى للكفر والمدلول الحقيقى للجهاد، أو ما قيل بأن الاسلام أنتشر بالسيف فكلها مسائل تدخل فى إطار العلوم الشرعية وخاصة علوم العقائد والأصول وإن مسائل الدين يجب أن يتناولها العلماء الذين تخصصوا فى علومه تنفيذاً لأمر الله ورسوله، فالتدين للمسلمين جميعاً ولكن الخوض فى مسائل الدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه يجب أن يكون لأهل الاختصاص به وهم العلماء وذلك أعمالاً لقضاء من الله ورسوله [1].

ثانياً : تطبيق الشريعة الاسلامية :

وتطالب الجماعات الاسلامية بتطبيق الشريعة الاسلامية ليس فقط من منطلق تطبيق شرع الله واعلاء حاكميته بل لأنها المحور الرئيسى لإقامة المجتمع الاسلامى والدولة الاسلامية لذا فإن الجماعات الاسلامية لاتكف عن المطالبة دوماً بإصدار القوانين الاسلامية الأساسية مثل إقامة حد

(١) ومن ذلك مثلاً مايراه البعض خاصة رأى المرحوم الشيخ الدكتور/ جاد الحق على جاد الحق من أنه بالرجوع لقواعد اللغة ودلالات الحروف والأسماء فى الأيات «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» وقوله «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» وقوله تعالى «ومن لم يحكم بما أنزل الله فألئك هم الفاسقون» نجد أن كلمة (من) الواردة فى هذه الأيات هى من أسماء الموصول وهذه الاسماء لاتستخدم فى اللغة العربية للعموم بل هى للجنس فتحتمل العموم وتحتمل الخصوص والمعنى هنا أن من لم يحكم بشئ مما أنزل الله أصلاً فأولئك أى من ترك أحكام الله نهائياً وهجر شرعه كله هم الكافرون وهم الظالمون وهم الفاسقون وذلك بدليل أن الأحاديث الدالة على أن مرتكب الكبيرة لايخرج بها عن ايمانه واسلامه وانما يكون آثما فقط هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قد يكون المراد من هذه الأيات ونظراً لارتباطها بما قبلها من قوله تعالى «انا انزلنا التوراة ....» أن توجيه الخطاب هو لليهود الذين كان كتابها التوراة، فإذا لم يحكموا بها كانوا كافرين أو ظالمين أو فاسقين والمسلمون غير متعبدين بما اختص به غيرهم من الأمم السابقة فقد كانت – مثلاً – توبة أحدهم من ذنب ارتكبه قتل نفسه وقد حرم هذا فى الاسلام وشرع بدلاً عنه الاستغفار والتوبة بالصدقات – فتوى صادرة من فضيلته عندما شغل منصب مفتى جمهورية مصر العربية – ١٩٨٢.

السرقة، ومنع تداول الخمور أو انتاجها، منع الرجال من العمل فى بعض مجالات العمل الخاصة بالتعامل مع النساء... وغيرها... وتجعل من قضية تطبيق الشريعة الاسلامية مجالاً لحركتها بل أنها أصبحت تستخدم للحكم على مدى شرعية النظام السياسى الدينية وأيضاً شرعيته السياسية، وعلى ذلك مثلاً تصورت حركة الطالبان فى أفغانستان وحكومة مجاهدى الشيشان أن تطبيق بعض هذه القوانين هو تطبيق الشريعة الاسلامية بكافة مبادئها فى المجتمع [1]

ومن نافلة القول بأن الفقه الاسلامى يجمع فى شأن تطبيق الشريعة الاسلامية على ضرورة مراعاة عدة اعتبارات هامة فى شأن استنباط الأحكام والقوانين من الشريعة الاسلامية:-

أ - التفرقة بين نوعين من الأحكام والقواعد عند اصدار القوانين فى الدولة الاسلامية:-

١ - أحكام قطعية الثبوت والدلالة ولامجال للاجتهاد فيها كأحكام العبادات وهى الأمور المتعلقة بالدين مثلا - الصلاة - الزكاة ...

٢ - أحكام اجتهادية كأحكام المعاملات وذلك اما لأنها ظنية الثبوت أو

---

(١) بالرغم من الدساتير المصرية المختلفة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى الدستور المؤقت ١٩٦٤ كانت تنص على أن الاسلام دين الدولة وهو نص لايرتب التزاماً مباشراً على الدولة بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية، حيث لم تكن قضية الشريعة الاسلامية تلح على النظام بحيث تدفعة إلى تنظيما وتقنينها على مستوى الدستور.

الآ أنه بعد هزيمة ١٩٦٧ وبدايه انتعاش المد الاسلامى برزت وتبلورت قضية تطبيق الشريعة الاسلامية .

بصدور دستور ١٩٧١ نص فى مادته الثانيه على اعتبار الشريعة الاسلامية مصدراً من مصادر التشريع فى المجتمع المصرى

الا أنه فى عام ١٩٨٠ تم تعديلها بحيث جعلت مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وليست مصدراً من مصادر التشريع فى المجتمع المصرى يراجع بصفة خاصة د. هالة مصطفى - المرجع السابق م ص ٢١٥

لكونها ظنية الدلالة، وهذه الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان، الامر الذى أدى إلى تعدد المذاهب الاسلامية بل والآراء داخل المذهب الواحد، وهو ما أعطى للفقه الاسلامى مرونة وحيوية جعلته قادراً على أن يستنبط أحكاماً تتفق مع الاصول والمبادئ الشرعية وتراعى مستجدات الحياة وظروف البيئة ومن هذه الأحكام نظم الحكم وأشكاله...

ب – أن يتصدى رجال الدين ذوى التأهيل المناسب والعلم المطلوب لأمور الفتوى والاجتهاد والا تترك لمن لم يجتاز القدر الملائم من العلم والخبرة والدراية للافتاء والتفسير والاجتهاد.

ج – أنه يجب أن يكون جلياً أن الشريعة الاسلامية تكفل حرية العقيدة لغير المسلمين من أهل الكتاب اعمالا لمبدأ « لا اكراه فى الدين » كما يكفل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين فى الحقوق والواجبات العامة اعمالا لمبدأ « لهم ما لنا وعليهم ما علينا ».

د – من المسلمات أن مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء تقرر أن غير المسلمين من أهل الكتاب يخضعون فى أمور أحوالهم الشخصية لشرائع ملتهم، وقد استقر على ذلك رأى فقهاء الشريعة الاسلامية منذ أقدم العصور، تطبيقاً لشرائع ما ورد فى الكتاب والسنة.

ونرى أن تطبيق الشريعة الاسلامية فى الدولة الحديثة يمكن أن يتم عن طريق غير العنف من خلال أحد طريقين هما:–

١ – أن تصدر تشريعات جديدة مبتدأة مستمدة من الشريعة الاسلامية وهو الأسلوب الأصيل.

٢ - أن تراجع القوانين المطبقة حاليا لتنقيح ما تتعارض منها مع الشريعة الاسلامية.

ونرى أن الاسلوب الثانى أيسر ويمكن أن تسلكه كل دولة اسلامية حسب ظروفها.

أما الاسلوب الأول وهو الاسلوب الاصيل، فيمكن أن تسلكه الدول الاسلامية على مهل.

هذا بالإضافة إلى أن الأراء الفقهية التى تتنوع فيها مناهج التفسير والاجتهادات تعطى مرونة للفكر الاسلامى وتنوع مناهج التفسير والاجتهادات الفقهية تمهد السبيل للملاءمة بين النصوص الشرعية وظروف البيئة العصرية.

ثالثاً : تنظيم تشكيل الجماعات الاسلامية :

ولطبيعة هذه الجماعات وأفكارها ونهجها، فإنها لاتحظى بالشرعية فليس لها وجود قانونى ولاسند دستورى، ولا تعمل فى العلن، بل أنها محرمة ومجرمة، لذلك فهى تقوم تنظيمياً على :-

١ - العمل السرى ومايستلزمه ذلك من تكوينها على هيئة خلايا سرية محدودة العدد تحت رئاسة أمير لها، وقد تكون سرية تشكيلهاحتى على أعضاء الخلية الواحدة فلا يعرف أفراد الخلية بعضهم ويكفى أن يعرفهم الأمير وحده، أو تكون سرية التشكيل على باقى الخلايا فلا يعرف أعضاء الخلية أعضاء الخلايا الأخرى، ويستتبع سرية التنظيم أيضاً عنقودية الخلايا واتباع العديد من اجراءات الأمن والتأمين،

وتأمين الاتصالات بين أعضاء الخلايا، ونظام خاص لانتقاء الكوادر الجديدة وضمهم للتنظيم، واستخدام أسماء حركية وأنواع من تشفير الاتصالات وغيرها...

٢ - يقوم التنظيم فى الجماعات الاسلامية أيضاً على أسس الطاعة والولاء المطلق من أعضاء الجماعات لامرائهم ويترتب على ذلك، فصل كل من يشق عصا الطاعة على الأمراء بل ومعاقبته بشدة تصل لدرجة القتل، هذا فضلاً عن أن الطاعة تقتضى تنفيذ الاوامر بالقتل والعنف والاستيلاء على مؤسسات الدولة دون تفكير أو مناقشة أو اعتراض أو حتى مراجعة الأمر الصادر به من أمير الجماعة.

وتبلغ الطاعة للأمير مداها فى طاعة الأعضاء له حيث يكون له الحق أيضاً حتى فى التحكم فى أحوالهم الشخصية من زواج وطلاق أو عمل وتتحول إلى طابع تسلطى.

٣ - تعتمد جميع الجماعات الاسلامية فى هيكلها على وجود مجلس شورى يتولى النظر فى أمور الجماعة ويشرع لها مع وجود هيئة تنفيذية وقيادة مركزية فى كل جماعة تتولى أمور الرئاسة وتسيير شئونها، ويختلف تشكيل مجلس الشورى وكذا القيادة التنفيذية فى كل جماعة عن الأخرى من حيث عدد أعضاء المجلس ففى حين يتكون مجلس الشورى من ١٤ عضواً فى الجماعة الاسلامية فى مصر مثلاً نجد أنه يتكون فى الجماعة الاسلامية المسلحة فى

الجزائر من ٢٢ عضواً وأحياناً من ٤٢ عضواً فى بعض الأحزاب الاسلامية الأفغانية

وبالمثل يختلف عدد أعضاء القيادة التنفيذية لكل جماعة عن غيرها من الجماعات وأيضاً يختلف أسلوب تشكيل مجلس الشورى والقيادة التنفيذية أيضاً فى كل جماعة عن غيرها من الجماعات ويختلف معه أيضاً أسلوب تحديد المنتخبين لهذا المجلس وهذه القيادة ففى بعض الجماعات يكون التشكيل بالاختيار من بين أمراء الجماعة حسب وجودها الجغرافى وهم أمراء المناطق والأقاليم ، أو بالأنتخاب من بين العناصر التى تستوفى شروطاً خاصة بالعلم والاجتهاد أو المكانة فى الجماعة ، وذلك على خلاف كل جماعة عن الأخرى...

رابعاً : ملامح تنظيم سلطات الدولة لدى الجماعات الاسلامية :

١ - بالإضافة لعدم وجود برنامج سياسى معلن وواضح لهذه الجماعات فإنه لايوجد لها أيضاً فكر سياسى فى مجال تنظيم سلطات الدولة التى يسعون إلى قيامها ومع ذلك فإنها تلتزم بمبدأ أساسى يتمثل فى: أن تنزع جميع سلطات الامر والتشريع من أيدى البشر منفردين أو مجتمعين ولا يؤذن لاحد منهم أن ينفذ أمره فى بشر مثله. ورد القانون للقانون السماوى وحدة لأن التشريع أمر يختص به الله وحده ولا يشاركه فيه أحد غيره، ولم تتولى تبيان السلطات التى تقوم على تطبيق هذه الشريعة وتراقب تنفيذها...

وعلى ذلك فإن تصورهم لسلطات الدولة الاسلامية قائم على مايلى :-

أ – أنه ليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أى نصيب من الحاكمية والحاكم الحقيقى هو الله.

ب – أنه ليس لاحد من دون الله شئ من أمر التشريع الذى يختص به وحده.

ج – أن الدولة الاسلامية يقوم أساسها على ذلك القانون الالهى وأن الدولة لاتستحق الطاعة الا عندما تحكم بما أنزل الله وتنفذ أوامره فى خلقه أما إذا حكمت بغير شريعة الله فلا تستحق الطاعة ويجب عصيانها والتمرد عليها.

وأيضاً ترتب معظم الجماعات الاسلامية على الرفض السابق إستنكارها تشكيل مجالس تشريعية تسن قوانيناً بشرية ولاتقبل بها.

٢ – أما فيما يتعلق بتحديد إختصاصات كل سلطة وحدود العلاقة بينهم فلا تبرز أى نظرية أو حتى مجرد ملامح لنظرية فى هذا المجال فى فكر الجماعات الاسلامية، بل أنه على العكس فإن الهدف الذى تعلنه لها وهو إقامة الدولة الاسلامية وتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية، جعلت منه مجرد عبارة إستطرادية دون أن تجعل لها محتواها الفكرى السياسى كالذى بلوره الفقهاء المسلمون وطبق فعلاً فى الدولة الأولى فى الاسلام...

٣ – لم يرد فى فكر هذه الجماعات بيان كيفية إقامة الخلافة أو حتى مسئولية الخليفة وإختصاصاته وواجباته وشروط شغل منصب الخليفة فى ضوء العلاقات البيئية الداخلية والظروف الدولية المحيطة

وتشابك المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وتطور الفكر البشرى فى عالم اليوم، كما أنها لم تأخذ فى إعتبارها حقيقة هامة وهى أن الخلافة الاسلامية تقضى وحدة أراضى المسلمين تحت حكم واحد وهو مانراه ضرباً من الأحلام فإذا كانت تطورات الحياة السياسية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى قد أفرزت:-

أ - سقوط دولة الخلافة بالكامل .

ب - انقسام العالم الاسلامى الى دول متعددة وإنهيار وحدته السياسية .

وإذا كانت جميع الجماعات الاسلامية فى جميع أقطار العالم الاسلامى ترفع شعار إقامة الدولة الإسلامية إلا أنها لم تعرض لحل التناقض بين حال المسلمين وأنقسامهم لدول متناحرة وبين إقامة الدولة الاسلامية الواحدة.

وإن كنا نرى أن ظروف الواقع قد تقضى بجواز تعدد الدول فى الأمة الاسلامية إذ لايوجد فى الشريعة الاسلامية مايمنع شعباً من المسلمين من إقامة دولته المستقلة ولو فى قطر إسلامى دون أن يتعدى ذلك إلى إقامة الدولة الاسلامية الواحدة فى جميع الأقطار الاسلامية وفى هذه الحالة فإن الأمة الاسلامية قد تتجزأ إلى دول متعددة لكل منها ظروفها الخاصة وقوانينها الذاتية مع وجود الاختلافات بين قوانين هذه الدول ...

بل لم تستطع هذه الجماعات الإجابة عن كيفية تحقيق هذه الخلافة وإقامة الدولة الاسلامية فى وقت تتحفز فيه الدول الاسلامية ببعضها

ويقتل المسلم أخاه المسلم ، فكيف نقيم دولة إسلامية واحدة تحت حكم خلافة اسلامية واحدة .....

بل أيضاً أن ما ترفعه الجماعات الاسلامية من دعوة للعمل على إعادة الخلافة الاسلامية باستخدام الجهاد والعنف يتناقض مع فلسفة نظام الخلافة الاسلامية من حيث :-

أ - أن الخلافة مبنية على أساس تعاقدى فالخليفة لاتكون له الولاية الا بالبيعة الحرة (تعاقد بين الخليفة والأمة) وبالتالى فإن القوة أو العنف لايصلحان لإقامة نظام الخلافة الاسلامية.

ب - أن من يرشح نفسه للخلافة (الحكم) يجب أن تتوافر فيه شروط الأهلية والكفاية التى تضمن حسن سير العمل وهذه الشروط لاتكون لغاصب السلطة الذى يكون حكمه حكم الضرورة.

ج - جوهر نظام الخلافة يقوم على توافر ثلاث عناصر أساسية هى :-

١ - عمل الخليفة يجمع ما بين رئاسته الدينية كخليفة لرسول الله واختصاصاته الدنيوية كرئيس للدولة.

٢ - إطار عمل الحكومة الاسلامية الالتزام بمبادئ نظم الحكم كما قررها القرآن الكريم واقتداءاً بالرسول الكريم وسنته.

٣ - ولاية الخليفة عامة على دار الاسلام تحقيقا لوحدة الأمة الاسلامية فإن لم تتوافر وحدة دار المسلمين فلا يمكن القول بتوافر الخلافة الاسلامية ...

وهو ما يفرض علينا القول مرة أخرى بأن الشريعة الاسلامية لاتفرض شكلاً معينا لنظام الحكم وأن أى نظام

حكم يتوافر فيه الخصائص السابقة انما هو نظام شر
وصحيح وانتخاب الحاكم بالطرق المقررة فى كل عصر
قائم مقام البيعة التى ما هى إلا إدلاء بالرأى والتزام بالعم
وأيضاً فليس للجماعات الاسلامية أى نظرية أو ف
خاصة بعمل الجهاز التنفيذى للدولة أو تنظيم السل
التنفيذية أو تقرير مبادىء مسئولية الحكومة

٤ – فضلاً عن الجماعات الاسلامية بفصائلها المختلفة وأعمال
تراه بنظرة مشتركة لحالة المجتمع القائم حالياً وتوصيـ
تنطلق على إختلاف مسمياتها وأشكالها فى إلى الرفـ
المطلق لتطبيق وتنفيذ القوانين والتشريعات البشرية ولا تأ
بها بإعتبارها من صنع البشر – مع تحفظ بعضها :
شكل الرفض المطلق وتجعله رفضاً نسبياً إذ قرنته بمخا
هذه القوانين للشريعة بمعنى أن هذا البعض قد يقبل ه
القوانين إذا كانت متوافقة مع الشريعة الاسلامية.

وترى أنه يجب على جهات القضاء أن ترفض من تلق
نفسها تطبيق أى قانون لايعارض فقط الشريعة بل لاينسـ
معها ولو جزئياً .

٥ – لم تتناول أفكار الجماعات الاسلامية مبادئ نظم الحكم
الاسلام سوى ببعض العبارات واسعة المضمون هلامـ
المحتوى حول الشورى والتزام الحاكم بها دون تبيان نظا
وكيفية الأخذ بها وتطبيقها...

خامساً :- الوصول للسلطة وتداولها:-

إذا كان الوصول للسلطة هو الهدف الحقيقى للجماعات الاسلامية وأياً ما كانت مبرراته، فإن مايمكن أن نسميه فقه الوصول للسلطة يجرى على الوصول اليها بكافة الطرق لأن السلطة إذا كانت بيدها لاستطاعت تطبيق الشريعة والدفاع عن قيم الاسلام أما تداول السلطة أو تسلمها وتسليمها للغير فتحيط به الاعتبارات التى تراها الجماعات الاسلامية على النحو الآتى :-

١ - أن تداول السلطة يعنى نوعاً من التنازل عنها وهو ما يعد تفريطاً فى التكليف الشرعى لأنه يؤدى إلى القبول بتسليمها طوعاً إلى طرف يظن فيه عدم الالتزام الكافى بالاسلام وفق منظورها لذا فالسلطة يجب أن تبقى فى أيدى الاسلاميين ليس طمعاً فيها ولا احتكاراً لها ولكن من أجل الدفاع عن الاسلام .

٢ - لم يتوافر حتى الأن التأصيل الفقهى لفكرة تداول السلطة وهناك خلافاً فى هذا الشأن بين عدة اتجاهات فى هذا السبيل هى:-

أ - اتجاه يقبل التداول إذا كان الاسلاميين خارج السلطة وفى حالة ما إذا كان هذا التداول سينقل السلطة لهم ولايقبل بالوضع العكسى.

ب - اتجاه يرى أن فكرة تداول السلطة نوع من الترف الفكرى السياسى تهدف لمنع وصول الجماعات الاسلامية للحكم.

ولنا أن نقول أن فكر وفقه تداول السلطة لدى الجماعات الاسلامية يؤكد على مدى قصور فكرها السياسى وأنها تعانى من ثغرة أساسية فيما

يتعلق بمصداقيتها حيال القضايا السياسية ذات الأثر الشعبى وخاصة الفكر الديمقراطى [1].

سادساً : الجماعات الاسلامية والعنف :-

ويجب الأخذ فى الاعتبار أن ظاهرة العنف المرتبطة بالجماعات والتيارات الاسلامية لها مايغذيها من أسباب بعضها عوامل تتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية {عوامل البيئة} ، وبعضها يرتبط بالجماعات نفسها فقهاً ... وفكراً ... وسلوكاً ...، ومنها ماهو مرتبط بالواقع الدولى والأقليمى [2].

ولاتثريب علينا فى القول أيضاً أن كافة الجهود تبذل فى جانب المواجهة الأمنية والقضائية للعنف الذى أصبح يعرف بالإرهاب وجرائمه ولعل منهاً

---

(١) من أمثلة ذلك ماذهب اليه الشيخ عبد القديم زلوم زعيم حزب التحرير الاسلامى فى كتابة بعنوان « الديمقراطية نظام كفر يحرم الأخذ بها أو تطبيقها أو الدعوة اليها » وهو كتاب فى ٦٢ صفحة بالحجم الصغير صدرت طبعته الأولى فى مايو ١٩٩٠ - وأعيد طبعه فى أغسطس ١٩٩٥ فى لندن.

(٢) على أنه من المهم أيضاً التاكيد على أن نشاط حركة التيار الاسلامى والجماعات الاسلامية لم تقتصر على الدول الاسلامية التى تواجه أزمات سياسية أو اقتصادية أو تشهد صراعاً على السلطة بل أمتد إلى بعض الدول التى تعيش حالة نمو اقتصادى مرتفع فمثلاً فى ماليزيا وبالرغم من النمو الاقتصادى إلا أن النشاط الاسلامى المتطرف بدأ يظهر فيها . وقد نشطت الحركات الاسلامية الأصولية من خلال العمل السياسى العلنى المشروع وأنشأت أحزاب :-

١ - حزب ماليزيا الاسلامى ويرأسه تك عزيز تك مات. ٢ - حزب سيما نغات ويرأسه تنكو رضا حمزه.

وتدعو إلى تطبيق الشريعة الاسلامية وإقامة الدولة الاسلامية ولكن الجماعات الاسلامية بها لم تكتفى بممارسة نشاطها السياسى من خلال الأحزاب السابقة بل أنها عمدت إلى أنشاء تنظيمات سرية مثل :-

١ - جماعة أبوسياف ٢ - جماعة الأرقم

وتلقى الجماعتين دعماً تنظيمياً من بعض عناصر الأفغان الذين نزحوا إلى ماليزيا وتزوجوا من ماليزيات وبدأوا فى إنشاء وتدعيم هذه التنظيمات السرية.

ولم يقتصر نشاط هذه العناصر على مجرد الحركة داخل حدود ماليزيا بل مد نشاطه إلى تايلاند ووفرت الدعم المالى والعون اللازم لحركة بولو وحركة بدن وهما من الحركات الاسلامية ذات الفكر الجهادى فى تايلاند ولهما معسكرات تدريب فى مدينة كيلانتان على حدود تايلاند ماليزيا بالاضافة إلى دعم الحزب الاسلامى الذى يتزعمه عبد العزيز تكمنات وأيضاً تساهم التنظيمات السرية الماليزية مع عناصر تنظيم الأرقام برئاسة ساكوتا سنينسات وهو من أبرز الحركات الاسلامية فى تايلاند.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التى وقعها مجلس وزراء الداخلية والعدل العــرب فى ابريل ١٩٩٨ وتقع فى ٤٢ مــادة من خــلال ٤ أبواب ركــزت على أسس التعاون الأمنى والتعاون القضائى فى مكافحة الأرهاب حيث حددت المادة الأولى فى الاتفاقية تعريف الإرهاب بأنه « كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بايذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر ».

ثم عـرفت الاتفـاقـيـة أيضـاً الجـريمة الإرهاربيـة بأنهـا « أى جـريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابى فى أى من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلى، كما تعد من الجرائم الارهابية الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقيات التالية، عدا ماأستثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التى لم تصادق عليها :

أ - اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التى ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٦٣/٩/١٠.

ب - اتفـاقـيـة لاهاى بشـأن مكافحـة الاسـتـيـلاء غـيـر المشـروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٦ .

ج - اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد

سلامة الطيران المدنى والموقعة فى ١٩٧١/٩/٢٣ والبروتوكول الملحق بها والموقع فى مونتريال ١٩٨٤/٥/١٠.

د - اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة فى ١٩٧٣/١٢/١٤

هـ - اتفاقية إختطاف وإحتجاز الرهائن والموقعة فى ١٩٧٩/١٢/١٧

و - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣ ماتعلق منها بالقرصنة البحرية.

واستثنت الاتفاقية فى المادة الثانية من مشمول الجرائم الإرهابية مايلى :-

أ - حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما فى ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبى والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقاً لمبادىء القانون الدولى ولايعتبر من حالات الكفاح المسلح كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأى من الدول العربية .

ب - لاتعد أى من الجرائم الارهابية المشار اليها فى المادة السابقة من الجرائم السياسية.

وفى تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، لاتعد من الجرائم السياسية - ولو كانت بدافع سياسى - الجرائم الآتية :-

١ - التعدى على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.

٢ – التعدى على أولياء العهد، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، أو الوزراء فى أى من الدول المتعاقدة.

٣ – التعدى على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون فى الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.

٤ – القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات.

٥ – أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة.

٦ – جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات، أو غيرها من المواد التى تعد لارتكاب جرائم إرهابية.

ثم تناولت الاتفاقية تدابير منع ومكافحة الجرائم الإرهابية حيث نصت على «تتعهد الدول المتعاقدة بعدم تنظيم أو تمويل أو إرتكاب الأعمال الارهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاماً منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقاً للقوانين والاجراءات الداخلية لكل منها من خلال عدة تدابير مثل :–

١ – الحيلولة دون إتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما فى ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية اليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.

٢ – التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة، وخاصة المتجاورة منها، التى

تعانى من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.

٣ - تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الاسلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع إنتقالها من دولة متعاقدة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول، إلا لأغراض مشروعة على نحو ثابت.

٤ - تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.

٥ - تعزيز نظم تأمين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.

٦ - تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الاقليمية والدولية المعتمدة لدى الدولة المتعاقدة.

٧ - تعزيز أنشطة الإعلام الأمنى وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية فى كل دولة وفقاً لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.

٨ - تقوم كل دولة من الدول المتعاقدة، بإنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الارهاب، والتجارب الناجحة فى مواجهتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة فى الدول المتعاقدة بها، وذلك فى حدود ماتسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

ثم أفردت تدابير للمكافحة على النحو التالى :-

١ - القبض على مرتكبى الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقاً للقانون الوطنى، أو تسليمهم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب اليها التسليم.

٢ - تأمين حماية فعالة للعاملين فى ميدان العدالة الجنائية.

٣ - تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.

٤ - توفير مايلزم من مساعدات لضحايا الإرهاب.

٥ - إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب، بما فى ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التى تساعد فى الكشف عنها والتعاون فى القبض على مرتكبيها.

ثم تناولت الاتفاقية تنظيم أوجة للتعاون لمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية من خلال الإجراءات التى نصت عليها وهى :-

أ - تبادل المعلومات :-

١ - تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول:

أ - أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقيادتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنوا ع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التى تستخدمها، من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

ب – وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قيادتها وعناصرها، ووثائق السفر التي تستعملها.

٢ – تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بإخطار أية دولة متعاقدة أخرى، على وجه السرعة، بالمعلومات المتوفرة لديها عن أية جريمة إرهابية تقع في أقليمها تستهدف المساس بمصالح تلك الدولة أو بمواطنيها، على أن تبين في ذلك الإخطار ما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة في إرتكابها، وذلك بالقدر الذي لايتعارض مع متطلبات البحث والتحقيق.

٣ – تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وإن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل مايتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على اقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.

٤ – تتعهد كل من الدول المتعاقدة، بتزويد أية دولة متعاقدة أخرى، بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها:

أ – أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بإرتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو

الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.

ب - أن تؤدى إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام فى جريمة إرهابية.

ه - تتعهد الدول المتعاقدة، بالمحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينها، وعدم تزويد أية دولة غير متعاقدة أو جهة أخرى بها، دون أخذ الموافقة المسبقة للدولة مصدر المعلومات.

ب - التحريات :-

تتعهد الدول المتعاقدة، بتعزيز التعاون فيما بينها، وتقديم المساعدة فى مجال إجراءات التحرى والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقاً لقوانين وأنظمة كل دولة .

جـ - تبادل الخبرات :-

١ - تتعاون الدول المتعاقدة، على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، كما تتبادل مالديها من خبرات فى مجال المكافحة.

٢ - تتعاون الدول المتعاقدة، فى حدود إمكانياتها، على توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول المتعاقدة عند الحاجة، للعاملين فى مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العلمية والعملية ورفع مستوى أدائهم.

ثم تعرضت الاتفاقية بالتنظيم لأحكام تسليم المجرمين وإجراءات الإنابة القضائية وسبل التعاون القضائى بين الدول العربية ثم أفردت نصوصاً خاصة بعوائد الجريمة الإرهابية ومتحصلاتها وكيفية تسليمها وإجراءاتها وتبادل الأدلة.

كما نظمت الاتفاقية أيضاً آليات تنفيذ الاتفاقية بداية من اجراءات التسليم، وإجراءات وقواعد حماية الشهود والخبراء.

ومع ذلك فإننا نرى أنه يجب الا تقتصر مواجهة العنف على المواجهات الأمنية التى قد تؤدى لانحسار العنف والتطرف مؤقتاً ولكنها لاتعنى اقتلاع جذوره حيث أن العنف باعتباره فعلاً سياسياً خارج عن الشرعية ليس مجرد نوع من الجريمة المنظمة فقط بل هو نتاج تطرف تغذية عوامل متعددة.

لذا فالحل الأمنى لهذه المشاكل قد يحقق نجاحاً مؤقتاً لايمكن التأكد من استمراره فترة طويلة لأنه يعتمد على التعاطى مع أعراض المشكلة وليس مع مسبباتها، ولذا فإنه لايجب الاعتماد على الحل الأمنى فقط بل يجب تضافر عدة جهود فى عدة اتجاهات للعمل على تحجيم هذا العنف[1].

---

(١) فمثلاً إذا كانت الساحة فى مصر تموج بالعديد من الجماعات والتنظيمات الاسلامية غير الشرعية والتى تعتنق العنف طريقاً ويزيد عددها عن ٣٠ تنظيماً وجماعة بعضها هامشى وبعضها تنظيمات رئيسية أبرزها جماعات :-

١ - الجهاد الاسلامى	٢ - الجماعة الاسلامية	٣ - الشوقيين
٤ - التبليغ	٥ - حزب الله المصرى	٦ - التكفير والهجرة (المسلمون)
٧ - الغرباء	٨ - الواثقون من النصر	٩ - السماوية
١٠- تكفير الكافر	١١- التوقف والتبين (الناجون من النار	١٢- الفرماوية
١٣ - الجماعة الشيعية		

فقد شملت المواجهة الأمنية لهذه التيارات ضمن ما شملته لمواجهة زيادة نشاطها وتماديها فى العنف خاصة فى السنوات الخمس١٩٩٢-١٩٩٧ إحالة بعض قضايا العنف إلى القضاء العسكرى كان من بينها ٢٨ قضية إرهاب شملت ٧٣٢ متهماً.

وقد صدرت أحكام المحاكم العسكرية فى هذه القضايا على النحو التالى:-

٧٨ حكماً بالاعدام منها ٤٩ لعناصر تنظيم الجماعة الاسلامية و ٢٥ لعناصر تنظيم الجهاد و ٤ لتنظيم الشوقيين.

٤٠٩ حكماً بالسجن والأشغال: منها ١٧٩ لعناصر تنظيم الجماعة الاسلامية و١٤٥ لتنظيم الجهاد و٢١ لعناصر تنظيم الشوقيين و٢٤ لعناصر جماعة الإخوان

٢٤٥ حكماً بالبراءة: منهم ٨٩ لعناصر الجماعة الاسلامية و١١٥ لعناصر تنظيم الجهاد و٧ لعناصر تنظيم الشوقيين و٢٤ لعناصر تنظيم الإخوان.

ومع ذلك فإن هذه الإجراءات والأحكام لم تضع حداً لتيار العنف الذى تمارسه هذه الجماعات وإن كانت قد ساهمت مع باقى الإجراءات الأمنية فى الحد منه لحد ما

ولعل من وسائل المواجهة الأمنية التى تستخدم حالياً فى مواجهة نشاط هذه الجماعات هو القيام بمحاولات لقطع التمويل والدعم المالى الذى يتوفر لهذه الجماعات بأعتبار أنه من أهم عناصر الدفع فى حركة الجماعات الحالية [1].

فبالإضافة إلى الدعم اللوغستى التى توفره الجماعات الاسلامية لبعضها البعض وتبادل الخبرات، ونتائج التجارب - بالرغم من الخلافات السياسية والفقهية والعقائدية بينها -وذلك من منطلق المساندة الاسلامية، فإنها أيضاً تساعد فى توفير الدعم المالى اللازم لبعضها البعض، ومن أهم مصادر التمويل والدعم المالى فى هذا الصدد هو:-

أ - التمويل الذاتى:- وهو التمويل الذى توفره الجماعات لنفسها وبنفسها عن طريق:-

- العوائد التجارية:- حيث تقوم بعض الجماعات بممارسة الأعمال التجارية والتعامل بأنشطة اقتصادية متعددة تؤمن لها عوائد وأرباح مالية تستخدم فى تمويل أنشطة هذه الجماعات.
- تبرعات شخصية:- وهى التبرعات التى يقدمها أعضاء الجماعات

---

(١) فى أعقاب قرار المحكمة الدستورية فى تركيا فى يناير ١٩٩٨ بحل حزب الرفاه الاسلامى وحرمان قيادته من ممارسة العمل السياسى لمدة خمس سنوات والاستيلاء على مقار الحزب وفحص مستنداته تبين للسلطات التركية أن الجماعات الاسلامية التركية قد تلقت مبلغ ٢٥٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٦ من الشركات والمؤسسات المالية الاسلامية الأمر الذى أتاح لها مصدر تمويل لأنشطتها وهو ماحدا بالسلطات التركية إلى أن تسارع بإعداد قانون يلغى الامتيازات السابق تقديمها للشركات والمؤسسات المالية الاسلامية وتشديد الرقابة على المؤسسات التجارية المملوكة للعناصر الاسلامية حتى لايتسرب منها أى دعم للجماعات الاسلامية التركية أو غيرها.

الذين يتم الحاقهم بوظائف وأعمال تدر عائداً مجزياً يستقطع منه جزء لصالح الجماعة.

- عمليات الاستحلال:- وهى العمليات التى تتم بناء على فتاوى فقهية باستحلال عمليات السرقات والنهب والاستيلاء على الأموال الخاصة أو العامة للانفاق منها على أنشطة الجماعات وتمويلها.

ب - دعم وتمويل حكومى:- وهو الدعم الذى تقدمه بعض الحكومات لبعض الجماعات الاسلامية لخدمة أغراضها السياسة، مثل الدعم الذى قدمته بعض الحكومات للجماعات الاسلامية فى صراع المجاهدين الأفغان مع الجيش السوفيتى السابق أو الدعم الذى قدمته الحكومات الاسلامية لمسلمى البوسنه والهرسك.

جـ - الدعم المالى الاغاثى:- وهو الدعم المالى الذى توفره هيئات وجهات غير حكومية فى إطار عمليات المساندة والمساعدة الاسلامية على هيئة تبرعات إغاثة لهذه الجماعات وعناصرها ثم تتولى هذه الجماعات الانفاق منه وفق خططها وتلبية لحاجاتها.

سابعاً : مأزق الجماعات الاسلامية الحالى :-

وحيث أن الجماعات الاسلامية تهدف كما تعلن لإقامة الدولة الاسلامية، ولكنها فى نفس الوقت لم توضح وتعرض أفكاراً لتنظيم السلطات فى دولتهم ولم تبلور برنامجاً لإقامة هذه السلطات وحدود العلاقة بينها، أى أنها لاتعرف كيف تقيم وتنظم سلطات الدولة التى يسعون اليها بالإضافة

إلى مايدور فى محيط الجماعات الاسلامية وماحولها، يؤكد على أنها تعيش مـــأزقاً تعددت أسبابه وتداخلت، الأمر الذى تعدى حدود انسداد الأفق السياسى لها بل أيضاً أكد على فشل استراتيجية العنف الذى تمارسه فى تحقيق أهدافها بعد أن تجاوز هذا العنف حدود المعقول إلى حدود غير المقبول، وترك جملة آثار عديدة ومتنوعة منها مايمس استقرار الأمن الداخلى فى بعض الدول، أو ماينعكس على اقتصادها القومى ، مما أفقد هذه الجماعات المصداقية وثقة الأفراد فيها والتعاطف معها، بل واستعدى عليها المجتمع ، وكذا ترك بصماته على تفكك الجماعة نفسها وانقسامها وتمزقها وفقد سيطرة قادتها على عناصرها وكوادرها .... فضلاً عن الاساءة الى الاسلام وتشويهه .... وازاء هذا المأزق بدأت بعض الجماعات فى القيام :-

١ - إعادة النظر والتفكير فى استراتيجيتها ، خاصة عقب تزايد حدة الانتقادات ضد عمليات العنف البشع والمجازر التى ترتكبها بعض الجماعات وتحول هذه الانتقادات الى نقمة عارمة تتجاوز المحيط المحلى الذى توجد فيه هذه الجماعات الى المطالبة بموقف دولى من هذه الجماعات وعناصرها ، كما أنه أيضاً فى أعقاب تزايد الملاحقات الأمنية لكوادر هذه الجماعات فى العديد من البلاد تحاول هذه الجماعات إتباع أساليب تضمن تخفيف الضغوط على عناصرها وإمتصاص الغضب العام على أساليبها، من خلال:-

١ - التخفيف وحلحلة بعض مواقف الرفض للأنظمة القائمة فى المجتمعات والتى تراها هذه الجماعات مجتمعات جاهلية فمثلاً :-

أ - بدأت بعض الجماعات تقبل قيام حزب اسلامى يسعى للوصول للحكم عن طريق العمل السياسى بعد أن كانت ترفض هذا الأسلوب باعتبار أن الانشغال بالسياسة يلهى عن حقيقة الجهاد وأنه سيساهم فى تعزيز دولة الكفر حيث يشارك الحزب فى عضوية البرلمانات التى تشرع من دون الله.

ب - بل أن البعض من الجماعات زاد عن ذلك بالاعلان عن قبول بعض التشريعات والقوانين فى المجتمع مادامت متوافقه مع الشريعة الاسلامية بعد أن كان يرفض كل تشريع بشرى.

جـ - وطورت بعض الجماعات من مواقفها وبدأت تعلن بأنها تقبل بوجود سلطة تشريعية فى المجتمع ولاتمانع حتى من تكونها بالإنتخاب الشعبى وأن يكون عملها سن القوانين المطلوبة لاستمرار وإنتظام الحركة فى المجتمع من خلال إعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الأساسى والأول لاستنباط هذه القوانين .

٢ – اعلان بعض هذه الجماعات عن مبادرات للهدنة ووقف عمليات العنف والاقتتال بل واعلان البعض منها التبروء من أعمال العنف وشجبها واتخاذ اجراءات ضد مرتكبيها، وإن كان بعض مبادرات الهدنة ووقف العمليات قد أحاط بها العديد من الاعتبارات لعل أهمها، أن مستقبل نجاحها ولد مهتزاً لأسباب منها عدم جدية هذه المبادرات أو اطلاقها مرتبطة بشروط تراها هذه الجماعات، فضلاً عن عدم إلتزام بعض عناصرها بها ورفضها ، وما آل اليه حال الجماعات من تعدد القيادات وتضارب قراراتها فأصبحت هناك قيادات الداخل وقيادات الخارج ، أو قيادات تاريخية وأخرى شابة وقيادات الأجنحة العسكرية والمسئولين التنظيميين والأمراء مما أدى إلى تضارب الاتجاهات داخل الجماعة الواحدة ،وهو ماتبلور بعض قيام بعض الكوادر بعمليات عنف ومجازر في مصر والجزائر بعد الاعلان عن مبادرات هدنة اعلنتها كان أبرزها حادث الأقصر البشع بمصر في عام ١٩٩٧والمجازر البشعة في الجزائر اعتباراً من شهر يناير ١٩٩٨.

٣ – إعادة هيكلة هذه الجماعات وتنظيم وترتيب صفوفها : حيث تبين أن تصاعد الخلافات داخل هذه الجماعات كان في الأصل بسبب خلافات على السلطة والنفوذ داخل الجماعة

تحول إلى أزمة عقائدية وفقهية وتنظيمية وقيادية بين أطراف الجماعة الواحدة أدى إلى:-

أ - زيادة انشقاق الجماعة وتمزقها وانشطارها وسيطرة بعض العناصر على قيادة الجماعة وخروج العناصر المتأزمة عن الجماعة وتشكيل جماعة جديدة تفترق عن الجماعة الأم عند نقطة الخلاف.

ب - اتباع أساليب التصفية الجسدية والدموية لحل الخلافات بين عناصر الجماعة مما أدى لتزايد عمليات العنف.

ثامناً : مستقبل الجماعات الاسلامية :-

ولاتثريب فى القول أن الجماعات الاسلامية تجد صعوبة بالغة تصل لدرجة غير الممكن أو المستحيل لوصولها للحكم، بالرغم من التسويغ الدينى الذى تغلف به حركتها، وحتى فى حالة ماإذا قدر لأحد الجماعات الاسلامية أن تصل إلى السلطة فى بلد ما وبأى وسيلة كانت استيلاءاً بإنقلاب عسكرى ... أو عنفاً مسلحاً ... أو ثورة شعبية ... أم استحقاقاً من خلال الديمقراطية وعبر صناديق الانتخابات » وحتى بفرض نجاحها فى الوصول للحكم فإن الأمر لا يخرج عن :-

١- إتجاه بعض هذه الجماعات فى هذه الأحوال إلى توفيق أفكارها ومضمون فلسفتها مع ماهو قائم فعلاً من دستور وقوانين وتصبح عاجزة عن نسف هذا الأرث وإستبداله بآخر قائم على ماسبق وتنادت به من فكر ومارفعته من شعارات .

٢- بل أن هذه الجماعات إذا ماوصلت إلى السلطة وتتحول الى سلطة حاكمة عند ذلك تكون لها قوانينها الذاتية التى تخدم مصالحها وتقوى نفوذها وتؤمن لها إستمراريتها فى إطار تسويغ دينى يتفق مع خدمة تلك المصالح، فإنها تفرز مايعرف بالتحول السلطوى للفكر حيث يصبح الفكر هو السلطة فيعمل على تكريس وجوده والاستئثار بها ولو بنهج يخالف ماكان يطرحه ويتبناه من معتقدات مما يطرح معه مايلى :-

أ - عدم إمكانية تطبيق الشعارات والمبادىء التى كانت ترفعها هذه الجماعات قبل وصولها للحكم .

ب - تحول فكر هذه الجماعات فى إطار التحول السلطوى للفكر إلى نوع من دكتاتورية الحكم الايديولوجي يقارب فى أساليبه ومناهجه أساليب الحكم الايديولوجية كالحكم الماركسى أو الفاشى مما يقلب مضمون فكر الجماعات عند تطبيقه.

٣- أن استمرار هذه الجماعات فى السلطة بفرض وصولها للسلطة يصبح أيضاً وهماً... وخيالاً وستنتهى إلى مآزق وإنسدادات نحكم عليه بالفشل للأسباب الآتية :-

أ - أن هذه الجماعات لم تطرح حتى الأن برنامج حكم حقيقى ومشروع سياسى يهدف إلى تعديل الأوضاع وتحقيق آمال الناس والأفراد مما يجعلهم يلتفون حوله ويقاتلون فى سبيله .

ب - أن هذه الجماعات لاتملك السياسات والبرامج اللازمة لحكم

يستطيع حل هموم ومتاعب الناس الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى الثقافية والسياسية .

ج - وعلى إفتراض وجود هذه البرامج والسياسات فإن هذه الجماعات لم تستطع - ولم يكن فى مقدورها - إفراز القيادات والكوادر التى تستطيع أن تنفذ هذه البرامج والسياسات وتنقلها للواقع الملموس، فى إطار تدعيم الأفراد لهذه القيادات.

٤ - أن هذه الجماعات لم تستطع أن تنشىء لنفسها ركيزة أو قوة فى المجتمعات التى توجد فيها وتكون قادرة على مساندتها فى معركتها لإقامة الدولة الاسلامية وحتى على فرض وجود نوع من التعاطف مع الاسلاميين فى هذه المجتمعات فإن هذا التعاطف لم يتحول إلى قوة حقيقية ملموسة تكون دعماً وعوناً فى قلب موازيين القوى فى المجتمع كالتجربة الايرانية مثلاً ...

٥ - تنافر الجماهير من التعاطف مع الجماعات الاسلامية وافتقاد تلك الجماعات للدعم الشعبى للعديد من الأسباب أهمها:-

أ - تخوف الأفراد من مظاهر وتشددها، شكلاً وموضوعاً ورفضها للحياة العصرية ...

ب - طغيان صورة العنف الذى تستخدمة ووقوع كثير من الضحايا الأبرياء لهذه العمليات.

وفى نفس الوقت فإن ما تقوم به هذه الجماعات من عنف يؤثر سلباً

ليس فقط على مصداقية هذه الجماعات، وانما أيضاً على صورة الاسلام والمسلمين ككل ... ولايكفى القول عندها بأن براقش قد جنت على نفسها ... ولكن على كافة اخواتها ... وابنائها... وعشيرتها...

فضلاً عن أن الاقتتال بين الجماعات الاسلامية وبعضها مؤشر سئ للمسلمين وتشوية لحقيقة الاسلام.

ج - أن فكر هذه الجماعات... فكر حالم لايمت للواقع بصلة،، حيث تؤمن بأنها تملك وحدها الحق والقدرة على الافتاء فى كل شيئ... دون معقب... بداية بمسائل الحيض والنفاس وتقبيل المرأة الأجنبية، مروراً بالتحريم والتحليل للأفكار...، انتهاءاً بوسائل الوصول للسلطة... لإقامة الدولة الاسلامية

د - ايقان الأفراد بأن حركة هذه الجماعات وصراعها فى حقيقة الأمر ليس صراعاً من أجل إقامة الدولة الاسلامية بقدر ماهو صراع على السلطة لا أكثر وأنها تحاول خلق التسويغ الدينى لحركتها ...

هـ - ترسخ شك تحول إلى يقين لدى الأفراد والأهالى فى مدى إمكانية تحقيق هذه الجماعات المجتمع الأفضل من المجتمع الحالى .

و - الحملات الاعلامية الضخمة التى تكشف الأهداف الحقيقية لهذه الجماعات وابراز آثار العمليات الوحشية التى يتعرض لها الأبرياء على أيديها ومدى ابتعادها فكراً وأسلوباً عن جوهر الاسلام ...

ز - إيقان الأفراد بعدم قدرة هذه الجماعات وأعضائها على القيام

بأعباء الحكم وممارسته خاصة فى إطار محاولة أعضاء هذه الجماعات فرض مظاهر شكلية لأنماط من الحياة لايمكن أن تكشف عن قدرة الداعين لها على التكيف مع تطور الحياة وتقدمها وإصرارهم على مظاهر تشير بأن العقول قد تحجرت ... والحياة قد توقفت ....

٦ – بات واضحاً أيضاً أن هذه الجماعات تعيش حالة من الخلط بين حقائق الدين وثوابته الخالدة السامية المقدسة وتصورات الإنسان لها، وهى تصورات نسبية قابلة للخطأ، وهذا الخلط يؤدى إلى نقل صفات القداسة والمصداقية والسمو والتى هو جوهر الدين وحقيقته إلى التصورات الشخصية النسبية لأصحابها، بحيث يعتقد الشخص أن الخروج عن هذه التصورات هو الخروج عن الدين ويغض النظر عن مدى موافقة هذه التصورات لجوهر الدين وحقائقة، وقد ترتب على هذا الخلط أخذ بعض الجماعات بمواقف لاتجد قبولاً لدى الكافة خاصة فى قضايا :–

١ – التراث والحداثة:–

فباعتبار أن الموروثات التى نكونت عن رؤى شخصية إنسانية لحقائق الدين واختلطت بجوهره وتراها هذه الجماعات هى لب الدين، قد تتعارض فى نفس الوقت مع الحداثة والحضارة المعاصرة التى يسعى الناس للتمتع بها حالياً مما وصف موقف الجماعات بأنه ينادى بالتعايش فى ظل التقليد الضيق والموروث

من السلف وغلق الأبواب فى وجه التيارات الحديثة بتفاعلاتها وأفكارها وأيضاً عدم تقبل الحضارة بكل أبعادها السلبية والايجابية وثقافتها ورفض مناقشة أى أفكار تشير إلى أن التراث الذى تختلط فيه تفسيرات الإنسان بحقائق الدين قد تكون عقبة فى مسيرة الحضارة الانسانية لإختلاف ظروف الزمان والبيئة التى تمت فيها عن الوقت الحاضر لذا يجب تجاوزها...

٢ - النقل والعقل:-

وذلك باعتبار ضرورة نقل التراث كما هو دون المساس بجوهره وعدم أعمال العقل البشرى فى التعامل مع هذا التراث.

٧ - وأيضاً فإنه يمكن القول أن الجماعات الاسلامية اذا قدر لها أن تنجح فى هدم كيان دولة ما فإنه من الواضح أنها تفشل فى إقامة دولة بديلة حتى وفق رؤيتها فى إقامة الدولة الاسلامية وذلك لأنه هذه الجماعات تغلب الاعتبار الدينى على الاعتبار الاجتماعى والسياسى فى اقامة الدولة وذلك لعدم تفرقتها بين المشروعية السياسية والشرعية الدينية، فالمشروعية السياسية تقوم على أن الدولة كيان بشرى يستند إلى إرادة الناس التى تضفى المشروعية على الحكم، فى حين أن الشرعيه الدينية لاعلاقة لإرادة الأفراد بها فإرادة الناس لاتضفى شرعية دينية على أحد لأن الشرعية الدينية نابعة من التزام بالعقيدة.

فضلاً عن أنه أيضاً نظراً لتغليب الطابع الدينى لدى هذه الجماعات فإن

مفهوم الدولة لديهم لاتكون لها الوضع الثابت الذى يجب الحفاظ عليه، بل أن لها طابعاً زائلاً...

واستكمالاً لغرض وصول هذه الجماعات للسلطة والحكم فى بلد ما فإنه يمكن استقراء مواقفها على النحو التالى:-

أ - منح الفصائل والجماعات الاسلامية من الدول الأخرى كافة أنواع الدعم المادى والمعنوى والمساعدات اللازمة لهذه الجماعات وحتى تتمكن من تكرار التجربة فى بلاد أخرى.

ب - توفير المأوى الآمن وحق الإقامة المستقرة وحق الحماية لأفراد الجماعات من الدول الأخرى وأيضاً حق اللجؤ السياسى لهم.

ج - السعى إلى فرض تصوراتها للاسلام ومفهومها للدولة الاسلامية وإلى تصدير التجربة التى خاضتها إلى غيرها من الدول الاسلامية وإلى تطبيق النموذج الاسلامى الذى تطبقه وبغض النظر عن قربه أو بعده من المفهوم الصحيح للاسلام أو مدى تلائمة وتوائمة مع الظروف البيئية فى المجتمعات الأخرى مما يؤدى لتضارب بين الفكر والمجتمع المراد تطبيق هذا الفكر فيه...

المراجـــع

١ - المؤلفات

المؤلف	الكتاب	المكان	السنة
١ - د . ابراهيم درويش	علم السياسة	القاهرة	١٩٧٥
٢ - ابن الله الملمسقانى	تنقيح المقال فى أصول الرجال	بيروت	١٩٨٢
٣ - ابن تيمية	الفتاوى الكبرى		
٤ - أبو الأعلى المودودى	نظرية الاسلام السياسية - مترجم	دمشق	١٩٧١
٥ - أبو الأعلى المودودى	نحو الدستور الاسلامى - مترجم	دمشق	١٩٧١
٦ - أبو الأعلى المودودى	منهاج الانقلاب الاسلامى	دمشق	١٩٧١
٧ - أبو الأعلى المودودى	الحكومة الاسلامية ترجمة المختار الاسلامى	القاهرة	١٩٨٠
٨ - أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان	الارشاد فى تاريخ حجج الله على العباد	بيروت	
٩ - أبو الحسن الماوردى	الأحكام السلطانية	القاهرة	بدون تاريخ
١٠- التفتـــازانـى	تقريب المرام فى شرح تهزيب الكلام	القاهرة	١٩٥٤
١١- د . أحمد فتحى سرور	الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية	القاهرة	١٩٧٩
١٢- د . أحمد كمال أبو المجد	الرقابة على دستورية القوانين	القاهرة	١٩٦٠
١٣- د . أحمد مسلم	أصول المرافعات	القاهرة	١٩٦٨
١٤- الخونســارى	روضة الجنات	بيروت	١٩٨٣
١٥- الأمام الخوئى	منهاج الصالحين - مدينة القلم قم - مترجم	بيروت	١٩٩١
١٦- د . الشافعى أبوراس	التنظيمات السياسية الشعبية	القاهرة	١٩٧٤
١٧- د . ثروت بدوى	النظم السياسية	القاهرة	١٩٧٢
١٨- د . ثروت بدوى	أصول الفكر السياسى والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى	القاهرة	١٩٦٧
١٩- د . حامد سلطان	أحكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية	القاهرة	١٩٧٤
٢٠- الشيخ حسن البنا	رسائل الامام الشهيد حسن البنا	بيروت	١٩٨١
٢١- د . حسن حنفى	الحركات الدينية المصرية	القاهرة	١٩٨٨
٢٢- خالد محمد خالد	من هنا نبـدأ	القاهرة	١٩٦١
٢٣- د . رمزى الشاعر	النظرية العامة للقانون الدستورى	القاهرة	١٩٨٣

المؤلف	العنوان	المكان	السنة
٢٤- د . رمزى الشاعر	المسئولية عن أعمال السلطة القضائية	القاهرة	١٩٨٣
٢٥- د . رمزى الشاعر	الايديولوجيات السياسية	القاهرة	١٩٨٣
٢٦- د . سليمان الطماوى	ثورة ٢٣ يوليو بين ثورات العالم	القاهرة	١٩٦٥
٢٧- د . سليمان الطماوى	السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى	القاهرة	١٩٨٦
٢٨- د . سليمان الطماوى	عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة	القاهرة	١٩٧٦
٢٩- د . سعيد أمين سراج	الرأى العام وأثره فى النظم السياسية	القاهرة	١٩٧٨
٣٠- سيد قطب	معالم فى الطريق	القاهرة	١٩٧٩
٣١- سيد قطب	فى ظلال القرآن	القاهرة	١٩٧٩
٣٢- سيد قطب	العدالة الاجتماعية فى الاسلام	القاهرة	١٩٦٤
٣٣- سيفيا جيلاتس	أفغانستان بين الشيوعية والحرية(ترجمة)	بيروت	١٩٩٧
٣٤- د . صلاح الدين المنجد	الاسلام عند الماركسيين والاشتراكيين العرب	القاهرة	١٩٦٧
٣٥- د . عبد الحميد متولى	القانون الدستورى والنظم السياسية	الاسكندرية	١٩٦٣
٣٦- د . عبد الحميد متولى	مبادىء نظم الحكم فى الاسلام	الاسكندرية	١٩٧٨
٣٧- د . عبد الحميد متولى	المفصل فى القانون الدستورى	الاسكندرية	١٩٥٢
٣٨- د . عبد الحميد متولى	الاسلام هل هو دين ودولة	الاسكندرية	١٩٧١
٣٩- عبد الرحمن تاج الدين	السياسة الشرعية والفقه الاسلامى	القاهرة	١٩٥٣
٤٠- د . عبد الرازق السنهورى	فقه الخلافة وتطورها	القاهرة	١٩٨٩
٤١- د . عبد الفتاح ساير داير	مبادىء القانون الدستورى	القاهرة	١٩٥٩
٤٢- عبد القادر عودة	الاسلام وأوضاعنا السياسية	القاهرة	١٩٥١
٤٣- الشيخ عبد الوهاب خلاف	أصول السياسة الشرعية	القاهرة	١٩٢١
٤٤- د . على ابراهيم حسن و د . حسن ابراهيم حسن	النظم الاسلامية	القاهرة	١٩٥٨
٤٥- د . على الباز	الرقابة على دستورية القوانين	القاهرة	١٩٧٨
٤٦- د . على عبد الواحد	مقدمة ابن خلدون	القاهرة	١٩٥٨
٤٧- الشيخ على عبد الرازق	الاسلام وأصول الحكم	القاهرة	١٩٢٥

٤٨- الشيخ على الخفيف	الملكية الفردية وتحديدها فى الاسلام	القاهرة	١٩٦٢
٤٩- عباس محمود العقاد	الديمقراطية فى الاسلام	القاهرة	١٩٦٤
٥٠- محب الدين الخطيب	الخطوط العريضة لأسس الشيعة	مكة المكرمة	بدون
٥١- الشيخ محمد أبو زهرة	التكافل الاجتماعى فى الاسلام	القاهرة	١٩٦٩
٥٢- الشيخ محمد بخيت المطيعى	حقيقة الاسلام وأصول الحكم	القاهرة	١٩٢٥
٥٣- محمد جلال كشك	خواطر مسلم عن الجهاد	القاهرة	١٩٨٥
٥٤- د . محمد حلمى مراد	أصول الاقتصاد	القاهرة	١٩٦٦
٥٥- محمد حسنين هيكل	المقالات اليابانية	القاهرة	١٩٩٧
٥٦- محمد خاتمى	التدين	بيروت	١٩٩٥
٥٧- المستشار محمد سعيد العشماوى	الاسلام السياسى	القاهرة	١٩٨٩
٥٨- د . محمد سلام مدكور	القضاء فى الاسلام	القاهرة	١٩٧٠
٥٩- د . محمد ضياء الدين الريس	النظريات السياسية الاسلامية	القاهرة	١٩٥٢
٦٠- د . محمد عبد الحميد أبو زيد	مبادىء القانون الدستورى	القاهرة	١٩٨٦
٦١- د . محمد كامل ليلة	القانون الدستورى	القاهرة	١٩٧١
٦٢- د . محمد كامل ليلة	النظم السياسية الدولة والحكومة	القاهرة	١٩٦٨
٦٣- د . محمد كرد على	الإدارة الاسلامية	القاهرة	١٩٥٨
٦٤- د . محمد لبيب شنب	المدخل لدراسة القانون	القاهرة	١٩٦٧
٦٥- د . محمد لبيب شقير	تاريخ الفكر الاقتصادى	القاهرة	١٩٦٥
٦٦- مزيد ريك معتوق	قبعة وعمامة		
	المدخل إلى الحركات الاسلامية فى تركيا	بيروت	١٩٩٧
٦٧- د . نبيلة عبد الحليم كامل	الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر	القاهرة	١٩٨٣
٦٨- د . نعمة العبد	الرأى العام	القاهرة	١٩٧١
٦٩- نعمة الله جنينة	تنظيم الجهاد هل هو البديل الاسلامى فى مصر	القاهرة	١٩٨٨
٧٠- هندى لاوست	نظريات شيخ الاسلام ابن تيمية ترجمة محمد عبد العظيم	القاهرة	١٩٧٦

٢ - رسائل علمية

١ - طاهر كوكيتيش	رسالة ماجستير فكرة الكرامة عند ابن تيمية جامعة الازهر١٩٩٧	
٢ - د . فوزى محمد طايل	رسالة دكتوراه أهداف ومجالات السلطة في الدولة الاسلامية - جامعة القاهرة	١٩٨٦
٣ - محمد المبارك	رسالة دكتوراه اراء ابن تيمية فى الدولة ومدى تدخلها فى المجال الاقتصادى - جامعة دمشق	١٩٧٠
٤ - د . محمد فتحى	رسالة دكتوراه النظرية الاسلامية لاساءة استعمال الحقوق - جامعة القاهرة	١٩٢١
٥ - د . نايف محمود معروف	رسالة دكتوراه الخوارج ونشأتهم وعقائدهم الجامعة اليسوعية - بيروت	١٩٧٧
٦ - د . نفين عبد الخالق مصطفى	رسالة دكتوراه المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى - جامعة القاهرة	١٩٨٥

٣ - دراسات وأبحاث غير منشورة

١ - د . حلمى القاعود	محاضرات غير منشورة الكلية المتوسطية	الرياض	١٩٩١
٢ - د . عبد اللاه المؤيد	مدير مكتب رابطة العالم الاسلامى عن التطور الاسلامى	الرياض	١٩٩١
٣ - د . على ابراهيم النملة	محاضرات غير منشورة جامعة الامام محمد بن سعود	الرياض	١٩٩٠
٤ - الشيخ الدكتور مانع القطان	مدير الدراسات العليا بجامعة الامام محمد بن سعود محاضرات غير منشورة	الرياض	١٩٨٩
٥ - عبد الرحمن عبد الله الدهيمى	الشيعة بين التطرف والاعتدال - المباحث العامة بدولة قطر - الدوحة		١٩٨٨

٤ - دراسات ودوريات منشورة

١ - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية	الحالة الدينية فى مصر	١٩٩٧

٢ - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العلمى

القاهرة الأعداد من عام ١٩٩٠حتى عام ١٩٩٦

٣ - ترجمة تقارير منظمة هيومان رايتس ووتش-لندن من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧

٤ - تقارير منظمة أمنيستى لندن من عام١٩٩٤

٥ - نبيل شبيب دراسة عن الأصولية الاسلامية مجلة الرائد الاسلامية - المانيا الغربية ١٩٨١

٦ - د . الوليد بن عبد الرحمن الفريان - عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بالرياض ١٩٩٧

رداً على كتاب الصراط للشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق المطبوع فى السعودية ١٩٩٧

فهرس

الجزء الثانى

تنظيم سلطات الدولة فى فكر الجماعات الاسلامية

الكتاب فى سطور

...إذا كان...الدين...والسلطة... يشكلان طرفى علاقة كانت ولا تزال دوما مثار الجدل الواسع الممتد، وذات الآثار الهامة على حياة الإنسان...

فإن الإسلام كدين لم يكن بعيداً عن أمور السلطة أو غريباً عنها، فمنذ أحداث الفتنة الكبرى، بدأت تظهر بعض الفرق والجماعات الطامعة فى الحكم، والسلطة، تتخذ من الدين لبوساً ومن القرآن علماً، رافعة شعار الإسلام، داعية إلى الحكم باسمه، تكفر من يرفض دعواها، وتقاتل من يناهض أسانيدها، ... وغالت فى ذلك غلواً شديداً ... حتى تولدت فيها حدة العنف وروح التشدد وكانت تستند إلى تفسيرات وتأملات فقهية تهدف إلى إيجاد تسويغ دينى لتبرير هذا المنهج...

وحديثاً فإن صراعات السلطة الممتزجة بالدين فى بعض البلاد العربية والإسلامية تأخذ حجماً ودوياً أظهرت الإسلام بغير حقيقته ... بل وشوهت صورته... عندما استخدمت فيها أدوات العنف الذى أريق معه الكثير من دماء الضحايا من المسلمين وغير المسلمين.

وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات العديدة حول الإسلام كان من بينها :

- هل الإسلام دين ودولة أم دين سماوى فقط؟...
- وعل عرف الإسلام نظام الدولة ؟ وكيف أقام الإسلام نظام الدولة ؟ وكيف نظمها... وما هو شكل ونظام الحكم الذى أتى به الإسلام ؟
- وهل الدولة فى الإسلام تحمى الحريات وتصون الحقوق ... وكيف ...
- وما هى تلك الجماعات التى تسمى نفسها جماعات إسلامية ... وما هى جذورها وكيف نشأت ...

... وهل لديها التصور اللازم لإقامة سلطة الدولة؟ وما هى ملامح تنظيم هذه السلطات لديها ...؟ وغير ذلك من الأسئلة المتعددة...

تحاول هذه الدراسة فى الجزء الأول أن تتناول ذلك من خلال الدراسة التأصيلية لتنظيم السلطات فى الدولة الحديثة وما تفصله الدساتير ومقارنته بما توصل إليه الفكر الإسلامى من خلال تطبيقه فى الدولة الإسلامية الأولى ثم يجيب عن نفس هذه التساؤلات، ومن خلال فكر بعض الجماعات الإسلامية باختلاف اتجاهاتها فى الجزء الثانى...

المؤلف فى سطور

- د. محمد محمد الشافعى.
- حاصل على دكتوراه فلسفة القانون.
- له بعض الأبحاث فى مجال النظم السياسية والقانونية.
- يعمل حالياً مديراً لأحد المراكز المتخصصة فى توثيق المعلومات والبيانات.

المحروسة

تصدر هذه السلسلة عن مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادي - ت : ٣٧٥٢٣٣
مدير المركز والمشرف على السلسلة: فريد زهران

هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر فى مواجهة المناخ المشبوه الذى يحاول أن يتجاهل مصر وينفى عنها وجودها الحضارى المتميز ودورها الفريد فى المنطقة .. بل وفى العالم بأسره.